مجلس الأمن والعدوان على اليمن

(غارات وقرارات)

دراسة تحليلية لموقف مجلس الأمن من اليمن في الفترة (1947-2021)

توثق مخالفات مجلس الأمن للقانون الدولي في تعامله مع الملف اليمني

وتهديده للنظام الدولي والأمن والسلم الدوليين

المركز اليمني لحقوق الإنسان
Yemen Center for Human Rights
2022 - 1443

أطفال يجلسون في فصل دراسي في مدرسة آل عقاب في مدينة صعدة في عام 2017.
بعد تدمير المدرسة في عام 2015 ، اصبح التدريس يتم في الخيام التي قدمتها اليونيسف.
مع تدمير العديد من المدارس منذ بدء الحرب في عام 2015 ، واجه أكثر من أربعة ملايين
طفل عدم انتظام في العملية التعليمية.

المصدر: theguardian.com

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَٰتَلُونَ بِأَنَّهُمۡ ظُلِمُواْۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ نَصۡرِهِمۡ لَقَدِيرٌ ﴾

الحج، الآية 39

***

In the name of Allah, the Beneficent, the Merciful

﴿ Permission (to fight) is given to those upon whom war is made because they are oppressed, and most surely Allah is well able to assist them ﴾

Surah Al-Hajj 22:39

المركز اليمني لحقوق الإنسان

Yemen Center for Human Rights

إهداء

إلى أرواح الشهداء ضحايا العدوان وأهاليهم الأعزاء

إلى الشعب اليمني الصامد وقيادته الحكيمة

ورئيسه الشهيد

صالح علي الصماد رحمه الله

الرئيس الذي اختاره الشعب

ورفضه مجلس الأمن

واغتالته أمريكا

المحتويات

الاختصارات 9

تعريف بالمركز اليمني لحقوق الإنسان 10

ملخص الدراسة 11

المنهجية 19

المصادر والمراجع 20

شعب اليمن يُقتل ومجلس الأمن يجتمع 21

مقدمة 22

مدخل: صلاحيات وواجبات مجلس الأمن في إطار ميثاق الأمم المتحدة 25

أ. مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة 27

ب. مجلس الأمن الدولي مهامه وصلاحياته 28

ج. متى يستخدم مجلس الأمن الفصل السابع؟ 29

الفصل الأول:مجلس الأمن وعدم قانونية التعامل مع اليمن من خلال الفصل السابع (قرارات باطلة وأحكام جائرة) 31

خلفية تاريخية 32

أولاً: القرارات الممهدة للقرار (2140) 34

أ. الأهداف المعلنة 34

ب. مبررات تدخله في اليمن 35

ثانياً: القرار (2140) اليمن تحت الفصل السابع (الفصل الأول من العدوان) 39

أ. توصيفه للتحديات والأحداث في اليمن ومبررات استمرار تدخله 39

ب. مجلس الأمن يؤكد نجاح اليمنيين في العملية السياسية 40

ج. مجلس الأمن من حامٍ للأمن والسلم الدوليين إلى منتهك لهما وللقانون الدولي (الصدمة) 41

د. قرارات وتصرفات مجلس الأمن بخصوص اليمن بموجب الفصل السابع في القرار (2140) 42

1 - إصرار على انتهاك القانون الدولي لمصادرة السيادة وفرض الوصاية 42

2 - التمييز وعدم الحياد في العقوبات (معاقبة شعب) 46

3 - لجنة جزاءات مهدت للعدوان 48

4 - فريق الخبراء التابع للجنة الجزاءات 49

الفصل الثاني: انتصار الثورة اليمنية وموقف مجلس الأمن (تشنج ثم هدوء يسبق العاصفة) 51

أولاً: المجلس حارساً للمبادرة الخليجية وبعيداً عن الواقع اليمني ومعاناة الشعب 52

أ. المجلس يرحب بأول قرارات الثوار بإعلان توقيع (اتفاق السلم والشراكة) رغم نسفه للمبادرة الخليجية 53

ب. زخم الثورة اليمنية وعجز مجلس الأمن 55

ثانياً: موقف مجلس الأمن من الإجراءات والقرارات الثورية (الإعلان الدستوري واللجنة الثورية العليا) 57
أ. القرار (2201) شجب الإجراءات الثورية والمطالبة بتنفيذها (صدمة وتناقض) 57
ب. القوى الوطنية والثورية تستجيب لمطالب القرار (2201) 59
ج. مجلس الأمن بين "26 سبتمبر" و "21 سبتمبر" (الكيل بمكيالين) 64
ثالثاً: قرار مجلس الأمن قُبيل إعلان العدوان على اليمن بشهر (كل شيء على ما يرام) 68
أ. في ظل إدارة "اللجنة الثورية العليا" للدولة.. مجلس الأمن يعلن دعمه للحوار 68
ب. مجلس الأمن يصر على انتهاك سيادة اليمن.. "الحالة لاتزال تشكل خطراً يهدد السلام والأمن الدوليين" 69
ج. مجلس الأمن يتراجع عن إلزام اليمنيين بالتقيد بالمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية 69
الفصل الثالث: بدء العدوان على اليمن ودور مجلس الأمن (عدوان دولي وتمالؤ أممي) 71
أولاً: رئيس مستقيل انتهت ولايته (هادي شماعة المجلس) 72
ثانياً: المبعوث الأممي يكشف المؤامرة وصبر اليمنيين يفضح مجلس الأمن 74
ثالثاً: القرار (2216) (مجلس الأمن شريك في الجريمة) 76
أ. مجلس الأمن يُشرع العدوان برسالة.. عذر أقبح من ذنب 77
ب. مجلس الأمن يلزم اليمنيين بعملية انتقال سياسي تحت نيران الغارات وقيود الحصار 78
ج. مجلس الأمن يعاقب دعاة السلام في اليمن! 80
د. سابقة تاريخية.. مجلس الأمن، على الشعب اللحاق برئيس هارب 82
هـ. مجلس الأمن يجوع الشعب اليمني 82
رابعاً: العدوان على اليمن انتهاك للقانون الدولي وتدمير لنظام الأمم المتحدة 84
أ. انقلاب على ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها 84
ب. انتهاك القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني 87
ج. خرق معاهدة الطائف 87
د. بعد خذلان الأمم المتحدة (اليمن يمارس حق الدفاع عن النفس) 89
هـ. خلال فترة العدوان 2015 – 2021.. مجلس الأمن يعلن توقف الزمن 90
خامساً: إدارة الأمم المتحدة لموانئ الحديدة الاستراتيجية.. حركت اهتمام مجلس الأمن 94
أ. اتفاق استكهولم 94
ب. محور قرارات مجلس الأمن خلال عامي 2019 - 2020 (الوصاية على الحديدة) 97
سادسا: مجلس الأمن يفاوض اليمنيين بمأرب والحديدة، ويدين العدوان على السعودية 99
الفصل الرابع: فريق خبراء مجلس الأمن (وشهدوا على أنفسهم) 103
أولاً: بطلان قانونية أحكام القرار (2140) 106
أ. حماية اليمن من تدهور الحالة الإنسانية والأمنية 106

ب. حفظ الأمن والسلم الدوليين 108
- التحالف ينتهك اتفاقية أعالي البحار ويفشل في حماية السفن وخطوط التجارة العالمية 111

ج. الحد من خطورة نشاط تنظيم القاعدة وداعش في اليمن 112
ثانياً: تنصل مجلس الأمن عن القيام بمسؤولياته أمام جريمة عدوان على اليمن 113
أ. الهجوم والغزو والاحتلال 114
1 - غزو الأراضي اليمنية وقصفها 115
2 - احتلال الأراضي اليمنية 119
ب. التجويع والحصار 147
ج. تجنيد المرتزقة 157
1 - فريق مجلس الأمن يعترف بتجنيد التحالف للمرتزقة 157
2 - صراع مرتزقة التحالف 159
ثالثاً: تحريضٌ وسقوطٌ أخلاقي وتضليلٌ للمجتمع الدولي 180
أ. في تقارير فريق الخبراء 180
1 - توجهات وقناعات الفريق 180
2 - شواهد التحريض وعدم الحياد 183
ب. استفسارات فريق خبراء مجلس الأمن تؤكد عدم حياديته وتعمده تضليله العدالة والرأي العام الدولي 192
1 - من خلال الأسلوب 193
2 - تحميل مكون أنصار الله المسؤولية عن "حوادث" مدينة "مأرب" 194
2-1. الإعلان عن عملية تحرير مأرب وتحذير المواطنين 195
2-2. وسائل الإعلام التابعة للتحالف تؤكد أن الاستهداف العسكري لصنعاء من جهة مأرب 197
2-3. استخدام قوات هادي والتحالف النازحين كدروع بشرية 198
2-4. سقوط المدنيين والأطفال في المواقع العسكرية بمأرب مسؤولية التحالف 200
2-5. حكومة الإنقاذ تؤكد التزامها بقواعد الاشتباك 200
3 - تحميل الفريق مكون أنصار الله المسؤولية عما أسماه "الحوادث" في تعز 202
4 - في تحميل الفريق مكون "أنصار الله" مسؤولية تجنيد الأطفال أو استخدامهم في الأعمال العسكرية 204
4-1. اتهام الفريق لمكون "أنصار الله" و"حكومة الإنقاذ" بتجنيد الأطفال 205
4-2. السعودية تجند أطفال اليمن للقتال في جبهات الحدود 208
5 - في تحميل الفريق مكون أنصار الله تبعات قصف مطار أبها في السعودية 210

التوصيات 213

الاختصارات:

- **المركز:** المركز اليمني لحقوق الانسان

- **المجلس السياسي الأعلى:** هو المجلس الرئاسي الذي صادق على إنشاءه مجلس النواب اليمني وتشكل نتيجة الاتفاق السياسي بين مكون أنصار الله وحلفائهم وحزب المؤتمر الشعبي العام وحلفائه.

- **الحكومة:** حكومة الإنقاذ الوطني برئاسة الدكتور/ عبدالعزيز بن حبتور[1].

- **مجلس الأمن / المجلس:** أحد أهم أجهزة الأمم المتحدة ويتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، ولديه 15 عضوا وكل عضو لديه صوت واحد، منهم عشرة أعضاء غير دائمين، وخمسة أعضاء دائمين لديهم حق النقض لأي قرارات يتخذها المجلس بما يسمى "الفيتو".

- **فريق الخبراء / الفريق:** فريق الخبراء المساعد للجنة الجزاءات المشكلة وفق القرار (2140).

- **التحالف / تحالف العدوان:** الدول المشاركة عسكريا ولوجستياً في العدوان على اليمن بقيادة المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة وبدعم ومشاركة الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة.

- **هادي:** هو عبدربه منصور هادي الذي كُلف بمنصب رئيس الجمهورية اليمنية بناءً على المبادرة الخليجية وقد انتهت ولايته حسب المبادرة الخليجية في 20 فبراير 2014 وقدم استقالته في 22 يناير 2015.

- **حكومة هادي:** الحكومة التي قدم رئيسها (خالد بحاح) الاستقالة في 22 يناير2015 قُبيل استقالة هادي، وكُلف بحاح بتشكيل حكومة مصغرة في الرياض في 12 إبريل 2015، وتعاقبت بعدها عدة حكومات في الخارج برئاسة شخصيات تتبع هادي، وقد أيدت جميعها العدوان على اليمن في مارس 2015، وعلى الرغم من أن رؤساء تلك الحكومات وكافة أعضائها يقيمون خارج الجمهورية اليمنية، إلا أن الأمم المتحدة تتعاطى معها على أنها الحكومة الشرعية.

- **اتفاق السلم والشراكة:** اتفاق تم توقيعه بتاريخ 21 سبتمبر 2014 بين جميع الأطراف والمكونات السياسية والوطنية في اليمن.

(1) هي الحكومة التي شُكلت في العاصمة صنعاء بموجب قرار رئيس المجلس السياسي الأعلى رقم (56) لسنة 2016م.

تعريف بالمركز اليمني لحقوق الإنسان:

مؤسسة مدنية مستقلة متخصصة في قضايا حقوق الإنسان تم تأسيسه في العام 2009، ويحمل تصريح رقم (932) صادر عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، حاصل على درع رواد العمل الإنساني في العام 2016، ومشارك في عدد من المحافل الدولية الرئيسية الخاصة بقضايا حقوق الإنسان. منذ تأسيسه عمل المركز على تقييم ومتابعة قضايا حقوق الإنسان ومناصرتها وتنفيذ جملة من الأنشطة الحقوقية والإنسانية، وقام بتنفيذ الفعاليات الخاصة بتعزيز العمل الحقوقي والإنساني، وكذا البرامج الهادفة لرفع الوعي بمفاهيم القانون الدولي الإنساني وقضايا حقوق الإنسان بشكل عام وخصوصاً قضايا حقوق المرأة والطفل، بالإضافة إلى تدريب النشطاء العاملين على الرصد والتوثيق وكتابة التقارير المتخصصة بحقوق الإنسان بالتعاون مع الحكومات والمنظمات الدولية المهتمة بحقوق الإنسان.

المركز اليمني لحقوق الإنسان كان له الصدارة في الوقوف ضد الانتهاكات الواقعة على اليمنيين بمختلف شرائحهم، وفي المراحل الحساسة التي صمت فيها الكثير، خصوصاً تلك التي رافقت حروب صعدة والاحتجاجات الشعبية في فبراير 2011، وثورة 21 سبتمبر 2014، وصولاً إلى اضطلاعه بمسؤولياته الكاملة منذ اليوم الأول للعدوان في 26 مارس 2015م، حيث قاد العمل الحقوقي حينها من خلال الإسهام في تأسيس وإدارة الائتلاف المدني لرصد جرائم العدوان، والعمل على تدريب فرق الرصد الميداني والمشاركة في إعداد تقارير الائتلاف، كما قام المركز بشكل مستقل بإعداد تقارير دورية وسنوية "نوعية" عن جرائم التحالف الأشد خطراً، وتنفيذه مشروع مسح الأضرار المدنية في مدينة صعدة، بجانب اهتمامه بشكل خاص بالجرائم التي طالت الأطفال وفق التشريعات الدولية، مروراً بمساهمة المركز في إعادة الطفلة "*ثبينة*"، ومتابعة وصولها إلى الأراضي اليمنية بسلام، وإصدار التقارير الخاصة لأغلب الجرائم التي ارتكاب تحالف العدوان بحق الأطفال كمجزرة "باص ضحيان"، وإصدار التقرير الأول من نوعه في سبتمبر 2020 عن جرائم العدوان بحق أطفال اليمن خلال خمس سنوات من الحرب بعنوان "تقرير طفولة بلون الدم ورائحة الموت"، وإشهاره بحضور وزيرة حقوق الإنسان والعديد من أهالي الضحايا من الأطفال وذويهم.

أطلق المركز اليمني مشروع المساعدة القانونية حيث استقبل العديد من القضايا التي يطالب فيها أهالي ضحايا العدوان تحريك الدعاوى القضائية ضد التحالف، والمركز حالياً بصدد تحريكها بعد استكمال الملفات مع الجهات المختصة في الداخل ومكاتب قانونية في الخارج، كما أن المركز بادر بتدريب وتأهيل القضاة وأعضاء النيابة على القانون الدولي الإنساني واستخدامه في القضايا المرفوعة في هذا السياق.

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى التعرف على مخالفات مجلس الأمن للقانون الدولي من خلال قراراته المتعلقة بالوضع اليمني خلال الفترة (1947 – 2021)، فقد دخلت اليمن في عدة حروب أهلية وتعرضت لعدوان خارجي في فترات زمنية مختلفة منذ قبول عضويتها في الأمم المتحدة 1947م، وخلال تلك الفترات كانت قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن غائبة أو بعيدة عن الحل الحقيقي لتلك الحروب التي كانت تجمعها صفة أساسية وهي الدعم الخارجي لأحد أطراف النزاع.

وبعد سبات طال قرابة سبعة عقود لم يصدر خلالها مجلس الأمن سوى أربعة قرارات أمام عشرات الأحداث والحروب الأهلية والاعتداءات الخارجية على اليمن، نهض مجلس الأمن فجأة وبدون سابق انذار وأظهر اهتمامه الشديد باليمن، اليمن فمنذ انطلاق الثورة الشعبية في 2011 وحتى كتابة هذه الدراسة في ديسمبر 2021 أصدر مجلس الأمن (17) قراراً بخصوص الأحداث في اليمن.

وقد تناولت هذه الدراسة مخالفات مجلس الأمن في قراراته لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها المتعلقة بالحفاظ على سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وكذلك ما يتعلق بصلاحيات مجلس الأمن الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والتي حصرت تدخله على وجود حوادث تشكل خطراً حقيقياً يُهدد السلام والأمن الدوليين أو في قمع جريمة عدوان على بلد ما، فمنذ بداية العدوان على اليمن في 26 مارس 2015 وجه مجلس الأمن إجراءاته القمعية لتشجيع تنفيذ "جريمة العدوان"، مما نقل الصراع في اليمن من نزاع ومخاض سياسي داخلي بمواجهات عسكرية في إطار ضيق تم السيطرة عليها إلى صراع ذي طابع دولي تورطت فيه عشرات الدول من مختلف قارات العالم وتوسعت جغرافيته لتشمل عدة دول وبما جعل مجلس الأمن ينتقل من حامٍ للأمن والسلم الدوليين إلى منتهك لهما وللقانون الدولي.

تورط مجلس الأمن في كل تلك المخالفات تلبية لأطماع الدول الأعضاء وحلفائها من دول الخليج للسيطرة على ثروات اليمن الطبيعية ومياهه الإقليمية من خلال استغلال الثورة الشعبية والمخاض السياسي في اليمن، وفي سبيل ذلك سعى المجلس لفرض وصايته غير القانونية على اليمن من خلال أربع مراحل، وهي كالآتي:

المرحلة الأولى: كانت ممهدة محاولته تضليل المجتمع الدولي واقناعه أن الحالة في اليمن تهدد الأمن والسلم الدوليين عبر القرارين (2014) الصادر عام 2011 و(2051) الصادر عام 2012.

المرحلة الثانية: إصداره القرار (2140) الصادر عام 2014 الذي قرر فيه المجلس أن الحالة في اليمن تهدد السلم والأمن الدوليين في المنطقة وفرض خلالها قرارات تتدخل في الشون الداخلية اليمنية بموجب الفصل السابع، على الرغم من فشله في إثبات ولو حادثة واحدة تهدد الدول المجاورة أو السلام والأمن الدولي، بجانب تأكيده في مختلف قراراته بأن الأحداث في اليمن لا تتعدى الشأن والجغرافيا اليمنية، وأنها أحداث يغلب عليها الطابع السياسي فيما يتعلق بانتقال السلطة وتشكيلها، بل ورحب في القرار نفسه وبشكل غير مسبوق بالمتغيرات السياسية الإيجابية وتعاون جميع الجهات المعنية في اليمن في العملية الانتقالية.

نتيجة لذلك كان قرار مجلس الأمن رقم (2140) يُعد انقلاباً على المنظومة والقوانين والأعراف الدولية. كما كان هذا القرار مخالفة صريحة ومتعمدة لمقاصد وميثاق الأمم المتحدة وقراراته المحددة لأسباب التعامل مع الدول بموجب الفصل السابع، والمؤكدة عدم جواز التدخل في شؤون الدول الداخلية والخارجية وانتهاك سيادتها ومصادرة حقوق شعبها في تقرير مصيرهم بدون أي تدخل او تهديد خارجي.

المرحلة الثالثة: تمثلت في المواقف الغادرة لمجلس الأمن ومحاولة الالتفاف على نجاح ثورة الـ21 سبتمبر 2014، فالمجلس لم يستطع اتخاذ أي قرار بعد إعلان قائد الثورة/ "السيد عبدالملك الحوثي"، (قائد مكون أنصار الله) سيطرة الثوار على صنعاء و إعلان كافة الأطراف والمكونات السياسية توقيع "اتفاق السلم والشراكة"، الذي دعا إليه، واكتفى المجلس بالترحيب والدعوة للالتزام بالاتفاق.

بعد استقالة "عبدربه هادي"، و"خالد بحاح"، وإعلان "اللجنة الثورية العليا"، كسلطة مؤقتة لإدارة البلد وإنقاذه من الفراغ الدستوري حتى تنفيذ بقية بنود "اتفاق السلم والشراكة"، وصولاً لانتخابات رئاسية ونيابية وتسليم السلطة سلمياً لمن يختاره الشعب، لم يستطع مجلس الأمن ومجلس التعاون الخليجي تَحمُّل انتصار ثورة اليمنيين وإيقافهم أي تدخلات أجنبية في قراراتهم الداخلية أو الاستمرار من انتقاص حق الشعب اليمني في تقرير مصيره وسيادته على أرضه، فتوالت بيانات الإدانة والشجب من دول مجلس التعاون الخليجي اختتمها مجلس الأمن بقراره (2201) الصادر في 15 فبراير 2015، ولكن قبيل العدوان بشهر واحد فقط صدر القرار (2204) 2015 الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته (7390) المعقودة في 24 فبراير 2015. كان هذا قراراً مطمئناً بشكل عام وأقل قلقاً وشجباً واستياءً وحِدةً من القرارات السابقة، كما تراجع

عن إلزام اليمنيين بالتقيد بالمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، وأعلن دعمه للمبعوث الأممي في رعاية الحوار الذي كان في ظل إدارة "اللجنة الثورية العليا" للدولة. لم يحتوِ هذا القرار على أي إدانات لأعمال عنف أو تفجيرات كونها انعدمت كالتفجيرات والأعمال الإجرامية لتنظيم القاعدة وقمع المتظاهرين والتحريض الإعلامي بين الفرقاء السياسيين، سادت بدلاً عنها فترة من الهدوء العام، وعادت مؤسسات الدولة للعمل بحكومة تصريف الأعمال، وعادت المكونات للجلوس على طاولة الحوار في فندق "موفنبيك"، بالعاصمة صنعاء بإشراف ورعاية الأمم المتحدة عبر مبعوثها الخاص "جمال بن عمر".

المرحلة الرابعة: محاولات مجلس الأمن فرض الوصاية على اليمن تمثلت في تشجيعه ارتكاب دول التحالف جريمة العدوان على اليمن في 26 مارس 2015، فعلى الرغم من استجابة القوى الوطنية والثورية لكافة طلبات المجلس الواردة في القرارات (2140) و (2201) و(2204)، وخلال فترة الأربعين يوماً من سياسة الصبر الاستراتيجي، قامت قوات التحالف الذي تقوده السعودية بشن مئات الغارات على مختلف المحافظات اليمنية. مجلس الأمن لم يقم بالدور المتوقع منه ولو بإصدار قرار يقضي بإدانة ووقف العدوان الذي لم يواجَه بعيار ناري واحد، بل يشارك التحالف في جريمة العدوان بارتكابه مخالفتين جسيمتين لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني كالآتي:

- المخالفة الأولى بتجاهله إقدام التحالف على تنفيذ مُعلن لجريمة العدوان واستهداف المدنيين والتزم الصمت لعشرين يوماً نفذ التحالف خلالها مئات الغارات على مختلف المحافظات اليمنية استهدفت البنى التحتية والأعيان المدنية مخلفة (3362) قتيل وجريح من المدنيين، بلغ عدد القتلى (1037) منهم (214) من الأطفال و(184) من النساء بينما بلغ عدد الجرحى (2325) منهم (352) من الأطفال و(485) من النساء.

- المخالفة الثانية الجسيمة التي ارتكبها مجلس الأمن بحق اليمن والقانون والعرف الدولي هي إصدار مجلس الأمن القرار (2216) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته (7426)، المعقودة في 14 أبريل 2015، فقد فاجأ مجلس الأمن العالم بقراره الذي يُعد فضيحة تاريخية ليس للمجلس فقط وإنما لمنظومة الأمم المتحدة ككل، حيث لم يتطرق نهائياً لإعلان التحالف وتنفيذه العمليات

الهجومية على اليمن، وتغاضى بشكل متعمد وكلي عن المئات من جرائم الحرب التي راح ضحيتها آلاف المواطنين وترافقت مع قصف شعب بأكمله وفي مختلف محافظاته مسببةً دماراً هائلاً في البنى التحتية والأملاك العامة والخاصة.

في محاولة لتضليل المجتمع الدولي وبعد ستة أيام من إصدار المجلس للقرار (2216) أعلن التحالف في 21 إبريل 2015 انتهاء عملية "عاصفة الحزم"، بحسب بيان الناطق العسكري للتحالف بعد 26 يوماً من بدء العملية التي التزم اليمنيون خلالها بضبط النفس وعدم الرد وإتاحة الفرصة لمجلس الأمن للقيام بمسؤولياته الذي لم تصدر منه أي إدانة أو تدخل لإيقاف العدوان، مما شجع دول التحالف لاستمرار العدوان وإعلانها في نفس البيان عن عملية جديدة بمسمى "إعادة الأمل"، عادت فيها لقصف أراضي اليمن ومحاولة احتلالها.

طوال أربعين يوماً كان التحالف يَشُن هجماته وضرباته الجوية والبرية والبحرية على اليمن مخلفاً آلاف الضحايا المدنيين حيث بلغ عدد الضحايا (5731) بين قتيل وجريح، فخلال هذه الفترة بلغ عدد القتلى (4144) منهم (661) من النساء و(585) طفل، بينما بلغ عدد الجرحى (1587) منهم (250) من النساء و(289) طفل.

فلم يكن مفاجئاً صدور قرار مجلس الأمن (2564) الذي جاء بعد صمت المجلس لقرابة سبع سنوات عن عدوان دول التحالف على اليمن لم يدن خلالها جريمة او انتهاكاً واحداً قامت به قوات التحالف ، ذلك القرار الذي أصدره مجلس الأمن في 25 فبراير 2021، كان قراراً استثنائياً ألغى التزامه بتطلعات الشعب اليمني والذي كان يكرره في كل ديباجة من القرارات السابقة ترافق التزامه بوحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية، كما أعلن فيه لأول مرة إدانة أحد أطراف النزاع الذي نشأ نتيجة قيام دول التحالف بقيادة السعودية بعدوان مستمر على اليمن منذ 26 مارس 2015 حتى تاريخه، لكن الإدانة لم توجه نحو الطرف الذي يقصف اليمن بالصواريخ والقنابل ليلاً ونهارا ويجوع شعبه بحصار مستمر منذ قرابة سبع سنوات، ولم تكن الإدانة لقتل واعتقال عشرات المسافرين والمسافرات ما بين مأرب وصنعاء، بل كانت إدانة مجلس الأمن "الشديدة"، على : *"التصعيد المستمر في مأرب باليمن، بما في ذلك العملية التي نفذها الحوثيون في 7 شباط/فبراير 2021"*! وأيضاً على "استمرار هجمات الحوثيين على

المملكة العربية السعودية، بما في ذلك على مطار أبها الدولي *"داعياً المجلس إلى وقف فوري للهجمات دون شروط مسبقة".*

يُعتبر "فريق الخبراء التابع لمجلس الأمن"، منتفية ولايته قانوناً كونه تشكل بموجب القرار (2140) الباطل قانوناً، ولكننا رأينا أهمية الاستشهاد بتقاريره الـ (7) التي صدرت خلال الأعوام 2014-2021، فعلى الرغم من بطلان ولايته وعدم حيادية تقاريره التي انحازت للتحالف وحرضت بشكل متعمد على الثوار اليمنيين وحكومة صنعاء، إلا أن الفريق فَشِل في محاولاته تغطية انحيازه من خلال التحقيق في عدد محدود من الأحداث والجرائم التي لم يستطع التحالف انكارها أساساً متغافلاً عن مئات المجازر وألاف الجرائم التي شهدها العالم رغم توثيقها من قبل المنظمات الحقوقية ووسائل الإعلام المحلية والدولية لقرابة سبع سنوات.

ومن خلال دراسة قانونية وتحليلية لتقارير فريق الخبراء ثبت بطلان قانونية أحكام القرار (2140) وما تلاه من قرارات ومخالفات لمجلس الأمن حتى اكتوبر 2021 كما خرجت هذه الدراسة بالإثباتات الآتية:

1- بطلان قانونية أحكام القرار (2140) من خلال كشف عدم صحة ومصداقية مبرراته وحججه التي بنى عليها أن الحالة في اليمن تهدد السلام والأمن الدوليين وبدأ يتصرف ويصدر الأحكام بموجب الفصل السابع.

2- إثبات مخالفة مجلس الأمن لميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة وتنصله عن مهامه إزاء توثيق فريق الخبراء لجرائم تثبت ارتكاب دول التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية جريمة العدوان بكافة أشكالها المذكورة في القرار 3314 (د-29) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 14 ديسمبر 1974 وفصّلها "نظام روما الأساسي"، للمحكمة الجنائية الدولية، بجانب ارتكابها مختلف الجرائم المصنفة أشد خطراً حسب القانون الجنائي الدولي.

3- إثبات انتهاج فريق الخبراء سياسة مجلس الأمن في تضليل المجتمع والرأي العام الدولي عن حقيقة جريمة العدوان الخارجي على اليمن، وانحيازه للتحالف مع التشويه والتحريض ضد الثوار اليمنيين وحكومة صنعاء ومكون "أنصار الله"، و"المؤتمر الشعبي العام"، وحلفائهما من المكونات السياسية والاجتماعية.

قام المركز اليمني لحقوق الإنسان أثناء إعداد هذه الدراسة بالنزول إلى عدة جهات حكومية في صنعاء منها وزارة الخارجية في اغسطس 2021 بغرض الاستفسار حول ما ورد في تقارير "فريق الخبراء التابع لمجلس الأمن"، حول الادعاء بأن حكومة صنعاء رفضت التعاطي مع الفريق أو استفساراته، وقد أفاد مسئولون في وزارة الخارجية *"أن الحكومة دائماً ما تحرص على الرد على الادعاءات الكاذبة التي ترد في تقارير ذلك الفريق المزعوم، وأن سبب عدم التعامل معه يعود إلى عدم قانونية تشكيله وعدم حياديته منذ بدء تشكيله وتعارضه مع سيادة الدولة"* مع الإشارة إلى تعاطيها الإيجابي مع "فريق الخبراء البارزين التابعين لمجلس حقوق الإنسان" وبقية أجهزة الأمم المتحدة.

وأوضح مسئولو وزارة الخارجية أن سبب عدم تعاطي الحكومة مع "فريق خبراء مجلس الأمن"، واستفساراته المرسلة إلى رئيس "المجلس السياسي الأعلى" من قبل منسق "فريق الخبراء المعني باليمن" "Gunaratne .R Dakshinie" في يوليو 2021، كان لتحفظ الحكومة السابق على الأحكام المتعلقة بالقرار (2140) وهو التحفظ الذي أعلنته الحكومة أكثر من مرة وسلمته إلى أمين عام "الأمم المتحدة" ورئيس "مجلس الأمن" ومن خلال مبعوثي الأمم المتحدة، وأُعلن ذلك في بيانات رسمية أثناء جلسات التفاوض مع الوساطات المختلفة في "عمان" و"الكويت" و"جنيف" وقد شمل التحفظ قرار تشكيل اللجنة وولايتها باعتباره تدخلاً في الشؤون اليمنية الداخلية، كما تجدر الإشارة هنا إلى أن تقارير اللجنة واستفساراتها غير المحايدة كانت سبباً رئيسياً في استمرار قرار التحفظ.

أضاف المركز اليمني لحقوق الإنسان تلك الاستفسارات كوثيقة أساسية لدراستها واستعراضها ضمن الدراسة وخلصت ملاحظات الفريق القانوني للمركز على تلك الاستفسارات إلى أنها تخالف مبادئ العمل في الأمم المتحدة وتدخل في إطار عدم الحياد والتشويه والتحريض وتضليل العدالة والرأي العام الدولي.

وضع كارثي تعيشه اليمن خلال سبع سنوات من تدخلات مجلس الأمن في الشأن اليمني الداخلي وإصداره القرارات والأحكام المخالفة لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي لم يستطع تحقيق أيٍ من أهدافه السياسية المعلنة في اليمن ، وهذا ما أثبته فريق خبراء مجلس الأمن في تقريره الصادر في يناير 2021 والذي جاء فيه : *"ما فتئ الوضع يتدهور في اليمن، مع ما يترتب على ذلك من آثار مدمرة على السكان المدنيين، وتساهم ثلاثة عوامل رئيسية في هذه الكارثة: (أ) التربح الاقتصادي من قبل جميع الأطراف اليمنية، مما يؤثر على الأمن البشري، (ب) والانتهاكات المستمرة والواسعة النطاق لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، في ظل الإفلات من العقاب، (ج) والتصعيد في القتال وتأثيره على المدنيين، بما في ذلك النزوح"* ، فلم يكن هذا التوصيف هو الوضع السياسي والأمني الذي وعد به مجلس الأمن الشعب اليمني، الشعب الذي أثبت أنه كان أكثر حكمة من مجلس الأمن قبل تدخله في اليمن حيث استطاع احتواء كافة الأزمات والنزاعات وحسمها بأقل الخسائر.

إن منطق الاستكبار والاستضعاف لليمن وشعبه مازال طاغياً على قرارات مجلس الأمن ولم يستطع استيعاب الوضع الجديد بأن اليمن اعتدي عليه وظلم لقرابة سبع سنوات وصمت المجلس خلالها إرضاءً للولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وحلفائهما من بعض الدول العربية الذين فشلوا في إخضاع شعب اليمن واستكمال مؤامرة احتلال وتقسيم أرضه ونهب ثرواته.

لم يستطع المجلس استيعاب أن هناك إلٰهاً عظيماً يحكم الكون لا يرضى باستمرار الظلم والجور والفساد في الأرض وهو وحده من يستطيع قلب الموازين ونصر المستضعفين وإمدادهم بالقوة والعزة والنصر ما داموا يؤمنون به وهم على الحق، {وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ} الروم – الآية 47، وتناسى مجلس الأمن أن اليمنيين يمارسون حقهم الطبيعي بل واجبهم الحتمي في الدفاع عن أنفسهم وأرضهم وأموالهم، وهو حق مكفول في ميثاق الأمم المتحدة والقوانين الدولية والشرائع السماوية، بعد أن صادر مجلس الأمن كافة حقوق الشعب اليمني المكفولة ضمن الأمم المتحدة كون اليمن عضواً فيها، وتغاضى عن كافة الانتهاكات التي وقعت عليه.

مجلس الأمن ارتكب مخالفات إن لم يكن التوصيف الأصح "جرائم"، بدعمه لعدوان التحالف بقيادة السعودية على اليمن بمبرر طلب رئيس مستقيل لا يمثل طرفاً أو مكوناً وطنياً ولم يعد متواجداً في البلد حيث فر منها بعد إعلانه الانقلاب على قرارات مجلس الأمن و"اتفاق السلم والشراكة الوطنية"، الذي اعتمده مجلس الأمن كمرجعية. كما أن ما قام به مجلس الأمن ودول التحالف بقيادة السعودية خالف قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها والقانون الدولي واتفاقية الطائف الموقعة والموثقة المعتمدة لدى الأمم المتحدة، وبهذا فإن مجلس الأمن بقيامه بهذه المخالفات وإصراره على استمرار هذه "الجريمة"، في حق اليمن أرضاً وإنساناً لا يعتدي على اليمن فقط وإنما يعتدي على منظومة الأمم المتحدة وعلى أعضائها وعلى البشرية جمعاء مهدداً بانهيار منظومة الأمم المتحدة إرضاءً للدول العظمى في تكبرها واستبدادها وتسلطها على الشعوب، لتتكرر مأساة انهيار عصبة الأمم مرة أخرى. {لِّيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْراً كَانَ مَفْعُولاً} [الأنفال: الآية44].

المنهجية:

تقوم هذه الدراسة على دراسة قانونية تحليلية أجراها المركز اليمني لحقوق الإنسان لتأصيل سلطة مجلس الأمن في إصدار قراراته بخصوص الحالة في اليمن بموجب الفصل السابع ومدى تطابقها مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة وقواعد ونصوص القانون الدولي، فقد قام المركز بمجموعة من الخطوات لإظهار الحقائق والمعلومات والقيام بالتحليل الكامل لموضوع الدراسة التي ارتكزت على قراءة تاريخية لكافة قرارات مجلس الأمن الصادرة بخصوص اليمن خلال الفترة 1984م- يوليو 2021م، وكذلك البيانات الرئاسية والصحفية الصادرة عن المجلس، و كافة التقارير الصادرة عن لجنة الخبراء المشكلة بالقرار (2140).

أجرى المركز اليمني لحقوق الإنسان تعقباً الكترونياً لكافة الوثائق المتعلقة بقرارات مجلس الأمن لمعرفة مدى تطبيقها وآثارها على المستوى الجغرافي اليمني، وقد أجرى المركز استعراضاً شاملاً للبيانات التي صدرت منذ 2011 عن الحكومات اليمنية المتعاقبة والمكونات السياسية المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وعن دول التحالف الذي تقوده السعودية بما فيها الدول الداعمة للتحالف، كالولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا والكيان الصهيوني (إسرائيل).

كما اعتمدت الدراسة على قاعدة البيانات التي جمعها فريق الرصد والتوثيق للجرائم والانتهاكات التي وقعت في اليمن خلال فترات الاحتجاجات الشعبية والثورة والعدوان (2011-2021)، كما استعان بالبيانات والاحصائيات الصادرة عن المنظمات المحلية والدولية المعنية وذات العلاقة.

المصادر والمراجع:

- ميثاق الأمم المتحدة.
- قرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة.
- الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة.
- قرارات مجلس الأمن بخصوص اليمن.
- البيانات الرئاسية والصحفية لمجلس الأمن.
- تقارير فريق الخبراء التابع لمجلس الأمن بخصوص اليمن: اصدارات.
- تقارير فريق الخبراء البارزين التابع لمجلس حقوق الإنسان: اصدارات.
- الاحاطات العلنية والمؤتمرات الصحفية والمقابلات التلفزيونية للمبعوث الأممي "جمال بن عمر".
- البيانات والتصريحات الصحفية الرسمية لمختلف أطراف النزاع المنشورة عبر مواقعها الرسمية.

شعب اليمن يُقتل ومجلس الأمن يجتمع:

إحصائية ببعض ضحايا الشعب اليمني الذين سقطوا جراء عدوان التحالف أثناء اجتماعات مجلس الأمن لإصدار قراراته بخصوص اليمن.

جدول رقم (1)

القرار	التاريخ	عدد الغارات	قتلى				جرحى				الإجمالي
			أطفال	نساء	رجال	اجمالي	أطفال	نساء	رجال	اجمالي	
2216	14 أبريل 2015	62	0	0	26	26	0	0	54	54	80
	15 أبريل 2015	68	10	6	93	109	27	10	171	208	317
2266	24 فبراير 2016	37	0	4	13	17	0	0	14	14	31
	25 فبراير 2016	101	0	1	4	5	6	0	2	8	13
2342	23 فبراير 2017	44	6	2	4	12	1	1	1	3	15
	24 فبراير 2017	15	0	0	0	0	1	3	6	10	10
2402	26 فبراير 2018	50	0	2	13	15	3	4	8	15	30
	27 فبراير 2018	48	3	1	11	15	6	2	8	16	31
2451	21 ديسمبر 2018	21	0	0	4	4	1	1	3	5	9
	22 ديسمبر 2018	19	0	0	0	0	0	0	3	3	3
2481	15 يوليو 2019	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	16 يوليو 2019	12	0	0	0	0	0	0	1	1	1
2511	25 فبراير 2020	10	0	0	0	0	1	0	1	1	1
	26 فبراير 2020	24	0	0	0	0	0	0	1	1	1
2534	14 يوليو 2020	18	0	1	0	1	0	0	0	0	1
	15 يوليو 2020	8	25	14	9	48	9	4	2	15	63
2586	14 يوليو 2021	16	0	0	0	0	0	0	1	1	1
	15 يوليو 2021	9	0	0	1	1	0	0	0	0	1
		562	44	31	178	253	55	25	275	355	608

عدد الضحايا المدنيين منذ بداية العدوان في 26 مارس 2015 حتى نهاية شهر أكتوبر 2021

جدول (2)

القتلى			اجمالي القتلى	الجرحى			اجمالي الجرحى	الإجمالي الكلي
أطفال	نساء	رجال		أطفال	نساء	رجال		
4108	3085	10498	17691	4170	3525	17049	24744	42435

مقدمة :

بعد مرور ما يقارب سبع سنوات من إعلان عدوان دولي على اليمن من قبل تحالف ضمَّ أكثر من (21) دولة بقيادة المملكة العربية السعودية[2]، وعلى الرغم من خروج كثير من الدول من هذا التحالف إلا أن قيادته استمرت في عدوانها ضد اليمن بإصرار وبدون إدانة واحدة من الأمم المتحدة ومجلس الأمن على الرغم مما سببه هذا العدوان من دمارٍ شاملٍ وسقوط عشرات الآلاف من الضحايا[3]، وحصارٍ خانقٍ منذ اليوم الأول للعدوان ـ في 26 مارس 2015 ـ مازال الشعب اليمني يعاني منه كأمرٍ واقعٍ من دول التحالف حتى اليوم بسبب خذلان المجتمع الدولي له وتنصل الأمم المتحدة عن مهامها وتواطئ مجلس الأمن ودعمه للدول المتورطة.

إن تهديد الأمن والسلم الدوليين والخطر المحدق باليمن والمنطقة اتضح بعد هذه السنوات أن مصدره الوحيد دول التحالف ومن وراءه مجلس الأمن بإصراره على التهرب من تطبيق ميثاق الأمم المتحدة [4] وقواعد القانون الدولي بشكل محايد في سبيل حماية مصالح الدول الكبرى، ما قد يسبب فقدان الدول لثقتها في الأمم المتحدة ومصداقيتها في تطبيق مقاصدها الأساسية، ويجعل العالم من جديد معرضاً لتوسع حروب دولية أشعل مجلس الأمن فتيلها فعلاً في عدة دول لأغراض تخالف قيم ومقاصد الأمم المتحدة.

لم تثمر جهود دول التحالف ومجلس الأمن في تضليل المجتمع الدولي وتزييف الوقائع والأحداث في اليمن، فالشعب اليمني استمر في مقاومة عدوان التحالف والدفاع عن نفسه أمام حملاته العسكرية الرامية لاحتلال كامل الأراضي اليمنية بدعوى استعادة شرعية الرئيس المستقيل والفار إلى المملكة العربية السعودية قائدة التحالف، كما لم يخضع لمحاولات نزع السيادة على بلده ومصادرة حقه في تقرير مصيره بنفسه بدون تدخل خارجي.

ومع مرور الوقت بدأ العالم يكتشف بشاعة ما تقوم به دول التحالف ومجلس الأمن في استخدامهم المضلل لبعض أحكام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي في غير مقاصده،

(2) **في الساعات الأولى من يوم الثلاثاء بتاريخ** 26 **مارس** 2015 بدأت أولى غارات تحالف العدوان على اليمن مترافقاً مع إعلان السفير السعودي لدى الولايات المتحدة عادل الجبير في مؤتمر صحافي بدء العملية العسكرية مؤكداً أن "العملية العسكرية لا تقتصر على مدينة أو منطقة بعينها في اليمن".
شارك في التحالف بقيادة السعودية أكثر من 22 دولة هي (السعودية، الإمارات، أمريكا، بريطانيا، فرنسا، الكويت، قطر، البحرين، السودان، ماليزيا، السنغال، الأردن، الصومال، المغرب، جيبوتي، مصر، ارتيريا، كندا، جزر سليمان، موريتانيا، باكستان، الكيان الصهيوني.)
(3) **تستمر العمليات العدوانية على اليمن** بقيادة السعودية والإمارات بمشاركة ودعم مستمر من البحرين والسودان وأمريكا وبريطانيا والكيان الصهيوني (إسرائيل).
(4) **وقع** ميثاق الأمم المتحدة في 26 حزيران/يونيه 1945 في سان فرانسيسكو في ختام مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بنظام الهيئة الدولية وأصبح نافذا في 24 تشرين الأول/أكتوبر 1945. ويعتبر النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية جزءا متمما للميثاق.

وحرص المجلس على فرض وتعميم توصيف العدوان على اليمن كنزاع داخلي والتغاضي تماماً عن العمليات العسكرية والجرائم التي ترتكبها قوات نظامية ومرتزقة أجانب ضد الجمهورية اليمنية أرضاً وشعباً، فتوصيف "نزاع داخلي"، يشكل استغباءً مقصوداً للمجتمع الدولي، الغرض منه حماية قيادة دول التحالف المدعومة من أغلب الأعضاء الدائمين في المجلس وضمان عدم ملاحقتهم القانونية بسبب جرائم العدوان في حال إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية.[5]

للبحث في دور مجلس الأمن في العدوان على اليمن أجرى المركز اليمني لحقوق الإنسان دراسة قانونية تحليلية الغرض منها تأصيل سلطة مجلس الأمن في إصدار قراراته بخصوص الحالة في اليمن بموجب الفصل السابع[6] ومدى تطابقها مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي.

شملت الدراسة كافة قرارات مجلس الأمن الصادرة بخصوص اليمن منذ قبول العضوية واعتبار اليمن عضواً في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1984، كما شملت الدراسة البيانات الرئاسية والصحفية الصادرة عن المجلس، وكذلك كافة التقارير الصادرة عن لجنة الخبراء المشكلة بالقرار (2140)، كما قام المركز في هذه الدراسة باستعراض كافة الوثائق المتعلقة بقرارات مجلس الأمن ودراسة آثارها على الواقع اليمني، وتحليل البيانات التي صدرت منذ 2011 عن الحكومات اليمنية المتعاقبة والمكونات السياسية المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وعن دول التحالف الذي تقوده السعودية بما فيها الدول الداعمة للتحالف كالولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا والكيان الصهيوني.

واستعرضت الدراسة في فصولها نتائج دراسة وتحليل قرارات مجلس الأمن المتعلقة باليمن ومقارنة بين نصوص أحكامها ومبادئ المساواة والعدالة وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة، ليتضح لليمنيين والمجتمع الدولي فداحة الصمت عن قرارات سببت مأساة حقيقية لشعب كامل وفي حال استمرار الصمت بالتأكيد ستُخلق مأساة عالمية.

وقد هدف المركز اليمني لحقوق الإنسان من إصدار هذه الدراسة إلى الانتصار لمظلومية الشعب اليمني وإثبات حقه في قيام الأمم المتحدة ومجلس الأمن والمجتمع الدولي بإلزام التحالف بوقف العدوان عليه ومحاسبة قيادة التحالف ومسؤولي مجلس الأمن والأمم المتحدة

(5) محكمة العدل الدولية هي الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة. وتتولى المحكمة الفصل طبقا لأحكام القانون الدولي في النزاعات القانونية التي تنشأ بين الدول، وتقديم آراء استشارية بشأن المسائل القانونية التي قد تحيلها إليها أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.

(6) الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يختص فيما يتخذ من الأعمال في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان، يتكون الفصل من ثلاث عشر مادة (39-51).

المتورطين في تضليل المجتمع الدولي لضمان استمرار العدوان على اليمن، وإثبات حق الشعب اليمني في تقرير مصيره بنفسه واستعادة الاعتراف بدولته والسلطة الشرعية التي تمثله دولياً بدون تدخل.

كما أثبتت الدراسة بطلان قرارات مجلس الأمن وأحكامها على اليمن بموجب الفصل السابع، ومسؤولية مجلس الأمن عن الآثار الكارثية التي سببها على الأمن والسلم الدوليين بسبب إصراره على استمرار دعم التحالف، واستمراره في إصدار قرارات مخالفة لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي، وتنصله عن مهامه والتزاماته بالعمل على إيقاف جريمة عدوان تحصل على اليمن.

يتقدم المركز اليمني لحقوق الإنسان بالشكر الجزيل لكل من ساهم وتعاون في مراحل إعداد هذه الدراسة، مع أهمية الاشارة إلى أن إخراج الدراسة بشكلها النهائي واجه العديد من الصعوبات كعدم التجاوب المباشر من بعض الجهات التي خاطبها المركز، والتغيرات الحاصلة في الموقع الإلكتروني لمجلس الأمن حيث تم تعديل العديد من تقارير فريق الخبراء المعني باليمن وحذف بعضها كالتقرير (S/2018/68) الذي تم تعديله بالرقم (S/2018/594) ، أيضاً اختفاء الكثير من روابط المواقع الإلكترونية التي كان يعتمد عليها فريق الخبراء في استدلالاته.

رئيس المركز اليمني لحقوق الإنسان

إسماعيل المتوكل

مدخل

صلاحيات وواجبات مجلس الأمن

في إطار ميثاق الأمم المتحدة

المركز اليمني لحقوق الإنسان
Yemen Center for Human Rights

مدخل: صلاحيات وواجبات مجلس الأمن في إطار ميثاق الأمم المتحدة:

أ. مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة:

تأسست هيئة الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية بهدف حفظ السلم والأمن الدوليين، والتأكيد أن نشاطها لتحقيق ذلك يرتكز على مبادئ أساسية أهمها: حل النزاعات الدولية التي قد تؤدي للإخلال بالسلم[7]، وذلك بهدف منع الحروب وحل المنازعات الدولية عبر الطرق السلمية وعلى وجه لا يجعل السلم والأمن الدوليين عرضة للخطر، كما فرضت من خلال ميثاقها الأساسي على جميع أعضائها أن يمتنعوا "جميعاً"، في علاقاتهم حتى عن التهديد باستعمال القوة، عوضاً عن منع استخدامها الفعلي ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأي دولة، وتلك الحقوق تقوم على مبدأ المساواة في السيادة بين الدول[8]، ولم تمنح الأمم المتحدة لنفسها حق التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وبما لا يتعارض مع قراراتها ذات الصلة وأيضاً حق الشعوب في تقرير مصيرها[9].

مبدأ عدم تدخل الأمم المتحدة في شؤون الدول الداخلية وضعت له في ميثاقها شرطاً واحداً وهو ألا يخل هذا المبدأ بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل

(7) **المادة 1 من ميثاق الأمم المتحدة: مقاصد الأمم المتحدة هي:**

1 حفظ السلم والأمن الدولي، وتحقيقاً لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعّالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم، وتتذرّع بالوسائل السلمية، وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها.

(8) **المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة: تعمل الهيئة وأعضاؤها في سعيها وراء المقاصد المذكورة في المادة الأولى وفقاً للمبادئ الآتية:**

1 تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها.

2 لكي يكفل أعضاء الهيئة لأنفسهم جميعاً الحقوق والمزايا المترتبة على صفة العضوية يقومون في حسن نية بالالتزامات التي أخذوها على أنفسهم بهذا الميثاق.

3 يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر.

4 يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد "الأمم المتحدة".

1 يقدّم جميع الأعضاء كل ما في وسعهم من عون إلى "الأمم المتحدة" في أي عمل تتخذه وفق هذا الميثاق، كما يمتنعون عن مساعدة أية دولة تتخذ الأمم المتحدة إزاءها عملاً من أعمال المنع أو القمع.

5 تعمل الهيئة على أن تسير الدول غير الأعضاء فيها على هذه المبادئ بقدر ما تقتضيه ضرورة حفظ السلم والأمن الدولي.

6 ليس في هذا الميثاق ما يسوغ "للأمم المتحدة" أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق، على أن هذا المبدأ لا يخلّ بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع.

(9) **الفقرة 1 من إعلان عدم جواز التدخل بجميع أنواعه في الشئون الداخلية للدول:** " 1- لا يحق لأية دولة أو مجموعة من الدول أن تتدخل، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، لأي سبب كان، في الشئون الداخلية والخارجية للدول الأخرى؛"

السابع من الميثاق، وهو ما أعطى مجلس الأمن صلاحية التدخل في حالات استثنائية بما لا يخالف مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة ولا الضوابط الواردة في ميثاقها.

وبالعودة إلى المادة (1) من الميثاق ـ وهي مادة حاكمة ولا يوجد فيها أي استثناء - نراها أكدت على أهمية اتخاذ التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم وإزالتها، وذكرت تدابير قمع أعمال العدوان، وهذا يؤكد أن المقصد الرئيسي من أي تدخل هو إحلال السلم ومنع بل وقمع أي عدوان من دولة على دولة، ومصطلح "القمع"، الوارد في الميثاق يتضح من المادة (1) أن المقصود به قمع الأفعال التي تصنف تحت فعل "العدوان"، وبالتأكيد ليس المقصود به إعطاء الصلاحية لقمع أفعال لا تصنف بالعدوان ولا تهدد السلم والأمن الدوليين بشكل حقيقي.

ب. مجلس الأمن الدولي مهامه وصلاحياته:

بموجب ميثاق الأمم المتحدة، يضطلع مجلس الأمن بالمهام، ويتمتع بالسلطات الآتية:

- المحافظة على السلام والأمن الدوليين وفقا لمبادئ الأمم المتحدة ومقاصدها.
- التحقيق في أي نزاع أو حالة قد تفضي إلى خلاف دولي.
- تقديم توصيات بشأن تسوية تلك المنازعات أو بشأن شروط التسوية.
- وضع خطط لإنشاء نظام لتنظيم التسلح.
- تحديد أي خطر يتهدد السلام أو أي عمل عدواني، وتقديم توصيات بالإجراءات التي ينبغي اتخاذها.
- دعوة جميع الأعضاء إلى تطبيق الجزاءات الاقتصادية وغيرها من التدابير التي لا تستتبع استخدام القوة للحيلولة دون العدوان أو وقفه.
- اتخاذ إجراءات عسكرية ضد المعتدي.

- التوصية بقبول الأعضاء الجدد.
- الاضطلاع بمهام الأمم المتحدة للوصاية في "المواقع الاستراتيجية".
- تقديم التوصيات إلى الجمعية العامة بشأن انتخاب الأمين العام، وانتخاب، جنبا إلى جنب مع الجمعية، قضاة المحكمة الدولية.

ج. متى يستخدم مجلس الأمن الفصل السابع؟:

مهام المجلس وصلاحياته تتعلق بشكل أساسي في حماية السلام والأمن الدوليين وليس في التدخل المباشر في الشؤون الداخلية للدول على الرغم من أن تشكيل مجلس الأمن ولجنته الدائمة مخالفاً لمبدأ المساواة[10].

من خلال مهام وصلاحيات مجلس الأمن التي يؤكد عليها المجلس وينشرها في أدبياته والتي مصدرها ميثاق الأمم المتحدة وأولها وأهمها "*المحافظة على السلام والأمن الدوليين وفقا لمبادئ الأمم المتحدة ومقاصدها*"، كمهمة رئيسية تنفذ في إطار مبادئ الأمم المتحدة وليس كما يشاء أعضاء المجلس ووفقاً لمصالحهم المتقاطعة.

ووفقاً للمهام المعلنة فإن صلاحية مجلس الأمن محصورة في النزاعات التي قد تفضي إلى "*خلاف دولي*"، بأن يقوم بالتحقيق فيها و"*تقديم التوصيات بشأن تسوية تلك المنازعات*"، وليس له الحق في التدخل لدعم أحد الأطراف، الأمر الذي قد يشعل حدة النزاع ويوسع رقعته، فوسائل التسوية السلمية هي التي تعزز السلام والأمن الدوليين خاصة في نزاعات محدودة الجغرافيا والأثر.

أما القسم الثاني من مهام مجلس الأمن الأساسية فهي تتعلق بمواجهة خطر يهدد السلام أو أي عمل عدواني، ويقصد به هنا خطر على السلام والأمن الدولي وليس الداخلي المحدود للدول والذي يقع على عاتق سلطة الدولة السيطرة عليه وضمان عدم توسعه خارج حدودها، ولقد فسر القرار (A/RES/3314) المقصود بالعمل العدواني وكيفية تصنيفه، بأنه فعل يصدر عن دولة ضد دولة أخرى من خلال استهدافها بكل أو أحد الأفعال التي تصنف كعدوان، وهي: القصف والغزو والاحتلال والحصار

(10) ناجي البشير القحواش، "تأثير الفيتو على قرارات مجلس الأمن الدولي" رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2015

وتدمير البنية التحتية والعسكرية وتجنيد المرتزقة واستخدام أراضي الدولة او دول أخرى لارتكاب هذه الأفعال المجرمة، وفي هذه الحالة يقدم المجلس توصياته ويطالب الأعضاء بتنفيذ الإجراءات العقابية الاقتصادية أو العسكرية "*ضد المعتدي*"، بهدف واحد فقط هو "*الحيلولة دون العدوان أو وقفه*" [11]، وليس في ميثاق الأمم المتحدة ما يخول مجلس الأمن استخدام هذه الصلاحيات الواردة ضمن الفصل السابع من الميثاق إلا في هذا الإطار ووفق ميثاق وقرارات الأمم المتحدة التي تجرم استخدام القوة او التهديد بها او التدخل في شؤون الدول الداخلية بما يقوض من سيادتها او يهدد سلامة أراضيها وحرية شعبها، بل يجب عليه في حال النزاعات أن يدعو المتنازعين لأخذ ما هو ضروريٌ من تدابير مؤقتة لتحقيق السلام، مع التأكيد أن تدابيره المؤقتة لا تخل بحقوق المتنازعين ومطالبهم ومراكزهم[12].

(11) **وفقًا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (3314)، فإن أشكال جريمة العدوان تتمثل في الأفعال الآتية:**

1. "قيام القوات المسلحة لدولة ما بغزو إقليم دولة أخرى أو الهجوم عليه، أو أي احتلال عسكري، ولو كان مؤقتًا، ينجم عن مثل هذا الغزو أو الهجوم، أو أي ضم لإقليم دولة أخرى أو لجزء منه باستعمال القوة.
2. قيام القوات المسلحة لدولة ما بقذف إقليم دولة أخرى بالقنابل، أو استعمال دولة ما أية أسلحة ضد إقليم دولة أخرى.
3. ضرب حصار على موانئ دولة ما أو على سواحلها من قبل القوات المسلحة لدولة أخرى.
4. قيام القوات المسلحة لدولة ما بمهاجمة القوات المسلحة البرية أو البحرية أو الجوية أو الأسطولين التجاريين البحري والجوي لدولة أخرى.
5. قيام دولة ما باستعمال قواتها المسلحة الموجودة داخل إقليم دولة أخرى بموافقة الدولة المضيفة، على وجه يتعارض مع الشروط التي ينص عليها الاتفاق أو أي تمديد لوجودها الإقليمي المذكور، إلى ما بعد نهاية الاتفاق.
6. سماح دولة ما وضعت إقليمها تحت تصرف دولة أخرى بأن تستخدمه هذه الدولة الأخرى لارتكاب عمل عدواني ضد دولة ثالثة.
7. إرسال عصابات أو جماعات مسلحة أو قوات غير نظامية أو مرتزقة من قِبَل دولة ما أو باسمها تقوم ضد دولة أخرى من أعمال القوة المسلحة تكون من الخطورة بحيث تعادل الأعمال المعددة أعلاه، أو اشتراك الدولة بدور ملموس في ذلك."

(12) **نصت المواد 39 و40 على:**

المادة 39 يقرر مجلس الأمن ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به أو كان ما وقع عملاً من أعمال العدوان، ويقدم في ذلك توصياته أو يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير طبقاً لأحكام المادتين 41 و42 لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه.
المادة 40 منعاً لتفاقم الموقف، لمجلس الأمن، قبل أن يقوم توصياته أو يتخذ التدابير المنصوص عليها في المادة 39، أن يدعو المتنازعين للأخذ بما يراه ضرورياً أو مستحسناً من تدابير مؤقتة، ولا تخل هذه التدابير المؤقتة بحقوق المتنازعين ومطالبهم أو بمركزهم، وعلى مجلس الأمن أن يحسب لعدم أخذ المتنازعين بهذه التدابير المؤقتة حسابه.

الفصل الأول

مجلس الأمن وعدم قانونية التعامل مع اليمن من خلال الفصل السابع

(قرارات باطلة وأحكام جائرة)

خلفية تاريخية:

رغم دخول اليمن في حروب أهلية وتعرضه لعدوان خارجي في فترات زمنية مختلفة منذ قبول عضويته في الأمم المتحدة 1947م[13]، إلا أن الأمم المتحدة ومجلس الأمن ـ خصوصاً ـ كانت قراراته إما غائبة أو لم تصب يوماً في إيجاد حل حقيقي لتلك الحروب التي كانت تجمعها صفة أساسية وهي الدعم الخارجي لأحد أطراف النزاع، عوضاً أن النزاع لم يكن ليوجد إلا بذلك الدعم. مثال ذلك مواقف مجلس الأمن منذ 1948- 2010 في انقلاب 1948 وعدم صدور أي قرار، وانقلاب وحرب 1962 التي اتسمت بصفة العدوان بسبب هجوم الجيش المصري واحتلاله لمناطق واسعة من البلاد (وقد خاض المصريون الحرب كغزاة أجانب وليس كحلفاء للجمهورية الفتية)[14] وفرض حكومة ثم اعتقالها (لقد اعتقلوا الدولة بأكملها اعتقالًا فضيعاً لأنها عاملتها بعد أن اعتقلتهم معاملة مواطنيها المتهمين...مارست معهم التعذيب والحبس الانفرادي في زنزانات ومنعت اجتماعهم...وقد استمر اعتقال الحكومة اليمنية في القاهرة من 16 سبتمبر 1965 إلى 12 أكتوبر 1966) [15]، واكتفى خلالها المجلس بإصدار القرار الخجول رقم (179) في 11 يونيو 1963 أي بعد عشرة أشهر من العدوان والاقتتال، أيد فيه المجلس وساطة مبعوث الأمين العام بين السعودية ومصر لفض نزاعهما داخل اليمن بدون أي إدانة أو إشارة إلى معاناة الشعب وضحاياه.

كذلك لم يستخدم الفصل السابع فيما يتعلق بحرب المناطق الوسطى 1974-1978 التي تغافل عنها تماماً، وكذلك الحرب الأهلية بين الفرقاء السياسيين صيف العام 1994م (5 مايو – 7 يوليو 1994) التي ساند المجلس فيها الرئيس الأسبق "علي عبدالله صالح"، وأعطاه الفرصة لاستمرار عملياته العسكرية والزحف على المحافظات الجنوبية وحسم الحرب لصالحه قبل أي تدخل دولي، بالرغم من توقيع وثيقة العهد والاتفاق في عمّان 20 فبراير 1994، ولم يصدر المجلس خلال تلك الحرب سوى قرارين ضعيفين صدر الأول برقم (924) في 1 يونيو 1994 أي بعد قرابة الشهر(26 يوماً) من اندلاع الحرب قرر فيه ارسال بعثة لتقصي الحقائق لم تصل إلى نتيجة أو تحقق سلاماً لغياب الثقة بين طرفي النزاع، أما القرار الثاني الذي حمل رقم

(13) **في العام 1947م تم قبول انضمام اليمن إلى مجلس الأمن** بموجب القرار رقم (29) الصادر في 12 أغسطس 1947، والقاضي بضم اليمن (المملكة المتوكلية اليمنية 1918- 1962) إلى عضوية الأمم المتحدة، رابط القرار S/RES/29(1947) - E - S/RES/29(1947) (org.archive)

(14) **فرد هاليدي:** الثورة والثورة المضادة، ضمن كتاب ثورة 26 سبتمبر دراسات وشهادات للتاريخ، مركز الدراسات والبحوث/ صنعاء، ط1/1982، ص88.

(15) **عرفات عبدالخبير الرميمة:** ثورة 26 سبتمبر قراءة في الهوامش، مكتبة الصادق/ صنعاء، ط1/2021م، ص126.

(931) الصادر في 29 يونيو 1994 دعا فيه المجلس لإيقاف إطلاق النار بدون اتخاذ أي إجراءات تحت الفصل السابع في وقت كان فيه الرئيس "علي عبدالله صالح" ، يستعد لإعلان انتصاره بعد سيطرة جيشه ومليشيات من حزب الإصلاح على أغلب المحافظات الجنوبية، وتم الإعلان فعلاً في 7 يوليو 1994 أي بعد اسبوع واحد من صدور قرار المجلس.[16]

في كل المراحل الحرجة من تاريخ اليمن، خذل مجلس الأمن الشعب اليمني وتركه يُعاني وحيداً ويلات الصراع التي أشعلتها الأطراف الخارجية الطامعة في ثرواته وموقعه الجغرافي المميز، فلم يصدر عنه سوى أربعة قرارات[17] اتسمت بعدم الجدية واللامبالاة ودعواته الخجولة للسلام والالتزام بالقانون الدولي، ولم يتأثر أعضاؤه بوفاة الاف اليمنيين خلال تلك الحروب والمناشدات المحلية والدولية للحيلولة دون استمرار نزيف الدماء وهدر الثروات بسبب استمرار تدخل مختلف الدول في شؤون اليمن الداخلية والاعتداء عليه ونهب ثرواته.

سبعة عشر قراراً خلال عشر سنوات فقط - (اهتمام أم استغلال؟)

بعد سبات طال قرابة سبعة عقود لم يصدر فيها مجلس الأمن سوى أربعة قرارات أمام عشرات الأحداث والحروب الأهلية والاعتداءات الخارجية على اليمن، نهض مجلس الأمن فجأة وبدون سابق انذار وأظهر اهتمامه الشديد باليمن، حيث أصدر (17) قراراً منذ انطلاق الثورة الشعبية في 2011 وحتى كتابة هذه الدراسة في نوفمبر 2021 [18].

استبشر الثوار اليمنيون بهذا الاهتمام الدولي معتقدين أن قرارات المجلس ستكون داعمة لثورتهم التي نادت بالحرية والاستقلال وبناء الدولة المدنية العادلة، ولكن ما لبثوا أن انصدموا بسلسلة قرارات مثلت كابوساً على اليمنيين جميعاً حيث شرعت تلك القرارات التدخل في الشؤون الداخلية لليمن بموجب الفصل السابع وبدون أي سبب أو مبرر ـ منطقياً كان أو قانونياً ـ والعمل على سلب حق تقرير المصير من الشعب ونقله لملوك الخليج فيما يسمى "المبادرة الخليجية" [19]، لفرض وصاية خليجية من خلفها تقف مصالح الدول دائمة العضوية في المجلس.

(16) فيصل جلول: اليمن الثورتان، الجمهوريتان الوحدة/ دار الجديد ـ بيروت، ط2/2000م ص282.

(17) **القرار الرابع:** - صدر قرار مجلس الأمن الرابع بحق اليمن، رقم (188) في 9 أبريل 1964 بخصوص شكوى الجمهورية العربية اليمنية حول قيام الطائرات البريطانية بضرب أراضيها

(18) قرارات مجلس الأمن | (OSESGY (unmissions.org

(19) **هي مشروع إتفاقية سياسية** أعلنتها الدول الأعضاء بمجلس التعاون العربي الخليجي بقيادة المملكة العربية السعودية في 3 أبريل 2011 لتهدئة ثورة الشباب اليمنية ، عن طريق ترتيب نظام نقل السلطة في اليمن.

مـن خـلال تلـك المبـادرة والقـرارات الداعمـة لهـا أُرغـم اليمنيـون علـى إجـراءات مخالفـة للدسـتور اليمنـي ولمواثيـق وقـرارات الأمـم المتحـدة، والقبـول بعـودة قيـادة النظـام الـذي ثـاروا عليـه إلـى الحكـم، وصـولاً إلـى اسـتغلال مجلـس الأمـن للنتائـج المتوقعـة لمبـادرة ملـوك الخليـج فـي انتـاج مـا أسـماه بعـض وزراء خارجيـة أعضائهـا الدائميـن بـ"الفوضـى الخلاقـة" [20] التـي حاولـت أن تخلُـق فـي اليمـن سـلطة مشـوهة منزوعـة السـيادة يمثلهـا قاتـل متـورط فـي قتـل مئـات المواطنيـن مـن أبنـاء المحافظـات الجنوبيـة وسـبق الحكـم عليـه بالإعـدام عينـه زعيـم النظـام السـابق ليكـون نائبـاً لـه وحاميـاً لنظامـه القمعـي، ثـم جعلـه مجلـس الأمـن مـا بيـن ليلـة الثـورة وضحاهـا رئيسـاً لشـعب ثـار عليـه[21].

ومـن خـلال مـا سـبق سـيتم تنـاول قـرارات مجلـس الأمـن مـع بيـان الأوضـاع غيـر القانونيـة كمـا يلـي:

أولاً: القرارات الممهدة للقرار (2140):

أ. الأهداف المعلنة:

بـدأ مجلـس الأمـن إظهـار اهتمامـه بالشـأن اليمنـي بإصـدار القـرار رقـم (2014) الـذي اتخـذه مجلـس الأمـن فـي جلسـته (6634) المعقـودة فـي 21 أكتوبـر 2011 بعـد صمـت اسـتمر (17) عامـاً منـذ آخـر قـرار صـدر فـي 1994.

أكـد القـرار (2014) التـزام المجلـس بوحـدة اليمـن وسـيادته واسـتقلاله وسـلامة أراضيـه، ومطالبتـه لـ"*كافـة الأطـراف بالامتنـاع فـورا عـن اسـتخدام العنـف وسـيلة لبلـوغ أهـداف سياسـية* "، الالتـزام الـذي ناقضـه مباشـرة فـي الفقـرة التاليـة التـي نسـف فيهـا التزامـه بسـيادة اليمـن واسـتقلاله مـن خـلال تشـجيعه علـى التدخـل الخارجـي فـي شـؤون اليمـن الداخليـة وذلـك بترحيبـه بدعـوة مجلـس التعـاون الخليجـي للرئيـس علـي عبداللـه صالـح "*التوقيـع فـوراً علـى مبـادرة مجلـس التعـاون الخليجـي وتنفيذهـا* " [22].

أمـا فـي القـرار (2051) لسـنة 2012 الـذي اتخـذه مجلـس الأمـن فـي جلسـته

(20) الموسوعة السياسية (political-encyclopedia.org)

(21) ما فضحته رسائل هيلاري كلينتون السّرية | الميادين (almayadeen.net)

(22) **القرار** 2051 (2012) **الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته** 6784 **المعقودة في** 12 **حزيران /يونيه** 2012 **إن مجلس الأمن،**
إذ يشير إلى قراره 2014) 2011 (وإلى البيان الرئاسي المؤرخ 29 / آذار مارس 2012،
وإذ يعرب عن قلقه البالغ إزاء الحالة السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية في اليمن،
وإذ يعيد تأكيد التزامه الشديد بوحدة اليمن وسيادته واستقلاله السياسي وسلامته الإقليمية،

(6784) المعقودة في 12 يونيو 2012، فقد أكد الالتزام السابق بقوله "*وإذ يعيد تأكيد التزامه الشديد بوحدة اليمن وسيادته واستقلاله السياسي وسلامته الإقليمية*"! بدأ مجلس الأمن قراره هذا بتغيير في التزامه فلم يذكر سلامة أراضيه، وإنما استبدلها بـ "*سلامته الإقليمية*"، في إشارة خطيرة جداً لإغفال حق واضح وصريح لسلامة الأراضي والذي يشمل سلامتها من أي غزو أو احتلال او قصف أو تقسيم، واستبداله بمصطلح "*السلامة الإقليمية*" ، *والذي يعني: "الحيلولة لعدم تأسيس حركات انفصالية أو تغييرات حدودية*"[23].

كما جدد التأكيد أن هدفه الرئيسي هو إنجاح ودعم عملية انتقال السلطة، والترحيب بجهود الأمين العام ومستشاره الخاص جمال بن عمر في الصدد ذاته وإسداء المشورة للأطراف "*بالأخص في إطار دعم عملية الحوار الوطني*" [24].

ب. مبررات تدخله في اليمن:

كافة الإشكاليات التي استعرضها مجلس الأمن في قراريه (2014، 2051) وقدم التوصيات حولها لم تتجاوز الإطار اليمني ولا تتعدى الشؤون اليمنية حالها حال بقية البلدان التي حصلت فيها انقلابات وثورات وتغييرات سياسية من خلال تحركات شعبية جماهيرية تعبر عن إرادة الشعب وممارسته لحقه في حرية التعبير وحرية تقرير المصير، فقد أكد المجلس في القرار (2014) أن الأزمة في اليمن يكمن حلها في "*عملية انتقال سياسية شاملة تستجيب لمطالب الشعب اليمني وتطلعاته المشروعة إلى التغيير*"، ويعتبر هذا اعترافاً صريحاً وواضحاً من مجلس الأمن أن الأزمة وما يمر به اليمن من مخاض سياسي هو شأن داخلي، وعزز المجلس ذلك في ديباجة القرار التي ذكر فيها الكثير من المعالجات التي لا تتعدى الوضع الداخلي اليمني مثل الانتقال السلمي للسلطة وإجراء انتخابات مبكرة إلى جانب إدانته لانتهاكات السلطة واعتدائها على المواطنين[25].

(23) **السلامة الإقليمية هي مبدأ في** القانون الدولي يقوم على أنه لا ينبغي أن تحاول الدول القومية أن تؤسس تحركات انفصالية أو تحاول القيام بتغيرات حدودية في الدول القومية الأخرى. وبالعكس يقوم هذا المبدأ على أن فرض التغيرات الحدودية بالقوة هو عمل عدائي.

(24) **القرار** ٢٠٥١ (٢٠١٢) **الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته** ٦٧٨٤ **المعقودة في** ١٢ **حزيران /يونيه** ٢٠١٢ **نص الفقرة** 16: " 16- يطلب إلى الأمين العام أن يواصل الدور الذي يقوم به من خلال مساعيه الحميدة عبر سبل منها جهود مستشاره الخاص، جمال بنعمر، ويؤكد أهمية القيام بهذه المساعي الحميدة في تنسيق وثيق مع الشركاء الدوليين لكي تشكّل إسهاما في نجاح عملية الانتقال في اليمن، ويرحب، في هذا الصدد، بالدور السياسي الذي تقوم به الأمم المتحدة من خلال وجود فريق صغير في اليمن مكون من خبراء لدعم تنفيذ عملية الانتقال وإسداء المشورة إلى الأطراف جنبا إلى جنب مع حكومة اليمن، وبالأخصّ في إطار دعم عملية الحوار الوطني؛"

(25) **نصت ديباجة القرار على:**

"**وإذ يشدد** على أن أفضل حل للأزمة الراهنة في اليمن يكمُن في عملية انتقال سياسية شاملة يقودها اليمن وتستجيب لمطالب الشعب اليمني وتطلعاته المشروعة إلى التغيير،

وإذ يؤكد من جديد تأييده للمرسوم الرئاسي المؤرخ 12 أيلول/سبتمبر الرامي إلى إيجاد اتفاق سياسي مقبول لدى كافة الأطراف، وضمان نقل السلطة بطريقة سلمية وديمقراطية، بما في ذلك إجراء انتخابات رئاسية مبكرة،"

1 - الوضع اليمني الداخلي يشكل تهديدا للأمن والاستقرار الإقليميين!

بدأ مجلس الأمن محاولة التأسيس لتشريع التدخل في الشؤون الداخلية عبر الفقرة الأخيرة من ديباجة القرار (2014) والتي جاء فيها: "***وإذ يدرك*** *مسؤوليته الرئيسية في مجال صون السلم والأمن الدوليين بموجب ميثاق الأمم المتحدة،* ***وإذ يشدد*** *على التهديدات التي يشكلها للأمن والاستقرار الإقليميين تفاقمُ الحالة في اليمن في ظل غياب تسوية سياسية دائمة"، مثلت هذه الفقرة إجراءً استباقياً سيء النية من مجلس الأمن، الغرض منه اقناع العالم بأن غياب التسوية السياسية الدائمة في اليمن سيشكل تهديداً للأمن والاستقرار الإقليميين مبدئياً ولم يستطع التصريح بأن ما أسماه "غياب تسوية سياسية دائمة"*، تشكل تهديداً للأمن والاستقرار الدولي.

لم يأتِ المجلس في قراره (2014) بشاهد واحد على الأفعال التي هددت الإقليم، فلم يعتدِ اليمنيون بمختلف توجهاتهم على مصالح دولية ولا على الممرات البحرية ولم تقدم السلطة أو القوى الوطنية او الثورية على أي فعل عدواني ضد أي دولة في الإقليم.

2 - هجمات القاعدة على أجزاء من اليمن وموقف المجلس منها:

توافق المجتمع الدولي على أن "الإرهاب" يعتبر من أشد الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين ولم يكن أمام مجلس الأمن من مبرر سوى اقحام نشاط القاعدة لإظهار أن تحركاتها في اليمن تُعد تهديداً للأمن والسلم الدوليين، وإصراره على دعم قائد الفرقة الأولى مدرع "علي محسن الأحمر" وفرضه على الثوار اليمنيين رغم علمه بأنه أكبر الجنرالات في اليمن المتهمين بدعم القاعدة، كل ذلك مع تأكيده أن هجمات القاعدة المزعومة لم تتعدَ الأراضي اليمنية، وجاء ذلك في القرار (2014) بصريح العبارة: "***وإذ يعرب كذلك عن القلق الشديد*** *من زيادة التهديد الذي يمثله تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وخطر حدوث هجمات إرهابية جديدة في أجزاء من اليمن،* ***وإذ يؤكد من جديد*** *أن الإرهاب بشتى أشكاله ومظاهره يعد واحداً من أشد الأخطار التي تتهدد السلام والأمن الدوليين وأن أي أعمال إرهابية هي أعمال إجرامية وغير مبررة أياً كانت دوافعها"*، أمام هذا القلق الشديد على حدّ تعبير القرار اكتفى مجلس الأمن بإدانة الهجمات التي أسماها "*إرهابية وغير إرهابية*"، التي تستهدف البنى التحتية الاقتصادية على وجه الخصوص، فكان إقحامه للقاعدة وللإرهاب مبرراً واهياً ومفضوحاً ومرفوضاً للتدخل في اليمن، خاصة مع إعلان جميع القوى اليمنية رفضها

ومواجهتها لنشاط القاعدة، وإثباتها بعد ذلك فعلاً قدرتها على إنهاء وجودها في مختلف المحافظات غير الواقعة تحت احتلال قوات التحالف[26].

كما لم يتعدَ موقف مجلس الأمن في قراره (2014) بخصوص قتل المتظاهرين والاعتداء عليهم سوى الإدانة ضعيفة اللهجة بدون الإشارة إلى بشاعة الجرائم وإدانة مرتكبيها وتهديدهم ولو بالحد الأدنى بإعلان نية المجلس فتح تحقيق في تلك الانتهاكات والجرائم كما يصدر عنه عادةً أمام هذه الجرائم حال وقوعها في دول أخرى!، وإن كان طالب بعد ذلك "*كافة الأطراف بالامتناع فوراً عن استخدام العنف وسيلة لبلوغ أهداف سياسية*"، هذا المطلب نفسه انقلب عليه مجلس الأمن في قراراته ومواقفه اللاحقة التي أيد وبارك فيها جهود المملكة العربية السعودية وتحالفها الذي قام بشن حرب عدوانية على اليمن لبلوغ أهداف سياسية أعلنها هدفاً لعدوانه الذي راح ضحيته عشرات الآلاف من اليمنيين جلهم من النساء والأطفال.

أما القرار (2051) 2012 فقد ركز مجلس الأمن على إدانة وإبراز ما أسماها "*الهجمة التي وقعت في صنعاء 21 مايو 2012*"، وهي جريمة انتحارية استهدفت تدريبات عسكرية لجنود يتبعون "الأمن المركزي" في ميدان السبعين بصنعاء، بعد أن قام أحد الجنود بتفجير نفسه، وتبنى تنظيم القاعدة هذا التفجير.[27] وهي الجريمة التي استغلها مجلس الأمن لترسيخ مبرره في قراره السابق (2014) بأن هجمات تنظيم القاعدة في اليمن تهدد "*السلام والأمن الدوليين*"، وإن لم يذكرها صراحة، حيث ربط الحادثة بعبارته المكررة في كافة قراراته "*أن الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره يشكل أحد أفدح الأخطار التي تهدّد السلام والأمن الدوليين*"، هذه الإشارة وردت أيضاً في بيان إدانة الحادثة الذي صدر من مجلس الأمن في حينه لإدانة الجريمة وجاء فيه: "*إن أعضاء مجلس الأمن يؤكدون أن الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره يمثل أحد التهديدات الخطيرة للأمن والسلم الدوليين وأن أي عمل إرهابي إجرامي وغير مبرر بصرف النظر عن دوافعه ومن ارتكبه وأينما ارتكب*"[28].

كل ذلك التكرار ظهر هدفه جلياً في محاولة مجلس الأمن نشر حالة من الإرهاب

(26) في عام 2015 أعلنت قوات الجيش واللجان الشعبية في صنعاء تحرير محافظة البيضاء المعقل الأساسي للقاعدة في اليمن وشبه الجزيرة العربية.

(27) "القاعدة" تتبنى الهجوم الانتحاري ضد الجيش في صنعاء وتتوعد بالمزيد (france24.com)

(28) https://news.un.org/ar/story/2012/05/159362

الإعلامي ونشر الذعر على المستوى الدولي بأن الوضع الأمني في اليمن صار فعلاً يهدد السلام والأمن الدوليين، حتى وإن كانت تلك الجرائم والأحداث مازالت في إطار داخلي، كما أن تنظيم القاعدة لم يعلن عن أهداف غير داخلية [29].

3 - استمرار تدهور الحالة الإنسانية والأمن في اليمن حالة تهدد سلام وأمن المنطقة:

لم يعلن مجلس الأمن في قراره (2051) صراحة أن الوضع في اليمن وتفجيرات القاعدة تهدد السلام والأمن الدوليين، ولكنه استغل تفجير 21 مايو 2012 بإعلان أن "*استمرار تدهور الحالة الإنسانية والأمنية في اليمن هي حالة تهدد السلام والأمن في المنطقة*"، عازياً ذلك إلى ضرورة تنفيذ المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، كما طالب المجلس بإيقاف جملة من الأعمال الداخلية في اليمن قال أنها "*تهدف إلى تقويض حكومة الوفاق الوطني وتقويض عملية الانتقال السياسي*"، في اعتراف صريح منه بأنها أعمال تستهدف الوضع السياسي اليمني وليس لأي دولة أخرى، ولكنه وبدون إيراد أي حجة منطقية أو مبرر يستند للعرف أو القانون الدولي أعلن عن أن هدفه من كل ذلك التدرج في التبرير بأنه "يعرب عن *استعداده للنظر في اتخاذ مزيد من التدابير، بما في ذلك اتخاذ تدابير بموجب المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة إذا استمرت هذه الأعمال*"[30] هذه الفقرة شكلت تهديداً واضحاً بإدخال اليمن ضمن إجراءات الفصل السابع إذا لم تلتزم مختلف القوى الوطنية في اليمن بالخطة الخليجية لتقرير مصيره وكانت إعلاناً صريحاً وجريئاً بمخالفة ميثاق الأمم المتحدة في مهام المجلس ومخالفته لقرارات الأمم المتحدة القاضية بعدم ممارسة صلاحياتها في التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة مادام وضعها لا يهدد فعلاً الأمن والسلم الدوليين ولم تعتد على أي دولة أخرى، عوضاً عن فداحة جريمة التهديد لفرض نظام سياسي وتحديد مصير شعب رغماً عنه[31].

(29) **المصدر السابق** لموقع وكالة الأخبار الفرنسية 24

(30) **القرار** (2051) الصادر من مجلس الأمن عام 2012 Document Official Nations United

(31) **انظر** مدخل الدراسة.

ثانياً: القرار (2140) اليمن تحت الفصل السابع (الفصل الأول من العدوان):

عاد مجلس الأمن في القرار رقم (2140) الذي اتخذه في جلسته (7119) المنعقدة في 26 فبراير 2014 إلى التأكيد على *"التزامه الشديد بوحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية"*، كما أشار إلى هدفه العملي بتأكيد آخر *"أن أفضل حل للوضع في اليمن هو عن طريق عملية انتقال سياسية سلمية وشاملة للجميع ومنظمة يتولى اليمن زمامها لتلبي مطالب الشعب اليمني وتطلعاته المشروعة لتغيير سلمي وإصلاح سياسي واقتصادي واجتماعي ذي مغزى"*، لقد اتضح جلياً من خلال هذا القرار أن المجلس يعلن أن هدفه دعم عملية انتقال سياسي سلمي تلبي مطالب الشعب مع الحفاظ على وحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية.

أ. توصيفه للتحديات والأحداث في اليمن ومبررات استمرار تدخله:

كما هو الحال في قراراته السابقة أكد مجلس الأمن في قراره (2140) بأن الأحداث في اليمن لا تتعدى الشأن والجغرافيا اليمنية، وأنها أحداث يغلب عليها الطابع السياسي فيما يتعلق بانتقال السلطة وتشكيلها ،مع إعرابه عن قلقه مما وصفها *"المصاعب السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية المستمرة في اليمن، بما في ذلك أعمال العنف المستمرة"*، مع الاستدلال بحادثتين امنيتين فقط قام بهما تنظيم القاعدة بالاعتداء الإجرامي على مستشفى وزارة الدفاع اليمنية[32] والسجن المركزي[33]، وهما الحادثتان اللتان استند عليهما في قراره ليعلن قلقه وإدانته للأنشطة التي أسماها *"جميع الأنشطة الإرهابية، والهجمات التي تستهدف المدنيين والبنى التحتية للنفط والغاز والكهرباء والسلطات الشرعية، بما فيها تلك التي تهدف إلى تقويض العملية السياسية في اليمن، **وإذ يدين كذلك** الهجمات التي تستهدف المنشآت العسكرية والأمنية، ولا سيما الهجوم الذي شُن على وزارة الدفاع يوم 5 كانون الأول/ديسمبر 2013 والهجوم الذي شُن على سجن وزارة الداخلية يوم 13 شباط/فبراير، **وإذ يشدد** على ضرورة أن تواصل الحكومة اليمنية إصلاحاتها للقوات المسلحة وفي قطاع الأمن بكفاءة"*، في إشارة لضعف حكومة هادي. كما جاء في القرار إعراب المجلس عن قلقه البالغ *"للتهديدات التي تطال السلم والأمن في اليمن نتيجة لنقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروع وتكديسها وإساءة استعمالها على نحو يزعزع الاستقرار"*، رغم أن تلك العمليات لم تتعدَ الإقليم اليمني ولم تؤثر حقيقة في واقع العمل

(32) القاعدة تتبنى الهجوم على وزارة الدفاع اليمنية الذي أسفر عن مقتل أكثر من 50 شخصا - RT Arabic
(33) وثائق: سلطات اليمن تلقت تحذيرا من اقتحام سجن صنعاء قبل وقوعه | Reuters

والانتقال السياسي للسلطة كون جميع المكونات السياسية والاجتماعية اليمنية تتعامل مع العملية السياسية ومؤتمر الحوار الوطني بحكمة وإيجابية وتعاون حسب تأكيده في أكثر من موضع.

ب. مجلس الأمن يؤكد نجاح اليمنيين في العملية السياسية:

رحب مجلس الأمن بشكل غير مسبوق بالمتغيرات السياسية الإيجابية وتعاون جميع الجهات المعنية في اليمن في العملية الانتقالية، فقد بدأ مقدمة قراره بالثناء على *"مجلس التعاون الخليجي لمشاركته في مساعدة عملية الانتقال السياسي في اليمن"*، ومن ثم رحب بنتائج الحوار الوطني الشامل معترفاً بمشاركة جميع المكونات السياسية فيها بإيجابية و *"التي وقعتها الأحزاب السياسية كافة"*، بل اعتبر قرارات المؤتمر *"بمثابة خارطة طريق من أجل عملية انتقال ديمقراطي مستمرة بقيادة يمنية تقوم على الالتزام بالديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون والمصالحة الوطنية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لأفراد الشعب اليمني قاطبة"*، كما أشاد المجلس بعد ذلك *"بمن يسَّروا سبل التوصل إلى نتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل من خلال مشاركتهم البناءة، ولا سيما قيادة الرئيس عبد ربه منصور هادي"*، ولو أن إشادته بقيادة هادي قد ناقضها عند انتقاده لفشله وحكومته في مواجهة تحديات المرحلة كما سنوضحه في فقرة مستقلة.

ورحب القرار بتعامل اليمنيين مع حقوق المرأة وبما وصفه *"جهود اليمن لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة، من خلال اتخاذ تدابير لضمان ترشُّح نسبة لا تقل عن 30 في المائة من النساء للانتخابات التشريعية الوطنية والمجالس المنتخبة"*، كما رحب بإيجابية بمشاركة وتعاون المكونات اليمنية الأخرى فأورد في قراره *"وإذ يرحب بمشاركة وتعاون جميع الجهات المعنية في اليمن، بما فيها الجماعات التي لم تكن طرفاً في مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها"*، موضحاً *"بأن عملية الانتقال تتطلب طي صفحة رئاسة علي عبد الله صالح"*،

واصل المجلس تأكيده على نجاح العملية السياسية في اليمن بتنويهه إلى أهمية الانتقال إلى خطوات جديدة في العملية السياسية فقال *"**وإذ يسلم** بأهمية إصلاحات الحكم بالنسبة لعملية الانتقال السياسي في اليمن، **وإذ يشير** في هذا الصدد إلى المقترحات الواردة*

فـي تقريـر الفريـق العامـل المعنـي بالحكـم الرشـيد التابـع لمؤتمـر الحـوار الوطنـي، والتـي تشـمل ضمـن أمـور أخـرى الشـروط الأساسـية الواجـب علـى المرشـحين اسـتيفاؤها لتولـي مناصـب القيـادة اليمنيـة والكشـف عـن أصولهـم الماليـة".

وختـم قائمـة ترحيباتـه بمـا يؤكـد التعامـل الإيجابـي لليمنييـن حكومـة وشـعباً مـع الأمـم المتحـدة وقـرارات مجلـس الأمـن حيـث جـاء فـي نهايـة ديباجـة ومقدمـة القـرار *"**وإذ يرحـب** بالجهـود التـي بذلتهـا الأمانـة العامـة مـن أجـل توسـيع قائمـة الخبـراء العامليـن لصالـح فـرع الأجهـزة الفرعيـة التابعـة لمجلـس الأمـن وتحسـينها، مـع مراعـاة التوجيهـات الـواردة فـي مذكـرة الرئيـس (S/2006/997)".*

ج. مجلـس الأمـن مـن حـامٍ للأمـن والسـلم الدوليـن إلـى منتهـك لهمـا وللقانـون الدولـي: (الصدمـة)

كانـت الديباجـة ـ باسـتثناء المحـاولات غيـر المنطقيـة لتكبيـر شـأن القاعـدة ـ تثبـت كلهـا بمـا لا يـدع مجـالاً للشـك بـأن مجلـس الأمـن كان مرحبـاً بسـير العمليـة السياسـية فـي اليمـن بـل وراضٍ عنهـا، كمـا تجلـى ذلـك فـي توضيحـه بـأن الوضـع السياسـي والأمنـي مـازال فـي إطـار الإقليـم اليمنـي ولم يشـر لأي حادثـة تثيـر قلقـاً مـن تأثيـره علـى جيرانـه عوضـاً عـن تأثيـره علـى العالـم.

ولكنـه فجـأة وبـدون سـابق إنـذار وبعـد ختـام قائمـة ترحيباتـه بترحيبـه بـأداء الأمانـة العامـة، قفـز ليعلـن عـن قـراره *"**وإذ يقـرر** أن الحالـة فـي اليمـن تشـكل تهديـداً للسـلم والأمـن الدولييـن فـي المنطقـة"*، بالرغـم انـه فشـل فـي ديباجتـه وفـي قراريـه السـابقين فـي إثبـات ذلـك ولـو بحادثـة واحـدة كمـا اوضحنـا فـي مدخـل الدراسـة، وبـدون أي مراعـاة لميثـاق وقـرارات الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة واسـتمراراً لتدخلـه غيـر المشـروع فـي الشـأن اليمنـي الداخلـي اسـتند لذلـك الإقـرار الباطـل بـأن الحالـة فـي اليمـن تشـكل تهديـداً للسـلم والأمـن الدولييـن *"فـي المنطقـة"*، بإعلانـه *"**وإذ يتصـرف** بموجـب الفصـل السـابع مـن ميثـاق الأمـم المتحـدة"*! فـي مخالفـة قانونيـة وإجرائيـة أبشـع مـن سـابقاتها كشـفت النيـة المبيتـة لنـزع حـق اليمـن فـي سـيادته واسـتقلاله وسـلامة أراضيـه ومصـادرة حـق شـعبه فـي تقريـر مصيـره، وذلـك بإعطـاء القـرار مجلـس الأمـن صلاحيـة التصـرف بموجـب الفصـل السـابع بـدون أي مسـوغ أو مبـرر قانونـي أو حتـى نشـوء نـزاع دولـي رغـم أنـه حتـى فـي حالـة نشـوء نـزاع دولـي مـازال أمـام مجلـس الأمـن كافـة الإجـراءات الـواردة فـي الفصـل السـادس لتنفيذهـا.

ومن جهة أخرى لا يوجد تفسير منطقي لما قام به المجلس خصوصاً في ظل سير العملية السياسية في اليمن برضى وإشراف مبعوث الأمم المتحدة ومندوبي ولجان المجلس، وكون الشعب اليمني ومكوناته مازالوا مسيطرين على زمام الأمور ويمنعون تفاقم أي نزاع داخلي.

أمام هذا كله لم يعد أمامنا سوى تفسير واحد بأن الدول الكبرى سال لعابها على اليمن بسبب لوضع الحكومي الضعيف وقررت بدء إجراءات فرض الوصاية عليه وتقاسم ثرواته قبل نجاح الثوار والمكونات السياسية والاجتماعية في استكمال عملية الانتقال السلمي واستلامها الحكومة لفرض سلطة قوية تضمن قيام دولة قوية ذات سيادة قادرة على الاستفادة من ثرواتها وحماية أراضيها.

د. قرارات وتصرفات مجلس الأمن بخصوص اليمن بموجب الفصل السابع في القرار (2140):

1 - إصرار على انتهاك القانون الدولي لمصادرة السيادة وفرض الوصاية:

بعد القرار الصادم لمجلس الأمن وإعلانه بأن الحالة السياسية والامنية في اليمن تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين وتصرفه بموجب الفصل السابع، بدأ مجلس الأمن يسرد قرارات وتصرفات وإجراءات تحت الفصل السابع ناقض بعضها بعضاً.

في الفقرة رقم (1) من القرار أكد المجلس - تحت الفصل السابع- الحاجة إلى تنفيذ عملية الانتقال السياسي بشكل كامل بما يتماشى مع مبادرة مجلس التعاون الخليجي وتطلعات الشعب، وهذا إقرار جديد بأن الحالة في اليمن داخلية وسياسية وأن هدفها تحقيق تطلعات الشعب لكنه أصر على التدخل في الشؤون الداخلية السياسية لليمن وأعطى لنفسه الحق في تحديد خطوات معينة لتحقيق الانتقال السياسي وفرضها على الشعب وذلك في الفقرة رقم (2) حيث حدد المجلس آلية من خمس خطوات تعلقت الثلاث الأولى منها بالتشريع وهي الخاصة بصياغة دستور جديد وصياغة قانون انتخابي واستفتاء على مشروع الدستور.

أما الخطوة الرابعة فقد كشف عنها بشكل جريء وهي *"(د) وإصلاح بنية*

الدولة لإعداد اليمن للانتقال من دولة وحدوية إلى دولة اتحادية"، ناقض مجلس الأمن في هذه الخطوة هدفه المعلن والحق الأصيل لليمن بالحفاظ على سيادته من خلال تدخله في عمق الشؤون الداخلية اليمنية وإملائه على الشعب اليمني إجراءات تنازعه في حقه بتقرير مصيره بنفسه بدون تدخل، وخالف بشكل سافر المادة (1) من إعلان وقرار الأمم المتحدة رقم (103/36) المؤرخ في 9 ديسمبر 1981 القاضي بعدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية والخارجية للدول[34]، وكذلك مخالفته للمادة (2) الفقرة (ثانياً/ج) التي تنص على: *"الامتناع عن التدخل المسلح أو التخريب أو الاحتلال العسكري أو أي شكل آخر من أشكال التدخل"*[35]، ليتضح من هذا أن تدخلات مجلس الأمن وإملاءاته بمبرر تنفيذ الفصل السابع باطلة لبطلان حيثياته التي استند اليها والتي ثبت عدم تطابقها مع شروط الميثاق التي قصرت أسباب التدخل على *"المحافظة على السلام والأمن الدوليين"*، *"والحيلولة دون وقوع العدوان أو وقفه"*.

وختم مجلس الأمن تلك الخطوات التي أملاها على الشعب بالخطوة الخامسة التي أعطى لنفسه فيها حق تمديد ولاية هادي رغم عدم دستوريتها وانتهائها وفق المبادرة الخليجية بمبرر الانتخابات فنصت الفقرة (هـ) من القرار (2140) على: *"وإجراء الانتخابات العامة في الوقت المناسب، على أن تنتهي بعدها ولاية الرئيس هادي الحالية عقب تنصيب الرئيس المنتخب بموجب الدستور الجديد"*، وبهذا أعلن مجلس الأمن أخيراً عما حاول إخفاءه منذ عام 2011 بأنه يريد فرض الوصاية على اليمن عبر المبادرة الخليجية وعبر دستور جديد يفرضه رغما عن الشعب ـ كما فعل لإيصال هادي للرئاسة عبر مسرحية انتخابات بمرشح واحد ـ تمهيداً لتقسيم البلد إلى أقاليم متعددة وهو الهدف الذي فشل هادي في فرضه خلال مؤتمر الحوار الوطني الشامل[36]، وقد أصر المجلس بهذه الفقرة على إبقاء هادي ليس كممثل

(34) **نص المادة 1 من** اعلان وقرار الأمم المتحدة رقم 103/36 **المؤرخ في 9 كانون الأول/ ديسمبر** 1981**:** "تعلن رسمياً ما يلي: "1- لا يحق لأية دولة أو مجموعة من الدول أن تتدخل، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، لأي سبب كان، في الشئون الداخلية والخارجية للدول الأخرى؛"

(35) **نص (المادة 2 الفقرة ثانياً ج) من** اعلان وقرار الأمم المتحدة رقم 103/36 **المؤرخ في 9 كانون الأول/ ديسمبر** 1981**:** " (ج) واجب الدولة في الامتناع عن التدخل المسلح أو التخريب أو الاحتلال العسكري أو أي شكل آخر من أشكال التدخل. سافراً كان أو مستتراً، يوجه إلى دولة أخرى أو إلى مجموعة من الدول أو أي عمل من أعمال التدخل العسكري أو السياسي أو الاقتصادي في الشئون الداخلية لدولة أخرى، بما في ذلك الأعمال الانتقامية التي تنطوي على استعمال القوة؛"

(36) **وثيقة الحوار الوطني الشامل الصادرة في العام** 2014**م في الصفحة** 81 **تحت عنوان "شكل الدولة" نصت على:** " شكل الدولة: في سياق من قراءة الرؤى المتعددة والمتنوعة، كان شكل الدولة القادر على تلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمعات،

للشعب وإنما للمجلس ليشرف على وصايته على اليمن تحت مسمى رئيس وإن كانت ولايته منتهية فهو من سيعطيه الولاية وليس الشعب او الدستور والقانون القائم.

من خلال ما سبق بات من الواضح أن مجلس الأمن بدأ بالتعامل أنه صاحب الولاية والوصاية على اليمن وإن أجّل إعلان إدخاله اليمن تحت الوصاية بسبب قوة تماسك المكونات السياسية والاجتماعية اليمنية، كما اتضح هدف مجلس الأمن من التصرف في الملف اليمني وفق الفصل السابع، حيث لم يكن الهدف تجميد أموال الرئيس الأسبق "علي عبدالله صالح"، حليفهم القديم ولا أشخاص يعلمون مسبقاً بأنه ليس لديهم أي أملاك في الخارج، ولكن كان الهدف تنفيذ إجراءات الوصاية ومصادرة حق الشعب في تقرير مصيره.

الفقرة رقم (3) أكد فيها المجلس وصايته وما اعتبره حقاً في مخاطبة وتوجيه أفراد الشعب اليمني لتهيئته للقبول بتدخلاته المستقبلية ضمن خطة الوصاية فكان نصها *"**يشجع** جميع الدوائر الانتخابية في البلاد، بما في ذلك حركات الشباب والجماعات النسائية في جميع المناطق في اليمن، على مواصلة مشاركتها النشطة والبناءة في عملية الانتقال السياسي ومواصلة روح التوافق في سبيل تنفيذ الخطوات اللاحقة في عملية الانتقال وتوصيات مؤتمر الحوار الوطني"*، ولم يكتف المجلس بذلك بل استكمل الفقرة بالتهديد للمكونات الوطنية: *"ويهيب بحركة الحراك الجنوبي وحركة الحوثيين وغيرهما إلى المشاركة البناءة ونبذ اللجوء إلى العنف لتحقيق أهداف سياسية"*، وفي تناقض غريب أبعده عن مبدأ الحياد والمساواة لجأ المجلس بنفسه للعنف بسماحه للتحالف في الفترات اللاحقة باستخدامه لتحقيق أهداف سياسية كان على رأسها التمسك بشرعية رئيسٍ مستقيلٍ وفارٍ خارج البلد وانتهت ولايته المفروضة بإملاءات خارجية واستقال رئيس حكومته، والإصرار على فرض شرعيته المزعومة على الشعب اليمني وإعادته للسلطة ليس بالعنف فقط بل بوسيلة أبشع بكثير هي باستخدام "**جريمة العدوان**".

الفقرة رقم (4) أيضاً كشفت اهتمام المجلس وحرصه على سرعة مصادرة أموال

والقائم على العدالة والمواطنة المتساوية، هو الشكل المنشود عبر دولة ديمقراطية ال مركزية، تفاوتت فيه الرؤى والنقاشات من الدولة اللامركزية الاتحادية إلى الدولة اللامركزية البسيطة وتم التركيز على المحتوى الديمقراطي لشكل الدولة (انظر مصفوفة رؤى المكونات لفريق الدولة). وتم الاتفاق على استمرار النقاش وتأجيل اتخاذ القرارات النهائية إلى المرحلة التي تلي الجلسة العامة الثانية.

قيادة النظام السابق والتي تملك عشرات المليارات في الدول الغربية وذلك عن طريق سن القوانين مع ضمانه التعاون الدولي لذلك، في تناقض غريب مع الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية والتي قضت بمخالفة الدستور بإعطاء الرئيس السابق علي صالح وقادة نظامه الحصانة من المحاكمة والملاحقة القانونية؟![37]، فقد أبدى المجلس ما اسماه ترحيبه بهذا التوجه في الفقرة الرابعة التي نصت على: *"**يرحب** باعتزام الحكومة اليمنية استحداث قانون استعادة الأصول، **ويدعم** التعاون الدولي في هذا الشأن، بما في ذلك من خلال مبادرة دوفيل"*

بقية الفقرات إلى الفقرة العاشرة أبدى فيها مجلس الأمن قلقه إزاء استخدام وسائل التحريض على العنف، وتجنيد الأطفال من قبل القوات الحكومية والجماعات المسلحة متطلعاً إلى اعتماد قانون العدالة الانتقالية وتنفيذ الحكومة قرار إنشاء لجنة تحقيق في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت في 2011 فقط!، ووفقاً لهذا لم يتطرق المجلس للجرائم التي أوردها في قراراته بعد 2011 كتفجير المساجد والساحات واقتحام وزارة الدفاع والمستشفيات وتصفية الضباط والشخصيات الاعتبارية وقتل المئات من أبناء الشعب اليمني، بل ختم الفقرة العاشرة بتحذيره وتهديده للشعب اليمني حيث استخدم مصطلح لا يمكن أن يُخاطب به شعب في القرن الـ 21 عندما ذكر *"ويهيب بجميع اليمنيين إلى احترام تنفيذ عملية الانتقال السياسي بشكل كامل والتمسك بقيم اتفاق آلية التنفيذ"*،

فكيف أعطى مجلس الأمن لنفسه الحق في تهديد الشعب اليمني لفرض قرار سياسي بين طرفين سياسيين كانا يمثلان النظام السابق الذي ثار عليه الشعب ورفضه؟! على الرغم من أنه في بداية نص الفقرة نفسها وضح انها لا تمثل الشعب اليمني وإنما وصفها بعملية سياسية قائمة على قرار خارجي أساساً حيث جاء في نص الفقرة: *"عملية الانتقال التي اتفق عليها الطرفان في مبادرة مجلس التعاون الخليجي واتفاق آلية تنفيذ عملية الانتقال"*، ناسفاً بذلك ليس فقط قرار الجمعية العامة رقم (103/36) وإنما ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي بشكل عام.

(37) **المبادرة الخليجية في** مبدأها الخامس في الديباجة نص على: "أن تلتزم كافة الأطراف بوقف كل أشكال الانتقام والمتابعة والملاحقة من خلال ضمانات وتعهدات تعطى لذلك" pdf.arabic_initiative_gcc (org.unmissions)

2 - التمييز وعدم الحياد في العقوبات.. معاقبة شعب:

بعد كل تلك المخالفات لم تفاجئنا قرارات المجلس في الفقرات من (11 إلى 20)، والتي فصّل فيها قراره وأحكامه بشأن العقوبات بتجميد الأصول والأموال ومنع السفر باستثناء الحالات الإنسانية وضرورة تغطية النفقات الأساسية والاستثنائية ـ التي يوافق عليها ـ لمن ذكر في فقرته الـ(17) أنهم *"يشاركون في أعمال تهدد السلام أو الأمن أو الاستقرار في اليمن أو يقدمون الدعم لتلك الأعمال"*، في عبارة كشف بها المجلس مجدداً أن الأزمة في اليمن لم تهدد السلام والأمن والاستقرار في أي دولة أخرى عوضاً عن الاقليم أو العالم، وجاءت العبارة بشكل عام غير محدد ليستطيع أن يُدخل في قائمة العقوبات من يشاء حتى وإن كان مواطناً يمنياً أعلن معارضته السلمية للاتفاق السياسي الذي جاء مخالفاً لدستور الجمهورية اليمنية أساساً، وذلك في مصادرة لحق إنساني أصيل هو *"حق التعبير"*، وبمخالفة متعمدة من مجلس الأمن للإعلان العالمي لحقوق الإنسان[38] والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[39] وغيرها من القوانين والاتفاقيات الدولية التي أكدت هذا الحق وجعلت من مجلس الأمن أحد حُماته.

وجاءت الفقرة الـ(18) لتؤكد سوء النية في صياغة القرار كاشفة أن الغرض منه جعله عائماً فعلاً وليس محدداً حيث حددت الفقرة ثلاثة أعمال تدخل في إطار تهديد السلم في اليمن ولكن المجلس قبل أن يذكرها سبقها بعبارة: *"قد تشمل على سبيل المثال لا الحصر"*، فاتحاً المجال وبدون قيود لإضافة مستقبلية لأي أعمال يريد توصيفها بأنها تهدد السلم بشكل مخالف للقواعد والأعراف القانونية، والأعمال الثلاثة التي حددها المجلس *"على سبيل المثال"*، كانت مرة أخرى مرتبطة بما أطلق عليها *"عرقلة"*، لـ *"عملية الانتقال السياسي على النحو المبين في مبادرة مجلس التعاون الخليجي والاتفاق المتعلق بآلية التنفيذ"*، ولم يكتفِ المجلس بتوصيف الفعل *"عرقلة"*، للمبادرة وإنما حتى وإن لم يكن هناك عرقلة وتمت عملية الانتقال السياسي وفق المبادرة الخليجية فهذا لن يحقق هدف مجلس الأمن في تقييد حرية وحقوق الشعب اليمني، فقد فتح المجال لإدانة أي فعل يريد

(38) **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان نص في المادة 19 على:** "لكلِّ شخص حقُّ التمتُّع بحرِّية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحقُّ حرِّيته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقِّيها ونقلها إلى الآخرين، بأيَّة وسيلة ودونما اعتبار للحدود."

(39) **العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية نص في المادة 19 الفقرة 2 على:** "2. لكل إنسان حق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها."

لأي مواطن يمني بإدخال توصيف فعل آخر أكثر غرابة وعمومية هو *"أو تقويض نجاح عملية الانتقال السياسي"*، أي أن الشعب اليمني يتحمل تبعات تنفيذ عملية سياسية فرضت عليه بإملاء خارجي، ويُعاقب كل من عارضها. بل ويتحمل تبعات فشلها في حال نفذت ولم تنجح، حيث جاءت هذه الفقرة في قرار مجلس الأمن وهو يعلم أنه من المستحيل تحميل فشل عملية سياسية على من نفذها فعلاً، عوضاً عن استحالة نجاح عملية سياسية تُنَفذ التفافاً على ثورة وإرادة شعب وتعتمد في سريانها واستمرارها على مخالفة الدستور والقانون الوطني والدولي والعرف والمنطق البشري.

البندان (ب) و (ج) في الفقرة نفسها هما توصيف لعمليات أكثر منطقية لما قد يهدد السلام والأمن في اليمن، فالبند (ب) حدد *"أعمال العنف أو شن هجمات على البنى التحتية"*، بغرض *"إعاقة تنفيذ نتائج التقرير النهائي لمخرجات الحوار الوطني الشامل"*، أي "وثيقة الحوار الوطني الشامل"، أما البند (ج) أضاف: *"أو التخطيط لأعمال تنتهك القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الإنساني الدولي، أو أعمال تشكل انتهاكات لحقوق الإنسان، أو توجيه تلك الأعمال أو ارتكابها في اليمن"*.

حري بنا السؤال هنا ألم ينتبه مجلس الأمن بأن شن التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية عدواناً معلناً على اليمن وتفاخره باستهداف وشن الهجمات على مختلف بناه التحتية ومنشئاته الحيوية (تلك الهجمات التي شهدها العالم على مدى سبع سنوات ـ وما زالت ـ) نفذت بعد صدور قراره (2140) وبدء التعامل مع اليمن بموجب الفصل السابع؟ هذه الهجمات العدوانية التي لم يسلم منها البشر والحيوان والحجر، والتخطيط والتنفيذ لجريمة العدوان من قبل دول التحالف وما تسببت به من قتل عشرات الآلاف من المدنيين جلهم من الأطفال والنساء لم يعترف مجلس الأمن بأنها تُعد تخطيطاً لأعمال تنتهك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وتهديداً للأمن والسلم الدوليين، بل لم يعتبر- بالحد الأدنى - أنها تشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان في اليمن!. كيف لم ينتبه مجلس الأمن أن قادة دول التحالف قاموا بأعمال قرر فيها المجلس سلفاً بأنها تُهدد السلام والأمن في اليمن وأنه لم يستطع إدخالهم قائمة العقوبات حسب القرار وإنما حصرها على اليمنيين فقط؟! ولماذا مجلس الأمن بنفسه يخالف قراره وهو من يقوم بتوجيه ومباركة ارتكاب تلك "الأعمال"، في اليمن؟.

3 - لجنة جزاءات مهدت للعدوان:

للإشراف ومتابعة تنفيذ القرارات العقابية السابقة التي استثني منها الحالات الإنسانية والنفقات الأساسية والاستثنائية، قرر مجلس الأمن في الفقرة (19) تشكيل لجنة أسماها *"لجنة الجزاءات"*، لتنفيذ مهام محددة لا يتعدى اختصاصها متابعة تنفيذ الاجراءات العقابية ضد أفراد أو كيانات محددة وذلك برصد وتنفيذ التدابير العقابية للأفراد والكيانات الذين قد يكونون بصدد القيام بالأعمال التي قرر المجلس أنها تهدد السلام في اليمن والبحث عن معلومات عنهم ودراسة ما يزعم ارتكابه من انتهاكات وموافاة مجلس الأمن بالتقارير، ولم يخول للمجلس أو للجنة اتخاذ إجراءات عقابية عامة أو حتى ضد أفراد ليسوا ضمن قائمته.

بعد أقل من عامين من صدور هذا القرار كُشف حقيقة ما وراءه، حيث سمح مجلس الأمن لقوات التحالف في 26 مارس 2015 بتنفيذ إجراءات عقابية ليس ضد أفراد أو كيانات وإنما ضد اليمن ولم يستثنِ منها الحالات الإنسانية والنفقات الأساسية للشعب اليمني، فسمح وشجع دول التحالف على مخالفة القوانين الدولية وقانون أعالي البحار والاتفاقيات ذات العلاقة. بناءً على ذلك قامت دول التحالف بتنفيذ حصار شامل على الأراضي اليمنية براً وبحراً وجواً بإغلاق المنافذ ومنع وصول الطائرات والسفن التجارية عوضاً عن الحكومية، وتجميد أرصدة البنك المركزي اليمني ونقله من العاصمة صنعاء إلى عدن ولم تمانع في إحالة معاملاته والإشراف عليه إلى البنك الأهلي السعودي، ليُدخل الشعب اليمني في حصار خانق ومأساة إنسانية لا نظير لها في العالم اليوم بسبب هذا القرار الجائر وآلية تنفيذه غير القانونية.

4 - فريق الخبراء التابع للجنة الجزاءات:

شُكِّل فريق الخبراء التابع للجنة الجزاءات لـ 13 شهراً (من 26 فبراير 2014 حتى 26 مارس 2015) كآلية اعتمدها المجلس للإبلاغ عن المعلومات والتعاون مع لجنة الجزاءات لتنفيذ مهامها المتعلقة بالإجراءات العقابية على الأفراد والكيانات التي تقوم بأعمال تهدد السلام والأمن في اليمن. فقد قرر المجلس في الفقرة (21) الطلب من الأمين العام للأمم المتحدة أن يُنشئ خلال "13 *شهراً*"، "*فريق خبراء*"، لمساعدة اللجنة في تنفيذ ولايتها بتنقيح واستكمال المعلومات المتعلقة بقائمة الأفراد الخاضعين للتدابير العقابية وتزويد اللجنة "*بالمعلومات المهمة لتحديدٍ محتمل في مرحلة لاحقة للأفراد والكيانات الذين قد يكونون بصدد القيام بالأنشطة المبينة في الفقرتين 17 و 18*"، بجانب دراسة وتحليل المعلومات التي تُجمع من الدول وهيئات الأمم المتحدة والأطراف المهتمة، وإعداد ورفع التقرير النهائي في موعد أقصاه 25 فبراير 2015م.

سنؤجل تفنيد القرارات المتعلقة بفريق الخبراء لفصل لاحق للتركيز هنا على نقطتين رئيستين الأولى أن الفريق مهامه محددة لتحقيق أهداف محددة بنجاح فرض عقوبات على أفراد وكيانات من المفترض أنهم يهددون السلام والأمن في اليمن، وبالرغم من ذلك نجد أن اللجنة لم تقم بإدراج أي أسماء من الأطراف التي قامت بالأعمال المبينة في الفقرتين (17 و18)، وانحصرت القائمة على أفراد من مكون أنصار الله وحزب المؤتمر فقط. جاء ذلك رغم اعتراف المجلس المستمر في قراراته السابقة واللاحقة وكذلك في الفقرات (27) و(29) و(31) من هذا القرار بوقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في جميع المحافظات الشمالية والجنوبية، وتزايد هجمات تنظيم القاعدة، وحالة النزاع بين طرفي النظام السابق التي ذكر في الفقرة (31) أنه "**يعترف** *بالعقبات الاقتصادية والسياسية والأمنية الكبيرة التي تواجه اللاجئين والمشردين داخليا في اليمن الذين يرغبون في العودة إلى ديارهم بعد سنوات من النزاع*"، كل تلك الأعمال لم يعتبر المجلس أنه من الضرورة إدخال مرتكبيها في قائمة عقوباته.

النقطة الأخرى تكمن في السؤال الآتي: لماذا حدد مجلس الأمن 13 شهراً فقط مدة عمل اللجنة؟ وهل كانت صدفة أن يلزمها برفع التقرير النهائي قبل شهر واحد من انتهاء ولايتها وهو التاريخ نفسه الذي أعلن فيه التحالف بقيادة السعودية من واشنطن العدوان على اليمن في 26 مارس 2015؟!

ومن هنا نخلص إلى أن قرار مجلس الأمن رقم (2140) القاضي بالتعامل مع الحالة في اليمن عام 2014 تحت الفصل السابع واستخدامه لنزع سيادة الشعب اليمني على دولته ومعاقبة أفراد وأطراف بعينها يُعد انقلاباً على المنظومة والقوانين والأعراف الدولية، ومخالفة صريحة ومتعمدة لمقاصد وميثاق الأمم المتحدة وقراراته المحددة لأسباب التعامل مع الدول بموجب الفصل السابع، والمؤكدة عدم جواز التدخل في شؤون الدول الداخلية والخارجية وانتهاك سيادتها ومصادرة حقوق شعبها في تقرير مصيرهم بدون أي تدخل او تهديد خارجي.

حيث لم يستطع مجلس الأمن رغم محاولاته الحثيثة إثبات أن الحالة في اليمن تهدد الأمن والسلم الدوليين بل كان يعترف في كل قرار من قراراته بما فيها القرار (2140) بأن مشاكل اليمن داخلية ولم يستطع إثبات أي خطر على دول الجوار عوضاً عن سلامة الإقليم والعالم، وكان المجلس يعترف أن العملية السياسية مستمرة ولم تتطور حتى لحرب أهلية رغم التدخل الخليجي السلبي، وقد بارك المجلس وطالب بتنفيذ "مخرجات الحوار الوطني"، و"اتفاق السلم والشراكة"[40]، رغم أن الاتفاق الأخير لم يكن للخليج علاقة به وصاغه واتفق عليه اليمنيون بأنفسهم وبمباركة وتشجيع من المبعوث الأممي جمال بن عمر.

(40) **اتفاق السلم والشراكة الوطنية: اتفاق تم توقيعه بتاريخ 21 سبتمبر 2014 بين جميع الأطراف والمكونات السياسية والوطنية في اليمن.**

الفصل الثاني

انتصار الثورة اليمنية وموقف مجلس الأمن

(تشنج ثم هدوء يسبق العاصفة)

أولاً: المجلس حارساً للمبادرة الخليجية وبعيداً عن الواقع اليمني ومعاناة الشعب:

منذ إصدار مجلس الأمن للقرار رقم (2140) بتاريخ 26 فبراير 2014 والتعامل مع الحالة في اليمن من خلال الفصل السابع كغيرها من القرارات التي لم تلامس حقيقة الواقع اليمني بسبب تبني المجلس للرؤية الخليجية القاصرة ومصادرة حق الشعب اليمني في اتخاذ قراراته المصيرية بنفسه.

تفاقمت أزمة اليمنيين بعد هذا القرار حيث اعتبرت سلطات هادي أن مجلس الأمن أعطاها تفويضاً للاستمرار في الضغط على الشعب اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً فعادت لمحاولة قمع الاحتجاجات التي ظهرت بسبب سوء إدارة الدولة والفساد ورفع الأسعار وانعدام المشتقات النفطية وتوقف الخدمات الأساسية كالكهرباء والمياه بجانب التهرب من تنفيذ مخرجات الحوار الوطني ومحاولة فرض دستور جديد تم صياغته في الإمارات العربية المتحدة والزام المكونات الوطنية بالقبول به رغم احتوائه على مسألة حساسة خلافية وهي تقسيم البلد إلى أقاليم غير متفق عليها[41].

كل تلك الأحداث اضطرت المكونات الوطنية والثورية إلى إعادة تبني مطالب الثوار ومخرجات الحوار الوطني وبدء مسار ثوري سلمي تصعيدي جديد قابلته سلطات هادي بالقمع مما دعا الثوار إلى التخييم خارج العاصمة صنعاء تجنباً للاشتباك مع قوات الآمن.

استمر التصعيد الثوري متوازياً مع رفض هادي وحكومته لمطالب الثوار والوساطات الوطنية الكثيرة حتى كان يوم 21 سبتمبر 2014 حين أعلن الثوار السيطرة على العاصمة وكانت مفاجأة الثوار اليمنيين للعالم هو الخطاب المتلفز المباشر لقائد الثورة السيد/ عبدالملك الحوثي الذي أعلن دعوته لجميع الفرقاء السياسيين والمكونات الوطنية والحزبية بما فيها هادي وحكومته إلى الشراكة والتعاون لإدارة البلد عبر اتفاق السلم والشراكة معلناً أن مكون (أنصار الله) لا ينوي الاستحواذ على السلطة[42]، وهذا ما تم في 22 سبتمبر 2014، حيث نقلت الفضائيات المحلية والدولية مراسيم توقيع اتفاق تاريخي بين المكونات الوطنية ينهي الخلاف بينها ويؤسس لمرحلة

(41) وزير التخطيط لـ"سبأ": رفع الدعم عن المشتقات النفطية فرضته اعتبارات ملحة تنصب في مصلحة المواطن والاقتصاد الوطني - سبأنت - وكالة سبأ (saba.ye)

(42) خطاب السيد عبدالملك الحوثي يوم الثلاثاء 23/09/2014 - YouTube

انتقالية يبقى فيها هادي رئيسا للبلاد وتشكل حكومة كفاءات تنازل مكون أنصار الله عن حصته فيها للمكونات الجنوبية، وتم ذلك بترتيب وتنسيق مع الأمم المتحدة عبر مبعوثها إلى اليمن "جمال بن عمر".

أ. المجلس يرحب بأول قرارات الثوار بإعلان توقيع (اتفاق السلم والشراكة) رغم نسفه للمبادرة الخليجية:

ما كان من مجلس الأمن أمام هذه المفاجأة إلا إصداره بياناً ترحيبياً بهذا الاتفاق اليمني الذي لم يعرف عنه او يشارك فيه أي طرف خارجي. جاء ذلك على لسان رئيس مجلس الأمن "سامانثا باور"، آنذاك من خلال بيان صحفي أصدره اليوم التالي 23 سبتمبر 2014 وجاء في مستهله: *"يرحب أعضاء مجلس الأمن بتوقيع اتفاق السلم والشراكة الوطنية في اليمن الذي يبنى على مخرجات الحوار الوطني"*، وحاول البيان أن يُقحم المبادرة الخليجية فأضاف *"ومبادرة مجلس التعاون الخليجي وآليتها التنفيذية"*، رغم أن الاتفاق لم يذكر المبادرة الخليجية في أيٍ من مواده وحدد في ديباجته أن مرجعياته بشكل حصري هي مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل مع الالتزام بوحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامة اراضيه، وأن الاتفاق يأتي استجابة لمطالب الشعب في التغيير السلمي والرفاه الاقتصادي واستقرار البلاد وتعزيز الوحدة الوطنية والسلام.

نص الديباجة: *"بناء على مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، التي توافقت عليها جميع المكونات اليمنية والتي أرست أسس بناء دولة يمنية اتحادية ديموقراطية جديدة مبنية على مبادئ سيادة القانون والمواطنة المتساوية واحترام حقوق الإنسان والحكم الرشيد، والتزاماً بوحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامة أراضيه، واستجابة لمطالب الشعب في التغيير السلمي وإجراء إصلاحات اقتصادية ومالية وإدارية وتحقيق الرفاه الاقتصادي، وخدمة للمصلحة الوطنية العليا، وتجسيداً للشراكة والتوافق في التشخيص والحلول والتنفيذ، والتزاماً باستقرار البلاد وتحقيق مستقبل ديموقراطي واعد ومشرق، ومن أجل الوحدة الوطنية وبناء السلام وتعزيزه، تلتزم الأطراف الموقعة أدناه التالي..."*

وهنا يتضح بأن الاتفاق أعلن فيه الشعب اليمني والمكونات الوطنية السياسية والاجتماعية طي مرحلة المبادرة الخليجية وبدء مرحلة انتقالية جديدة مبنية على اتفاق سياسي

جديد لا يتعلق بالمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، معلناً خارطة طريق مختلفة كلياً ويتضح ذلك من مواد وبنود الاتفاق والملحق الأمني الخاص به[43].

ولم يكتف المجلس بالترحيب بل أكد أن الاتفاق يشكل *"الوسيلة المثلى لتحقيق الاستقرار والحيلولة دون حدوث المزيد من العنف"*، كما أكد المجلس تأييده لخطوات وإجراءات تيسير وتوقيع وتنفيذ الاتفاق وهي إجراءات قامت بها قيادة الثورة مع القوى الوطنية المؤيدة لها ابتداءً وبتنسيق ومباركة من المبعوث الأممي في اليمن، فجاء في البيان: *"ويؤيد أعضاء مجلس الأمن جهود المستشار الخاص للأمين العام ومبعوثه الخاص إلى اليمن جمال بن عمر في تيسير التوقيع على هذا الاتفاق وتنفيذه"*[44].

وفي محاولة يائسة من المجلس للحاق بركب الثوار اليمنيين واستمرار تدخله غير القانوني في شؤون اليمن الداخلية دعا البيان باسم أعضاء مجلس الأمن *"كافة الأطراف إلى التنفيذ الكامل والفوري لجميع بنود هذا الاتفاق دون نقصان بما في ذلك تسليم كافة الأسلحة المتوسطة والثقيلة للأجهزة الأمنية الشرعية التابعة للدولة"*، وأضاف: *"يؤكد أعضاء مجلس الأمن على ضرورة تقيد كافة الأطراف بما في ذلك الحوثيين بشكل صارم ببنود اتفاق السلم والشراكة الوطنية كاملة دون نقصان"*، متناسياً ربما بسبب الصدمة بأن من يسميهم "الحوثيين"، هم من دعوا جميع الأطراف للتوقيع على الاتفاق بعد نجاحهم في السيطرة على صنعاء وأن توقيع كافة الأطراف قد تم فعلاً قبل أن يصدر مجلس الأمن بيانه الترحيبي.

واستمر مجلس الأمن في محاولاته *"كما يؤكد أعضاء مجلس الأمن على أن الرئيس [عبدربه منصور هادي] يمثل السلطة الشرعية بناء على نتائج الانتخابات وبنود مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآليتها التنفيذية. يجب أن تتوحد كل الأحزاب والأطراف السياسية في اليمن خلف الرئيس هادي لإبقاء الدولة على مسارها نحو الأمن والاستقرار"*، فتأكيده أن عبد ربه هادي يمثل السلطة الشرعية جاء على الرغم من أن اتفاق السلم والشراكة أكد على استمراره في السلطة للقيام بمهام واضحة تمهيداً لانتخابات حقيقية، لكن المجلس حاول أن يبقي تعامله مع شرعيته وفق مبادرة وآلية خارجية من دول يراد لها أن يبقى لها وصاية على اليمن، كما ناقض المجلس بذلك اعترافه باتفاق السلم والشراكة[45] الذي أعطى لهادي السلطة بشرط تنفيذ مهام

(43) اتفاق السلم والشراكة الوطنية، ايلول/سبتمبر 2014 | OSESGY (unmissions.org)
(44) Security Council Press Statement on Yemen | Meetings Coverage and Press Releases
(45) Security Council Press Statement on Yemen | Meetings Coverage and Press Releases

محددة لتسيير المرحلة الانتقالية تُبعد اليمنيين عن أي نزاع، متناسياً أن المبادرة الخليجية حتى مع فرضها لهادي رئيساً لم تستطع أن تُبقي الدولة على مسارها نحو الأمن والاستقرار كونها لم تُصَغ إلا لإنقاذ نظام من ثورة شعب.

ب. زخم الثورة اليمنية وعجز مجلس الأمن:

لم يستطع المجلس اتخاذ أي قرار بعد إعلان قائد الثورة/ السيد عبدالملك الحوثي (قائد مكون أنصار الله) سيطرة الثوار على صنعاء و إعلان كافة الأطراف والمكونات السياسية توقيع "اتفاق السلم والشراكة"، الذي دعا إليه، واكتفى المجلس بالترحيب والدعوة للالتزام بالاتفاق خاصة مع مسارعة مكون "أنصار الله"، في تنفيذ الاتفاق بتطبيع الأوضاع ورفع مخيمات الاحتجاج والنقاط الأمنية للجان الثورية والمشاركة الفاعلة في العملية الانتقالية السياسية من خلال ممثلهم مستشار رئيس الجمهورية (صالح الصماد).

بدا واضحاً أن اليمنيين استطاعوا تجاوز الأزمة بثورة شراكة لم يشهد لها التاريخ مثيلاً ألزمت الأطراف والسلطة التي ثارت عليها بالشراكة وتخلت بعدها عن حقها بالشراكة في الحكومة الجديدة التي اختار هادي رئيسها خالد محفوظ بحاح.

لم تقبل دول المجلس الخليجي خاصة المملكة العربية السعودية وكذلك الولايات المتحدة بإدارة اليمنيين لبلادهم وللمرحلة الانتقالية بكل اقتدار، فبدأوا بالإيعاز لهادي عبر مدير مكتبه "احمد بن مبارك"[46]، ورئيس حكومته خالد بحاح في التصعيد السياسي والاقتصادي ضد الشركاء من خلال الضغط بأوراق الدعم الدولي والسماح بالفساد ورفع الأسعار وفرض الدستور الجديد والأقاليم برؤية غير المتوافق عليها، ومخالفة خارطة الطريق المتفق عليها بتنفيذ اتفاق السلم والشراكة وملحقه الأمني بسياقه الزمني الواضح، والضغط على تنفيذ بنود بعينها.

تلك المخالفات أشعلت فتيل الثورة من جديد وحاولت المكونات الوطنية الخروج بحلول ومعالجات من ضمنها تشكيل لجنة مشتركة تشرف على تنفيذ اتفاق السلم والشراكة[47]، وعندما فشلت جميع المحاولات الخفية لإقحام المكونات في صراع جديد بسبب الرقابة الثورية الشعبية على تنفيذ الاتفاق، تفاجأ الشعب بإعلان هادي الموافقة على مسودة الدستور بالأقاليم التي تم

(46) أحمد عوض بن مبارك المعين مدير مكتب رئاسة الجمهورية (11 يونيو – 7 أكتوبر 2014) والذي فشل عبدربه هادي فرضه كرئيساً للحكومة في مخالفة لاتفاق السلم والشراكة.

(47) لجنة مشتركة لتنفيذ اتفاق السلم باليمن | أخبار عربي | الجزيرة نت (aljazeera.net)

الاتفاق على تأجيل النظر فيها، وباعتقال مدير مكتبه من قبل الثوار بعد تسريب مكالمة له مع هادي يكشف فيها أن الأقاليم كانت بتوجيه ودعم خارجي[48]، تلى ذلك محاولة هادي وبحاح إدخال اليمن في فراغ دستوري عبر الاستقالة من منصبيهما[49].

أمام ذلك كله قامت قيادة الثورة بالاتفاق مع المكونات الوطنية ووزراء الحكومة الرافضين لاستقالة بحاح في 6 فبراير 2014 لتدشين الإعلان الدستوري في القصر الجمهوري وبحضور وزراء الدفاع والداخلية وقادة الأجهزة الأمنية وإعلان تشكيل لجنة (رئاسية) ثورية عليا تقود البلد بقية المرحلة الانتقالية حتى بدء الانتخابات، وحل مجلسي النواب والشورى وتكليف الحكومة بتصريف الأعمال، مع الالتزام والاحترام لكافة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية وحسن العلاقة مع الجوار[50].

بدأت اللجنة الثورية بممارسة عملها كمجلس رئاسي ثوري بعد استقالة هادي، واستمرت الحكومة في عملها بأغلب وزرائها كحكومة تصريف أعمال، كما قام وزير الدفاع "محمود الصبيحي"، بممارسة مهامه رئيساً للجنة الأمنية العليا التي ضمت في عضويتها قيادات أمنية وعسكرية وتمكنت من إدارة القوات الأمنية والعسكرية واللجان الثورية والشعبية وتثبيت الأمن في العاصمة والتنسيق مع قوات الأمن والجيش في المعسكرات خارج العاصمة والبدء في التحرك العسكري للتصدي لتنظيم القاعدة وطرده فعلاً من محافظة البيضاء معقله الرئيسي، والتنسيق مع قيادة محافظة مأرب وإفشال أي محاولات لإشعال أي نزاعات داخلية. كما عادت جلسات الحوار بين كافة المكونات السياسية في فندق الموفنبيك للاتفاق على شكل السلطة برعاية أممية من خلال المبعوث الخاص لليمن "جمال بن عمر"، وفريقه[51]، وفي أثناء ذلك كان هادي خاضعاً للإقامة الجبرية في قصره بصنعاء بعد إلزامه بعدم ممارسة أي نشاط سياسي إثر استقالته ولم يُحَل إلى أي محاكمة ولم تتخذ ضده أي إجراءات انتقامية.

(48) تسريب مكالمة بين الرئيس عبدربة هادي و احمد بن مبارك كاملة و وضوح عالي - YouTube
(49) مصدر حكومي: استقالة الرئيس اليمني هادي | Reuters
(50) اللجنة الثورية تصدر إعلانا دستوريا لتنظيم قواعد الحكم خلال المرحلة الانتقالية في اليمن (معتمد) - سبأنت - وكالة سبأ (saba.ye)
(51) إحاطة جمال بن عمر الأخيرة لمجلس الأمن بشأن اليمن مع المؤتمر الصحفي 27-4-2015 - YouTube

ثانياً: موقف مجلس الأمن من الإجراءات والقرارات الثورية (الإعلان الدستوري واللجنة الثورية العليا):

أ - القرار (2201) شجب الإجراءات الثورية والمطالبة بتنفيذها (صدمة وتناقض):

بعد استقالة هادي وبحاح وإعلان اللجنة الثورية العليا كسلطة مؤقتة لإدارة البلد وإنقاذه من الفراغ الدستوري حتى تنفيذ بقية بنود اتفاق السلم والشراكة وصولاً لانتخابات رئاسية ونيابية وتسليم السلطة سلمياً لمن يختاره الشعب، لم يستطع مجلس الأمن ومجلس التعاون الخليجي تحمل انتصار ثورة اليمنيين وإيقافهم أي تدخلات أجنبية في قراراتهم الداخلية أو الاستمرار في انتقاص حق الشعب اليمني في تقرير مصيره وسيادته على أرضه.

نتيجة لذلك توالت بيانات الإدانة والشجب من دول مجلس التعاون الخليجي وأصدر مجلس الأمن قراره (2201) بتاريخ 15 فبراير 2015، الذي أظهر مجلس الأمن مرتبكاً يتناقض مع قراراته ويصر أعضاؤه على الاستمرار في مخالفة ميثاق الأمم المتحدة باستمرار التعامل مع اليمن من خلال الفصل السابع ومحاولة فرض الوصاية والرمي عرض الحائط بكافة المواثيق والقوانين الدولية. حيث جاء في القرار *"**وإذ يعرب عن استيائه** من الإجراءات التي اتخذها الحوثيون من جانب واحد لحلّ البرلمان والاستيلاء على المؤسسات الحكومية اليمنية، والتي تسببت في تفاقم الأوضاع بشكل خطير، **وإذ يعرب** عن الجزع إزاء أعمال العنف التي يرتكبها الحوثيون ومناصروهم، وهو ما قوض عملية الانتقال السياسي في اليمن وشكل خطرا على أمن اليمن واستقراره وسيادته ووحدته"*،

جاء هذا القرار على الرغم من صمت المجلس إزاء كافة الإجراءات التي اتخذها هادي لتقويض عملية الانتقال السياسي باستقالته هو ورئيس حكومته معطلاً الدولة ككل مع عدم تمثيله أساساً لأي مكون وطني بل كان يمثل النظام السابق ومجلس التعاون الخليجي.

وبخصوص جزع مجلس الأمن من أعمال العنف فلم تسجل أي أعمال عنف خلال تلك الفترة سوى إجبار هادي على البقاء في قصره بعد استقالته حرصاً على تثبيت الأوضاع، إلا إن كان يُقصد بالعنف التصدي لتنظيم القاعدة في البيضاء.

في القرار نفسه (2201) عاد المجلس لتكرار تناقضه بمطالبته بتنفيذ مرجعيات متناقضة تتمثل في المبادرة الخليجية واتفاق السلم والشراكة حيث جاء فيه: *"**وإذ يشدد** على أن التقويض طال عملية الانتقال السياسي التي اتفقت عليها الأطراف في إطار مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، واتفاق السلم والشراكة الوطنية"*، فكيف يمكن أن يُلزِم مجلس الأمن الأطراف اليمنية الالتزام بنقيضين وآليتين مختلفتين، الأخيرة منهما ألغت السابقة؟!، وإذا كان الأمر عائداً للمنطق والقانون فالاتفاق الجديد ينقض القديم إذا تعارض معه في مواده وآلياته ومخرجاته، فاليمنيون والمكونات الوطنية مباركون لاتفاق السلم والشراكة وملتزمون به بينما هادي وبحاح هما من حاول التنصل منه.

والغريب أن القرار أعرب فيه المجلس عن قلقه البالغ من احتجاز هادي وبحاح ومجلس الوزراء تحت الإقامة الجبرية رغم ان أغلب وزراء الوزارات السيادية وغيرها كانوا متواجدين في القصر الجمهوري أثناء الإعلان الدستوري وكانوا يظهرون في وسائل الإعلام خلال أدائهم لمهامهم في مقرات عملهم بعد الإعلان الدستوري وتشكيل اللجنة الثورية العليا[52].

أما الأغرب فقد كان في هذه الفقرة من القرار *"**وإذ يؤكد** أهمية أن تسمح جميع الأطراف لجميع اليمنيين بالتجمع السلمي، دون خوف من التعرض للهجمات، أو الإصابة، أو الاعتقال، أو الانتقام"*، فبالمقارنة مع القرارات السابقة التي كان يطلب فيها المجلس تطبيق المبادرة الخليجية واتفاق السلم والشراكة كان المجلس يركز على تطبيع الأوضاع ورفع الاحتجاجات الشعبية، بل وقد جاء في القرار (2140): *"**ويشدد** على ضرورة أن يتخذ الأطراف جميع التدابير اللازمة لتجنب سقوط ضحايا من المدنيين، ولاحترام السكان المدنيين وحمايتهم"*، بمعنى آخر السماح بفض الاحتجاجات لكن مع تجنب سقوط مدنيين، وفي هذا القرار نجد مجلس الأمن يحرض بشكل غير مباشر لأول مرة *"جميع اليمنيين بالتجمع السلمي دون خوف من التعرض للهجمات أو الاعتقال"*، الأمر الذي لو حصل كان سيضع سلطة اللجنة الثورية العليا في موقف ضعف غير قادرة على تثبيت الأمن والاستقرار في البلد.

تكرر في القرار نفسه ذكر اتفاق السلم والشراكة لعدة مرات كما في هذه الفقرة: *"**وإذ يشدد** على أن تسوية الوضع في اليمن تتأتى من خلال عملية انتقال سياسي سلمية وشاملة ومنظمة ويقودها اليمنيون وتلبي المطالب والطموحات المشروعة للشعب اليمني في التغيير*

(52) "الثورة نت" ينشر الإعلان الدستوري لتنظيم قواعد الحكم خلال المرحلة الإنتقالية - الثورة نت (althawrah.ye)

*السلمي وفي حدوث إصلاح سياسي واقتصادي واجتماعي ذي مغزى، حسبما ورد في مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية التنفيذ، ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، واتفاق السلم والشراكة الوطنية، **ويؤكد من جديد**، في هذا الصدد، دعمه الكامل لجهود المستشار الخاص للأمين العام المعني باليمن، السيد جمال بن عمر، والتزامه بتلك الجهود"*، في تأكيد من مجلس الأمن أن الاتفاق من المرجعيات الأساسية لتحقيق وتلبية طموحات الشعب اليمني، كما أكد المجلس دعمه وتأييده لجهود مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى اليمن "جمال بن عمر"، الذي كان يؤكد في جميع إحاطاته أن عملية الانتقال السياسي في اليمن جارية وإن وقعت لها بعض العراقيل، وأكد المجلس التزامه بهذه الجهود، ويمكن العودة هنا لإحاطات المبعوث ومقابلاته مع القنوات الفضائية والتي كان آخرها قناة الجزيرة حيث يبين فيها "بن عمر"، أنه حتى بعد الإعلان الدستوري كان الحوار مازال قائماً وكانت العملية السياسية تتحرك بشكل إيجابي. التأكيد هذا جاء أيضاً في كلام المبعوث "جمال بن عمر"، في مؤتمر صحفي بتاريخ 9 فبراير 2015م قال فيه: *"يسعدني أن أخبركم أنه وبعد مشاورات مع الأطراف السياسيين وتواصلنا المباشر مع السيد عبد الملك الحوثي وافقت الأطراف على استئناف المشاورات للتوصل إلى حل سياسي يخرج اليمن من الأزمة الحالية"*، وقال *"إنني أرحب بهذا التوجه الإيجابي وأعلن لكم أن الجلسات تستأنف يوم غد الاثنين التاسع من شباط/فبراير"*[53].

ب - القوى الوطنية والثورية تستجيب لمطالب القرار (2201):

على الرغم من أن مجلس الأمن أكد في القرار (2201) أن مطالبه تأتي تأسيساً على القرار (2140) الباطل حجيته القانونية كونه مخالفاً لميثاق الأمم المتحدة ولواقع الحال في اليمن بزعم أن الحالة فيه تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، فإننا بعد استبعاد فقرات الاستهجان والشجب ـ التي تم نقاشها والرد عليها في الفقرات السابقة ـ وبالعودة إلى المطالب الأساسية للمجلس نجد أن القوى الوطنية والثورية وبما فيها أنصار الله قد استجابوا جميعاً لكافة تلك الطلبات ونوضح ذلك في الآتي:

- في الفقرة رقم (2) التي ناشد فيه مجلس الأمن جميع الأطراف في اليمن الالتزام بحل خلافاتها عن طريق الحوار والتشاور، كان هذا هو الواقع فعلاً فلم يكن هناك أي نزاعات مسلحة سوى مع تنظيم القاعدة، حيث نصت الفقرة على:

(53) اليمن – جمال بن عمر يعلن استئناف المفاوضات في اليمن - YouTube

"يكرر مناشدته جميع الأطراف في اليمن أن تلتزم بحل خلافاتها عن طريق الحوار والتشاور، وتنبذ أعمال العنف باعتبارها وسيلة لتحقيق الأهداف السياسية، وتمتنع عن اللجوء للأعمال الاستفزازية وأي إجراءات أحادية الجانب بهدف تقويض عملية الانتقال السياسي"، وأما الإجراءات التي أسماها "استفزازية وأحادية الجانب"، فقد بدأت من هادي ورئيس حكومته بحاح ولم يكن رد فعل القوى والمكونات الثورية عليها إلا بمعالجة الفراغ الدستوري الذي سببه بتنصلهما عن مهامهما واتفاق السلم والشراكة لتقويض عملية الانتقال السياسي.

- وفي الفقرة رقم (3) التي نصت على: *"يعرب عن قلقه البالغ إزاء استيلاء الحوثيين على المنابر الإعلامية للدولة ويرفض استخدام وسائط الإعلام للتحريض على العنف"*، على الرغم أن وسائل الإعلام لم تُستخدم من قبل الثوار للدعوة للعنف الذي لم يلجئوا إليه مع الشعب المساند لهم أساساً، ولم يكونوا بحاجة إليه بعد سيطرتهم على السلطة سلمياً واستقرار الوضع في البلد، وكان التحريض على العنف صادراً من وسائل الإعلام الخليجية وقتها وليس اليمنية.

- أما في الفقرة رقم (4) التي نصت على: *"**يهيب بشدة** بجميع الأطراف، ولا سيما الحوثيون، أن تتقيد بمبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، وبنتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وباتفاق السلم والشراكة الوطنية ومرفقه الأمني، التي تنص جميعها على عملية انتقال ديمقراطي بقيادة يمنية"*، فهذا ما التزمت به القوى الوطنية والثورية ومن خالفه هو هادي ورئيس حكومته عندما وضعا اليمن في فراغ دستوري اضطرت القوى الوطنية والثورية للتعامل معه لسد الفراغ وأعلنت استمرارها في تنفيذ اتفاق السلم والشراكة ومرفقه الأمني للوصول إلى عملية انتقال ديمقراطي بقيادة يمنية.

- الفقرة رقم (5) التي نصت على: *"**يحث** جميع الأطراف، ولا سيما الحوثيون، على التعجيل بإجراء مفاوضات شاملة للجميع، بوساطة من الأمم المتحدة، لمواصلة الانتقال السياسي بهدف التوصل إلى حل توافقي وفقا لمبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، واتفاق السلم*

والشراكة الوطنية ومرفقه الأمني، وتنفيذ هذا الحل"، فهذا ما قد سبق توضيحه أنه تم فعلاً بإشراف ودعم المبعوث الأممي في اليمن وكان مقر الحوار والمفاوضات فندق الموفنبيك في جلسات موثقة في وسائل الإعلام.

- الفقرة رقم (6) نصت على: *"**يحث** جميع الأطراف على الاتفاق على مواعيد لإنهاء عملية التشاور الدستوري، وإجراء استفتاء بشأن الدستور، وإجراء انتخابات بموجب القانون الانتخابي الجديد عملا بالدستور الجديد، والإعلان عن هذه المواعيد"*، فهذا ما كانت الأطراف على مقربة من الوصول إليه وإعلانه لولا إعلان التحالف بقيادة السعودية العدوان على اليمن، حسب تصريح المبعوث الأممي "جمال بن عمر"، في إحاطته أمام مجلس الأمن في 27 إبريل 2015 حيث قال: *"**وقد نجحت** هذه الجهود في تقريب وجهات نظر الفرقاء بشكل كبير، حيث تم التوافق على معظم القضايا المطروحة ما عدا موضوع مؤسسة الرئاسة. لقد كان اليمنيون قاب قوسين أو أدنى من التوصل إلى حل سياسي، كما فعلوا حين وقعوا على اتفاق نقل السلطة واختتموا بنجاح مؤتمر الحوار الوطني وتبنوا اتفاق السلم والشراكة"*، وأضاف *"**أن السبيل الوحيد** لإعادة العملية السياسية إلى مسارها، وتحقيق استقرار وسلم مستدامين في اليمن يمر بالضرورة عبر حوار يمني- يمني، يكون فيه اليمنيون أسياد قرارهم بعيدا عن إملاءات أو تدخلات خارجية"*[54].

- أما الفقرة رقم (7) فسنفند ما جاء فيها من طلبات بالتعليق الموجز أمام كل طلب، حيث خص بها المجلس مكون "أنصار الله"، وقد نصت على الآتي:

  - *"يطالب الحوثيين بالقيام، فورا ودون شروط، بما يلي:(أ) المشاركة بحسن نية في المفاوضات الجارية بوساطة من الأمم المتحدة"*، فقد تم ذلك باعتراف المبعوث الأممي "جمال بن عمر"، الذي وضح في كلمته أمام مجلس الأمن بتاريخ 12 فبراير 2015م ما نصه: "كما كان لي اتصال مباشر بالسيد عبدالملك الحوثي الذي أكد لي أنه يرحب بحل تفاوضي توافقي ترعاه الأمم المتحدة"[55].

(54) إحاطة جمال بن عمر الأخيرة لمجلس الأمن بشأن اليمن مع المؤتمر الصحفي 27-4-2015 - YouTube

(55) كلمة جمال بن عمر مستشار الأمين العام المعني باليمن أمام مجلس الأمن - YouTube الدقيقة 5:40.

- *"(ب) سحب قواتهم من المؤسسات الحكومية، بما فيها تلك الواقعة في العاصمة صنعاء، وإعادة الحالة الأمنية إلى طبيعتها في العاصمة والمحافظات الأخرى، وفك سيطرتهم عن المؤسسات الحكومية والأمنية"*

تم ذلك بنظر رئيس اللجنة الأمنية العليا حينها وزير الدفاع ومن بعده وزير الداخلية اللذين تم تعيينهما من قِبل هادي، حيث أشرفا على إعادة الحالة الأمنية إلى طبيعتها وقاما بإصدار قرارات دمج اللجان الأمنية والعسكرية الثورية بوزارتي الداخلية والدفاع[56]، وقد تم سحب كافة اللجان الأمنية والإدارية الثورية من المؤسسات الحكومية مع مراعاة حمايتها من النهب أو الانهيار خلال فترة زمنية مؤقتة، واستمرت اللجنة الثورية العليا بحماية مؤسسات الدولة وصرف رواتب الموظفين في جميع أنحاء الجمهورية حتى تم نقل البنك المركزي من صنعاء إلى عدن.

- *"(ج) الإفراج عن الرئيس هادي ورئيس الوزراء بحاح وأعضاء مجلس الوزراء وجميع الأفراد الموجودين رهن الإقامة الجبرية أو الاحتجاز التعسفي سالمين"*

لم يكن أعضاء مجلس الوزراء محتجزين أساساً وكان كثيرٌ منهم قد عاد لممارسة عمله ضمن حكومة تصريف الأعمال والبعض سافر إلى الخارج ولم يتم منعهم ومنهم رئيس الوزراء المستقيل بحاح، كما تم تخفيف القيود على هادي مما سبب هروبه إلى عدن وإعلانه حرب أهلية من عدن[57]، فهل مجلس الأمن يتحمل مسؤولية ما قام به هادي بعد ذلك؟

- *"(د) الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات أخرى من جانب واحد من شأنها أن تقوض الانتقال السياسي والأمن في اليمن"*

(56) اللجنة الأمنية العليا تناقش الموقف العسكري والأمني في العاصمة صنعاء وعموم المحافظات - سبأنت - وكالة سبأ (saba.ye)
(57) حملات تجنيد في عدن لتعزيز قدرات الجيش والأمن | أخبار عربي | الجزيرة نت (aljazeera.net)

تـم الامتنـاع عـن اتخـاذ أي اجـراءات واكتفـت اللجنـة الثوريـة العليـا بتسـيير شـؤون الدولـة وحمايتهـا مـن الدخـول فـي فوضـى وفـراغ سياسـي، وقامـت بتهيئـة منـاخ التفـاوض والحـوار بيـن الأطـراف إلـى أن سـمح مجلـس الأمـن للتحالـف بشـن العـدوان علـى اليمـن فـي 26 مـارس 2015 الـذي لـم تقـم حكومـة صنعـاء باتخـاذ أي إجـراء دفاعـي عليـه إلا بعـد مـرور أربعيـن يومـاً كاملـة بُغيـة السـماح لمجلـس الأمـن باتخـاذ القـرارات والإجـراءات الكفيلـة بحمايـة عضـو فـي هيئـة الأمـم المتحـدة مـن جريمـة عـدوان معلنـة، ولكنـه لـم يحـرك سـاكناً.

نتيجـة لذلـك تغيـرت الظـروف بشـكل جـذري واضطلعـت اللجنـة الثوريـة والقـوى الوطنيـة بالقيـام بحقهـا المكفـول والواجـب قانونـاً وشـرعاً بالدفـاع عـن الوطـن وحمايـة شـعبه، مـع مواصلـة الحـوار مـع الأطـراف السياسـية فـي معادلـة صعبـة جـداً لكنهـا أفضـت إلـى تشـكيل تحالـف وطنـي ومجلـس سياسـي أعلـى بعضويـة القـوى السياسـية وتشـكيل حكومـة ومـد يـد السـلام والدخـول فـي مفاوضـات جنيـف والكويـت، ولكـن مجلـس الأمـن كمـا عهـده اليمنيـون كانـت مواقفـه مـا بيـن العدائيـة والسـلبية.

- الفقـرة رقـم (8) نصـت علـى: *"**يطالـب** جميـع الأطـراف فـي اليمـن بوقـف جميـع الأعمـال العدائيـة المسـلحة ضـد شـعب اليمـن وسـلطاته الشـرعية والتخلـي عـن الأسـلحة التـي اسـتحوذت عليهـا مـن المؤسسـات العسـكرية والأمنيـة اليمنيـة، وذلـك وفقـا لاتفـاق السـلم والشـراكة الوطنيـة ومرفقـه الأمنـي"*

جـاء هـذا المطلـب علـى الرغـم مـن توقـف جميـع الأعمـال المسـلحة فـي اليمـن حينهـا باسـتثناء مواجهـة الدولـة لتنظيـم القاعـدة، وقـد سـمح المجلـس بعـد ذلـك لهـادي بكافـة أشـكال الأعمـال العدائيـة المسـلحة ضـد الشـعب اليمنـي والسـماح للتحالـف بقيـادة السـعودية بالعـدوان علـى اليمـن بعـد هـروب هـادي مـن البلـد.

- أمـا الفقـرة رقـم (9) فكانـت المفاجِئـة فـي مصفوفـة مطالـب مجلـس الأمـن حيـث نصـت علـى: *"يناشـد جميـع الـدول الأعضـاء أن تمتنـع عـن التدخـل الخارجـي الـذي يهـدف*

إلى إثارة النزاعات وزعزعة الاستقرار، وأن تقوم بدلا من ذلك بدعم عملية الانتقال السياسي"، فالغريب أنه لم يستجب لهذه المناشدة أحد من دول الجوار وغير الجوار بل تم التمادي والتدخل ليس في عرقلة عملية الانتقال السياسي التي كانت مخرجاتها ستوقع في "الموفنبيك"، وإنما سمحت بالتدخل الخارجي للعدوان على اليمن أرضاً وإنساناً، ولم يصدر من مجلس الأمن بناءً على هذه المناشدة أي إدانة، فكيف يدين ما يقوم به جهازه التنفيذي وأعضائه الدائمين وحلفائهم؟!

- بقية الفقرات تمثلت في مطالبة الأمين العام ومبعوثه في اليمن بمواصلة المساعي الحميدة وأهمية التنسيق مع الشركاء الدوليين بما يشمل مجلس التعاون الخليجي ومجموعة السفراء المعتمدين في صنعاء، حيث أظهر المجلس في هذه الفقرات استياءه المبطن من جهود المبعوث "جمال بن عمر" التي كانت جهوداً حقيقية لتعزيز الاستقرار والانتقال السلمي في اليمن، فقد كان على ما يبدوا يغرد خارج سرب مجلس الأمن وما يحاك داخل أروقته من مؤامرة على اليمنيين!

ج. مجلس الأمن بين "26 سبتمبر" و "21 سبتمبر" (الكيل بمكيالين):

لم يغير واقع الساحة اليمنية عدم اعتراف مجلس الأمن بالثورة الشعبية التي انتجت "اتفاق السلم والشراكة"، المعترف به كمرجعية وطنية، والتي استطاعت بسط نفوذها في مختلف المحافظات وطرد "تنظيم القاعدة"، والصمود أمام عدوان قوات التحالف بقيادة السعودية.

فليس من صلاحيات مجلس الأمن فرض اجندته وخياراته السياسية على الشعب اليمني، كما أن ليس من حقه رفض الاعتراف بشكل الدولة والنظام والقيادة التي يختارها الشعب وتستطيع بسط سلطتها في اقليم الدولة وتعزيز سيادتها بدون تدخل خارجي حسب ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة والتي بيّناها فيما سبق.

لكن مجلس الأمن وعلى غير عادته في تعامله مع الملف اليمني والتي لم تخرج عن دعمه للانقلابات أو بتجاهلها ولم يسبق للمجلس أن دعم بقاء نظام تم الانقلاب عليه أو ثار عليه الشعب، فانقلاب 1948 والذي قاده "عبدالله الوزير"، بعد تنفيذه عملية اغتيال الإمام "يحيى حميد الدين"، لم يصدر عن مجلس الأمن أي قرار يدين قتل ملك اليمن المعترف

بـه فـي الأمـم المتحـدة حينهـا، ولـم يتدخـل المجلـس كـون مـا يجـري فـي اليمـن شـأن داخلـي واسـتمر اعترافـه بتولـي الإمـام "أحمـد حميـد الديـن"، زمـام الدولـة واحتـرام حـق حكومتـه فـي تمثيـل الدولـة لـدى الأمـم المتحـدة عوضـاً علـى اعتـراف المجلـس بولـي عهـده "محمـد البـدر" وتعامـل المجتمـع الدولـي معـه بشـكل طبيعـي .

المجلـس لـم يسـتمر فـي التعامـل مـع اليمـن بنفـس المنهجيـة فعندمـا لمـس ضعـف الدولـة فـي نهايـة عهـد الإمـام "أحمـد حميـد الديـن" بـدا راضيـاً عـن إزالـة نظـام قـوي يحكـم اليمـن ويحافـظ علـى سـيادتها، وظهـر ذلـك جليـاً فـي تعاملـه الإيجابـي مـع كافـة الانقلابـات والاعتـراف بأنظمتهـا ورؤسـائها وحكوماتهـا رغمـاً أن تلـك الانقلابـات أطاحـت بحـكام يعتـرف مجلـس الأمـن بشـرعيتهم بـل وغيـرت شـكل ونظـام الدولـة باسـتخدام القـوة والجيـوش الأجنبيـة كمـا حصـل فـي انقـلاب 1962 الـذي غيـرت شـكل الدولـة مـن "ملكيـة"، إلـى "جمهوريـة"، بقـوة الجيـش المصـري وطائراتـه.

الموقـف الـذي اتخـذه المجلـس مـن انقـلاب 1962 كان داعمـاً ومؤيـداً عبـر عـدم التدخـل وإدانـة العـدوان المصـري علـى اليمـن سـواءً بطائراتـه أو بجيشـه الـذي اجتـاح الأراضـي اليمنيـة وخـاض معركـة طويلـة مـع اليمنييـن لـم تنتـهِ إلا فـي عـام 1967.

سـارع مجلـس الأمـن بفـرض الاعتـراف بالانقـلاب والنظـام الجمهـوري الجديـد ورئيسـه "عبداللـه السـلال"، علـى الأمـم المتحـدة فلـم يمـر أكثـر مـن شـهرين حتـى اسـتطاع "محسـن العينـي"، إلقـاء كلمـة أمـام الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة بصفتـه مندوبـاً للجمهوريـة العربيـة اليمنيـة"، وفـي إبريـل 1963 قـدم هـو بنفسـه أوراق اعتمـاده للرئيـس الأميركـي جـون كينـدي كأول سـفير لليمـن لـدى الولايـات المتحـدة التـي تزعمـت الضغـط علـى أعضـاء مجلـس الأمـن والجمعيـة العامـة للاعتـراف بالانقـلاب في اليمـن، ولـم يصـدر عـن مجلـس الأمـن سـوى القـرار رقـم (179) بعـد عشـرة أشـهر مـن الانقـلاب والعـدوان المصـري أعلـن فيـه المجلـس تأييـده لوسـاطة مبعـوث الأميـن العـام بيـن السـعودية ومصـر لفـض نزاعهمـا داخـل اليمـن بـدون أي إدانـة أو إشـارة إلـى معانـاة الشـعب وضحايـاه.

واصـل مجلـس الأمـن سياسـته تجـاه اليمـن باعترافـه بكافـة الانقلابـات التـي تلـت أحـداث 1962، مـروراً بانقـلاب 5 نوفمبـر 1967 علـى الرئيـس "عبداللـه السـلال" بعـد مغادرتـه البلـد إلـى

العراق، وانقلاب 13 يونيو 1976 على الرئيس "عبدالرحمن الارياني" رئيس المجلس الجمهوري حينها والذي استقال وغادر إلى جمهورية مصر العربية، وانقلاب 11 اكتوبر 1977 الذي نُفذ باغتيال الرئيس "إبراهيم الحمدي"، وانقلاب 24 يونيو 1978 والذي نُفذ كذلك باغتيال الرئيس "أحمد الغشمي" بعبوة ناسفة، صعد على إثر ذلك "عبدالكريم العرشي" رئيساً للمجلس الرئاسي الذي سمي حينها "مجلس الشعب التأسيسي"، ثم تنحى خوفاً من أن يطاله الاغتيال وصعد "علي عبدالله صالح" رئيساً في 17 يوليو 1978.

لم يعترض مجلس الأمن على كل تلك الانقلابات ولم يبالِ بإصدار أي قرار يدين أو يستخدم الفصل السابع بسبب سقوط آلاف الضحايا سواءً في العدوان المصري أو الحروب الأهلية كحرب 1948 وحرب المناطق الوسطى 1974-1978 التي تغافل عنها تماماً، وحرب 1994 وحروب صعدة 2004-2010.

لكن مجلس الأمن عاد ليغير استراتيجيته تجاه اليمن ويكيل بمكيالين ليرجح كفة مصالح الدول الكبرى الطامعة في ثروات اليمن والسيطرة على موقع الجغرافي، فبعد اشتعال فتيل الثورة ضد الرئيس الأسبق "علي عبدالله صالح" ونظامه في 11 فبراير 2011 حيث سعى للالتفاف على الثورة الشعبية وإنقاذ نظام "علي صالح" وضمان حصر انتقال السلطة في نفس رجاله وأعمدة نظامه الذين يدينون بالولاء للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من دول الخليج، وعمل المجلس ومن خلال "المبادرة الخليجية"، على نقل السلطة إلى نائب "صالح" "عبد ربه منصور هادي" أو إلى أخيه غير الشقيق وقائد أهم قوات جيشه "علي محسن الأحمر"[58]، الذي عُين حالياً نائباً لـ"هادي".

لم يقتصر الاهتمام المفاجئ لمجلس الأمن بإصدار القرارين (2014 و2051) بل أنه استخدم وسائل وطرق تهديدية واستثنائية في سبيل فرض "المبادرة الخليجية"، راميا بكل ثقله على الشعب اليمني حتى وصل به الحال ان يعقد اجتماعا استثنائيا وسرياً للمجلس في "دار الرئاسة"، بصنعاء بتاريخ 27 يناير 2013، كان من اهم مخرجات تلك الجلسة هي إقرار تنفيذ خطة اعادة هيكلة الجيش، وتكرار إعلان دعم المجلس للمبادرة الخليجية متوعداً بالعقوبات لكل من يرفض أو يعارض المبادرة الخليجية.

(58) اليمن.. من هو اللواء الأحمر؟ - RT Arabic

ذلك التوجه والاسلوب التهديدي الرافض لاحترام قرار الشعب وحقه في تقرير مصيره والساعي لفرض الإجراءات السياسية التي يعارضها بالقوة، اتضح فيما اورده المجلس في بيانه الرئاسي الصادر عقب جلسته (6922) المعقودة في 15 فبراير 2013 فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون *"الحالة في الشرق الأوسط"*، والذي نص على: *"ويحث مجلس الأمن كافة الأطراف في اليمن على التقيد بحل خلافاتها عن طريق الحوار والتشاور، ونبذ أعمال العنف الرامية إلى تحقيق الأهداف السياسية، والامتناع عن الأعمال الاستفزازية، والامتثال بشكل تام للقرارين 2014 (2011) و2051 (2012)، ويعرب مجلس الأمن عن قلقه من الأنباء التي تفيد بتدخل أشخاص في اليمن يمثلون النظام السابق، والمعارضة السابقة، وأشخاص آخرين لا يتقيدون بالمبادئ التوجيهية لاتفاق آلية تنفيذ عملية الانتقال، بمن فيهم الرئيس السابق علي عبد الله صالح ونائب الرئيس السابق علي سالم البيض، ويكرر مجلس الأمن تأكيد استعداده للنظر في اتخاذ تدابير أخرى، بما في ذلك في إطار المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة، في حال استمرار الأعمال الرامية إلى تقويض حكومة الوحدة الوطنية والانتقال السياسي."*

كلما سبق يؤكد أن مجلس الأمن لا يضع مصلحة الشعب اليمني في حساباته كما هو الحال في تعامله مع ميثاق الأمم المتحدة والقوانين والأعراف الدولية، وأن معياره الوحيد للاعتراف برئاسة وحكومة الدولة هو تثبيت حكم قيادة مسيرة من قبله تضمن تحقيق المصالح الاستعمارية لدول لم تستطع تقبل انتصار ثورة واختيار الشعب لقيادة وحكومة يمنية استطاعت أن تحكم الدولة وتفرض سيادتها بعيداً عن إملاءات الخارج.

ثالثاً: قرار مجلس الأمن قُبيل إعلان العدوان على اليمن بشهر (كل شيء على ما يرام):

القرار (2204) 2015 الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته (7390) المعقودة في 24 فبراير 2015، كان قراراً مطمئناً بشكل عام وأقل قلقاً وشجباً واستياءً وحِدةً من القرارات السابقة، فلم يحتو على أي إدانات لأعمال عنف أو تفجيرات كون المبررات السابقة كالتفجيرات والأعمال الإجرامية لتنظيم القاعدة وقمع المتظاهرين والتحريض الإعلامي بين الفرقاء السياسيين قد انعدمت، سادت بدلاً عنها فترة من الهدوء العام.

كما عادت مؤسسات الدولة للعمل بحكومة تصريف الأعمال بأغلب الوزراء أو نوابهم المعينين في حكومة بحاح قبل استقالته، وعادت المكونات للجلوس فوق طاولة الحوار في فندق "موفنبيك"، بإشراف ورعاية الأمم المتحدة عبر مبعوثها الخاص "جمال بن عمر"، في إطار إدارة جديدة للدولة من قبل "اللجنة الثورية العليا"، كمجلس رئاسي مؤقت تشكلت من خمسة عشر عضواً ـ بينهم امرأتين ـ يمثلون مكونات سياسية واجتماعية مختلفة[59] منها "المهمشون"، كسابقة فريدة من نوعها في التاريخ المعاصر حيث كان يمثلهم "محمد علي القيرعي"، والذي مارس حقه في عضوية اللجنة الثورية العليا بالتصويت بل ورئاسة اجتماعاتها[60].

أ. في ظل إدارة "اللجنة الثورية العليا"، للدولة.. مجلس الأمن يعلن دعمه للحوار:

القرار (2204) أكد في ديباجته مجلس الأمن على التزامه "القوي"، بوحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية، واختفت منها عبارات الشجب والإدانة والاستياء للأسباب الموضحة أعلاه وحل محلها القلق فقط من الحالة التي وصفها مجلس الأمن بـ *"المصاعب السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية المستمرة في اليمن"*، وحاول إدخال العنف فيها بإضافة: *"بما في ذلك أعمال العنف المستمرة"*، ولكنه لم يستطع أن يدرج لها أي شهادة أو مثال سوى *"التهديدات الناشئة عن النقل غير المشروع للأسلحة وتكديسها المزعزع للاستقرار وإساءة استعمالها"*، في اعتراف ضمني أن أهم مظاهر العنف في اليمن تتمثل في تكديس الأسلحة في إشارة لبسط *"اللجنة الثورية العليا"*، سلطتها على وزارة الدفاع والداخلية والأجهزة الأمنية على الرغم من أن سلطتها تلك كانت عبر اللجنة الأمنية العليا التي رأساها وزيرا الدفاع والداخلية على التوالي وهما المعينان من "هادي" ضمن "حكومة بحاح".

كما كرر مناشدته لـ *"جميع الأطراف في اليمن أن تلتزم بحل خلافاتها عن طريق الحوار والتشاور، وتنبذ أعمال العنف باعتبارها وسيلة لتحقيق الأهداف السياسية، وتمتنع عن اللجوء*

(59) صحيفة المسيرة تنشر صور وأسماء اللجنة الثورية العليا لحكم اليمن (صور) | يمن برس (yemen-press.net)
(60) اللجنة الثورية تناقش التطورات على الساحة الوطنية ومستجدات المفاوضات بين الأطراف السياسية - سبأنت - وكالة سبأ (saba.ye)

للأعمال الاستفزازية"، في الوقت الذي لمست فيه اليمن استقراراً سياسياً بقيادة "اللجنة الثورية العليا"، ولم تحتج اللجنة للقيام بأي أعمال أخرى بسبب التزامها باتفاق السلم والشراكة وسعيها بإشراف قائد الثورة والأمم المتحدة لتنفيذه عبر الحوار والتشاور الذي كان قد استؤنف في فندق "الموفنبيك"، برعاية الأمم المتحدة، وقد جاء هذا القرار أيضا لدعم هذا المسار الذي تم في ظل إدارة اللجنة الثورية العليا للدولة وتحت حمايتها، حيث أكد القرار دعمه وتأييده وجاء في النص: *"وإذ يعرب عن دعمه للعمل الذي يقوم به المستشار الخاص للأمين العام المعني باليمن، جمال بن عمر، دعما لعملية الانتقال اليمنية، والتزامه بذلك،"*

ب. مجلس الأمن يصر على انتهاك سيادة اليمن.. "الحالة لاتزال تشكل خطراً يهدد السلام والأمن الدوليين"

القرار (2204) اعتمد أحكاماً تنفيذية اتخذها المجلس بموجب الفصل السابع رغم كل مؤشرات الاستقرار العام والتفاعل الإيجابي مع مبعوث الأمم المتحدة سواءً من "اللجنة الثورية العليا"، أو المكونات السياسية الأخرى فبدل أن يقوم مجلس الأمن بإعادة النظر في توصيف الحالة اليمنية وتعامله معها بطريقة مخالفة لميثاق الأمم المتحدة عبر الفصل السابع أصر هذه المرة أيضاً على تكرار مخالفته وتعديه على حقوق الشعب اليمني بقراره الذي نص على: *"وإذ يقرر أن الحالة في اليمن لا تزال تشكل خطرا يهدد السلام والأمن الدوليين،"*، في الوقت الذي لم يستطع إثبات أي حالة تشكل خطراً يهدد السلام في اليمن أو الإقليم، وأكمل مجلس الأمن هذا القرار والتوصيف الجائر والمتآمر على اليمن بمحاولة شرعنة قراراته المخالفة للقانون الدولي والمنتهكة لسيادة اليمن بوصفها أنها تتوافق مع الفصل السابع فجاء النص: ***"وإذ يتصرف*** *بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،"*.

ج. مجلس الأمن يتراجع عن إلزام اليمنيين بالتقيد بالمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية:

قرار المجلس (2204) الذي اتخذه موجب الفصل السابع ركز في فقراته على جانبين أولهما وهو الأقل اهتماماً جاء بصياغة عامة مبهمة تناقض نفسها، حيث دعا بشكل عام وبغير تحديد مسؤولية جهة بعينها إلى *"الحاجة إلى تنفيذ عملية الانتقال السياسي بشكل كامل وفي الوقت المناسب في أعقاب مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وذلك تماشياً مع مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، واتفاق السلم والشراكة الوطنية، ووفقاً للقرارات (2014)* 2011 *و(2051)* 2012 *و(2140)* 2014*، وفي ما يتعلق بتطلعات الشعب اليمني"*.

فإذا تجاوزنا تجنبه المتعمد لذكر مسؤولية "اللجنة الثورية العليا"، التي صارت بشكل مفاجئ هي السلطة في العاصمة صنعاء والتي تمثل الدولة وتدير مؤسساتها من خلال حكومة وجيش وأمن، فإنه أكد فقط على ما وصفه بـ "الحاجة"، إلى تنفيذ عملية الانتقال السياسي وأضافت *"بشكل كامل وفي الوقت المناسب"*.

عملياً، كانت مجريات الأحداث في اليمن بعد تمكن الثوار من السيطرة على صنعاء والاتفاق على تشكيل "اللجنة الثورية العليا"، تدخل ضمن تنفيذ عملية الانتقال السياسي كوضع انتقالي أعلنت اللجنة أنه يمهد لاستئناف الحوار بين الأطراف في جو آمن للخروج برؤية إدارة الدولة على مبدأ الشراكة وصياغة الدستور والدعوة للانتخابات، وبحسب ما جاء في تصريح "جمال بن عمر"، مبعوث الأمم المتحدة[61].

كما أن نص القرار على التنازل عن تحديد زمن ملزم للقيام بعملية الانتقال السياسي والاكتفاء بمصطلح: "الوقت المناسب" كان إعلاناً بتفهم المجلس استحالة الالتزام بالبرامج الزمنية للآليات السابقة بسبب الوضع الجديد، ولم يُلزم القرار الأطراف بالتقيد التام بالمبادرة الخليجية واتفاق السلم والشراكة لتنفيذ عملية الانتقال السياسي وإنما اختار مصطلح *"تماشياً"*، معهما، في إشارة واضحة كذلك لتفهم المجلس الوضع الجديد وبما يتناسب مع دعمه لعملية الحوار المستأنفة برعاية المبعوث الأممي لليمن، بالتأكيد لم ينسَ المجلس إضافة جانب آخر يجب أن تتماشى معه عملية الانتقال السياسي وهو: *"وفيما يتعلق بتطلعات الشعب اليمني"*، والذي عبر عنها الشعب إما بعدم رفضه للجنة والتهدئة العامة أو بمساندته "اللجنة الثورية العليا"، وخروجه الحاشد في مسيرة تأييد للجنة الثورية العليا عقب الاعلان الدستوري بيوم واحد في تاريخ 7 فبراير 2015[62].

الجانب الآخر في بقية الفقرات الثلاثة عشر في قرار المجلس (2204) كانت تتعلق بعمل المجلس ولجنته وتمديد ولاية فريق خبرائها المعني في مساعدتها لتطبيق الجزاءات حسب القرار (2140)، بجانب إقرار أهمية حث وتفاعل الدول مع فرض الجزاءات، وإبقاء الحالة في اليمن قيد الاستعراض.

ختم المجلس قراراته بمطالبة الأمين العام للأمم المتحدة بمواصلة الجهود في دعم عملية الانتقال السياسي في اليمن بما في ذلك *"خيارات بشأن المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة لوضع الصيغة النهائية لمشروع الدستور واعتماده، وإصلاح نظام الانتخابات، وإجراء انتخابات عامة، ووضع آليات لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح القطاع الأمني"*.

---

(61) إحاطة جمال بن عمر الأخيرة لمجلس الأمن بشأن اليمن مع المؤتمر الصحفي 27-4-2015 - YouTube

(62) **شهدت العاصمة اليمنية صنعاء** مسيرة جماهيرية حاشدة وضخمة لدعم قرارات اللجنة الثورية العليا والإعلان الدستوري ورفض التدخل الخارجي في شؤون البلاد الداخلية، بالتزامن مع وصول مستشار الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الخاص لليمن جمال بن عمر إلى صنعاء إثر زيارة قام بها إلى الرياض والدوحة استغرقت يومين، كما أعلنت عدد من الأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني عن تأييدها للإعلان الدستوري الصادر عن اللجنة الثورية لتنظيم قواعد الحكم في اليمن خلال المرحلة الانتقالية بعد تعذر التوافق بين الأطراف السياسية للتوصل إلى حلول للخروج بالوطن من الوضع الراهن وتجنيبه الفراغ الدستوري و الانزلاق نحو الفوضى .
سبأ: مهرجان جماهيري حاشد بصنعاء احتفاء بانتصار إرادة الشعب ومباركة الإعلان الدستوري – الثورة نت (althawrah.ye)
أحزاب ومنظمات مجتمع تعلن تأييدها للإعلان الدستوري – الثورة نت (althawrah.ye)
مسيرة حاشدة في صنعاء لتأييد الاعلان الدستوري ورفض ... (alahednews.com.lb)

الفصل الثالث

بدء العدوان على اليمن ودور مجلس الأمن

(عدوان دولي وتمالؤ أممي)

أولاً: رئيس مستقيل انتهت ولايته (هادي شماعة المجلس):

بعد استقالة هادي من منصبة كرئيس للجمهورية مع وصول جولات الحوار إلى نهايتها فيما يتعلق بشكل الدولة، وقرب اتفاق الأحزاب والمكونات بخصوص المجلس الرئاسي والدستور الجديد، قامت أجهزة المخابرات الأجنبية في 21 فبراير 2015 بتهريب الرئيس المستقيل "هادي"، إلى محافظة عدن، ومن هناك أعلن تراجعه عن الاستقالة رغم أن الوضع القانوني للدولة تغير بالإعلان الدستوري الذي قضى بتعطيل مجلس النواب وتغيير شكل رئاسة الدولة إلى مجلس رئاسي مؤقت تحت مسمى "اللجنة الثورية العليا".

قانونياً لم يعد هادي رئيساً لانتهاء مدة ولايته حسب المبادرة الخليجية من جانب، وبعد استقالته من جانب آخر ومن ثم تغير الوضع القانوني للدولة ولم يعد له الحق في التراجع عن استقالة ليس لها أي اعتبار قانوني كون مجلس النواب في حكم المنحل من جانب ثالث، والأدهى من ذلك أن الوضع القانوني الذي سمح له بتجاوز مدة ولايته كان توقيع "اتفاق السلم والشراكة الوطنية"، الذي قضى ببقائه للقيام بالمهام الرئاسية في المرحلة الانتقالية، وهو الأمر الذي انتبه له مجلس الأمن فسارع بتأييد الاتفاق وإعلانه مرجعية لعملية الانتقال السياسي في اليمن بجانب المبادرة الخليجية، ولكن هادي لم يعِ ذلك عندما أصدر بياناً حال وصوله لمحافظة عدن أعلن فيه عن إجراءات فردية تُشكل رفضاً للقرار (2216) وانقلاباً على اتفاق السلم والشراكة وكافة القرارات التي تم اتخاذها في إطاره منذ 21 سبتمبر 2014 حيث قال في البيان: *"كل الخطوات والتعيينات التي اتخذت من 21 سبتمبر باطلة ولا شرعية لها. ندعو لانعقاد اجتماع الهيئة الوطنية للحوار في عدن أو تعز حتى خروج الميليشيات من صنعاء"*[63].

لم يكتف هادي بالانقلاب على اتفاق السلم والشراكة وقرارات مجلس الأمن التي اعتمدت الاتفاق كالقرار (2201) والقرار (2204) بل بدأ بمحاولة حشد مليشيات غير نظامية من ضمنها عناصر تنظيم القاعدة وداعش ومحاولة إغراء القبائل الجنوبية عبر تجنيد الآلاف منهم وإصدار قرارات بإعادة المتقاعدين الجنوبيين وتجنيد 20 الفاً آخرين لإنشاء قوات عسكرية خارج إطار الجيش في محاولة لإدخال اليمن في حرب أهلية[64]، في مخالفة صريحة لقرارات مجلس الأمن بخصوص اليمن القاضية بالتزام آلية الحوار والوسائل السلمية والامتناع عن اللجوء للعنف

(63) https://www.reuters.com/article/oegtp-yemen-killed-ah1-idARAKBN0LP09020150221

(64) https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/03/150313_yemen_hadi_new_decrees

وآخرها القرار (2204) الذي نص على: *"وإذ يكرر مناشدته جميع الأطراف في اليمن أن تلتزم بحل خلافاتها عن طريق الحوار والتشاور، وتنبذ أعمال العنف باعتبارها وسيلة لتحقيق الأهداف السياسية، وتمتنع عن اللجوء للأعمال الاستفزازية".*

حينها تحركت القوات المسلحة بوحدات الجيش التي مازالت تعمل تحت إطار وزارة الدفاع واللجنة الأمنية العليا للتصدي لهذا المخطط وفرض سيادة الدولة على المحافظات الجنوبية التي يحاول هادي إخراجها عن سلطة الدولة بانقلاب عسكري مُعلَن، وتمكنت من الوصول إلى محافظة عدن، عندها استطاع الرئيس المستقيل الفرار مرة أخرى ولكن هذه المرة إلى المملكة العربية السعودية التي أعلنت أثناء تهريبه إليها على لسان سفيرها في الولايات المتحدة "عادل الجبير"، ـ آنذاك ـ من واشنطن بدء العمليات العسكرية لتحالف من عشر دول عربية ودعم أمريكي في عملية سمتها "عاصفة الحزم"، بدون أي موافقة أو تفويض من الأمم المتحدة[65]، وبدون معرفة الرئيس المستقيل الذي زعم التحالف أن العاصفة شُنت بطلب منه، فبحسب ما جاء في مقابلته التلفزيونية في برنامج (اليمن في اسبوع) على قناة أبوظبي الإماراتية في 26 أكتوبر 2018 والتي أكد فيها أنه لم يعلم بالعدوان إلا بعد هروبه من عدن باتجاه السعودية حيث قال ما نصه: *"وصلنا إلى الغيضة الصباح وقالوا بدأت عاصفة الحزم، ماكنا داريين طوال الليل نمشي وصلنا الساعة 8 الغيضة إلا وهم يبلغونا"*، وقال: *"حتى أنا كنت أقول هل معقول؟!"*[66]

بدأت عاصفة الحزم بقصف جوي شامل على العاصمة صنعاء ومختلف المحافظات اليمنية ابتداءً من الساعة الواحدة فجر يوم 26 مارس 2015م، لتدشن بذلك سلسلة جرائم حرب وإبادة طالت كل اليمنيين وراح ضحيتها آلاف الشهداء والجرحى، تمهيداً لإخضاع الشعب اليمني وغزو الأراضي اليمنية واحتلالها من قبل قوات التحالف بمبرر الاستجابة لطلب الرئيس المستقيل الفار إليها، بهدف القضاء على من أسمتهم الحوثيين (مكون أنصار الله) وإرجاع هادي لحكم اليمن، وقد تم كل ذلك بإشراف مباشر من وزير الدفاع السعودي "محمد بن سلمان"، منذ الضربة الأولى[67].

(65) مؤتمر صحفي للسفير السعودي لدى واشنطن عادل الجبير - YouTube
(66) اليمن في أسبوع - الثالثة عشرة - YouTubeالدقيقة 10:00
(67) محمد بن سلمان أشرف على الضربة الأولى ضد الحوثيين - YouTube

ثانياً: المبعوث الأممي يكشف المؤامرة وصبر اليمنيين يفضح مجلس الأمن:

في 16 أبريل 2015 قدّم المبعوث الأممي استقالتَه من مهمته كمبعوث يمثل أمين عام الأمم المتحدة باليَمَن بسبب إفشال السعودية للاتفاق السياسي بين اليمنيين وتفاجئه ببدء العدوان على اليمن، حيث قال في مقابلة صحفية لاحقة *"إنّ الوصول إلى اتفاق سياسي كان وشيكاً قبيل بدء العدوان السعودي على اليَمَن، مما ساهم في تصلّب مواقف الأطراف المتنازعة"*، ونقلت صحيفة "وول ستريت جورنال"، عن بن عمر قوله: *"إنّ العملية العسكرية في اليَمَن عقّدت المسار السياسي في البلاد"*[68]. ليؤكد بذلك ما قاله في إحاطته الأخيرة لمجلس الأمن، أن العدوان السعودي سعى لإفشال أي اتفاق سياسي، كما أكد صحة أن الرياض كانت توعزُ لأتباعها بالمماطلة في المفاوضات.

كما وضح المبعوث في تصريح لقناة الجزيرة في برنامج "بلا حدود"، بتاريخ 25 مارس 2021 قال فيه إنه كان قبل العدوان بيومين في الرياض وقد حصل على تطمينات من السلطات السعودية بأنها تدعم عملية السلام وليس هناك نية لدعم أي تحرك عسكري[69]، التطمين هذا وضحه أيضاً في مقابلة تلفزيونية مع قناة الميادين بتاريخ 5 مايو 2021 حيث قال: *"كنت في الرياض يومين قبل بداية الحرب وكان الهدف من زيارة الرياض هو التشاور مع القيادة السعودية حول الحلول الممكنة وكذلك القيام بالترتيبات العملية من أجل توقيع الاتفاق لأن السعوديين آنذاك كانوا يطالبون بأن يكون التوقيع في الرياض وكان الحوثيون وآخرون لا يقبلون..."*، وأضاف: *"وفي هذه الزيارة لم يُشر أي مسؤول سعودي آنذاك لإمكانية دخول المملكة العربية السعودية في حرب بل بالعكس كان التأكيد دائماً أن الحل السلمي يجب أن يكون هو قاعدة جميع الاتفاقات"*[70].

وقد كشف المبعوث الأممي تورط مجلس الأمن في دعم العدوان على اليمن من خلال تصريح لبرنامج "بلا قيود"، الذي بثته قناة "BBC"، في 28 ابريل 2021 حيث قال فيه: *"إنّ مجلس الأمن لم يساعد اليمن في هذه المحنة بشكل كافٍ لأن مجلس الأمن تبنى قرار في إبريل 2015.. هذا القرار يطلب من الحوثيين يعني ببساطة الاستسلام لحكومة موجودة في المنفى موجودة*

(68) جمال بن عمر: اليمن كان قريباً من اتفاق سياسي قبل بدء الغارات السعودية | الميادين (almayadeen.net)
(69) بلا حدود- مع المبعوث الأممي الأسبق لليمن جمال بن عمر - YouTube الدقيقة 34:18
(70) لعبة الأمم | مع جمال بن عمر | 2021-05-05 - YouTube الدقيقة 10:35

في فنادق في الرياض وهذا غير واقعي "، وكشف أن مجلس الأمن يشجع الحرب قائلاً: *"الأطراف الدولية شجعت هذه الحرب بتمويل هذه الحرب بالسلاح هذا يجب أن يتوقف. لا يمكن لمجلس الأمن أن يدعي أنه يدعو إلى السلام وفي نفس الوقت أعضاء مجلس الأمن يتنافسون على من يحصل على العقد من الدول المشاركة في هذه الحرب وهي السعودية والإمارات"*[71].

بعد بدء العدوان على اليمن وجه قائد الثورة السيد عبدالملك بدرالدين الحوثي اللجنة الثورية والحكومة والجيش بعدم الرد على العمليات العسكرية لمدة أربعين يوماً كمبادرة لإتاحة أي فرصة للسلام، واكتفى بالظهور في خطابات يُشهِدُ من خلالها العالمَ على هذا العدوان الظالم، وينصح اليمنيين بالصبر، والتحالف بإيقاف العدوان[72]، في خطوة لم يشهد لها التاريخ الإنساني مثيلاً، وتدل على الحرص الكبير على حقن الدماء وحب السلام، وأثبتت مرة أخرى أن "**الإيمان يمان والحكمة يمانية**"[73].

كانت هذه المبادرة شاهدة على سلمية الثورة اليمنية وعدم خطورتها على جيرانها أو العالم، وأسقطت أي حجة للتحالف ومجلس الأمن في دعم هذا العدوان، وأثبتت تمسك اليمنيين بالسلمية وحرص قيادته الثورية على السلام والأمن الإقليمي والعالمي والتزامها بالقانون الدولي الإنساني.

(71) بن عمر: مجلس الأمن لم يساعد اليمن بقدر كافٍ - BBC News عربي

(72) **السيد عبدالملك الحوثي في كلمته في اليوم السادس والخمسين للعدوان على اليمن بتاريخ** 20-5-2015 **قال:** "تجلى أنكم أنتم كنظام سعودي من تمثلون الخطر على هذا البلد، وإلا على مدى أربعين يوما من العدوان حتى الرد لم يرد عليكم أحد في عدوانكم هذا على مدى أربعين يوما.. من بعد أربعين يوما بدأت اللجان الشعبية وبعض من الجيش وبعض من القبائل بردود محدودة عسى أن تعتبروا، عسى أن تستيقظوا عسى أن تنتبهوا، عسى أن ترتدعوا من عدوانكم ولكن أيضا يبدوا أنكم لم تستفيقوا حتى الآن".

(73) **حديث للنبي محمد (صل الله عليه وآله وسلم) مجمع على صحته عند جميع الفرق والمذاهب الإسلامية.**

ثالثاً: القرار (2216) (مجلس الأمن شريك في الجريمة):

خلال فترة الأربعين يوماً من سياسة الصبر الاستراتيجي، قامت قوات التحالف الذي تقوده السعودية بشن مئات الغارات على مختلف المحافظات اليمنية. مجلس الأمن لم يقم بالدور المتوقع منه ولو بإصدار قرار يقضي بإدانة ووقف العدوان الذي لم يواجَه بعيار ناري واحد، بل شارك التحالف في جريمة العدوان بارتكابه مخالفتين جسيمتين لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني:

المخالفة الأولى بتجاهله إقدام التحالف على تنفيذ مُعلَن لجريمة العدوان واستهداف المدنيين والتزم الصمت لعشرين يوماً نفذ التحالف خلالها مئات الغارات على مختلف المحافظات اليمنية استهدفت البنى التحتية والأعيان المدنية مخلفة (3362) قتيل وجريح من المدنيين، بلغ عدد القتلى (1037) منهم (214) من الأطفال و(184) من النساء بينما بلغ عدد الجرحى (2325) منهم (352) من الأطفال و(485) من النساء[74].

المخالفة الثانية الجسيمة التي ارتكبها مجلس الأمن بحق اليمن والقانون والعرف الدولي هي إصدار مجلس الأمن القرار (2216) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته (7426)، المعقودة في 14 أبريل 2015، فقد فاجأ مجلس الأمن العالم بقراره الذي يُعد فضيحة تاريخية ليس للمجلس فقط وإنما لمنظومة الأمم المتحدة ككل، حيث لم يتطرق نهائياً لإعلان التحالف وتنفيذه العمليات الهجومية على اليمن، وتغاضى بشكل متعمد وكلي عن المئات من جرائم الحرب التي راح ضحيتها آلاف المواطنين وترافقت مع قصف شعب بأكمله وفي مختلف محافظاته مسببةً دماراً هائلاً في البنى التحتية والأملاك العامة والخاصة.

في محاولة لتضليل المجتمع الدولي وبعد ستة أيام من إصدار المجلس للقرار (2216) أعلن التحالف في 21 إبريل 2015 انتهاء عملية "عاصفة الحزم"، بحسب بيان الناطق العسكري للتحالف بعد 26 يوماً من بدء العملية التي التزم اليمنيون خلالها بضبط النفس وعدم الرد وإتاحة الفرصة لمجلس الأمن للقيام بمسؤولياته الذي لم تصدر منه أي إدانة أو تدخل لإيقاف العدوان، مما شجع دول التحالف لاستمرار العدوان وإعلانه في نفس البيان عن عملية جديدة تحت مسمى "إعادة الأمل"، عادت فيها لقصف الأراضي اليمنية ومحاولة احتلالها[75].

(74) **قاعدة بيانات** المركز اليمني لحقوق الإنسان لرصد وتوثيق انتهاكات جرائم العدوان.

(75) انتهاء "عاصفة الحزم" بعد تحقيق أهدافها.. وبدء عملية " إعادة الأمل" (al-jazirah.com)

طوال أربعين يوماً كان التحالف يَشُن هجماته وضرباته الجوية والبرية والبحرية على اليمن مخلفاً آلاف الضحايا المدنيين حيث بلغ عدد الضحايا (5731) بين قتيل وجريح، فخلال هذه الفترة بلغ عدد القتلى (4144) منهم (661) من النساء و(585) طفل، بينما بلغ عدد الجرحى (1587) منهم (250) من النساء و(289) طفل[76].

أ. مجلس الأمن يُشرع العدوان برسالة.. عذر أقبح من ذنب:

مجلس الأمن بإصداره القرار (2216) قام بإحياء وتدويل نزاع داخلي قد انتهى، ونجح أخيراً فيما سعى إليه منذ 2011 في جعل الحالة في اليمن تهدد السلم والأمن الدوليين ولكن ليس بسبب تهديد اليمن لجيرانها أو للأمن الدولي بل بسبب تهديد المجلس وأكثر من 20 دولة للأمن والسلم الدوليين في اليمن، ودعمه لتحالف دولي على رأسه المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لشن عدوان مكتمل الأركان على اليمن بالهجمات والقصف الجوي والبري والبحري وغزو واحتلال الأراضي وتدمير المقدرات والمنشئات الحيوية والبنية التحتية المدنية والعسكرية العامة والخاصة وتجنيد المرتزقة من مختلف دول العالم.

كل تلك الجرائم تمت بغطاء دولي أممي بقيادة مجلس الأمن الذي بدأ قراره (2216) بديباجة حاول فيها جعل رسالة مزعومة من الرئيس المستقيل والفار من اليمن مبرراً لشرعنة العمليات العسكرية التي أعلنها التحالف من واشنطن قبل 20 يوماً من صدور القرار، حيث نصت على: *"وإذ يحيط علما بالرسالة المؤرخة 24 آذار/مارس 2015 الموجهة من الممثل الدائم لليمن لدى الأمم المتحدة، التي يحيل بها رسالة من رئيس اليمن يبلغ فيها رئيس مجلس الأمن أنه "قد طلب من مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية تقديم الدعم على الفور، بكل الوسائل والتدابير اللازمة، بما فيها التدخل العسكري، لحماية اليمن وشعبه من استمرار عدوان الحوثيين"، وإذ يشير إلى الرسالة المؤرخة 26 مارس 2015 الموجهة من الممثلة الدائمة لدولة قطر S/2015/217، التي تحيل بها رسالة من ممثلي الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين ودولة قطر ودولة الكويت والمملكة العربية السعودية."*

دول التحالف تعلن وقف #عاصفة_الحزم في اليمن (alarabiya.net)

(76) **قاعدة بيانات** المركز اليمني لحقوق الإنسان لرصد وتوثيق انتهاكات جرائم العدوان.

حاول المجلس في هذه الديباجة إقحام نفسه كجهة معنية برسالة هادي رغم اعترافه أنها لم تصله إلا قبل بدء العدوان بأقل من 48 ساعة في 24 مارس 2015، الرسالة هذه التي لم تخاطب مجلس الأمن أساساً بل خاطبت مجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية بطلب التدخل العسكري، ولم تعرض من قبل على مجلس الأمن لمناقشها ويتخذ فيها قراراً حسب ميثاق الأمم المتحدة ولائحته، بل لم يكتبها هادي ولم يعلم بها حسب ما جاء في مقابلته التلفزيونية في برنامج (اليمن في اسبوع) على قناة أبوظبي الإماراتية في 26 أكتوبر 2018[77]، وكذلك تصريح مبعوث الأمم المتحدة "جمال بن عمر"، لقناتي الجزيرة[78] والميادين[79] بأنه قد حصل على تطمينات من السلطات السعودية بعدم دعم أي تحرك عسكري.

وكذلك الحال بالنسبة لرسالة ممثلي التحالف التي قال مجلس الأمن في ديباجته إنها وصلته في تاريخ 26 مارس 2015 أي بعد بدء العمليات العسكرية للتحالف في عدوانه على اليمن تحت مسمى "عاصفة الحزم"، في مخالفة صريحة لأحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة التي تنظم إجراءات وأعمال التنظيمات الإقليمية وتلزمها بالعمل تحت إشرافها.

وفي حال تسليمنا بقيام المجلس بتسلم الرسالتين فعلاً، **فالسؤال الأهم** لماذا لم يمنع مجلس الأمن المملكة العربية السعودية ومجلس التعاون الخليجي لطلب التدخل العسكري في نزاع داخلي يمني؟ ولماذا لم يسعَ حسب واجباته المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة لإيجاد حلول سلمية مع الأطراف اليمنية التي تتعامل إيجاباً مع مبعوث الأمم المتحدة في استمرار عملية الحوار والتفاوض السلمي مع المكونات اليمنية؟!

ب. مجلس الأمن يلزم اليمنيين بعملية انتقال سياسي تحت نيران الغارات وقيود الحصار:

الفقرات اللاحقة في ديباجة القرار (2216) كانت متناقضة بين دعم العدوان تحت عنوان *"دعمه لما يبذله مجلس التعاون الخليجي من جهود لمؤازرة عملية الانتقال السياسي في اليمن، وإذ يثني على مشاركته في هذا الصدد،"*، وتأكيده شرعية الرئيس المستقيل والفار هادي، وبين: *"ضرورة استئناف عملية الانتقال السياسي في اليمن بمشاركة جميع الأطراف اليمنية وفقا لمبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل"*، وضرورة العودة إلى تنفيذ مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها ونتائج مؤتمر الحوار الوطني

(77) اليمن في أسبوع - الثالثة عشرة - YouTube الدقيقة 10:00
(78) بلا حدود- مع المبعوث الأممي الأسبق لليمن جمال بن عمر - YouTube الدقيقة 34:18
(79) لعبة الأمم | مع جمال بن عمر | 2021-05-05 - YouTube الدقيقة 10:35

الشامل، بما يشمل صياغة دستور جديد، وإصلاح النظام الانتخابي، وإجراء استفتاء على مشروع الدستور، وتنظيم الانتخابات العامة في موعد قريب، لتفادي حدوث المزيد من التدهور في الحالة الإنسانية والأمنية في اليمن.

وتعمد المجلس إغفال "اتفاق السلم والشراكة الوطنية"، الذي أكد على الزاميته مراراً ضمن مرجعيات عملية الانتقال السياسي، متجاهلاً حالة العدوان والحرب وآلاف الغارات الجوية التي تسقط على رؤوس اليمنيين فتقتل وتجرح وتشرد عشرات الآلاف، كأن مجلس الأمن يرى في ذلك مناخاً مناسباً لاستئناف عملية الانتقال السياسي على أشلاء أطفال اليمن، وبالتأكيد لم يفت مجلس الأمن تكرار جملته المعتادة *"**وإذ يؤكد من جديد** التزامه القوي بوحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية"*، مضيفا جملة *"والتزامه بالوقوف إلى جانب شعب اليمن"*، وهو الوقوف الذي كان بجانب التحالف مشجعاً ومشيداً باعتدائه على الشعب اليمني.

وبالتأكيد أمام الوضع المأساوي الذي سببه مجلس الأمن في اليمن كان لا بد له أن يعلن عن جزعه وإدانته واستيائه لكن ليس بسبب العدوان وسقوط مئات الضحايا من أبناء الشعب، بل بسبب ما وصفه بـ *"التصعيد العسكري الذي يقوم به الحوثيون في كثير من أنحاء اليمن"*، و *"استمرار الإجراءات الانفرادية من قبل الحوثيين، وعدم انصياعهم للطلبات الواردة في القرار (2201)* 2015"*، والتي قاموا بتنفيذ أغلبها فعلاً لولا تدخل وعدوان الخارج. كما كان هذا الاستياء أيضاً بسبب: *"أي محاولة من جانب الحوثيين لاتخاذ إجراءات تدخل في نطاق السلطة الحصرية للحكومة اليمنية الشرعية"*، متناسياً أن الحكومة التي يطلق عليها "الشرعية"، استقال رئيسها وانضم وزراؤها للثورة وللرئاسة الجديدة للدولة "اللجنة الثورية العليا".

استمر مجلس الأمن في ديباجته في تضليل المجتمع الدولي وحجبه عن الحقيقة قائلاً: *"**وإذ يعرب عن الجزع** من أن تلك الإجراءات التي يتخذها الحوثيون تقوض عملية الانتقال السياسي في اليمن، وتهدد أمن البلد، واستقراره، وسيادته، ووحدته،"*، في محاولة جريئة لإلصاق تهمة تهديد *"أمن البلد واستقراره وسيادته ووحدته"*، بأحد مكوناته الوطنية، ولم يرى مجلس الأمن في قراره هذا أي تهديد لأمن البلد وسيادته فيما يقوم به التحالف من قصف المدن اليمنية بالطائرات والصواريخ على مدار الساعة وتدمير البنية التحتية والمنازل على رؤوس سكانها والبدء في احتلال الأراضي اليمنية!، وقد استدرك المجلس ذلك بإعلانه أن كل مظاهر العدوان التي تمارس في سماء وأرض وبحر اليمن تشكل تهديداً خطيراً متزايداً على *"دول الجوار"*، أي

الدول المعتدية على اليمن! جاء ذلك على الرغم من أنه حتى تاريخ صدور القرار (2216) كانت السلطات اليمنية ملتزمة بعدم الرد تنفيذا لتوجيهات قائد الثورة بإعطاء فرصة للأمم المتحدة ومجلس الأمن والمجتمع الدولي للتدخل ومنع دول التحالف من استمرار عدوانها الذي يسبب فعلاً تهديداً للمنطقة قد يجرها لصراع إقليمي[80]. لكن مجلس الأمن لم يعر لذلك انتباهاً ولم يتلقَ ويستغل الفرصة لإيجاد حلول حقيقية – بحكم واجبه - تُوقِف العدوان وتُعيد لليمن والمنطقة استقرارها، وانما استبق الإعلان المتوقع من السلطات اليمنية قيامها بواجبها بالدفاع عن البلد بعد انتهاء المهلة بإعلان أن اليمن تشكل تهديداً خطيراً على تلك الدول المعتدية، ولذلك يقرر مرة أخرى: *"**وإذ يعيد تأكيد ما قرره** من أن الحالة في اليمن تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين،"*، ويبدأ في إعلان قرارات مجحفة بحق اليمن مستغلاً صلاحيته بالتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة والذي اثبتنا سابقاً عدم حجيته.

ج. مجلس الأمن يعاقب دعاة السلام في اليمن!:

بعد ديباجة القرار (2216) ومبرراته وحيثياته البعيدة تماماً عن الحق والحقيقة، وإصراره على مساندة قوى الشر التي قررت العدوان على اليمن وغزوه واحتلال أراضيه، كان من المتوقع أن تكون أحكامه بموجب الفصل السابع بالتأكيد أكثر ظلماً وجوراً وابتعاداً عن العدالة وطلب السلام والأمن.

لكن مجلس الأمن دائماً لديه ما يفاجئنا به، فبالرغم من أن قادة دول العدوان وعلى رأسها السعودية أعلنوا بشكل صريح قيامهم بإنشاء تحالف يقوم بتنفيذ عمليات عسكرية عدائية في الأراضي اليمنية، إلا أن مجلس الأمن قرر أن يُدخل أسماء أخرى ضمن قائمة الجزاءات حسب القرار (2140) *"تهدد الأمن والسلام في اليمن وتقوض عملية الانتقال السياسي"*، لم تكن من بينها أسماء قادة التحالف ولا أسماء قادة مليشيات هادي ولا قادة تنظيم القاعدة!، بل قرر المجلس في الفقرة رقم (3) استكمال اركان جريمته في حق الشعب اليمني بإدراج اسم قائد الثورة السيد/ عبدالملك الحوثي في قائمة الجزاءات، على الرغم من أن السيد الحوثي هو من ألزم السلطات اليمنية والجيش والشعب بالصبر وعدم الرد على عدوان التحالف بقيادة السعودية وتحمل قصف الطائرات أملاً في إعطاء فرصة أخرى للسلام، فما كان جزاؤه أمام مجلس الأمن إلا

(80) **قال السيد عبدالملك بدر الدين الحوثي في بمناسبة اليوم السادس والخمسين للعدوان على اليمن** 20-5-2015:" تجلى أنكم أنتم كنظام سعودي من تمثلون الخطر على هذا البلد ، وإلا على مدى أربعين يوما من العدوان حتى الرد لم يرد عليكم أحد في عدوانكم هذا على مدى أربعين يوما..من بعد أربعين يوما بدأت اللجان الشعبية وبعض من الجيش وبعض من القبائل بردود محدودة عسى أن تعتبروا، عسى أن تستيقظوا عسى أن تنتبهوا، عسى أن ترتدعوا من عدوانكم ولكن أيضا يبدوا أنكم لم تستفيقوا حتى الآن"

إدراجه ضمن قائمة العقوبات!، ولتغطية الاستهداف الواضح لرمزية شخصية قيادية يمنية تدعو للسلام ليلاً ونهاراً وفي وسائل الإعلام والفضائيات العالمية فقد قام المجلس بإدراج اسم آخر هو "أحمد علي عبدالله صالح"، على الرغم من كونه سفير اليمن في الإمارات ـ التي تقود التحالف بجانب السعودية ـ ومقيماً في أبوظبي، ولم يعلن أي موقف وطني ضد العدوان على اليمن، ولكنها محاولة أخرى من مجلس الأمن لتضليل الرأي العام اليمني والعالمي.

بقية الفقرات في قرار المجلس (2216) التي أوردها المجلس بموجب الفصل السابع كانت كسابقاتها غير محايدة ففي الفقرة (1) حاول استغلال العدوان والضغط العسكري لإلزام طرف "أنصار الله"، والسلطات في صنعاء بالاستسلام تحت مسمى ترك العنف والتنازل عن السلطة - التي تشكلت بعد نجاح الثورة - وتسليم الوزارات وقيادة الجيش للمليشيات التي كونها "هادي"، بعد استقالته وفراره من صنعاء إلى عدن في 21 فبراير 2015 ثم إلى السعودية[81].

كما كرر دعوته في الفقرة (5) للأطراف اليمنية: *"باستئناف وتسريع المفاوضات الشاملة لجميع الأطراف التي تجري بواسطة الأمم المتحدة"*، مستمراً في تجاهله أن اليمن تحت قصف طائرات التحالف.

كما طالب في الفقرة (6) جميع الأطراف اليمنية بـ *"الالتزام بتسوية الخلافات عن طريق الحوار والتشاور، ونبذ القيام بأعمال العنف لتحقيق أهداف سياسية والامتناع عن الأعمال الاستفزازية وجميع الإجراءات الانفرادية بهدف تقويض عملية الانتقال السياسي"*، مما يعطي انطباعاً أن اللجنة التي كُلفت بصياغة القرار والأعضاء الذين صوتوا عليه يعانون فعلاً من انفصام الشخصية أو أنهم يتعاملون مع الشعب اليمني والمجتمع الدولي باستغباء ويعتقدون أنهم يروضون شعباً عظيماً ليقبل الاحتلال ومصادرة سيادته مقابل كلمات وجمل متناقضة. فكيف يمكن لعاقل أن يتفهم طلب المجلس لليمنيين نبذ أعمال العنف لتحقيق أهداف سياسية والامتناع عن أعمال استفزازية في ظل دعم مجلس الأمن لتحالف أكثر من 22 دولة يقوم بالعدوان على اليمن لإضفاء الشرعية على رئيس منتهية ولايته ومستقيل هارب يقيم خارج اليمن والسعي لإعادته إلى الحكم في ظل رفض شعبي وثورة منتصرة؟ فمن الذي يقوم بأعمال العنف والقتل والقصف؟ وماهي الأعمال التي قد تكون استفزازية من وجهة نظر المجلس أكثر من قتل الأطفال واحتلال البلد؟!

(81) **أصدر هادي عدد من قرارات التعيين** وفي مطلعها القرارات التي أصدرها بتاريخ 13 مارس 2015م التي تضمنت قرار رئاسي بتجنيد عشرين ألف شخص من الجنوبيين في الجيش. هادي يصدر قرارات رئاسية جديدة - BBC News عربي

المفاجأة الأخرى لمجلس الأمن كانت في 15 يونيو 2020 بمكافئة قيادة تحالف العدوان على اليمن واستبعادها من "القائمة السوداء لمرتكبي الجرائم الجسيمة لحقوق الأطفال"، المكافئة الثانية كانت من نصيب الإمارات العربية المتحدة بضمها إلى عضوية مجلس الأمن للفترة 2022-2023 في محاولة لحمايتها من أي اعتراض مطالبة بمحاسبتها على جرائمها في اليمن.

د. سابقة تاريخية.. مجلس الأمن، على الشعب اللحاق برئيس هارب:

الفقرة (7) فكانت سابقة عالمية يعلنها مجلس الأمن لأول مرة في تاريخه وذلك بحثّه: *"جميع الأطراف اليمنية على الرد بالإيجاب على طلب رئيس اليمن منها حضور مؤتمر يعقد في الرياض، تحت رعاية مجلس التعاون الخليجي، بهدف تقديم المزيد من الدعم لعملية الانتقال السياسي في اليمن، ولتكملة ودعم المفاوضات التي تجري بوساطة من الأمم المتحدة"*، لا يملك الشخص إلا أن يبتسم وهو يقرأ هذه الفقرة، فعندما فشل مجلس الأمن في إيقاف ثورة شعب، طلب من قادة الثورة الاستسلام بعد انتصاره وإعادة تسليم الدولة للنظام السابق الذي ثاروا عليه.

وعندما فاجأ الثوار العالم بمد يدهم لجميع الأطراف والمكونات لمشاركتهم في إدارة الدولة وبناء البلد قام مجلس الأمن بتأييد جريمة عدوان ينفذها تحالف دولي على البلد لإرغام الثوار على ترك السلطة وتسليمها لرئيس نظام فاسد هرب أساساً خارج البلد.

وعندما فشل مجلس الأمن في إرهاب اليمنيين بالحرب عاد ليطلب منهم الانتقال إلى مكان فرار الرئيس الفار الذي يحاول إعادته وذلك بمبرر الاستجابة لطلبه بحضور اليمنيين مؤتمراً في "الرياض"، عاصمة الدولة المعتدية عليه، وذلك لدعم عملية الانتقال السياسي التي تجري في صنعاء التي هرب منها ولا يستطيع العودة إليها ولا إلى أي محافظة يمنية، ولم يبق لمجلس الأمن إلا أن يطالب الشعب اليمني بالانتقال للعيش بجانب الرئيس الفار ليضفي عليه أي شرعية فقدها باستقالته وانقلابه وفراره خارج البلد.

هـ. مجلس الأمن يجوع الشعب اليمني:

لا تكتمل صور جريمة العدوان بدون الحصار لذلك تنبه مجلس الأمن أن يشرع تجويع الشعب اليمني من قبل دول تحالف العدوان بقيادة السعودية من خلال الفقرات (14)، (15)، (16)، (17)، (18)، (19)، تحت مسمى حظر الأسلحة على أشخاص محددين في قائمة الجزاءات.

وبالنظر إلى إجراءات التفتيش التي فرضها مجلس الأمن كان واضحاً في طلبه من الدول *"لاسيما الدول المجاورة لليمن"*، بالقيام بعمليات تفتيش ليس فقط لشحنات الأسلحة او حتى البضائع العادية التي تعود ملكيتها للأسماء المشار اليها في قائمة الجزاءات، بل هدد مجلس الأمن وأهاب بدول الجوار ـ خاصة ـ على القيام بـ*"تفتيش جميع البضائع المتجهة إلى اليمن والقادمة منه متى كان لدى الدولة المعنية معلومات توفر أساسا معقولا للاعتقاد أن البضائع تتضمن أصنافا يُحظر توريدها أو بيعها أو نقلها بموجب الفقرة (15) من هذا القرار، بغرض كفالة التنفيذ الصارم لتلك الأحكام"*[82]، وكان هذا القرار إيذاناً بالتفويض والتشريع لدول تحالف العدوان بتنفيذ حصار شامل على اليمنيين في مخالفة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وإعطائها الحق في تفتيش كافة السفن التجارية بلا استثناء مع منع ومصادرة السفن الحكومية التابعة لحكومة صنعاء، وتعمد تأخير سفن نقل البضائع التجارية ومنع أصناف غير محضورة بمبرر أنها بأوامر من "عبد ربه هادي"، الرئيس الفار المقيم في الرياض، ومنع دخول سفن المشتقات النفطية والأدوية[83] وإغلاق المنافذ الجوية والبحرية والبرية[84]، في عقاب جماعي للشعب اليمني وحصار وتجويع متعمد ضمن جريمة العدوان على اليمن[85].

(82) **تنص المادة 15 من القرار (2216) على:** "يهيب بجميع الدول، ولا سيما الدول المجاورة لليمن، إلى أن تتولى، بما يتفق وسلطاتها وتشريعاتها الوطنية ويتسق مع القانون الدولي، وبخاصة قانون البحار واتفاقات الطيران المدني الدولي ذات الصلة، القيام في أراضيها، بما يشمل موانئها ومطاراتها، بتفتيش جميع البضائع المتجهة إلى اليمن والقادمة منه، متى كان لدى الدولة المعنية معلومات توفر أساسا معقولا للاعتقاد أن البضائع تتضمن أصنافا يُحظر توريدها أو بيعها أو نقلها بموجب الفقرة 14 من هذا القرار، بغرض كفالة التنفيذ الصارم لتلك الأحكام؛"

(83) **صرح وزير الصحة طه المتوكل في افتتاح أعمال** المؤتمر العلمي السنوي الأول للصناعات الدوائية الوطنية إلى "أن العدوان أمعن في معاناة الشعب اليمني بمنع دخول 360 من الأدوية التي يحتاج نقلها إلى تبريد، وإغلاق مطار صنعاء الدولي، ما تسبب في عرقلة وصول الأدوية المهمة في أسرع وقت، خاصة أدوية مرضى الأمراض المزمنة."

(84) **وهذا يتضح جلياً باعتراف قوات التحالف** في ردها على الاستفسارات المقدمة من "فريق الخبراء البارزين الدوليين والإقليميين بشأن اليمن (GEE)" بتاريخ 8 أغسطس 2018م حيث اعترفت أنها تقوم بمنع السفن التجارية وإغلاق المطارات أمام الرحلات التجارية. (org.ohchr) pdf.AR_Issues_of_List_GEE_reply_joint_UAE_KSA_Yemen_2018

(85) **تقرير "هيومن رايتس ووتش بعنوان** "اليمن: حصار التحالف يُعرّض المدنيين للخطر" أوضح أن قيام التحالف بحصار وإغلاق الموانئ والمطارات والمنافذ يسبب كارثة إنسانية في اليمن حيث وضحت "إن القيود الموسعة للتحالف بقيادة السعودية على المساعدات الإنسانية والسلع الأساسية ومنعها من بلوغ سكان اليمن المدنيين، تؤدي إلى تدهور الكارثة الإنسانية في البلاد. ما لم يكف التحالف فورا عن منع المساعدات والسلع التجارية من بلوغ المدنيين بالأراضي التي يسيطر عليها الحوثيون، فعلى مجلس الأمن فرض حظر سفر على كبار قادة التحالف وتجميد أصولهم، ومنهم ولي العهد السعودي ووزير الدفاع محمد بن سلمان.

وقال جيمس روس، مدير قسم القوانين والسياسات في هيومن رايتس ووتش: "استراتيجية التحالف بقيادة السعودية في اليمن ارتبطت بشكل مطرد بمنع المساعدات والسلع الأساسية من بلوغ المدنيين، ما يعرّض ملايين الأرواح للخطر. على مجلس الأمن أن يفرض سريعا عقوبات على القادة السعوديين وقادة التحالف الآخرين المسؤولين عن منع وصول الغذاء والوقود والدواء، ما يؤدي إلى المجاعة والمرض والموت""

رابعاً: العدوان على اليمن انتهاك للقانون الدولي وتدمير لنظام الأمم المتحدة:

أ. انقلاب على ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها:

لم يقم مجلس الأمن بواجبه لإيقاف جريمة عدوان علم بها قبل تنفيذها بل أصر على دعم دول التحالف في مخالفتها لميثاق الأمم المتحدة فالمادة (2) منه نصت على: "*يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة*".

كما خالفت دول التحالف وأعضاء مجلس الأمن المادة (33) من الميثاق الذي يلزمها بالتماس الحلول السلمية للنزاعات التي قد يُعرِّض استمرارها السلم والأمن الدوليين للخطر، خاصة وأن السلطات الثورية اليمنية تمكنت من إدارة الدولة واستمرت في الحوار مع بقية المكونات برعاية الأمم المتحدة بعد استقالة هادي الذي لم يكن يمثل أي مكون أو طرف في الحوار. حيث نصت المادة (33) أنه: "*يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن يلجأوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها*"، وكذلك الحال في مخالفة المجلس للمادة (38) حيث امتنع عن تقديم توصيات بقصد حل النزاع سلمياً بل أعلن دعمه لطلب هادي والتحالف في قراره (2216).

أما المواد المندرجة تحت الفصل السابع فهي كما وضحنا سابقاً لا تتعلق فقط بالإجراءات التي يتخذها المجلس في حالات تهديد السلم والأمن الدوليين فقط، وانما تتعلق ايضاً بوقوع عدوان على دولة، وبدلاً من اتخاذ تلك الاجراءات ضد السكان اليمنيين كان يجب اتخاذها ضد من أعلن ونفذ العدوان عليهم وعلى أرضهم. فقد خالف المجلس المادة (39) بإجراءاته غير القانونية التي عرضت السلم والأمن الدوليين للخطر بسبب دعمه للعدوان على اليمن وعدم قدرته على إعادة شيء إلى نصابه[86].

(86) **المادة 39 من ميثاق الأمم المتحدة، الفصل السابع:** "يقرر مجلس الأمن ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به أو كان ما وقع عملاً من أعمال العدوان، ويقدم في ذلك توصياته أو يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير طبقاً لأحكام المادتين 41 و42 لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه."

كما أن إجراءات المجلس وقراراته لم تمنع تفاقم الأزمة كما وضحت المادة (40) أنها من مهامه الرئيسية، بل قام بالإخلال المتعمد بحقوق طرف في النزاع وهو المعتدى عليه، وسمح بتدابير عدوانية عبر استخدام قوات مسلحة للاعتداء على أراضي وسكان دولة عضو في الأمم المتحدة، مع أن تلك القوات أي "قوات التحالف"، ليست مشكلة من قبل المجلس ولم يشرف عليها أو يدير عملية تشكيلها والتخطيط لها، ولم تنفذ عملياتها العسكرية العدائية *"حسبما يقرر المجلس"*[87]، أي أن قوات التحالف نفذت العمليات العسكرية على الأراضي اليمنية بدون موافقة رسمية بقرار صادر من المجلس في مخالفة للمادة (48) خاصة وكذلك المواد (41) و(42) و(43) و(44) و(45) و(46) و(47).

وقد جاءت المادة (52) من الميثاق لتحدد صلاحية أي تنظيمات إقليمية تتدخل في نزاع داخلي وتحصرها بـ *"تدبير الحل السلمي للمنازعات المحلية"*، كما أكد الميثاق في المادة (53) وبشكل واضح أن: *"التنظيمات والوكالات نفسها فإنه لا يجوز بمقتضاها أو على يدها القيام بأي عمل من أعمال القمع بغير إذن المجلس"*.

قام مجلس الأمن في ديباجته التي حاول تشريع العدوان على اليمن برسالة الرئيس المستقيل والفار من اليمن "عبد ربه هادي"، بمخالفة صريحة لقراراته السابقة بخصوص اليمن (2051، 2140، 2201، 2204) التي نصت جميعها على الزام جميع الأطراف اليمنية والخارجية بالامتناع عن العنف أو دعمه لبلوغ أهداف سياسية والالتزام بالقانون الدولي، كالفقرة رقم (9) من قراره (2201) والتي منعت التدخل الخارجي المثير للنزاعات حيث نصت الفقرة على: ***"يناشد*** *جميع الدول الأعضاء أن تمتنع عن التدخل الخارجي الذي يهدف إلى إثارة النزاعات وزعزعة الاستقرار، وأن تقوم بدلا من ذلك بدعم عملية الانتقال السياسي"*.

كل ذلك مع إصرار مجلس الأمن لمخالفة قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة أهمها القرار (103/36) الصادر في 9 ديسمبر 1981 الذي حمل عنوان *"إعلان عدم جواز التدخل بجميع أنواعه في الشئون الداخلية للدول"*، والذي أكد في مادته الثانية على: *"(ب) حق الدولة السيادي غير القابل للتصرف في تقرير نظامها السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي بحرية، وفي تنمية علاقاتها الدولية وفي ممارسة سيادتها الدائمة على مواردها الطبيعية وفقاً لإرادة شعبها دون تدخل*

(87) **المادة 48 من ميثاق الأمم المتحدة، الفصل السابع:** "الأعمال اللازمة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن لحفظ السلم والأمن الدولي يقوم بها جميع أعضاء "الأمم المتحدة" أو بعض هؤلاء الأعضاء وذلك حسبما يقرره المجلس.
يقوم أعضاء "الأمم المتحدة" بتنفيذ القرارات المتقدمة مباشرة وبطريق العمل في الوكالات الدولية المتخصصة التي يكونون أعضاء فيها."

أو تداخل أو تخريب أو قسر أو تهديد من الخارج بأي شكل من الأشكال"، وكذلك فيما يتعلق بواجبات الدول في المادة نفسها وأهمها:

"(أ) واجب الدول في الامتناع في علاقاتها الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها بأي شكل من الأشكال، أو عن انتهاك الحدود القائمة المعترف بها دولياً لدولة أخرى أو زعزعة النظام السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي لدول أخرى، أو الإطاحة بالنظام السياسي لدولة أخرى أو حكومتها أو تغييرهما.

(ج) واجب الدولة في الامتناع عن التدخل المسلح أو التخريب أو الاحتلال العسكري أو أي شكل آخر من أشكال التدخل سافراً كان أو مستتراً.

(ز) واجب الدولة في منع تدريب المرتزقة وتمويلهم وتجنيدهم في إقليمها، أو إرسالهم إلى إقليم دولة أخرى، وعدم تقديم ما يلزم من تسهيلات، بما في ذلك التمويل، لتجهيزهم وعبورهم.

(ح) واجب الدولة في الامتناع عن عقد اتفاقات مع دول أخرى تستهدف التدخل بأي شكل، في الشئون الداخلية والخارجية لدول ثالثة.

(ط) واجب الدولة في الامتناع عن اتخاذ أية تدابير تؤدى إلى تدعيم التكتلات العسكرية القائمة، أو خلق أو تدعيم تحالفات عسكرية جديدة"

وكل تلك الممنوعات قامت بها دول التحالف في عدوانها على اليمن بمباركة وإشادة من مجلس الأمن الذي لم يتحرج من التصريح بها في جميع قراراته ابتداءً بالقرار (2216).

كما أن مجلس الأمن ودول التحالف ارتبكوا مخالفة صريحة لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3314 (د-29) لسنة 1974م الذي أكدت الجمعية فيه على أنه: *"لا يجوز الاعتداء على إقليم أية دولة بإخضاعه، ولو مؤقتا، لاحتلال عسكري أو لأي تدبير آخر من تدابير القوة تتخذه دولة أخرى خرقا للميثاق، كما لا يجوز أن يكون محل اكتساب دولة أخرى نتيجة اتخاذ تدابير من هذا القبيل أو التهديد باتخاذها"*، كما نصت في المادة (1) لمرفق تعريف العدوان على ما يلي: *"العدوان هو استعمال القوة المسلحة من قبل دولة ما ضد سيادة دولة أخرى أو سلامتها*

الإقليمية أو استقلالها السياسي، أو بأية صورة أخرى تتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة، وفقاً لنص هذا التعريف"، وقد تطابقت الأعمال التي تحمل صفة العمل العدواني في المادة (3) من القرار نفسه على الأعمال العدائية للتحالف في عدوانه على اليمن[88].

ب. انتهاك القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني:

القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني الذي من المفترض أن يكون مجلس الأمن حارساً لهما فقد ضرب بهما وبمعاهداتهما عرض الحائط، وخالف في دعمه وتشجيعه للعدوان على اليمن أهم الاتفاقيات كـ: اتفاقية منع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية (1948)، الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (1965)، و العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966)، و العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966)، و اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (1982)، و اتفاقية حقوق الطفل (1989) و الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب (1999)، و الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي (2005)، و اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (2006) و اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود النقل الدولي للبضائع كليا أو جزئيا عن طريق البحر (2008).

ج. خرق معاهدة الطائف:

لم يبذل مجلس الأمن أي جهد للتأني في دعم عدوان التحالف بقيادة السعودية على اليمن، وإذا كان لم يُلقِ لميثاق انشائه ولقرارات الأمم المتحدة وللقانون الدولي أي اعتبار فكيف يمكن أن يعول عليه في إلزام السعودية بـ"معاهدة الطائف"، الموقعة بينها وبين اليمن في 20 مايو 1934 والتي وثقها النظام السعودي وسلمها للجمعية العامة بتاريخ 9 أكتوبر 2006 وحملت رقم (1297) ضمن ارشيف المعاهدات لدى الجمعية العامة.

المعاهدة ألزمت الطرفين في المادة (9) بالامتناع عن استخدام أراضي أي طرف للعدوان على البلد الآخر، حيث نصت المادة على: *"يتعهد كل من الفريقين السامين المتعاقدين بأن يمنع بكل ما لديه من الوسائل المادية والمعنوية، استعمال بلاده قاعدة ومركزًا لأي عمل عدواني أو شروع فيه أو استعداد له ضد بلاد الفريق الآخر".*

(88) تقرير "التوصيف القانوني لجرائم تحالف العدوان الأمريكي السعودي الإماراتي على اليمن" من إصدارات وزارة العدل اليمنية، صنعاء 2018.

وكذلك المادة (15) تلزم الطرفين بعدم الدخول في تحالفات تضر ببلد أي طرف منهما حيث نصت على: *"يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بعدم المداخلة مع فريق ثالث سواء كان فردًا أم هيئة أم حكومة، أو الاتفاق معه على أي أمر يخل بمصلحة الفريق الآخر أو يضر ببلاده أو يكون من ورائه إحداث المشكلات والصعوبات له أو يعرض منافعها ومصالحها أو كيانها للأخطار".*

أما المادة (17) ألزمت الطرفين بالوقوف على الحياد التام في حالة حصول اعتداء على بلد أحدهما، فجاء نص المادة على النحو الآتي: *"في حالة الحصول اعتداء على بلاد أحد الفريقين الساميين المتعاقدين يتحتم على الفريق الآخر أن ينفذ التعهدات الآتية:*

أولاً: الوقوف على الحياد التام سرًا وعلنًا.

ثانياً: المعاونة الأدبية والمعنوية الممكنة.

ثالثًا: الشروع في المذاكرة مع الفريق الآخرة لمعرفة أنجح الطرق لضمان وسلامة بلاد الفريق الآخر ومنع الضرر عنهما والوقوف في موقف لا يمكن تأويله بأنه تعضيد للمعتدي الخارجي".

يتضح لنا مما سبق أن مجلس الأمن ارتكب مخالفة إن لم يكن التوصيف الأصح "جريمة"، بدعمه لعدوان التحالف بقيادة السعودية على اليمن بمبرر طلب رئيس مستقيل لا يمثل طرفاً أو مكوناً وطنياً ولم يعد متواجداً في البلد حيث فر منها بعد إعلانه الانقلاب على قرارات مجلس الأمن و"اتفاق السلم والشراكة الوطنية"، الذي اعتمده مجلس الأمن كمرجعية. كما أن ما قام به مجلس الأمن ودول التحالف بقيادة السعودية خالف قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها والقانون الدولي واتفاقية الطائف الموقعة والموثقة والمعتمدة لدى الأمم المتحدة، وبهذا فإن مجلس الأمن بقيامه بهذه المخالفات وإصراره على استمرار هذه "الجريمة"، في حق اليمن أرضاً وشعباً لا يعتدي على اليمن فقط وإنما يعتدي على منظومة الأمم المتحدة وعلى أعضائها وعلى البشرية جمعاء مهدداً بانهيار منظومة الأمم المتحدة إرضاءً للدول العظمى في تكبرها واستبدادها وتسلطها على الشعوب، لتتكرر مأساة انهيار عصبة الأمم مرة أخرى، {لِّيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْراً كَانَ مَفْعُولاً} [الأنفال: الآية44].

د. بعد خذلان الأمم المتحدة (اليمن يمارس حق الدفاع عن النفس):

بعد انتهاء مبادرة الأربعين يوماً، وبعد أن أثبت اليمنيون أنهم مظلومون وحريصون على السلام، وبعد أن يئسوا من أي تدخل إقليمي أو دولي إيجابي خصوصاً بعد المواقف السلبية لمجلس الأمن الداعمة للتحالف، وفشل الأمم المتحدة وأجهزتها في القيام بأي مبادرة لإثبات حيادها وجديتها في الحرص على تطبيق ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وإصرار السعودية ودول التحالف على رفض كل دعوات السلام واستمرارها بالعدوان وارتكاب أبشع المجازر في حق اليمنيين، وبعد مرور أربعين يوماً بدأت قيادة الثورة بإعطاء الضوء الأخضر لقوات الجيش واللجان الشعبية بالدفاع عن الشعب وأركان الدولة ضد العدوان الخارجي، بقاعدة مشروعية الموقف وامتلاك "المشروعية القرآنية الإيمانية"، حيث قال تعالى: {أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَى نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ}[الحج: الآية39]، وقال تعالى: {فَمَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ} [البقرة: من الآية194] وقال تعالى: {وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ}[البقرة: من الآية 190].

ومن مبدأ الدفاع عن النفس الذي اعتمدته البشرية في جميع مبادئها وقوانينها وأعرافها، فقد نص ميثاق الأمم المتحدة في مادته الـ(51) على: *"، ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء "الأمم المتحدة"، وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي، والتدابير التي اتخذها الأعضاء استعمالاً لحق الدفاع عن النفس تبلغ إلى المجلس فورا، ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال فيما للمجلس - بمقتضى سلطته ومسؤولياته المستمرة من أحكام هذا الميثاق - من الحق في أن يتخذ في أي وقت ما يرى ضرورة لاتخاذه من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه."*

انطلاقاً من هذا المبدأ قامت قوات الجيش واللجان الشعبية الثورية بالرد على عمليات التحالف وبشكل تدريجي تهديدي باستهداف المواقع العسكرية السعودية وتنفيذ عمليات برية دفاعية تمنع احتلال الأراضي اليمنية من القوات الأجنبية. كانت هذه العمليات تُعلن كعمليات عسكرية استراتيجية دفاعية مرحلية، حيث يظهر قائد الثورة في كل مرحلة مطالباً التحالف والمجتمع الدولي بإيقاف العدوان والعودة للحلول السياسية السلمية التي تضمن استقلال وسيادة الجمهورية اليمنية، مرحباً بأي مبادرات جادة لإيقاف العدوان والجنوح للسلام، مصداق ذلك الاستجابة والمشاركة الجادة في كل دعوة لأي مفاوضات كما تم في جنيف والكويت واستكهولم وعُمان.

وهذا ما وضحه قائد الثورة السيد عبدالملك بدرالدين الحوثي في كلمة بمناسبة اليوم السادس والخمسين للعدوان على اليمن في 20-5-2015 حيث قال: *"على مدى أربعين يوما من العدوان حتى الرد لم يرد عليكم أحد في عدوانكم هذا على مدى أربعين يوما. من بعد أربعين يوما بدأت اللجان الشعبية وبعض من الجيش وبعض من القبائل بردود محدودة عسى أن تعتبروا، عسى أن تستيقظوا عسى أن تنتبهوا، عسى أن ترتدعوا من عدوانكم ولكن أيضا يبدوا أنكم لم تستفيقوا حتى الآن، هذا العدوان من مكاسبه الحمقى من مكاسبة السيئة لكم من مكاسبه الغبية أنه يعزز في نفوس الشعب اليمني ويرسخ مشاعر الاستياء منكم، اليوم بعد كل هذا الاجرام أصبحت كل الأسر في اليمن مكلومة مجروحة، أصبح كل مواطن يمني مكلوم معاني، يشعر بالأذى من جانبكم أنكم أسئتم إليه."*[89]

هـ. خلال فترة العدوان 2015 – 2021.. مجلس الأمن يعلن توقف الزمن:

لم يتخذ مجلس الأمن أي موقف مسؤول منذ إصداره القرار (2216) في 14 ابريل 2015 بعد 20 يوماً من إعلان السعودية من واشنطن بدء العدوان على اليمن، وفي هذا القرار تنصل المجلس من واجباته والتزاماته القانونية والإجرائية حسب ميثاق الأمم المتحدة محاولاً تبرير جريمة العدوان على اليمن التي تمالأ فيها منذ البداية.

وخلال ما يزيد عن ثلاث سنوات منذ ابريل 2015 وحتى ديسمبر 2018 كان مجلس الأمن يكتفي بإعلان قرارات سنوية مكررة روتينية في محتواها وموادها يصدرها في 26 فبراير من كل عام لتجديد ولاية فريق الخبراء وتمديد العقوبات على من أدخلهم في قائمة الجزاءات من اليمنيين فقط، مع تكراره للفقرات المعتادة في التزامه بوحدة اليمن وسيادته وسلامته الإقليمية وقلقه من المصاعب السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية بما في ذلك أعمال العنف ومناشدته للأطراف اليمنية حل خلافاتها عن طريق الحوار والتشاور ونبذ أعمال العنف لتحقيق الأهداف السياسية وعدم الالتجاء للأعمال الاستفزازية.

تعمد المجلس التغاضي في قراراته عن ذكر أو تشجيع جولات الحوار والمفاوضات التي تمت برعاية الأمم المتحدة في مسقط (2015) والتي أعلن فيها

(89) كلمة السيد عبدالملك بدر الدين الحوثي في اليوم السادس والخمسين للعدوان على اليمن 20-5-2015 | مركز هُدَى القُرآن (huda.live)

أنصار الله استعدادهم لتنفيذ القرار (2216)[90]، ومفاوضات الكويت (2016) التي رفض طرف هادي وحكومته توقيع اتفاق تفاهم وسلام شامل بالرغم من موافقتهم السابقة بسبب رفض التحالف المستفيد من بقاء الوضع كما هو عليه واستمرار توسعه في احتلال الأراضي اليمنية والسيطرة على مقدراتها[91]، في ظل تشجيع مجلس الأمن له، في إشارة لعدم اهتمامه بمفاوضات جادة قد تفضي لسلام حقيقي في اليمن.

(90) في 8 آب/أغسطس 2015 توجه وفد أنصار الله إلى مسقط في 8 آب/أغسطس من العام 2015، للقاء المبعوث الأممي لليمن، الذي كان يبحث وقف إطلاق النار آنذاك. وبعد النقاشات تم الاتفاق على إصدار مبادرة النقاط السبع وكان البند الأول الالتزام بقرارات مجلس الأمن، إلا أنّ التحالف السعودي رفض المبادرة، وأبلغوا وفد صنعاء عبر سفيرة الاتحاد الأوروبي، ووفد رسمي من مسقط بشرط صدور بيان موقع بتلك المبادرة، فوافق طرف صنعاء على شرط التحالف.

في 3 تشرين الأول/أكتوبر2015 قام وفد صنعاء بإرسال رسالة رسمية إلى الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن وسفراء الدول الـ18 تفيد بالموافقة على قرارات مجلس الأمن بما فيها (2216) والاستعداد للحوار، حيث كانت مبادرة سلطنة عُمان تقوم على نقطتين أساسيتين: أولها إقناع طرفي النزاع بـ "هدنة إنسانية" تبدأ بعدها مفاوضات "وقف دائم لإطلاق النار"، والنقطة الثانية أن تستضيف مسقط جولات المفاوضات بمشاركة أممية وأوربية وأمريكية وضمانات دولية.

(91) مفاوضات الكويت، 18 نيسان/إبريل 2016

بعد التفاهمات التي اتفق عليها مع السعودية، تم الاتفاق لإجراء مشاورات في الكويت، ولكن بشرط أن تفي السعودية بتعهداتها التي تم الاتفاق عليها في ظهران. بدأت فعاليات المشاورات حسب موعدها المحدد في 18 نيسان/إبريل 2016، ولكن أجّل انطلاق جلساتها الفعلية إلى الـ21 من الشهر نفسه، بسبب رفض وفد صنعاء أن تعقد أول جلسة مفاوضات قبل توقف الغارات الجوية من جهة، ورفض السعودية وقف الغارات الجوية من جهة ثانية.

وبعد 4 أيام توقفت الغارات لمدة أسبوع واحد فقط ثم بعد ذلك استأنفت السعودية غاراتها الجوية وارتكبت حينها مجزرة مستأ التي راح ضحيتها أكثر من 100 شخص، كما استؤنفت العمليات العسكرية من قبل التحالف السعودي على الجوف بهدف قطع طرق بعض المناطق الاستراتيجية وصاحب ذلك قصف جوي مكثف. واستمرت مفاوضات الكويت 5 أشهر وكان التحالف يطرح على وفد صنعاء الانسحاب من المناطق وتسليم السلاح للعسكريين التابعين لحكومة هادي في مأرب والاعتراف بالشرعية وبعدها الذهاب للحوار السياسي. ورفض وفد صنعاء ضغوط التحالف السعودي لتسليم مأرب والاعتراف بالحكومة اليمنية المستقيلة بدون البدء بحل سياسي وكانت وجهة نظر وفد صنعاء أن الذهاب نحو حل أمني وعسكري فقط فإن الحل السياسي سيتم ترحيله وسينتهي. بعد ذلك وافق وفد صنعاء على أن يضع التحالف السعودي الخطوات الأولى المتمثلة بالترتيبات الأمنية قبل السياسية واشترط وفد صنعاء أن لا يتم ذلك إلا بعد أن يتم الاتفاق والتوقيع على الاتفاق الشامل والكامل، إلا أن التحالف لم يقبل إلا التوقيع على الجزئية العسكرية من الاتفاق دون التوقيع على الحل السياسي.

بعد فشل إخضاع وفد صنعاء للاتفاق دون الاتفاق السياسي على الأقل، جلس السفير الأمريكي وسفراء الدول الـ18 مع وفد صنعاء مباشرة في الكويت، وقال السفير للوفد بالحرف الواحد "أمامكم الآن صفقة إما أن توقعوها وإما الحصار الاقتصادي سننقل البنك وسنمنع الإيرادات وسنغلق مطار صنعاء". رد وفد صنعاء "افعلوا ما شئتم لن نستسلم أبداً مهما كان."

آخر أيام مفاوضات الكويت قدم التحالف مشروعاً أمنياً وعسكرياً مفاده: الانسحاب وتسليم السلاح لقوات الحكومة المستقيلة في مأرب ثم عقد حوار بعد شهرين بعد عودة الحكومة إلى صنعاء، إلا أنه قوبل بالرفض. عاد وفد صنعاء إلى مسقط وتمت محاصرته 3 أشهر حيث مُنع من العودة إلى صنعاء من قبل التحالف.

بعد عودة وفد صنعاء إلى اليمن بأسبوع واحد جاء المبعوث الأممي السابق إسماعيل ولد الشيخ، وقام بتسليم صنعاء خطة أممية شاملة كانت بمثابة "خارطة طريق" وطلب الموافقة كي تتوقف الحرب، أصدر وفد صنعاء بياناً تحفظ فيه على بعض نقاط الخارطة.

بعد أسبوع واحد تقدمت سلطنة عمان بطلب حضور وفد صنعاء إلى مسقط للقاء بمندوبي الدول الكبرى على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وذهب الوفد ورفض الاعتراف بوزير الخارجية الأمريكي كوسيط، وأخبر وفد صنعاء مسقط أن عمان هي الوسيط أما واشنطن فهي طرف في الحرب، كان الهدف من اللقاء بالدول الكبرى في مسقط هو الضغط للتوقيع على خارطة الطريق المزمنة رغم ما فيها من نقاط تحفظ عليها وفد صنعاء.

ردت صنعاء على طلب عمان بالموافقة على التوقيع على الخارطة وقام بالتوقيع عليها كل من محمد عبدالسلام عن أنصار الله وعارف الزوكا عن المؤتمر وتم تسليم الخارطة لعمان، وتضمنت الخطة الاعتراف بقرارات مجلس الأمن الاتفاق على الحوار المباشر مع السعودية وتوقيع خارطة الطريق المزمنة. بعد عودة الوفد إلى صنعاء من جديد تبين أن المبعوث الأممي تمت عرقلته من قبل التحالف والضغط عليه لعدم المضي في توقيع الاتفاق مع الطرف الآخر وأصبحت تحركات ولد الشيخ تتركز حول زيارة يقوم بها إلى صنعاء والرياض قبل أي جلسة لمجلس الأمن ليضع إحاطته بأنه التقى بكل الأطراف وأن السلام في اليمن بات قريباً.

تغاضي المجلس عن استمرار العمليات الحربية لدول التحالف بقيادة السعودية في عدوانها على اليمن أكد عدم اهتمامه إلا بالمكاسب التي وعد التحالف بتحقيقها في اليمن لصالح الدول الكبرى الداعمة له وصاحبة حق النقض "الفيتو"، في المجلس كالولايات المتحدة وبريطانيا، كما ظهر ذلك في تجاهله لتنفيذ ما ألزم به نفسه في جميع قراراته بنقاش تقارير فريق الخبراء التابع له التي حققت ووثقت في نماذج من الجرائم التي يرتكبها التحالف في اليمن[92]. كما لم يقم مجلس الأمن ولجنته المكونة من جميع أعضائه بالالتفات إلى تلك الجرائم والمطالبة بإيقاف ارتكابها عوضاً عن المطالبة بمحاسبة مرتكبيها كونها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية يعاقب عليها القانون الدولي الإنساني، وهي نماذج من آلاف الجرائم والانتهاكات التي قام بها التحالف في مختلف المحافظات اليمنية ونتج عنها سقوط عشرات الآلاف من الضحايا وتدمير الممتلكات العامة والخاصة والبنية التحتية[93]. (انظر الفصل الرابع).

في مقابل ذلك فرض المجلس حصاراً كاملاً وشاملاً على المنافذ والأجواء والمياه الإقليمية اليمنية بالرغم من إعلان المجلس شعوره بالأسى والقلق - بعد تأكيده أهمية إجراءات الحظر- لتدهور الوضع الإنساني والقيود المفروضة على إيصال السلع الحيوية للسكان المدنيين[94] وغيرها من آثار الحصار الذي شرّعه وطالب به في قراره (2216)[95]. (انظر الفصل الرابع ـ التجويع والحصار).

هذه الجرائم والانتهاكات تزامنت مع عملية توسع تجنيد التحالف للمرتزقة من اليمن وخارجها ودعم تنظيم القاعدة وداعش[96]. مع أن توسع التنظيمين كان مصدر

(92) **فقرة مكررة من الديباجة للقرارات** 2266 (2016) و2342 (2017) و2402 (2018): "وإذ يشدد على ضرورة أن تناقش اللجنة المنشأة عملا بالفقرة 19 من القرار 2140 (2014) ("اللجنة") التوصياتِ الواردة في تقارير فريق الخبراء،"

(93) **قام المركز اليمني لحقوق الإنسان** بتوثيق العديد من الجرائم وتم نشرها في إصدارات متعددة لتقارير وبيانات. للإطلاع يمكن زيارة الموقع الرسمي للمركز على الرابط : المركز اليمني لحقوق الإنسان - Yemen Center for Human Rights (ycfhr.org)

(94) **فقرة مكررة من الديباجة للقرارات** 2266 (2016) و2342 (2017) و2402 (2018): "وإذ يشعر ببالغ الأسى بسبب استمرار تدهور الحالة الإنسانية المأساوية في اليمن، وإذ يعرب عن بالغ قلقه إزاء جميع حالات إعاقة إيصال المساعدات الإنسانية بفعالية، بما في ذلك القيود المفروضة على إيصال السلع الحيوية إلى السكان المدنيين في اليمن."

(95) **نص المادة 15 من القرار** 2216 (2015): "يهيب بجميع الدول، ولا سيما الدول المجاورة لليمن، إلى أن تتولى، بما يتفق وسلطاتها وتشريعاتها الوطنية ويتسق مع القانون الدولي، وبخاصة قانون البحار واتفاقات الطيران المدني الدولي ذات الصلة، القيام في أراضيها، بما يشمل موانئها ومطاراتها، بتفتيش جميع البضائع المتجهة إلى اليمن والقادمة منه، متى كان لدى الدولة المعنية معلومات توفر أساسا معقولا للاعتقاد أن البضائع تتضمن أصنافا يُحظر توريدها أو بيعها أو نقلها بموجب الفقرة 14 من هذا القرار، بغرض كفالة التنفيذ الصارم لتلك الأحكام؛"

(96) **انظر الفصل الرابع ـ تجنيد المرتزقة**

القلق البالغ والأساسي لمجلس الأمن في قراراته اللاحقة لـ (2216)، بعد زيادة نفوذهما في بعض المناطق الجنوبية الواقعة تحت احتلال وإدارة قوات التحالف[97].

وبعد كل ذلك يُنهي مجلس الأمن كل تلك العبارات بإقراره المعتاد بأن الحالة في اليمن لاتزال تشكل خطراً يهدد السلم والأمن الدوليين وأنه يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لاستمرار اصدار قرارات تلزم اليمنيين بتنفيذ عملية انتقال سياسي بشكل كامل وفي *"الوقت المناسب في أعقاب مؤتمر الحوار الوطني الشامل"*، وهي الفترة التي توقف عندها الزمن لدى مجلس الأمن وقراراته[98].

(97) **فقرة مكررة من الديباجة للقرارات** 2266 (2016) و2342 (2017) و2402 (2018): "وإذ يعرب عن بالغ قلقه لخضوع بعض المناطق في اليمن لسيطرة تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، وللآثار السلبية لوجوده ولأيديولوجيته وأعماله المتطرفة العنيفة على الاستقرار في اليمن والمنطقة، بما في ذلك الآثار الإنسانية المأساوية على السكان المدنيين، وإذ يعرب عن القلق من الوجود المتزايد في اليمن للجماعات المنتسبة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية المعروف أيضا باسم داعش) واحتمال نموها في المستقبل، وإذ يؤكد من جديد تصميمه على التصدي لجميع جوانب التهديد الذي يطرحه تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وسائر الجهات المرتبطة بهما، من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات،".

(98) **الفقرة 1 من القرارات** 2266 (2016) و2342 (2017) و2402 (2018):" **يؤكد** من جديد الحاجة إلى تنفيذ عملية الانتقال السياسي بشكل كامل وفي الوقت المناسب في أعقاب مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وذلك تمشياً مع مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، ووفقاً للقرارات 2014 (2011) و 2051 (2012) و 2140 (2014) و 2201 (2015) و 2204 (2015) و 2216 (2015)، مع مراعاة تطلعات الشعب اليمني؛"

خامساً: إدارة الأمم المتحدة لموانئ الحديدة الاستراتيجية.. حركت اهتمام مجلس الأمن:

أ. اتفاق استكهولم:

في عام 2018 وبعد فشل التحالف وعدم قدرته على تحقيق أهداف عملية "النصر الذهبي"، وهي العملية العسكرية الواسعة التي أعلنها الناطق الرسمي باسم دول التحالف بقيادة السعودية في تاريخ 13 يونيو 2018 بهدف غزو مدينة الحديدة واحتلالها والسيطرة على موانئها الاستراتيجية[99]، وبعد عدة جولات من النقاش والتفاهمات بين مبعوث الأمم المتحدة والمسؤولين في صنعاء، توجت تلك التفاهمات باستضافة مملكة السويد لجولة مفاوضات جديدة برعاية الأمم المتحدة بين حكومة صنعاء بطرفيها (أنصار الله وحزب المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤهما) وبين ممثلين للرئيس المستقيل "هادي"، وحكومته المشكّلة في الرياض مع إصرار الأمم المتحدة ومجلس الأمن على إخراج قيادة دول التحالف من الظهور كطرف في أي مفاوضات استمراراً لسياسة التضليل العالمي لإظهار التحالف داعماً لهادي وليس موجهاً له أو صاحب مصلحة أو محتل للأراضي اليمنية[100].

أُعلِن نجاح مفاوضات السويد بتوقيع الطرفين على "اتفاق استكهولم"، الذي قضى بإيقاف اطلاق النار في مدينة الحديدة وموانئها وإزالة المظاهر المسلحة واضطلاع قوات الأمن المحلية بمسؤولية أمن الحديدة والموانئ واضطلاع الأمم المتحدة بدور قيادي في دعم الإدارة وعمليات التفتيش للمؤسسة العامة لموانئ البحر الأحمر اليمنية في موانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى، والتزام الطرفين بتسهيل حرية تنقل المدنيين والبضائع من وإلى مدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى، وإيداع إيرادات موانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى في البنك المركزي اليمني من خلال فرعه الموجود في الحديدة للمساهمة في دفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية في محافظة الحديدة وجميع أنحاء اليمن.

(99) انطلاق عملية "النصر الذهبي" لتحرير الحديدة من قبضة الحوثيين | الشرق الأوسط (aawsat.com)
(100) S/2018/242 - A - S/2018/242 -Desktop (undocs.org)

أظهر مجلس الأمن اهتماماً غير مسبوق بتفاهمات واتفاق استكهولم مقارنة مع تفاهمات مسقط والكويت التي لم تجد دعماً حقيقياً من المجلس للضغط على التحالف مما أدى إلى فشلها. اهتمام المجلس ظهر جلياً في قراره رقم (2451) والذي اتخذه في جلسته رقم (8439) المعقودة في 21 ديسمبر 2018.

فإعلان المجلس التزامه بعمل المبعوث الخاص للأمين العام، وتأكيده للمرة الأولى: *"أن النزاع في اليمن لا يمكن حله إلا من خلال عملية سياسية شاملة للجميع"*، مضيفاً في الفقرة رقم (1) من قراره: *"**ويلاحظ** الأهمية الحيوية لإحراز تقدم صوب التوصل إلى اتفاق سياسي لإنهاء النزاع وتخفيف المعاناة الإنسانية للشعب اليمني"*، الغريب أن تأكيده هذا لم يترافق مع مطلب بديهي لتهيئة الأجواء الملائمة لتحقيق الاتفاق السياسي وتخفيف معاناة الشعب اليمني بالعمل أولاً على إيقاف العمليات العسكرية ومختلف الممارسات العدوانية التي تقوم بها قوات التحالف في اليمن.

وقد استمر المجلس في تضليله للرأي العام بتغطية جرائم التحالف وتجنب ذكرها تماماً، وإعلانه دعوة الطرفين إلى تنفيذ "اتفاق ستوكهولم"، وإصراره على إيقاف إطلاق النار حصرا في الحديدة كأنها المدينة الوحيدة في اليمن التي تتعرض للقصف حيث نصت الفقرة (3) من القرار على: "**ويصرّ** على ضرورة الاحترام الكامل من جانب جميع الأطراف لوقف إطلاق النار المتفق عليه بشأن محافظة الحديدة، الذي دخل حيز النفاذ في 18 كانون الأول/ديسمبر 2018".

القرار (2451) احتوى على فقرتين هامتين جداً من الناحية الإنسانية والقانونية أقرهما المجلس وطالب بتنفيذهما، الأول حمل اعترافه أخيراً بسقوط ضحايا جراء ما يطلق عليه "النزاع"، والذي أصبح واقعاً بفضل قراراته السابقة الداعمة لعدوان التحالف بقيادة السعودية على اليمن وقيام قيادة الثورة وحكومة صنعاء وجيشها بواجبها الإنساني والوطني في الدفاع عن شعبها وإقليمها. هذا الاعتراف جاء في الفقرة رقم (9) من القرار الذي نص على: *"**يعرب عن بالغ أسفه** للخسائر في الأرواح والإصابات الناجمة عن النزاع، بما في ذلك تلك التي تسببها الألغام الأرضية، وقتل الأطفال وتشويههم واستخدامهم وتجنيدهم غير المشروع في النزاع المسلح، ويشدد على أهمية*

عمل جميع أطراف النزاع على كفالة حماية المدنيين والسماح لهم بالتنقل بصورة آمنة"، كما أقر في هذا البند أيضاً حق المدنيين في الحماية والسماح لهم بالتنقل بصورة آمنة وهذا ما استمرت قوات التحالف في مخالفته من خلال اعتقال المواطنين المسافرين ومنع اليمنيين في الخارج من العودة إلى اليمن عبر طرق آمنة[101].

الفقرة الأخرى رقم (8) اعترف المجلس فيها بأن هناك حصاراً قائماً على اليمنيين بإغلاق المنافذ البرية والبحرية والجوية بما يمنع تدفق الإمدادات التجارية والإنسانية خاصة الوقود، داعياً الطرفين لإعادة فتحها وتشغيلها، مُلزِماً في قراره إعادة فتح مطار صنعاء وتشغيله لتسيير الرحلات التجارية والإنسانية، ودفع المعاشات التقاعدية ورواتب موظفي الخدمة المدنية.

ومن المعلوم أنه بعد كل هذه السنوات من صدور القرار لم يستطع مجلس الأمن إلزام دول التحالف وهادي وحكومته التي في الرياض بتنفيذ هذه القرارات الإنسانية والتي تعتبر حقوقاً ينص عليها القانون الدولي الإنساني ويُجرم من ينتهكها، كما أكد المجلس في الفقرة رقم (10) من قراره دعوته لجميع أطراف النزاع الامتثال له، لكنه في المقابل لم يحاسب قوات التحالف على ما سبق وما وقع بعد صدور القرار من انتهاكات أثبتها فريق الخبراء التابع للمجلس، وسنفصل ونبين ذلك في الفصل التالي[102].

(101) المركز اليمني لحقوق الإنسان يدين ما أقدمت عليه ميليشيات تحالف العدوان من خطف وتعذيب ونهب وقتل المواطن الشاب "عبدالملك السنباني" - المركز اليمني لحقوق الإنسان (ycfhr.org)

(102) **الفقرة رقم 8 من القرار** (2451): "يكرر تأكيد الحاجة إلى ضمان تدفق الإمدادات التجارية والإنسانية وتنقل العاملين في المجال الإنساني إلى داخل البلد وفي جميع أنحائه دون عراقيل، ويدعو حكومة اليمن والحوثيين، في هذا الصدد، إلى إزالة العقبات البيروقراطية التي تحول دون تدفق الإمدادات التجارية والإنسانية، بما في ذلك الوقود، ويدعو الطرفين إلى كفالة عمل جميع موانئ اليمن بصورة فعالة ومطردة، وإتاحة الوصول برا إلى جميع أنحاء البلد، وإعادة فتح مطار صنعاء وتشغيله بصورة آمنة ومأمونة لأغراض تسيير الرحلات التجارية في إطار آلية متفق عليها؛ ويدعو كذلك الطرفين إلى العمل مع المبعوث الخاص لتعزيز الاقتصاد وعمل البنك المركزي اليمني ودفع المعاشات التقاعدية ومرتبات موظفي الخدمة المدنية العاملين، وفي هذا الصدد، يدعو المؤسسات المالية الدولية إلى تقديم المساعدة الملائمة إلى المبعوث الخاص بناء على الطلب، ويدعو المجتمع الدولي إلى النظر في تقديم تمويل إضافي لخطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية لعام 2019؛"

الفقرة رقم 10 من نفس القرار : " يدعو جميع أطراف النزاع إلى الامتثال للقانون الدولي الواجب التطبيق، والوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك احترام وحماية المرافق الطبية والأطقم الطبية، ووسائل نقلهم، بصفتها تلك، كما يدعو جميع الأطراف إلى حماية الأعيان المدنية بما في ذلك المدارس والأعيان التي لا غنى عنها للسكان المدنيين مثل تلك اللازمة لتوزيع المواد الغذائية وتجهيزها وتخزينها، وسحب جميع الأفراد العسكريين من الهياكل الأساسية المدنية، وإتاحة وتيسير وصول العاملين في مجال تقديم المساعدات الإنسانية والرعاية الطبية إلى جميع المحتاجين بشكل آمن وسريع ودون عوائق، ويكرر التأكيد على أن المعونة ينبغي أن تُصرف على أساس الحاجة، مع مراعاة نوع الجنس وعامل السن؛".

ب. محور قرارات مجلس الأمن خلال عامي 2019 2020- (الوصاية على الحديدة):

يتضح أساس اهتمام المجلس المفاجئ بـ "اتفاق ستوكهولم"، من خلال مطالبة الأمين العام – وعلى غير العادة – برفع تقارير اسبوعية لاطلاع المجلس على التطورات فيما يتعلق بـ *"بدء رصد ودعم وتيسير التنفيذ الفوري لاتفاق ستوكهولم بما في ذلك طلب تولي الأمم المتحدة رئاسة لجنة تنسيق إعادة الانتشار"*، ومطالبة الأمين العام برفع مقترحات *"في أقرب وقت ممكن"*، خلال مدة أقصاها عشرة أيام *"قبل* 31 *كانون الأول/ديسمبر* 2018 *بشأن السبل التي ستقدم الأمم المتحدة من خلالها الدعم الكامل لاتفاق ستوكهولم"*، والتي أكد أن من أهمها: *"القيام بدور رائد في دعم مؤسسة موانئ البحر الأحمر اليمنية فيما يتعلق بإدارة موانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى وبعمليات التفتيش التي تجري فيها؛ وتعزيز وجود الأمم المتحدة في مدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى، وتقديم تقرير أسبوعي إلى مجلس الأمن"*،

لم يكتف مجلس الأمن بالتأكيد على اهتمامه بضرورة إدارة الأمم المتحدة لمدينة الحديدة وموانئها أي وضعها عملياً تحت الوصاية، بل بدأ بالتمهيد لإدخال عناصر وجهات من دول أخرى إلى الحديدة مقدماً دعوة كريمة وعامة لتقاسم هذه الفرصة: *"**ويدعو** الدول الأعضاء التي لديها القدرة على مساعدة الأمم المتحدة في الاضطلاع بهذه المهام إلى تقديم تلك المساعدة"*.

يبدو أن إدارة الأمم المتحدة للحديدة فتحت آفاقاً وآمالاً جديدة للمجلس لمزيدٍ من التدخل المباشر في اليمن والسيطرة على موانئه الاستراتيجية المطلة على البحر الأحمر، فقد أكد في الفقرة (7) من قراره (2451): *"**ويعرب** عن اعتزامه النظر في اتخاذ مزيد من التدابير، حسب الاقتضاء، لدعم تنفيذ هذا القرار وسائر قرارات مجلس الأمن الأخرى ذات الصلة والتخفيف من وطأة الحالة الإنسانية ودعم التوصل إلى حل سياسي لإنهاء النزاع"*، وفيها رسالة للشعب وقيادات المكونات اليمنية أن أي حل سياسي لإنهاء النزاع لن يلقى دعم المجلس إلا في حالة واحدة أن يسمح لأجهزة الأمم المتحدة بفرض الوصاية وإدارة مقدرات البلد.

هذا الأمر أكدته القرارات اللاحقة لمجلس الأمن خلال عامي 2019 و2020 حيث صدرت خمس قرارات أحدها روتيني لتمديد ولاية فريق الخبراء أما القرارات الأربعة الباقية فقد تعلقت بالحديدة فقط وتجاهلت حالة الحرب واستمرار عدوان التحالف على بقية المحافظات وحصارها.

القرار الأول رقم (2452) الصادر بتاريخ 16 يناير 2019 كشف فيه المجلس عن

بعض التدابير التي تبين نيته الحقيقية في الوصاية والإدارة المباشرة لموانئ الحديدة وذلك عبر قرار إنشاء بعثة سياسية خاصة لفترة أولية ستة أشهر أسماها: *"بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة"*[103] موضحاً مهمتها الرئيسية: *"من أجل دعم تنفيذ الاتفاق المتعلق بمدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى"*، وتتمتع بالولاية لـ*"قيادة ودعم عمل لجنة تنسيق إعادة الانتشار، بمساعدة أمانة تتألف من موظفين من الأمم المتحدة"*، وغيرها من المهام العسكرية والأمنية داخل محافظة الحديدة بجانب *"تيسير وتنسيق الدعم المقدم من الأمم المتحدة لمساعدة الطرفين على التنفيذ الكامل لاتفاق الحديدة"*، أما الثلاثة القرارات اللاحقة كانت مجرد تمديد للبعثة[104].

حكومة الإنقاذ الوطني في صنعاء كانت على ما يبدو متنبهةً للمؤامرة التي تحاك عليها لإخراج موانئ الحديدة من سيطرتها تماماً وجعلها مدخلاً للوصاية وإدخال قوات دولية بمبرر مساعدة الأمم المتحدة في إدارتها، لذلك تعاملت بذكاء والتزام في تنفيذ اتفاق ستوكهولم من خلال تمسكها بتنفيذ بنود الاتفاق وفق الخطة الزمنية من الطرفين، وتسليم إدارة أمن المحافظة لقوات أمن محلية وطنية تحت إشراف الأمم المتحدة، والزام اللجان بتوثيق خروقات قوات الطرف الآخر التابعة للتحالف، لتكون حجة واضحة وقوية على مجلس الأمن والمجتمع الدولي في كشف الطرف المعرقل الذي يريد استغلال الاتفاق لاستكمال احتلال المدينة والسيطرة على موانئها مع استمرار الزحوفات البرية مع تضليل المجتمع الدولي بأن التحالف ملتزم من خلال عدم قصف المدينة بالطيران فقط [105].

---

(103) **الفقرتين (1) و(2) من القرار** (2452) 2019: "1- يقرر إنشاء بعثة سياسية خاصة، هي بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، من أجل دعم تنفيذ الاتفاق المتعلق بمدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى المنصوص عليه في اتفاق ستوكهولم، والمعمم بوصفه الوثيقة S/2018/1134، لفترة أولية مدتها ستة أشهر اعتبارا من تاريخ اتخاذ هذا القرار؛

2- يقرر كذلك أن تضطلع البعثة، لدعم الطرفين في تنفيذ التزاماتهما وفقا لاتفاق الحديدة، بالولاية التالية:

(أ) قيادة ودعم عمل لجنة تنسيق إعادة الانتشار، بمساعدة أمانة تتألف من موظفين من الأمم المتحدة، للإشراف على وقف إطلاق النار وإعادة انتشار القوات وعمليات نزع الألغام على نطاق المحافظة،

(ب) رصد امتثال الطرفين لوقف إطلاق النار في محافظة الحديدة وإعادة نشر القوات على أساس متبادل من مدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى،

(ج) العمل مع الطرفين حتى تكفل قوات الأمن المحلية أمن مدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى، وفقا للقانون اليمني،

(د) تيسير وتنسيق الدعم المقدم من الأمم المتحدة لمساعدة الطرفين على التنفيذ الكامل لاتفاق الحديدة؛

(104) **أصدر مجلس الأمن خلال العامين 2019-2020 خمس قرارات هي:**

القرار (2534)، 14 تموز/يوليو 2020، تمديد الى غاية 15 تموز/يوليو 2021 ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة

القرار (2511)، 25 شباط/فبراير 2020، بشأن تجديد العقوبات المفروضة على اليمن بموجب قرار مجلس الأمن رقم (2140) 2014 حتى 26 شباط/فبراير 2021، وتمديد ولاية فريق الخبراء حتى 28 أذار/مارس 2021

القرار (2505)، 13 كانون الثاني/يناير 2020، تمديد الى غاية 15 تموز/يوليو 2020 ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة

القرار (2481)، 15 تموز/يوليو 2019، تمديد الى غاية 15 كانون الثاني/يناير 2020 ولاية بعثة الامم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة

القرار (2452)، 16 كانون الثاني/يناير 2019، قرار مجلس الأمن الذي قرّر فيه انشاء بعثة سياسية خاصة لدعم اتفاق الحديدة في اليمن

(105) إجتماع لمناقشة المستجدات فيما يخص تنفيذ إتفاق ستوكهولم في الحديدة (مصحح) - سبأنت - وكالة سبأ (saba.ye)

سادسا: مجلس الأمن يفاوض اليمنيين بمأرب والحديدة، ويدين العدوان على السعودية:

خلال العام 2021 أصدر مجلس الأمن قرارين بخصوص اليمن، أحدهما روتيني متعلق بتمديد ولاية البعثة الخاصة لدعم اتفاق الحديدة، وكما هو المعتاد في القرارات السابقة لم يشجب المجلس أو يُشر إلى أي انتهاكات لـ"اتفاق ستوكهولم"، كون الانتهاكات التي رصدتها اللجان المعنية في غالبها ارتكبها الطرف المحسوب على التحالف.

وبقي المجلس متمسكاً بالولاية الممنوحة لبعثته وموظفي الأمم المتحدة في استمرار تواجدهم داخل الحديدة وموانئها وممارستهم للصلاحيات الإشرافية والإدارية فيها، رغم تجميد المجلس لكافة أحكامه المنصوص عليها في القرار (2451) بخصوص دعم تنفيذ "اتفاق ستوكهولم"، لم يحرك المجلس ساكناً أمام استمرار قوات التحالف بدعم العمليات العسكرية البرية التوسعية داخل المحافظة، واستمرار قيادة التحالف فرض الحصار على الموانئ وعدم السماح بدخول السفن التجارية والنفطية مما شل الحركة بشكل كامل في موانئ محافظة الحديدة في سياسة متعمدة لتجويع الشعب وتجفيف موارده والضغط على حكومة صنعاء وإرغامها على إيقاف حملاتها العسكرية في محافظات البيضاء ومأرب والجوف لتحريرها من عناصر القاعدة والقوات التابعة للتحالف.

يقول المثل العربي *"صمت دهراً ونطق كفرا"*، وهو مثلٌ ينطبق على قرار مجلس الأمن رقم (2564)، فقد صمت مجلس الأمن ست سنوات ولم يدن جريمة أو انتهاكاً واحداً قامت به قوات التحالف على الرغم من توثيق عشرات بل مئات الجرائم من قبل فريق خبرائه وفريق الخبراء البارزين لمجلس حقوق الإنسان بجانب الجرائم التي وثقتها أجهزة ومنظمات الأمم المتحدة المختلفة في تقارير منشورة على مواقعها الالكترونية ومترجمة بمختلف اللغات.

ذلك القرار الذي أصدره مجلس الأمن في 25 فبراير 2021، هو قرار استثنائي ألغى فيه التزامه بتطلعات الشعب اليمني والذي كان يكرره في كل ديباجة من القرارات السابقة مرافقاً لالتزامه بوحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية، كما أعلن فيه لأول مرة إدانة أحد أطراف النزاع الذي نشأ نتيجة قيام دول التحالف بقيادة

السعودية بعدوان مستمر على اليمن منذ 26 مارس 2015 حتى اليوم، لكن الإدانة لم توجه نحو الطرف الذي يقصف اليمن بالصواريخ والقنابل ليلاً ونهارا ويجوع شعبه بحصار مستمر منذ قرابة سبع سنوات، ولم توجه الإدانة كذلك لعملية "عاصفة الحزم"، أو "إعادة الأمل"، أو "السهم الذهبي"، وعملية "النصر الذهبي"، وعملية "قادمون يا صنعاء"، التي حرك التحالف فيها قواته من محافظة مأرب لاقتحام العاصمة صنعاء وغيرها من عمليات التحالف التي راح ضحيتها عشرات الآلاف من النساء والأطفال والمدنيين، ولم تكن الإدانة لقتل واعتقال عشرات المسافرين والمسافرات ما بين مأرب وصنعاء، ولم تكن الإدانة لمئات الغارات التي نفذتها الطائرات السعودية والإماراتية على مطار صنعاء والحديدة وعدن وغيرها، بل كانت إدانة مجلس الأمن "الشديدة"، على: *"التصعيد المستمر في مأرب باليمن، بما في ذلك العملية التي نفذها الحوثيون في 7 فبراير 2021"*! وأيضاً *"استمرار هجمات الحوثيين على المملكة العربية السعودية، بما في ذلك على مطار أبها الدولي"*، داعياً إلى *"وقف فوري للهجمات دون شروط مسبقة"*.

إن منطق الاستكبار والاستضعاف لليمن وشعبه مازال طاغياً على قرارات مجلس الأمن ولم يستطع استيعاب الوضع الجديد بأن اليمن ظُلِم واعتُديَ عليه لما يقارب سبع سنوات والمجلس صامت إرضاءً للولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وحلفائهما من بعض الدول العربية اللذين فشلوا في إخضاع شعبه واستكمال مؤامرة احتلال وتقسيم أرضه ونهب ثرواته.

لم يستطع المجلس استيعاب أن هناك إله عظيم يحكم الكون لا يرضى باستمرار الظلم والجور والفساد في الأرض وهو وحده من يستطيع قلب الموازين ونصر المستضعفين وإمدادهم بالقوة والعزة والنصر ما داموا يؤمنون به وهم على الحق، {وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ} الروم - آية 47، واليمنيون يمارسون حقهم الطبيعي بل واجبهم الحتمي في الدفاع عن أنفسهم وأرضهم وأموالهم، ذلك الحق المكفول في ميثاق الأمم المتحدة والقوانين الدولية والشرائع السماوية، فبعد أن صادر مجلس الأمن كافة حقوق الشعب اليمني المكفولة ضمن الأمم المتحدة كون اليمن عضواً فيها، وتغاضى عن كافة الانتهاكات التي وقعت عليه، استمر في قراره (2564) بمحاولاته

في التحريض وتضليل الرأي العام العالمي ضد اليمنيين وأعلن عن مصادرة أخر تلك الحقوق التي لا يختلف عليها أحد وهو حق الدفاع عن النفس التي بينتها المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة والتي تنص على: *"ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة "*.[106]

وكذلك لم يُخفِ المجلس حالة الإحباط واليأس التي رافقت صياغته وتصويته على القرار فحاول في الفقرة التي تلت الإدانة أن يُعلن موقفاً طال انتظاره حتى لم يعد له أي قيمة حقيقة لدى الشعب اليمني، فأخيراً أعلن مجلس الأمن ضرورة وقف اطلاق النار على الصعيد الوطني ودعمه للوقف الفوري للأعمال العدائية في اليمن، في مقايضة واضحة - أعلنتها دول أخرى فيما بعد – تشمل التنازل عن تحرير مأرب مقابل إيقاف العدوان على اليمن[107]، فالفقرة الثانية من الديباجة نصت على: *"**وإذ يشدد** على ضرورة وقف التصعيد في جميع أنحاء اليمن ووقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، وإذ يدعو إلى تنفيذ نداء الأمين العام لوقف إطلاق النار على الصعيد العالمي على النحو المفصل في القرار (2532) 2020، وكذلك دعوته المؤرخة 25 آذار/ مارس 2020 إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية في اليمن،"*.

وبالرغم من مرور كل هذه السنوات والأحداث التي أثبتت أن أعمال دول التحالف بقيادة السعودية ومجلس الأمن هي من تشكل خطراً يهدد السلام والأمن في اليمن والمنطقة والعالم، وخاصة مع تعمدهم مخالفة كافة المرجعيات القانونية والعرفية والشرعية، لم يخرج مجلس الأمن بجديد في قراره (2564) الذي أصدره بموجب الفصل السابع، فلم تعالج ما أدانه في الديباجة كما لم يساهم في إصلاح اخطائه المتراكمة،

فقرة واحدة كشفت الهدف الحقيقي للمجلس في قراره هذا، وهو محاولته في استمرار التحريض والتضليل للرأي العام الدولي وتشويه حكومة صنعاء ومكون "أنصار الله"، بإقرار إدخال مدير البحث الجنائي في صنعاء "سلطان صالح زابن"، إلى قائمة العقوبات بدعوى الاعتداء على النساء في السجون.

(106) ميثاق الأمم المتحدة (النص الكامل) | الأمم المتحدة (un.org)
(107) عبد السلام يكشف لأول مرة خيوط المفاوضات ومبادرة حول مأرب - قناة العالم الاخبارية (alalam.ir)

وعلى الرغم من غباء هذا الادعاء ـ كون زابن من أبرز الشخصيات الأمنية التي تصدت للعناصر الإجرامية وتنظيم القاعدة وساهمت في استقرار الحالة الأمنية في المحافظات الشمالية [108]ـ فإن المجلس لم يتنبه إلى أنه كان يمكن أن يؤثر حقيقة في سير الأحداث على الأرض بتصحيح ولو خطأ وجانب قصور واحد من قِبله، فلو أنه قام بإدخال مجرمي الحرب من القادة العسكريين للتحالف الذين ثبت تورطهم في الاشتراك وتنفيذ جرائم وانتهاكات سبق أن حققت فيها فرق الخبراء من مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان، لكان هذا القرار هو الأكثر تأثيراً لدى اليمنيين قيادة وشعباً ودافعاً لهم للتعامل بإيجابية مع المجلس في حال لمسوا منه نية حقيقة لتصحيح مساره والعودة إلى القيام بمهامه وفق ميثاق الأمم المتحدة.

نخلص من ذلك أن مجلس الأمن في عام 2021 استمر للأسف في مخالفاته لميثاق الأمم المتحدة والقوانين الدولية المنطبقة على الحالة في اليمن، وأعلن عن حرصه على انتزاع السيادة من اليمنيين في إدارة مواردهم وثرواتهم في مأرب والحديدة، ولم يُظهر اهتماماً حقيقياً بمآسي الشعب اليمني ولم يعمل على إيقاف العدوان عليه وفك الحصار عنه، متعمداً تجاهل الجرائم والانتهاكات التي وثقتها تقاريره، على الرغم من أن تلكَ هي مهمته الرئيسية والغرض الأساسي من التصرف بموجب الفصل السابع.

(108) مدير عام البحث الجنائي العميد سلطان زابن في حوار مع صحيفة "المسيرة": قضية الاغبري جنائية بحتة | صحيفة المسيرة (almasirahnews.com)

الفصل الرابع

فريق خبراء مجلس الأمن

(وشهدوا على أنفسهم)

في العام 2014 أصدر مجلس الأمن القرار(2140) القاضي باعتبار أن الحالة في اليمن تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين وعلى إثر ذلك أعطى لنفسه الحق في التعامل مع اليمن بموجب الفصل السابع، وقد وضحنا في الفصل الأول أن القرار (2140) يعتبر باطلاً قانونياً كونه مخالفاً لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة رقم (103/36) القاضي بعدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد حيث أن الحالة في اليمن تعتبر ثورة داخلية لم تشكل أي خطر على دول الجوار.

يضاف إلى ذلك أن الأحداث التي تبِعَت الثورة كانت تحت سيطرة قيادتها والمكونات الوطنية، ولم يثبت أي اعتداء أو تهديد على أي دولة وكانت جولات الحوار بين الفرقاء تعزز السلم والأمن المحلي ولم تهدده ـ ناهيكم عن تهديد السلام والأمن العالمي ـ كما أن أياً من المكونات اليمنية لم تعلن أو تقوم بالعدوان على بلد آخر ليتم التعامل معها بموجب الفصل السابع، وهذا ما تم اثباته سابقاً[109].

وبناءً على بطلان قانونية قرار التعامل مع اليمن بموجب الفصل السابع تكون كافة القرارات المتخذة تأسيساً عليه باطلة بجانب كونها تعزز المخالفات الرئيسية التي قام بها مجلس الأمن بخصوص اليمن.

ومن تلك القرارات الباطلة تشكيل لجنة جزاءات وإعطاء ولاية لفريق خبراء مساعد للجنة وغيرها من قرارات وأحكام المجلس بموجب الفصل السابع التي حاول من خلالها فرض إجراءات سياسية تصادر حق الشعب اليمني في تقرير مصيره بنفسه، فقد بلغت جسامة مخالفاته حد تشجيع وتبرير التدخل الخارجي في اليمن وفرض التغييرات السياسية وصولاً إلى تعيين رئيس للبلد بمخالفة دستورية، وانتهاءً بشن عدوان مُعلن مستمر منذ قرابة سبع سنوات.[110]

على الرغم من بطلان ولاية فريق الخبراء التابع للجنة مجلس الأمن والمشكل بموجب القرار (2140) فقد رأينا أهمية الاستشهاد بتقاريره الـ (7) التي صدرت خلال الأعوام 2014-2021، فبطلان ولايته وعدم حيادية تقاريره التي انحازت للتحالف وحرضت بشكل متعمد على الثوار اليمنيين وحكومة صنعاء، فقد فشل الفريق في محاولاته تغطية انحيازه من خلال التحقيق في

(109) انظر مدخل الدراسة والفصل الأول
(110) انظر الفصل الأول من هذه الدراسة.

عـدد محـدود مـن الأحـداث والجرائـم التـي لـم يسـتطع التحالـف انكارهـا أساسـاً متغافـلاً عـن مئـات المجـازر وآلاف الجرائـم التـي شـهدها العالـم وتغافـل عنهـا فريـق الخبـراء رغـم توثيقهـا مـن قبـل المنظمـات الحقوقيـة ووسـائل الإعـلام المحليـة والدوليـة لقرابـة سـبع سـنوات.

ومـن خـلال دراسـة وتحليـل تقاريـر فريـق الخبـراء ثبـت مجـدداً بطـلان قانونيـة أحـكام القـرار (2140) ومـا تـلاه مـن قـرارات ومخالفـات لمجلـس الأمـن حتـى اكتوبـر 2021 وقـد خرجـت دراسـة تقاريـر الفريـق بالإثباتـات الآتيـة:

1- بطـلان قانونيـة أحـكام القـرار (2140) مـن خـلال كشـف عـدم صحـة ومصداقيـة مبرراتـه وحججـه التـي بنـى عليهـا أن الحالـة فـي اليمـن تهـدد السـلام والأمـن الدوليـين، وبـدأ علـى أساسـها يتصـرف ويصـدر الأحـكام بموجـب الفصـل السـابع.

2- إثبـات مخالفـة مجلـس الأمـن لميثـاق الأمـم المتحـدة وقـرارات الجمعيـة العامـة وتنصلـه عـن مهامـه إزاء توثيـق فريـق الخبـراء لجرائـم تثبـت ارتـكاب دول التحالـف بقيـادة المملكـة العربيـة السـعودية جريمـة العـدوان بكافـة أشـكالها المذكـورة فـي القـرار 3314 (د-29) الصـادر عـن الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة بتاريـخ 14 ديسـمبر 1974 وفصلّهـا نظـام رومـا الأساسـي للمحكمـة الجنائيـة الدوليـة، بجانـب ارتكابهـا مختلـف الجرائـم المصنفـة أشـد خطـراً حسـب القانـون الجنائـي الدولـي.

3- إثبـات انتهـاج فريـق الخبـراء سياسـة مجلـس الأمـن فـي تضليـل المجتمـع والـرأي العـام الدولـي عـن حقيقـة جريمـة العـدوان الخارجـي علـى اليمـن، وانحيـازه للتحالـف مـع التشـويه والتحريـض ضـد الثـوار اليمنييـن وحكومـة صنعـاء ومكـون "أنصـار اللـه"، و"المؤتمـر الشـعبي العـام"، وحلفائهمـا مـن المكونـات السياسـية والاجتماعيـة.

أولاً: بطلان قانونية أحكام القرار (2140):

حاول مجلس الأمن في قراراته (2014) و(2051) وصولاً إلى القرار (2140) تضليل المجتمع الدولي والرأي العام الدولي وتهيئته للقبول بقراراته وأحكامه بخصوص اليمن على الرغم من مخالفتها لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. جاء ذلك من خلال سرده لتوصيف غير حقيقي للواقع اليمني وتهويله للأحداث، بغية إثارة قلق المجتمع الدولي وتمهيداً لإقناعه بأن الحالة في اليمن تهدد الأمن والسلام الدوليين، ويضمن من خلال كل ذلك التضليل والتهويل عدم معارضة المجتمع الدولي لقراراته الجائرة ضد الشعب اليمني بموجب الفصل السابع[111].

أ. حماية اليمن من تدهور الحالة الإنسانية والأمنية:

كان المبرر الأساسي لتدخل مجلس الأمن في الشأن اليمني هو دعم عملية الانتقال السياسي وقد ربط تنفيذها بآلية محددة صورها بأنها ستحمي الأمن والسلم الدوليين وأن تنفيذها بأي آلية أخرى سيهددهما. كان ذلك واضحاً ابتداءً بقراره (2014) الصادر عام 2011 والذي رحب فيه بدعوة مجلس التعاون الخليجي للرئيس السابق "علي عبدالله صالح"، وألزمه بـ: *"التوقيع فوراً على مبادرة مجلس التعاون الخليجي وتنفيذها"*، ثم أشار إلى أن عدم التوقيع والخروج بتسوية دائمة - بتلك الآلية - سيفاقم الوضع في اليمن ويشكل تهديداً للسلم والأمن الإقليميين وليس الدوليين حيث نصت ديباجة القرار (2014) ايضاً على: *"وإذ يدرك مسؤوليته الرئيسية في مجال صون السلم والأمن الدوليين بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وإذ يشدد على التهديدات التي يشكلها للأمن والاستقرار الإقليميين تفاقُم الحالة في اليمن في ظل غياب تسوية سياسية دائمة"*[112].

وبعد تنفيذ انتقال سياسي كما أراد مجلس الأمن ومجلس التعاون الخليجي، عاد مجلس الأمن بقراره (2051) الصادر عام 2012 ليتدخل مرة أخرى في الشأن الداخلي اليمني بمبرر مسؤوليته في صون السلام والأمن الدوليين مهدداً أن عدم احراز تقدم في تنفيذ المبادرة الخليجية سيسبب حالة تهدد السلام والأمن في المنطقة[113].

---

(111) **انظر الفصل الأول من هذا الدراسة.**

(112) **انظر مقدمة القرار** (2014) الصادر في عام 2011م.

(113) **ديباجة قرار مجلس الأمن** (2051): "وإذ يدرك مسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وإذ يشدد على ضرورة إحراز تقدم في تنفيذ مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها لتجنب استمرار تدهور الحالة الإنسانية والأمنية في اليمن، وهي حالة تهدِّد السلام والأمن في المنطقة،"

في عام 2014 وبالرغم من ترحيب المجلس في قراره (2140) بسير عملية تنفيذ المبادرة الخليجية وتشكيل الحكومة، وتأكيد دعمه لمخرجات الحوار الوطني الشامل، عاد مجدداً ليدين ما أسماها الأنشطة الإرهابية التي تقوض العملية السياسية في اليمن ليعلن فجأة *"وإذ يقرر أن الحالة في اليمن تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين في المنطقة"*، وهي المنطقة التي لم يصل أي ضرر أو اعتداء من اليمن على أي دولة فيها!، وبدأ المجلس فعلاً بإصدار أحكام حول شؤون داخلية بحتة يفرضها على الشعب اليمني بموجب الفصل السابع[114].

وضع كارثي تعيشه اليمن خلال سبع سنوات من تدخلات مجلس الأمن في الشأن اليمني الداخلي وإصداره القرارات والأحكام المخالفة لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي لم يستطع تحقيق أيٍ من أهدافه السياسية المعلنة في اليمن.

وبغض النظر عن الأحداث التي شهدها العالم والتقارير الدولية حول تدهور الوضع في اليمن بسبب تلك التدخلات، فيكفي أن نأخذ شهادة فريق الخبراء حول ذلك من خلال ما أثبته في تقريره الصادر في يناير 2021: *"ما فتئ الوضع يتدهور في اليمن، مع ما يترتب على ذلك من آثار مدمرة على السكان المدنيين، وتساهم ثلاثة عوامل رئيسية في هذه الكارثة: (أ) التربح الاقتصادي من قبل جميع الأطراف اليمنية، مما يؤثر على الأمن البشري، (ب) والانتهاكات المستمرة والواسعة النطاق لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، في ظل الإفلات من العقاب، (ج) والتصعيد في القتال وتأثيره على المدنيين، بما في ذلك النزوح."*، فهل هذا هو الوضع السياسي والأمني الذي وعد به مجلس الأمن الشعب اليمني؟ ألم يثبت الشعب اليمني أنه كان أكثر حكمة من مجلس الأمن قبل تدخله في اليمن حيث استطاع احتواء كافة الأزمات والنزاعات وحسمها بأقل الخسائر؟

أثبت تقرير فريق الخبراء فشل حكومة "هادي"، في بسط سيطرتها على المحافظات المحتلة، وشخّص الوضع الحقيقي لها بما أورده في نص تقريره: *"ويتهدد الإقليم الذي تسيطر عليه حكومة اليمن خطر تفكك السلطة إلى خليط من الفصائل المتنافسة، على نحو ما لوحظ في تعز، ويسود العلاقات بين الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة وحكومة اليمن غموض يتضح من تجنيد حمود سعيد المخلافي للمقاتلين*

(114) انظر الفصل الأول تفنيد "مجلس الأمن وعدم قانونية التعامل مع اليمن من خلال الفصل السابع"

بصفة غير قانونية، ولا تزال المواجهات في شبوة بين قوات حكومة اليمن وقوات المجلس الانتقالي الجنوبي والقوات التابعة لها تشكل تهديدا للاستقرار."، مستشهداً في فقرة أخرى بالحال الذي وصلت اليه أطراف التحالف من الاختلاف: *"ففي 29 آب/أغسطس، شنت الإمارات العربية المتحدة غارات جوية على رتل متقدم تابع لقوات حكومة اليمن في نقطة العلم للتفتيش في عدن وفي دوفس بمحافظة أبين"*، وكذلك بتواجد قوات المملكة العربية السعودية في المهرة واستشهد الفريق على ذلك في تقريره بممارسات القوات السعودية في المهرة للعمل الأمني، وكما أكدت: *"أدت الحملة المشددة لمكافحة التهريب، بقيادة القوات الموالية للمملكة العربية السعودية، إلى رد فعل من عناصر قبلية بالقرب من الحدود."*[115]

الفساد والانكماش والتضخم هو توصيف فريق الخبراء للوضع الاقتصادي اليمن بعد تدخل مجلس الأمن، وقد لخصه الفريق في العبارات: *"وواصل الاقتصاد اليمني انكماشه، متأثراً بالتضخم الذي بلغ رقمين والعملة المنهارة، وهو ما له أثر مدمر على السكان"*[116] مؤكداً أن حكومة الرئيس الفار هادي والتي يدعمها المجلس وتدار من الرياض تجد *"صعوبة في تحصيل الإيرادات الداخلية واجتذاب التمويل الخارجي"*، وتنخرط في *"ممارسات لغسل الأموال والفساد تؤثر سلباً في إمكانية حصول اليمنيين على الإمدادات الغذائية الكافية، مما يشكل انتهاكاً للحق في الغذاء"*[117]، أدى إلى *"تراجع الدعم النقدي الخارجي وأضر سوء إدارة الإيرادات النقدية الأجنبية بمصداقية حكومة اليمن."*[118]

ب. حفظ الأمن والسلم الدوليين:

نجح مجلس الأمن في تدويل النزاع في اليمن على الرغم من قراراته التي أسسها على : *"مسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وإذ يشدد على ضرورة إحراز تقدم في تنفيذ مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها لتجنب استمرار تدهور الحالة الإنسانية والأمنية في اليمن، وهي حالة تهدِّد السلام والأمن في المنطقة"*، فللأسف أن قراراته وأحكامه بفرضه مبادرة أجنبية ضد

(115) S/2020/326 **الجدول رقم** 1
(116) **انظر موجز التقرير** S/2021/79 الصفحة2.
(117) S/2021/79**الفقرات** 90 -117.
(118) S/2021/79 **الفقرات** 103-112.

إرادة الشعب اليمني هي من طورت الحالة في اليمن من نزاع سياسي احتواه حكماء الشعب إلى نزاع دولي دخلت فيه أكثر من (22) دولة بتشجيع مجلس الأمن لدول التحالف بقيادة السعودية والإمارات إعلان حرب عدوانية على اليمن منذ 26 مارس 2015.

لا يزال المجلس غير مستوعب لحقيقة أنه فشل فشلاً ذريعاً في اليمن وساهم في انهيار الثقة كلياً بالأمم المتحدة وأجهزتها رغماً عن كل نفوذه العالمي وقراراته القاسية لم يستطع أن يخضع شعباً حراً يعتز بسيادته على أرضه ويرفض الوصاية والاستعمار مهما كان حجم الدعم المقدم من المجلس لدول التحالف لتستمر في ارتكاب جرائمها ضد الشعب اليمني الأبي، وهذا الشعب الذي أعلنت قيادته الثورية بعد أربعين يوماً من العدوان بدء قيامها بواجبها وحقها في الدفاع عن النفس مما انعكس على اتساع الرقعة الجغرافية للمواجهات حيث اعترف فريق الخبراء بخروج النزاع عن الإطار الداخلي إلى نزاع دولي، وذلك من خلال وصفه للعمليات العسكرية المتبادلة بين اليمن والسعودية: *"الحرب البرية على الحدود بين المملكة العربية السعودية واليمن والحرب الجوية التي تشمل الغارات الجوية للتحالف وهجمات الحوثيين على المملكة العربية السعودية، وكان للغارات الجوية للتحالف تأثير كبير على السكان المدنيين"*، كما وضح أن *"الترابط الظاهر بين النزاع في اليمن والحوادث التي تطال المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة"*، سببها *"الهجمات على البنى التحتية المرتبطة بالنفط في المنطقة سواء في البر أو في البحر"*[119].

قيادة التحالف في نظر فريق خبراء مجلس الأمن هي من تهدد السلم والأمن في اليمن والمنطقة، فقد نصت الفقرة (28) من تقرير الفريق S/2021/79: *"ويرى الفريق أن تحالف دعم الشرعية في اليمن غير فعال في فرض سيطرة موحدة على القوات المناهضة للحوثيين. ثم إنّ استمرار القتال بين المجلس الانتقالي الجنوبي وحكومة اليمن، على الرغم من اتفاق الرياض، يدل على استمرار الاختلافات بين خطتي الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية في اليمن، وعلى الرغم من اعتماد حكومة اليمن وقوات الساحل الغربي والمجلس الانتقالي الجنوبي على الدعم المقدم من التحالف، لم تتوصل المملكة العربية السعودية بعد إلى وسيلة تتيح لها حل الانقسام الواضح الذي لا يزال يشكل تهديداً لسلامة اليمن الإقليمية."*

(119) S/2020/326 الجدول رقم 1.

تقاسمت قيادة التحالف السيطرة على الأراضي اليمنية المحتلة وخالفت القرار (2216)

حسب استنتاج فريق الخبراء في خلاصة التقرير S/2021/79: والتي ركز فيها على مخالفات الإمارات مؤكداً أن : *"الإمارات العربية المتحدة عضو في تحالف إعادة الشرعية في اليمن، ومع ذلك فإن دعمها للمجلس الانتقالي الجنوبي يقوض حكومة اليمن"*، وفصل ذلك في الفقرة (31): *"وكانت الإمارات العربية المتحدة في الأصل قد جندت ودربت ودفعت أجور معظم القوات التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي، وهو وضع تطور منذ عام 2015، وتواجه القوات التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي عسكريا قوات حكومة اليمن في أبين، وبدرجة أقل في سقطرى وشبوة، وفشلت القيادة السياسية في المجلس الانتقالي الجنوبي في وقف هذا القتال واتخذت تدابير متكررة لتقويض سلطة حكومة اليمن وسلامة أراضيه. بيد أن الإمارات العربية المتحدة تقدم دعما سياسيا مستمرا لقيادة المجلس الانتقالي الجنوبي، ولذلك، فإن الإمارات العربية المتحدة تدعم كيانا يهدد السلام والأمن والاستقرار في اليمن وتتصرف بشكل يتنافى مع روح القرار (2216) 2015، الذي يدعو الدول الأعضاء إلى"، أن تمتنع عن اتخاذ أي إجراءات من شأنها تقويض وحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية، والمسّ بشرعية رئيس اليمن""*.

الأطراف والقوى التي يدعمها التحالف داخل اليمن تقوض السلام والأمن والاستقرار في اليمن، حسب ما أثبته فريق الخبراء في الفقرة (41): *"ويخلص الفريق إلى أنه على الرغم من أن قادة المجلس الانتقالي الجنوبي، بمن فيهم عيدروس الزبيدي وهاني بن بريك وشلال علي شايع، يمنعهم التحالف جميعا من العودة إلى عدن، لا يزال لهم تأثير على ما يحدث على الأرض، وقد أدت أعمالهم، فرادى ومجتمعين، إلى تقويض السلام والأمن والاستقرار في اليمن"*، بل وصل الحال إلى اتهام الفريق للمسؤولين الأساسيين لدى الرئيس الفار هادي أنهم كذلك يهددون السلام في اليمن وذلك في الفقرة (42) التي نصت على: *"ويبدو أن إنشاء الائتلاف الوطني الجنوبي هو محاولة لفتح جبهة سياسية ضد المجلس الانتقالي الجنوبي في عدن وشبوة، ويعد رئيس الائتلاف، أحمد صالح العيسي، أحد أكبر تجار النفط في اليمن[120]، ويعود الفضل إلى الدعم المالي الذي يقدمه في جعل الائتلاف الوطني الجنوبي خصماً كبيراً للمجلس الانتقالي الجنوبي، وباعتبار أن العيسي هو أحد المقربين من رئيس اليمن، عبد ربه منصور هادي، فإن له تأثيراً حاسماً على الحكم في اليمن، ويواصل الفريق رصد التطورات التي قد تبلغ حد تهديد السلام في اليمن."*

(120) https://org.snycoalition//:https?page_id=314.

- **التحالف ينتهك اتفاقية أعالي البحار ويفشل في حماية السفن وخطوط التجارة العالمية:**

أما ما يتعلق بالأثر المباشر على السلم والأمن الدوليين فهو بالتأكيد بالنسبة لليمن يتركز في تهديد خطوط التجارة البحرية العالمية واستهداف سفن الدول المارة من المياه الإقليمية للجمهورية اليمنية، فمع اعتراف مجلس الأمن والتحالف انتهاك القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني بفرض الحصار على موانئ الجمهورية اليمنية، يُطرح السؤال الأبرز: هل استطاع مجلس الأمن بدعمه للتحالف ومجرمي الحرب حماية خطوط الملاحة الدولية وحماية السفن المارة في المياه الإقليمية اليمنية؟

هذا التساؤل أجاب عنه فريق خبراء المجلس في التقرير نفسه S/2021/79 من خلال رصده لاستهداف سفن تجارية داخل المياه الإقليمية اليمنية في العام 2020، لكنها لم تكن في البحر الأحمر وأمام سواحل الحديدة بل كانت كلها في خليج عدن أمام سواحل المحافظات الجنوبية المحتلة من القوات السعودية والإماراتية منها استهداف ناقلة النفط السعودية غلاديولوس (*Gladiolus*) في 13 مارس 2020، والناقلة البريطانية الايرلندية المخصصة لمنتجات النفط الكيميائية Apal Stolt في 17 مايو 2020 ، وناقلة النفط المالطية سيرا (Syra) والتي استهدفت في ميناء رضوم المتنازع على عائدات نفطه بين أطراف تتبع السعودية والإمارات[121].

(121) **نص الفقرات** 63 – 66 **من التقرير** S/2021/79: "63 - وفي 3 آذار/مارس، اقتربت ثلاثة زوارق من ناقلة النفط غلاديولوس (Gladiolus) التي ترفع العلم السعودي (رقم التسجيل لدى المنظمة البحرية الدولية: 9169548)، وبدا أن اثنين من الزوارق يتم التحكم بهما عن بعد من خلال الثالث. وارتطم أحد الزوارق غير المأهولة بهيكل الناقلة دون وقوع انفجار، بينما اقترب الآخر منها على مسافة 10 إلى 15 مترا، وفي وقت لاحق، أبلغت سفينة أخرى كانت في المنطقة عن وجود قارب كان يدور حول نفسه قبل أن ينفجر، ومن المرجح أن يكون الزورق الذي تضررت آلية التوجيه الخاصة به نتيجة الاصطدام أو إطلاق النار من قبل فريق الأمن التابع لغلاديولوس. وقامت طائرة هليكوبتر تابعة للبحرية في وقت لاحق بجمع حطام من البحر، أظهر تحليله وجود آثار وقود ومتفجرات عسكرية مصنوعة من مخلوط ثلاثي نترامين ثلاثي مثيلين حلقي. وهذا يعني أن الزوارق غير المأهولة كانت معدة بغرض الاستخدام كأجهزة متفجرة يدوية الصنع منقولة بالماء.

64 - ووقع الهجوم الثاني في 17 أيار/مايو عندما اقترب زورقان من ناقلة منتجات النفط الكيميائية Apal Stolt (رقم التسجيل لدى المنظمة البحرية الدولية: 9719240)، التي كانت تبحر رافعة علم المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وأطبق أحد الزورقين على الناقلة من جهة المؤخرة، مما دفع فريق أمن السفينة إلى إطلاق طلقات تحذيرية. ورد الأشخاص الذين كانوا على متن الزورق بإطلاق عدة رشقات نارية سريعة ودقيقة من سلاح آلي، يرجح أن يكون رشاشا، فأصابوا الجزء العلوي من جسم الناقلة، كما أصابوا رأس دمية مثبتة على جناح الجسر، وانفجر الزورق على مسافة 200 متر، ربما نتيجة لإطلاق النار من قبل الحراس المسلحين. وغادر الزورق الآخر موقع الهجوم باتجاه الشمال. وتظهر صور حصل عليها الفريق حطاماً يتصاعد منه الدخان في أثر الناقلة Apal Stolt. وقد دفع وجود عمود من الدخان الأبيض في الصور بعض المحللين إلى اعتماد نظرية أن الزورق كان يحمل متفجرات مطوّرة في مصانع عسكرية، وبالتالي فقد صُمم ليستخدم كجهاز متفجر يدوي الصنع منقول بالماء. ومن المحتمل أيضا أن يكون الانفجار ناتجا عن اشتعال أبخرة البنزين، الناجم عن عطل في أحد أنابيب الوقود على سبيل المثال.

65 - وفي 3 تشرين الأول/أكتوبر، كانت الناقلة سيرا (Syra) التي ترفع علم مالطة (رقم التسجيل لدى المنظمة البحرية الدولية: 9436941) تحمَّل بالنفط في ميناء رضوم عندما وقع انفجاران، مما ألحق أضرارا بخزانات الصابورة على ميسرة الناقلة وفي وقت لاحق، أبلغ الطاقم عن "برميل عليه ضوء" يطفو إلى ميسرة الناقلة على مسافة 20 مترا منها تقريبا، وقد انفجر بعد قرابة ساعة من الانفجارين الأولين دون إلحاق أضرار بالناقلة. وحصل الفريق على معلومات تبين أن الانفجارين أديا إلى خرق رافدة الجمة في الناقلة على بعد نحو 10-11 متراً

ج. الحد من خطورة نشاط تنظيم القاعدة وداعش في اليمن:

كأن أبرز ما استند عليه مجلس الأمن في قراراته للتدخل في الشأن اليمني الداخلي هو هجمات محدودة نفذها تنظيم القاعدة في اليمن جاء ذلك في القرار (2014) والذي نصت ديباجته على: *"وإذ يعرب كذلك عن القلق الشديد من زيادة التهديد الذي يمثله تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وخطر حدوث هجمات إرهابية جديدة في أجزاء من اليمن، وإذ يؤكد من جديد أن الإرهاب بشتى أشكاله ومظاهره يعد واحدا من أشد الأخطار التي تتهدد السلام والأمن الدوليين[122]"*، لكن بعد خمس سنوات من إعلانه أن الحالة في اليمن تشكل تهديدا للأمن والسلم الدوليين والتعامل مع اليمن بموجب الفصل السابع، أصدر فريق الخبراء التابع له التقرير S/2020/326 في يناير 2020 وكشف فيه عن حقيقة صادمة نص عليها في الجدول رقم (1) المعنون بـ *"مجموعة التحديات التي تعترض السلام والأمن في اليمن"*، حيث أعلن عن شهادته : ***"لم يظهر تنظيم القاعدة في جزيرة العرب وتنظيم الدولة الإسلامية أنهما يشكلان تهديدا كبيرا لليمن"***، بعد كل هذه السنوات من تهويل نشاط القاعدة في اليمن ظهر لفريق الخبراء أخيراً أن تنظيم القاعدة وداعش في اليمن لا يشكلان تهديداً كبيراً لليمن! فكيف يمكن اعتبار من لا يشكل تهديداً كبيراً لليمن تهديداً للسلم والأمن الدوليين؟!

ولم يكتف الفريق بفضحه - غير المتعمد - لكذب هذا المبرر بل أكد أن الاشتباكات الوحيدة بين تنظيم القاعدة وداعش *"تنحصر في معظمها في قيفة بمحافظة البيضاء"*، موضحاً في الفقرة (38) من التقرير ان التنظيمين وجدا صعوبة في *"إيجاد موطئ قدم مع الاستمرار في المنافسة والمواجهة من أجل السيطرة على الأراضي والتجنيد، كما هو الحال في البيضاء على سبيل المثال"*، مع العلم أن مديرية قيفة ومحافظة البيضاء جزء من المحافظات الشمالية التي قامت قوات الجيش التابعة لحكومة صنعاء بطرد تنظيمي القاعدة وداعش منها ولم ترصد أي عمليات تفجيرية أو تخريبية جديدة في مناطق سيطرة حكومة صنعاء بعد تمكن الجيش من القضاء على التنظيمين في عمليات عسكرية متعددة طوال السنوات الماضية، وكان سبب تأخر حسم المواجهات مع التنظيمين هو دعمهما من قبل قوات التحالف والمليشيات والمرتزقة التابعة له ولهادي[123].

من سطح الماء، مما يشير إلى أن أجهزة متفجرة (ربما حشوات مشكلة خطية) قد وضعت هناك من قبل غواصين.

66 -ولا تزال هوية المهاجمين في الحالات المذكورة أعلاه غير واضحة، رغم أنه من المرجح أن يكون الحادث الذي تعرضت له الناقلة سيرا مرتبطا بنزاع حول السيطرة على عائدات النفط من ميناء رضوم. وعلى الرغم من أن هناك بعض أوجه التشابه في طريقة تنفيذ الهجومين اللذين وقعا في آذار/مارس وأيار/مايو، وكانا كذلك في المنطقة الجغرافية نفسها، فقد كانت هناك أيضا اختلافات كبيرة بينهما. وتختلف الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع المنقولة بالماء المستخدمة في الهجوم على الناقلة غلاديولوس عن النموذجين اللذين استخدمهما الحوثيون في الماضي، مما يطرح احتمال أن تكون قد ظهرت على شواطئ خليج عدن الغربي جهة فاعلة جديدة في جعبتها نظم أسلحة متطورة نسبياً."

(122) **انظر الفصل الأول.**

(123) فيديو جديد لزعيم تنظيم القاعدة "باطرفي" يعترف فيه بمشاركة مقاتليه مع التحالف ضد قوات صنعاء - المساء برس (masa-press.net)

ثانياً: تنصل مجلس الأمن عن القيام بمسؤولياته أمام جريمة عدوان على اليمن:

استمر مجلس الأمن ولجانه في ممارسة التضليل من خلال توصيفه للنزاع في اليمن أنه نزاع غير دولي، وهدفه من ذلك مصادرة حق اليمن في المطالبة بقيام الأمم المتحدة ومجلس الأمن بالقيام بمسؤولياتهما حسب الميثاق لوقف العدوان عليها وقمع الدول المشاركة فيه، كون اليمن دولة مستقلة ذات سيادة وعضو في الأمم المتحدة، كما أن ذلك يأتي لحرص المجلس على حماية دول التحالف التي تقودها المملكة العربية السعودية والإمارات وتحضى بدعم عسكري ولوجستي من دول اللوبي الأقوى في مجلس الأمن وهي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا والكيان الصهيوني[124].

في هذا الإطار أثبتت تقارير فريق خبراء مجلس الأمن أن هناك عدواناً على اليمن مكتمل الأركان يقوم به تحالف دولي بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات ومشاركة عدد من الدول، وقام هذا التحالف بتنفيذ آلاف الغارات الجوية مستخدماً كافة أنواع الأسلحة ومنها المحرمة دولياً مستهدفاً بذلك المدنيين والبنى التحتية في اليمن، وقام التحالف بغزو واحتلال أجزاء واسعة من أراضي الجمهورية اليمنية وجلب المرتزقة الأجانب، كما قام بتجنيد ميليشيات محلية والدفع بها للقتال مقابل المال، إلى جانب فرضه الحصار الشامل الجوي والبري والبحري بغرض تجويع الشعب اليمني.

ووفقًا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (3314)، فإن أشكال جريمة العدوان تتمثل في الأفعال الآتية:

1. *"قيام القوات المسلحة لدولة ما بغزو إقليم دولة أخرى أو الهجوم عليه، أو أي احتلال عسكري، ولو كان مؤقتًا، ينجم عن مثل هذا الغزو أو الهجوم، أو أي ضم لإقليم دولة أخرى أو لجزء منه باستعمال القوة.*
2. *قيام القوات المسلحة لدولة ما بقذف إقليم دولة أخرى بالقنابل، أو استعمال دولة ما أية أسلحة ضد إقليم دولة أخرى.*
3. *ضرب حصار على موانئ دولة ما أو على سواحلها من قبل القوات المسلحة لدولة أخرى.*

(124) **الفقرة 11 من التقرير S/2019/83 :** "سافر أعضاء الفريق في سياق تحقيقاتهم إلى الأردن، وإسرائيل، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وإيطاليا، والبحرين، وتركيا، وجيبوتي، وعمان، وفرنسا، وقطر، ولبنان، ومصر، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليمن."

4. *قيام القوات المسلحة لدولة ما بمهاجمة القوات المسلحة البرية أو البحرية أو الجوية أو الأسطولين التجاريين البحري والجوي لدولة أخرى.*
5. *قيام دولة ما باستعمال قواتها المسلحة الموجودة داخل إقليم دولة أخرى بموافقة الدولة المضيفة، على وجه يتعارض مع الشروط التي ينص عليها الاتفاق أو أي تمديد لوجودها الإقليمي المذكور، إلى ما بعد نهاية الاتفاق.*
6. *سماح دولة ما وضعت إقليمها تحت تصرف دولة أخرى بأن تستخدمه هذه الدولة الأخرى لارتكاب عمل عدواني ضد دولة ثالثة.*
7. *إرسال عصابات أو جماعات مسلحة أو قوات غير نظامية أو مرتزقة من قِبل دولة ما أو باسمها تقوم ضد دولة أخرى من أعمال القوة المسلحة تكون من الخطورة بحيث تعادل الأعمال المعددة أعلاه، أو اشتراك الدولة بدور ملموس في ذلك."*

وعلى أساس وصف القرار (3314) لأشكال العمل العدواني، فقد تم تصنيف نماذج من الجرائم التي ارتكبتها قوات التحالف على أساس ذلك التصنيف، مع الاستشهاد بالجرائم التي أثبتها فريق الخبراء في تقاريرهم فقط، وهي كالآتي:

أ. الهجوم والغزو والاحتلال:

أثبتت تقارير الفريق التابع لمجلس الأمن للفترة 2015-2020 وجود أعمال الغزو والاحتلال التي نفذتها قوات التحالف على اليمن بقيادة السعودية والإمارات عندما أعلنت في مساء 26 مارس 2015 بدء تنفيذ عملية عسكرية على اليمن في إطار تحالف دولي مخالف لميثاق الأمم المتحدة تحت مسمى "عاصفة الحزم"، ومن خلال الممارسات التي قام بها التحالف على مرأى ومسمع من العالم أجمع خصوصاً ما أورده الفريق في تقريره للعام 2016 ونص فيه على: *"وعلى المستوى التشغيلي، يرى الفريق أن أنشطة التحالف العسكرية تجري تحت سيطرة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة على النحو التالي:*

(أ) تجري العمليات الجوية في اليمن تحت السيطرة التشغيلية لمقر مشترك تقوده المملكة العربية السعودية يقع في الرياض، مع خلية استهداف ومراقبة تشرف على عمليات تحديد الأهداف وإسناد المهام، وبها ضباط من الدول الأعضاء في التحالف، باستثناء السنغال والمغرب؛

(ب) تجري العمليات البرية في مأرب تحت السيطرة التشغيلية للمملكة العربية السعودية؛

(ج) تجري العمليات البرية في عدن وفي محيط المكلا تحت السيطرة التشغيلية للإمارات العربية المتحدة"

1 - غزو الأراضي اليمنية وقصفها:

هجمت قوات التحالف بقيادة السعودية والإمارات على الأراضي اليمنية وقامت باستهداف المدنيين بالضربات الجوية وقصف الأحياء والتجمعات السكنية واعتبار مدينتي صعدة ومران من الأهداف العسكرية بعد إعلانها محافظة صعده منطقة عسكرية سعياً لاستمرار غزوها ومحاولة احتلالها[125]، وتُعد هذه الأفعال انتهاكات جسيمة لمبادئ القانون الدولي الإنساني ارتكبها التحالف على نطاق واسع وبطريقة منهجية[126]، مستخدماً حتى الذخائر العنقودية في المناطق الآهلة بالسكان[127]، ولم تسلم منه مخيمات النازحين واللاجئين، وكذلك التجمعات المدنية بما في ذلك حفلات الزفاف والمركبات المدنية كالحافلات والمناطق السكنية والمرافق الطبية والمدارس والمساجد والأسواق والمصانع ومخازن الغذاء وغير ذلك الأعيان المدنية بجانب استهدافه لأهم البنى التحتية المدنية مثل مطار صنعاء وميناء الحديدة وطرق المرور المحلية[128].

وبحسب ما ورد في تقرير مجلس الأمن (لفترة 2015) ففي الشهرين الأولين فقط من بدء عمليات التحالف وفي مدينة صعدة بالتحديد والتي هي أشد المدن المستهدفة تضرراً من الغارات الجوية دُمر فيها مالا يقل عن 226 مبنى.[129]

واستمر قصف قوات التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 26 مارس 2015 حتى كتابة هذه الدراسة بالوتيرة نفسها مع تنويع في شكل الانتهاكات والجرائم والأسلحة المستخدمة، وبحسب ما وثقه الفريق التابع لمجلس الأمن وما ورد في تقاريره السنوية عن الحالات التي حقق فيها نجد الآتي:

(125) غارات التحالف الجوية غير المشروعة على مدينة صعدة في اليمن | HRW

(126) **نصت الفقرة 128 من التقرير S/2018/192:** "وإن التحالف باستهدافه المدنيين بالضربات الجوية، سواء بقصف الأحياء السكنية أو اعتبار مدينتي صعدة ومران برمتهما من الأهداف العسكرية، يرتكب انتهاكا جسيما لمبادئ التمييز والتناسب والحيطة. وفي بعض الحالات، وجد الفريق أن هذه الانتهاكات قد ارتُكبت على نطاق واسع وبطريقة منهجية."

(127) **نصت الفقرة 130 من التقرير S/2018/192:** "ويواصل الفريق التحقيق في لجوء التحالف إلى استخدام ذخائر عنقودية في المناطق الآهلة بالسكان شمال غرب اليمن. وأشار المتحدث العسكري باسم المملكة العربية السعودية، العميد أحمد عسيري، إلى أن المملكة العربية السعودية قد استخدمت ذخائر عنقودية ضد مركبات مدرعة في اليمن، ولكن ليس ضد الأهداف المدنية. وقدمت اثنتان من المنظمات غير الحكومية الدولية وإحدى وكالات الأمم المتحدة صورا فوتوغرافية للذخائر العنقودية الفرعية وتسجيلات تبين استخدامها بالقرب من إحدى القرى الريفية في اليمن أو فوقها. وينتظر الفريق السفر إلى اليمن لاستكمال تحقيقاته الخاصة.."

(128) **نصت الفقرة 137 من التقرير S/2018/192:** "ووثق الفريق غارات جوية نفذتها قوات التحالف ضد المدنيين والأهداف المدنية، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني، بما يشمل مخيمات المشردين داخليا واللاجئين؛ والتجمعات المدنية، بما في ذلك حفلات الزفاف؛ والمركبات المدنية، بما فيها الحافلات؛ ومناطق السكن المدنية؛ والمرافق الطبية؛ والمدارس؛ والمساجد؛ والأسواق والمصانع ومخازن الغذاء؛ وغير ذلك من البنى التحتية المدنية الضرورية، مثل مطار صنعاء وميناء الحُديدة وطرق المرور المحلية."

(129) **نصت الفقرة 141 من التقرير S/2018/192:** "وتبرهن الصورة الساتلية الواردة أعلاه عن مدينة صعدة (من خلال النقاط الصفراء) على الغارات الجوية التي شنت على المباني والأعيان، التي تم تحديدها بمقارنة الصور التي التُقطت في 6 كانون الثاني/يناير 2015 و22 أيار/مايو 2015. ومدينة صعدة هي أشد المدن المستهدفة تضررا من الغارات الجوية، حيث دُمر فيها ما لا يقل عن 226 مبنى بعد أقل من شهرين فقط من بدء الغارات الجوية."

وثق الفريق التابع لمجلس الأمن عدد (119) طلعة جوية نفذتها قوات التحالف تتعلق بانتهاكات القانون الدولي الإنساني خلال عام 2015، وكانت العديد من الهجمات تشمل عدة غارات جوية على أهداف مدنية مختلفة، ومن مجموع هذه الطلعات الجوية حدد الفريق عدد (146) من الأعيان المستهدفة ووثق عدد (3) حالات لطائرات عمودية طاردت مدنيين فارين من عمليات قصف المناطق السكنية وأطلقت النار عليهم [130].

في عام 2016 حقق فريق الخبراء في عشر غارات جوية فقط، شنها طيران التحالف نجم عنها (292) حالة وفاة، منها (100) قتيل في صفوف النساء والأطفال، كما دمرت الغارات (3) مباني سكنية و(3) مجمعات صناعية مدنية ومستشفى وسوق [131].

ومن أبرز الجرائم التي أوردها الفريق في تقريره عام 2016 جريمة استهداف الصالة الكبرى[132]، حيث كان أكثر من (1000) شخص يشاركون في مراسيم عزاء والد وزير الداخلية[133]، *"والتي أسفرت عما لا يقل عن 827 إصابات وجروح في صفوف المدنيين، وكان ما لا يقل عن 24 من الجرحى أطفالا."*، حسب نتائج تحقيق الفريق في التقرير.

(130) **نصت الفقرة 138 من التقرير** S/2018/192: "ووثّق الفريق 119 طلعة جوية لقوات التحالف تتعلق بانتهاكات القانون الدولي الإنساني وكان العديد من الهجمات يشمل عدة غارات جوية على أهداف مدنية متعددة. ومن مجموع هذه الطلعات الجوية، حدد الفريق 146 من الأعيان المستهدفة ووثّق الفريق أيضا ثلاث حالات يُزعم فيها أن طائرات عمودية طاردت مدنيين فارين من عمليات قصف المناطق السكنية وأطلقت النار عليهم."

(131) **نصت الفقرة 120 من التقرير** S/2018/193: "حقق الفريق في 10 ضربات جوية في اليمن، نجم عنها ما لا يقل عن 292 حالة وفاة، بما في ذلك ما لا يقل عن 100 قتيل في صفوف النساء والأطفال. كما دمرت هذه الغارات 3 مبان سكنية، و3 مجمعات صناعية مدنية، ومستشفى واحداً، وسوقاً واحدة."

(132) **القاعة الكبرى:** هي صالة مناسبات توجد في منطقة سكنية في الجنوب الغربي من أمانة العاصمة صنعاء.

(133) **نصت الفقرتين 124 -125 من التقرير** S/2018/193: "ولم يرد التحالف على طلب الفريق تزويده بمعلومات في هذا الشأن. وعزا الفريق المشترك لتقييم الحوادث، وهو فريق أنشأه التحالف من أجل "تقييم حوادث سقوط خسائر في صفوف المدنيين المبلغ عن وقوعها وإجراءات التحقق وآليات الاستهداف الدقيق.

125 - وبعد إجراء التقييم التقني والتقييم من منظور القانون الدولي الإنساني، خلص الفريق إلى ما يلي: (أ) نفذ التحالف الضربة الجوية التي استهدفت الصالة الكبرى في صنعاء، والتي أسفرت عما لا يقل عن 827 إصابات وجروح في صفوف المدنيين. وكان ما لا يقل عن 24 من الجرحى أطفالا. وأسفرت الضربة الجوية أيضاً عن التدمير الكامل للصالة الكبرى؛ (ب) وبالنظر إلى طبيعة المناسبة والحاضرين فيها، فإن الهجوم أسفر عن عدد كبير جداً من الإصابات بين المدنيين، وهو أمر كان ينبغي توقعه قبل تنفيذ الهجوم. والفريق غير مقتنع بأن الوفاء بمقتضيات القانون الدولي الإنساني ذات الصلة بمراعاة مبدأ التناسب قد تحقق في هذه الحالة؛ (ج) تشير هذه العوامل التراكمية، الواردة في الفقرتين (أ) و (ب) أعلاه، إلى أنه حتى وإن اتخذت تدابير وقائية، فإنها كانت إلى حد بعيد غير كافية وغير فعالة. كما خلص الفريق المشترك لتقييم الحوادث إلى عدم اتباع قواعد الاشتباك والإجراءات المناسبة، وأن المسؤولين في التحالف "لم يأخذوا في الاعتبار طبيعة المنطقة المستهدفة"؛ (د) أسفرت الضربة الجوية الثانية، التي وقعت بعد الضربة الأولى بثلاث إلى ثماني دقائق، عن وقوع المزيد من الإصابات في صفوف المدنيين الذين كانوا قد أصيبوا بجروح في الضربة الأولى، وفي صفوف المستجيبين الأوائل. وقد انتهك التحالف التزاماته فيما يتعلق بالأشخاص العاجزين عن القتال والجرحى، فيما يعد بالفعل "ضربة مزدوجة"، ربما يكون سببها الأساليب التي يعتمدها الطيارون لضمان تدمير الأهداف؛ (هـ) حتى لو كان مسؤول بعينه في التحالف قد تصرف بإهمال أثناء تنفيذ الضربة الجوية، فإن قوات التحالف تظل مسؤولة عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني. ولا يجوز اعتبار تصرف أحد المسؤولين خلاف التعليمات مبرراً ملائماً، في الإطار الأوسع للقانون الدولي، يتيح للدول الأعضاء المعنية في التحالف التملص من مسؤولية الدولة عن وقوع تلك الأفعال غير المشروعة؛ (و) قد يكون المسؤولون الحكوميون الذين ورد أنهم سربوا المعلومات، أو كانوا مشاركين على نحو آخر في جمع المعلومات الاستخبارية وعمليات الاستهداف ذات الصلة بالحادث، هم أيضاً مسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني بقدر مساهمتهم في ذلك.

في العام 2017 حقق الفريق أيضاً في (10) غارات جوية تسببت في سقوط (175) قتيلاً و(135) جريحاً فيهم (85) طفلاً على الأقل، ودمرت الغارات (5) مباني سكنية و(2) سفن مدنية و(1) سوق و(1) فندق صغير وموقعا تابعاً لقوات هادي[134].

في العام 2018 حقق الفريق في (5) غارات جوية طالت مدنيين وأهدافاً مدنية نتج عنها نحو (78) قتيلاً و(153) جريحاً وألحقت أضراراً كبيرة بالممتلكات المدنية، كان أبرزها استهداف باص أطفال ضحيان بقنبلة جوية أسفرت عن مقتل حوالي (43) وجرح (63) معظمهم من الأطفال، وكذلك قصف منطقة مأهولة بالسكان مستهدفاً سوق السمك ومستشفى الثورة بمدينة الحديدة الساحلية نتج عنه مقتل (55) شخصاً وجرح (170) شخص[135].

في العام 2019 حقق الفريق في (8) غارات جوية أدت إلى مقتل حوالي (146) شخصاً وإصابة (133) أخرين في البيضاء والضالع وذمار وصعدة وصنعاء وتعز، وكان من أبرزها ما ارتكبته قوات التحالف في 31 أغسطس 2019 عندما استهدفت كلية المجتمع في محافظة ذمار وكان داخلها أكثر من (170) محتجزاً بحسب إفادة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وقد نتج عن هذا الاستهداف مقتل مالا يقل عن (100) شخص وإصابة مالا يقل عن (40) شخص، وقد أفاد الفريق أن هذا الموقع يستخدم سجناً منذ العام 2017 وورد ذكره في تقرير سابق للفريق إلى جانب أنه معروف محلياً بكونه حجزاً [136].

(134) **نصت الفقرة 160 من التقرير S/2018/594**:"خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حقق الفريق في 10 غارات جوية أفضت إلى سقوط 157 قتيلا و 135 جريحا، بمن فيهم 85 طفلا على الأقل. ودمرت الغارات أيضاً خمسة مبان سكنية، وسفينتين مدنيتين، وسوقا، وفندقاً صغيرا (موتيل)، وموقعا تابعا لقوات الحكومة اليمنية وترد في المرفق 58 دراسة حالة إفرادية مفصلة للحوادث الأربع الأولى، التي تشمل تقييمات للامتثال للقانون الدولي الإنساني."

(135) **نصت الفقرة 135 من التقرير S/2019/83**: "حقق الفريق في خمس غارات جوية طالت مدنيين وأهدافا مدنية في عام 2018 في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين. وأفادت التقارير بأن هذه الغارات الجوية أوقعت نحو 78 قتيلا و 153 جريحا وألحقت أضرارا كبيرة بالممتلكات المدنية. وحقق الفريق أيضا في حالة قصف واحدة في منطقة مأهولة بالسكان، نُسِبت إما إلى التحالف أو إلى قوات الحوثيين، وأدت إلى مقتل 55 شخصا وجرح 170 آخرين حسب التقارير."

(136) **الفقرات 93 - 95 من التقرير S/2020/326**: "93 - حقق الفريق في ثماني غارات جوية أدت إلى مقتل حوالي 146 شخصا وإصابة 133 آخرين في البيضاء، والضالع، وذمار، وصعدة، وصنعاء، وتعز ووجه الفريق رسائل إلى المملكة العربية السعودية فيما يتعلق بهذه الحوادث وما زال ينتظر ردا. وعبر الفريق عن تقديره للاجتماعات التي عقدت مع سلطات المملكة العربية السعودية والفريق المشترك لتقييم الحوادث في أثناء زيارة أجراها إلى الرياض في أيلول/سبتمبر 2019. ومع ذلك، يلاحظ الفريق أنه أرسل، منذ عام 2016، 11 رسالة تتعلق بأكثر من 40 غارة جوية لا يزال في انتظار ردود عليها. وهذا يعوق قدرة الفريق على الانتهاء من تحقيقاته.

94 - في 31 آب/أغسطس 2019، تم إسقاط عدة ذخائر متفجرة من إحدى الطائرات على مباني مجمع كلية المجتمع في ذمار.

95 - وهناك مبنى واحد على الأقل من هذه المباني تستخدمه قوات الحوثيين سجنا. وأفادت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن المرفق كان فيه نحو 170 محتجزا وأسفر الحادث عن إصابة ما لا يقل عن 40 شخصا ومقتل ما لا يقل عن 100 شخص. وأكد التحالف الغارة لكنه ادعى بأن الموقع له طابع عسكري نظرا لوجود حوثيين ومعدات للدفاع الجوي. وأشار أيضا إلى أن الموقع ليس مسجلا في قائمة الأمم المتحدة للأهداف الممنوع شن هجمات عليها ويبعد بأكثر من 10 كيلومترات عن السجن المسجل في ذمار، وهو ما يعني أن التحالف لم يكن يعلم بوجود سجناء في ذلك المجمع. بيد أن هذا الموقع ظل يستخدم سجنا منذ عام 2017 على الأقل وورد ذكره في تقرير سابق للفريق. وبالإضافة إلى ذلك، فإن وجود محتجزين فيه أمر معروف محليا."

في العام 2020 **حقق الفريق في** (5) **غارات جوية** واختتم تحقيقاته في حادثين بتاريخ 14 فبراير و12 يوليو أسفرا عن مقتل (41) شخصاً وإصابة (24) آخرين كان أغلب الضحايا من النساء والأطفال[137].

خَلُص فريق الخبراء في تحقيقاته أن استخدام الأسلحة الدقيقة التوجيه يُعد مؤشراً قوياً على أن الأهداف المقصودة هي نفسها المتضررة من الغارات الجوية وهذا ما يثبت أن التحالف عمِد إلى استهداف المدنيين بشكل مباشر منتهكاً بذلك كافة القوانين والأعراف[138]. كما أثبت الفريق في تلك التحقيقات أن أغلب الغارات الجوية للتحالف لم تستهدف أهدافاً عسكرية، ورأى أن التحالف لم يفِ بمقتضيات القانون الدولي الإنساني، وأن بعض هذه الغارات قد تكون بمثابة جرائم حرب[139]. كما أكد الفريق أن جميع دول التحالف تتحمل المسؤولية عن كافة الأعمال التي يقترفها الأشخاص الذين يشكلون جزءاً من قواتها المسلحة[140].

(137) **الفقرة** 121 **من التقرير** S/2021/79: "حقق الفريق في خمس غارات جوية واختَتَم تحقيقاته في حادثين (14 شباط/فبراير و12 تموز/يوليه) أسفرا عن مقتل 41 شخصا وإصابة 24 آخرين. وكانت أغلبية الضحايا من النساء والأطفال. ويواصل الفريق التحقيق في الحوادث المتبقية."

(138) **نصت الفقرة** 162 **من التقرير** S/2018/594:"يخلص الفريق في دراسات الحالات الإفرادية إلى ما يلي: أ- باستثناء الحادثة ألف، فإن الكيان العسكري الوحيد القادر على توجيه هذه الغارات الجوية هو التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية. ففي الحادثة ألف، من المستبعد جدا أن يكون قد نفذ الهجوم أي كيان غير دولة عضو في التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية؛ باستثناء الحادثتين باء ودال، لم يعترف التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية. (ب) بمشاركته في أي من الغارات، ولم يوضح، في المجال العام، الهدف العسكري الذي يسعى إلى تحقيقه. ففي الحادثتين باء ودال، يتعذر على الفريق أن يوافق على المسوغات التي ساقها التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية. (ج) لا تزال التدابير التي اتخذها التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية، في عملية الاستهداف، للتقليل إلى أدنى حد من الإصابات بين الأطفال، إن وجدت، غير فعالة إلى حد بعيد، لا سيما عندما يواصل استهداف المباني السكنية."

(139) **نصت الفقرة** 127 **من التقرير** S/2018/193: "ولم يجد الفريق في ثمانية من التحقيقات العشرة ما يدل على أن الغارات الجوية استهدفت أهدافا عسكرية مشروعة. ويرى الفريق فيما يخص جميع التحقيقات العشرة أنه من شبه المؤكد أن التحالف لم يف بمقتضيات القانون الدولي الإنساني المتعلقة بالتناسب واتخاذ الاحتياطات اللازمة عند شنّ الغارات. ويرى الفريق أن بعض هذه الغارات قد تكون بمثابة جرائم حرب."

(140) **نصت الفقرة** 129 **من التقرير** S/2018/193: "وجميع الدول التي تخوض قواتها عمليات عسكرية، أو تشارك في هذه العمليات على نحو آخر، باسم التحالف تتحمل المسؤوليةَ عن "كافة الأعمال التي يقترفها الأشخاص الذين يشكلون جزءاً من قواتها المسلحة". فهذه الدول "... لا يمكنها التملص من التزاماتها بوضع وحداتها تحت تصرف ... تحالف له غرض خاص". ويتعين أيضا على جميع الدول الأعضاء في التحالف وحلفائها أن تتخذ التدابير المناسبة لكفالة أن يحترم التحالف القانونَ الدولي الإنساني. ويتعين ذلك بالأخص على الحكومة اليمنية التي تُشَنّ الغارات الجوية بناء على طلبها وبموافقتها."

2 - احتلال الأراضي اليمنية:

أثبت الفريق من خلال ما أورده في الفقرات (150-154) من التقرير الشامل لفترة عام 2016 رقم S/2018/193 أن حالات الطرد والترحيل القسري المبنية على التمييز الفعلي ضد الشماليين في عدن توضح بما لا يدع مجالاً للشك عدم وجود سلطة قانونية وشرعية في المناطق الخاضعة لسيطرة قوات التحالف والميليشيات المسلحة التابعة لها، حيث أن السبب في مثل هذه الأعمال والتصرفات هو وجود الاحتلال وانعدام شرعية السلطات المحلية[141].

الفقرة (34) من تقرير الفريق للفترة 2017 رقم S/2018/594 أكدت استمرار حالة الاحتلال حيث نصت على: *"تواصل قوات التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية توفير الدعم المالي والسياسي والعسكري واللوجستي للقوات المسلحة اليمنية ولعدد من القوات المسلحة المقاتلة بالوكالة عنها وتقاتل قوات المملكة العربية السعودية في جبهتي قتال رئيسيتين هما ميدي ومأرب في حين تقاتل قوات الإمارات العربية المتحدة بصورة عامة في عدن وأبين وحضرموت ولحج والمهرة والمخا وشبوة"*، مع تأكيد الفريق في الفقرة (50) أن هادي فقد القيادة والسيطرة الفعلية على القوات العسكرية والأمنية العاملة باسم *"الحكومة الشرعية في اليمن"*[142].

الفقرة (45) من التقرير نفسه جاء فيها أن المملكة العربية السعودية شنت غارات على تعز وأصابت إحدى تلك الغارات عناصر من اللواء 22 مدرع في منطقة العروس في جبل صبر[143].

(141) **نص الفقرات** 150 – 154 **من التقرير** S/2018/193: "150 - في 8 أيار/مايو، بدأ أفراد الأمن عمليات تشريد قسري لأفراد منحدرين من الشمال والذين يعملون في عدن أو يقيمون فيها. وأيّدت السلطات المحلية هذه المبادرة باعتبارها مبادرة أمنية تهدف إلى كبح أعمال الاغتيال والعنف المستمرة في المنطقة.

151 - وفي 9 أيار/مايو، أو في وقت قريب من هذا التاريخ، أصدر الرئيس بيانا أدان فيه عمليات الترحيل وأصدر تعليماته إلى محافظي عدن ولحج والضالع بأن يسارعوا إلى اتخاذ تدابير لوقف التحريض بدافع النعرة الإقليمية ووقف الإخلاء القسري

152 - ويرى الفريق أن عمليات الطرد وإن كانت تتم على صعيد محلي فإنها مؤشر شبه مؤكد على أنها تمثل سياسة واسعة على نطاق محافظة عدن. وقد تعرّف الفريق على هوية المسؤولين عن تنفيذ هذه السياسة.

153 - وحقق الفريق فيما بعد في حادث آخر يتعلق بالترحيل القسري إلى تعز لثلاثة عمال من معمل يقع في لحج في 12 أيار/مايو 2016 أو في وقت قريب من هذا التاريخ. فقد أخرجت القوات المسلحة هؤلاء الأشخاص بالقوة من مكان عملهم ونقلتهم إلى "شمال" اليمن. ومُنح أحد العمال الوقت للذهاب إلى عدن قبل ترحيله، لتمكينه من الترتيب لنقل أسرته إلى الشمال. ويشكل هذا الحادث انتهاكا لعدة أحكام من أحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق المتعلقة بالاحتلال وحظر الترحيل القسري والتمييز. وتعرّف الفريق على هوية القائد في لحج المسؤول عن عمليات الترحيل هذه.

154 - وتبيّن للفريق أن أفعال التمييز الفعلي أو المتصور ضد "الشماليين" تتواصل في عدن. وتهدد أفعال التمييز هذه وعمليات الترحيل بتقويض شرعية السلطات المحلية، وقد تعوق الجهود الوطنية والدولية المبذولة لإرساء دعائم الأمن والحوكمة المحلية اللازمة للتوصل إلى حل دائم. وينطبق على الأفراد والكيانات الذين يقومون بهذه الممارسات ما يرد في الفقرة 17 من القرار 2140 (2014) من معايير تحديد الأفراد على أنهم يهددون سلام اليمن وأمنه. وقد تنطبق عليهم أيضا أحكام الفقرتين الفرعيتين (أ) و (ج) من الفقرة 18 من ذلك القرار."

(142) **نصت الفقرة** 50 **من التقرير** S/2018/594: "ويرى الفريق أن الرئيس هادي فقد القيادة أو السيطرة الفعلية على القوات العسكرية والأمنية العاملة باسم الحكومة الشرعية في اليمن"

(143) **نصت الفقرة** 45 **من التقرير** S/2018/594: "...وقد أسفر عدد من الغارات الجوية التي شنها التحالف الذي تقودة المملكة العربية السعودية على تعز..."

وأثبت الفريق من خلال ما أورده في الفقرة (43) من تقرير الفترة 2018 رقم S/2019/83 أن مناطق العمليات الرئيسية لقوات التحالف توجد على الحدود اليمنية الشمالية ولها تواجد في سقطرى، وأن القوات الإماراتية تقاتل في عدد من المحافظات حيث نصت الفقرة على الآتي: *"ومناطق العمليات الرئيسية لقوات التحالف توجد على الحدود اليمنية الشمالية في محافظات حجة ومأرب والمهرة، ولها وجود عسكري ضئيل جدا في سقطرى، في حين تقاتل قوات الإمارات العربية المتحدة أساسا في محافظات عدن وأبين وحضرموت والحديدة وشبوة وتعز (باستثناء مدينة تعز)."*

وما ورد في الفقرة (24) من تقرير الفريق للفترة 2020 رقم S/2020/326 تحت عنوان *"إعادة انتشار قوات الإمارات العربية المتحدة في اليمن"*، حيث أثبت وجود قاعدة إماراتية في البريقة بعدن سلمتها الإمارات للسعودية عقب توقيع اتفاق الرياض في نوفمبر 2019[144].

أما الفقرة (59) من التقرير S/2021/79فقد بينت وجود قواعد عسكرية لقوات الإمارات العربية المتحدة في بلحاف والعلم بمحافظة شبوة، ونصت على: *"..، وفي حين وقعت بعض الحوادث الأمنية البسيطة أثناء تنقل قوات الإمارات العربية المتحدة بين قواعدها في بلحاف والعلم..."*

كما أثبت الفريق في الفقرة (100) من التقرير S/2020/326 وجود سجون تشرف عليها الإمارات في القاعدة الإماراتية في منطقة البريقة بمحافظة عدن[145].

أما الفقرة (127) من التقرير S/2021/79 فقد بين الفريق فيها أنه حقق في حالات

(144) **تنص الفقرة 24 من التقرير رقم S/2020/326 على:** "خلال عام 2019، قلصت الإمارات العربية المتحدة كثيرا عديد قواتها في إطار عملية إعادة انتشار نفذت على مرحلتين. وشملت المرحلة الأولى تخفيضا كبيرا لعديدها في حزيران/يونيه وتموز/يوليه إذ خفضته من بضعة آلاف إلى بضع مئات من الجنود، لكنها أبقت على بعض الجنود لدعم الجماعات المسلحة التي كان البلد دربها وجهزها في الفترة ما بين 2015 و 2019، أما المرحلة الثانية فنفذت في الأسبوع الأول من تشرين الأول/أكتوبر، حيث تركت وجودا أدنى لقوات الإمارات العربية المتحدة في مخا، وعدن، وبلحاف، والريان، وسقطرى. وأجري هذا التخفيض إلى جانب التخفيض الكبير للقوات السودانية بعيد إنشاء النظام الجديد في الخرطوم. وتم انسحاب الإمارات العربية المتحدة من عدن بتسليم قاعدتها في البريقة إلى قوات المملكة العربية السعودية عقب التوقيع على اتفاق الرياض في تشرين الثاني/نوفمبر 2019."

(145) **تنص الفقرة 100 من التقرير رقم S/2020/326 على:** "حقق الفريق في أربع حالات لانتهاك المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان تنطوي على الاعتقال والاحتجاز التعسفيين، وسوء المعاملة، والتعذيب، والاختفاء القسري. فهناك فرد ألقت قوات النخبة الشبوانية القبض عليه في عتق، شبوة، واحتجز في بلحاف، ونقل إلى الريان، في حضرموت. وهناك فرد آخر اعتقلته المملكة العربية السعودية في الغيضة، بالمهرة، وفرد اعتقلته واحتجزته الإمارات العربية المتحدة في قاعدتها في البريقة. وإضافة إلى ذلك، اعتقل فرد في أبين، ثم احتجزه اللواء شلال علي شايع، واحتجز في نهاية المطاف في البريقة. ومن بين هؤلاء الأفراد الأربعة، لم يفرج إلا عن فرد واحد، في عام 2018؛ وزعم أنه تعرض للتعذيب أثناء احتجازه في قاعدة الإمارات العربية المتحدة في البريقة. ولا يزال مكان وجود الثلاثة الآخرين مجهولا. ويرد مزيد من المعلومات في المرفق السري 28. وبعث الفريق برسائل إلى المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وهو في انتظار رد"

الاعتقال والاحتجاز التعسفيين والاختفاء القسري والتعذيب على أيدي قوات الإمارات العربية المتحدة في اليمن، كما أثبت أن هذه القوات تسيطر على بلحاف ـ شبوة، ومطار الريان الدولي ـ المكلا، وموقع قريب من ميناء الضبه النفطي ـ الشحر حضرموت[146].

ومن خلال كل ما سبق يتضح ويثبت حالة الاحتلال في إطار تنفيذ التحالف لجريمة العدوان على اليمن بقيادة السعودية والإمارات.

(146) **نصت الفقرة** 127 **من التقرير رقم** S/2021/79 **على:** "يواصل الفريق التحقيق في حالات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين والاختفاء القسري والتعذيب على أيدي قوات الإمارات العربية المتحدة في اليمن. وقد تلقى الفريق أدلة تثبت احتجاز ثلاثة أشخاص في المواقع التالية الخاضعة لسيطرة هذه القوات: بلحاف (شبوة)، ومطار الريان الدولي (المكلا)، وفي موقع قريب من ميناء الضبة النفطي (الشحر، حضرموت)"

وفيما يأتي جدول يُبين ما أثبتته تقارير مجلس الأمن من أفعال الهجوم والقصف والغزو والاحتلال:

جدول رقم (3) شواهد الهجوم والقصف في تقارير مجلس الامن

رقم ونص الفقرة	التاريخ	الرمز
128 - وإن التحالف باستهدافه المدنيين بالضربات الجوية، سواء بقصف الأحياء السكنية أو اعتبار مدينتي صعدة ومران برمتهما من الأهداف العسكرية، يرتكب انتهاكا جسيما لمبادئ التمييز والتناسب والحيطة، وفي بعض الحالات، وجد الفريق أن هذه الانتهاكات قد ارتُكبت على نطاق واسع وبطريقة منهجية.	2015	S/2018/192
130 - ويواصل الفريق التحقيق في لجوء التحالف إلى استخدام ذخائر عنقودية في المناطق الآهلة بالسكان شمال غرب اليمن، وأشار المتحدث العسكري باسم المملكة العربية السعودية، العميد أحمد عسيري، إلى أن المملكة العربية السعودية قد استخدمت ذخائر عنقودية ضد مركبات مدرعة في اليمن، ولكن ليس ضد الأهداف المدنية، وقدمت اثنتان من المنظمات غير الحكومية الدولية وإحدى وكالات الأمم المتحدة صورا فوتوغرافية للذخائر العنقودية الفرعية وتسجيلات تبين استخدامها بالقرب من إحدى القرى الريفية في اليمن أو فوقها، وينتظر الفريق السفر إلى اليمن لاستكمال تحقيقاته الخاصة.	2015	S/2018/192
137 - ووثق الفريق غارات جوية نفذتها قوات التحالف ضد المدنيين والأهداف المدنية، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني، بما يشمل مخيمات المشردين داخليا واللاجئين؛ والتجمعات المدنية، بما في ذلك حفلات الزفاف؛ والمركبات المدنية، بما فيها الحافلات؛ ومناطق السكن المدنية؛ والمرافق الطبية؛ والمدارس؛ والمساجد؛ والأسواق والمصانع ومخازن الغذاء؛ وغير ذلك من البنى التحتية المدنية الضرورية، مثل مطار صنعاء وميناء الحُديدة وطرق المرور المحلية (انظر المرفقات 52 و 54 و 61).	2015	S/2018/192

138 - ووثَّق الفريق 119 طلعة جوية لقوات التحالف تتعلق بانتهاكات القانون الدولي الإنساني، وكان العديد من الهجمات يشمل عدة غارات جوية على أهداف مدنية متعددة، ومن مجموع هذه الطلعات الجوية، حدد الفريق 146 من الأعيان المستهدفة (انظر المرفق 47)، ووثَّق الفريق أيضا ثلاث حالات يُزعم فيها أن طائرات عمودية طاردت مدنيين فارين من عمليات قصف المناطق السكنية وأطلقت النار عليهم.	2015	S/2018/192
140 - وفي 8 أيار/مايو، أعلن التحالف مدينة صعدة ومنطقة مران بكاملهما من "الأهداف العسكرية"، وما زالت صعدة إحدى أكثر مدن اليمن تعرضا للهجوم والتدمير بشكل منهجي، ويعزى ذلك إلى الغارات الجوية التي يشنها التحالف ويستهدف بها المدينة بكاملها، في انتهاك مباشر للقانون الدولي الإنساني، ويوفر الشكل الخامس صورة ساتلية عن صعدة، كما ترد صور أخرى في الخرائط من 1 إلى 8، وهو يعرض مقارنة بين الصور الساتلية التي التُقطت في 6 كانون الثاني/يناير 2015 قبل إطلاق الغارات الجوية للتحالف وفي 22 أيار/مايو 2015 خلال المرحلة المبكرة من حملة التحالف، وواجهت مدينة صعدة أيضا هجمات عشوائية ومنهجية شنها التحالف، بما في ذلك هجمات على المستشفيات والمدارس والمساجد.	2015	S/2018/192
141 - وتبرهن الصورة الساتلية الواردة أعلاه عن مدينة صعدة (من خلال النقاط الصفراء) على الغارات الجوية التي شنت على المباني والأعيان، التي تم تحديدها بمقارنة الصور التي التُقطت في 6 كانون الثاني/يناير 2015 و 22 أيار/مايو 2015، ومدينة صعدة هي أشد المدن المستهدفة تضررا من الغارات الجوية، حيث دُمر فيها ما لا يقل عن 226 مبنى بعد أقل من شهرين فقط من بدء الغارات الجوية.	2015	S/2018/192
154 - ووفقا لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، يتعرض ثمانية أطفال، في المتوسط، للقتل أو التشويه كل يوم في اليمن كنتيجةٍ مباشرةٍ للأعمال العدائية، ويُعزى نحو ثلاثة أرباع الوفيات والإصابات بين الأطفال (73 في المائة) خلال الربع الثاني من عام 2015 إلى الغارات الجوية التي يشنها التحالف ويُعزى 18 في المائة من وفيات الأطفال و 17 في المائة من إصاباتهم إلى قوات الحوثيين وصالح.	2015	S/2018/192

155 - ويُواجه زهاء 4 ملايين طفل أخطارا جسيمة تهدد سلامتهم وحياتهم مع تصاعد حدة العنف وعدم الاستقرار، ويؤدي تعطيل وعرقلة سلسلة الإمداد بالسلع الأساسية وتدفق الإمدادات الإنسانية، وإعاقة إيصال المساعدات الإنسانية، والهجوم على المدارس والمستشفيات والمنازل إلى تعريض الأطفال للخطر بصفة خاصة، وبسبب التعرض للغارات الجوية والاقتتال الدائر في الشوارع والقصف والذخائر المضادة للطائرات، تتزايد بسرعة مخاطر الإصابة والوفاة، وقد تعرض الأطفال للتشويه والقتل على أيدي القناصة، سواء نتيجة لوجودهم في مرمى النيران المتبادلة، أو من جراء التعذيب، أو في حوادث متعلقة بتجنيد الأطفال، ووثّق الفريق أيضا حوادث أصيب فيها أطفال ورُضّع بحروق مروعة من جراء القصف الجوي، ولا يزال يباشر التحقيق بشأنها، وقد انتهك أطراف النزاع جميعاً حقوق الطفل وارتكبوا انتهاكات جسيمة ضد الأطفال أثناء النزاع المسلح (انظر المرفق 59).	2015	S/2018/192
180 - وإلى جانب العراقيل البرية التي تحول دون توزيع المساعدة الإنسانية، وثَّق الفريق 10 غارات جوية شنها التحالف على طرق النقل (البحرية والجوية على السواء)، وعلى أربعة من طرق الإمداد البرية وخمسة مرافق لتخزين المعونة الغذائية (بما يشمل مركبتين محمَّلتين بالمعونة وثلاثة مستودعات ومرافق لتخزين الأغذية)، بالإضافة إلى غارات جوية شُنت على مستودع تابع لمنظمة أوكسفام لتخزين معدات خاصة بمشروع للمياه يموله الاتحاد الأوروبي في صعدة. كما وثَّق الفريق ثلاث هجمات شنها التحالف على مواقع محلية للأغذية وللإنتاج الزراعي.	2015	S/2018/192
184 - ووثَّق الفريق حالات نهبت فيها قوات الحوثيين وصالح المعونة الغذائية وسيطرت فيها مؤقتا على مكتبي الأمم المتحدة في عدن وصنعاء (انظر المرفقين 48 و 50)، ووثَّق الفريق غارة جوية شنها التحالف على مستودع مرتبط بإحدى المنظمات غير الحكومية (انظر الفقرة 179)، وثلاث غارات جوية إما استهدفت مكاتب الأمم المتحدة في اليمن بشكل مباشر أو ألحقت بها أضرارا تبعية.	2015	S/2018/192

120 - حقق الفريق في 10 ضربات جوية في اليمن، نجم عنها ما لا يقل عن 292 حالة وفاة، بما في ذلك ما لا يقل عن 100 قتيل في صفوف النساء والأطفال. كما دمرت هذه الغارات 3 مبان سكنية، و 3 مجمعات صناعية مدنية، ومستشفى واحداً، وسوقاً واحدة (الجدول 7). وترد في التذييلين ألف ودال من المرفق 49 دراسات إفرادية مفصلة، تشمل تقييمات لمدى الامتثال للقانون الدولي الإنساني، وتوجد دراسات إفرادية أخرى لدى الأمانة. الجدول 7 المرفق ٢ **الضربات الجوية، ٢٠١٦** (أ) تُعرض جميع الضربات الجوية من التسلسل الكامل أو جزئي للأهداف.	2016	S/2018/193

126 - لم تُتِح أي من الدول الأعضاء في التحالف التي استخدمت عتادا جويا إمكانيةً للفريق للاطلاع على معلومات بشأن الحوادث العشرة الواردة في الجدول 7، رغم الطلبات التي قدمها، وذلك يتعارض مع ما يقتضيه الامتثال للفقرة 8 من القرار 2266 (2016).

127 - ولم يجد الفريق في ثمانية من التحقيقات العشرة ما يدل على أن الغارات الجوية استهدفت أهدافا عسكرية مشروعة، ويرى الفريق فيما يخص جميع التحقيقات العشرة أنه من شبه المؤكد أن التحالف لم يف بمقتضيات القانون الدولي الإنساني المتعلقة بالتناسب واتخاذ الاحتياطات اللازمة عند شنّ الغارات، ويرى الفريق أن بعض هذه الغارات قد تكون بمثابة جرائم حرب.

128 - وفي التحقيق المتعلق بمستشفى عبس (الجدول 7، الغارة الجوية رقم 6)، خلص الفريق إلى أن التحالف انتهك، في غارته الجوية على ذلك المستشفى، المبادئ المتعلقة بما يلي: حماية واحترام المستشفيات والعاملين الطبيين؛ وحماية الجرحى والمرضى؛ وحماية الأشخاص العاجزين عن القتال. 129 - وجميع الدول التي تخوض قواتها عمليات عسكرية، أو تشارك في هذه العمليات على نحو آخر، باسم التحالف تتحمل المسؤوليةَ عن "كافة الأعمال التي يقترفها الأشخاص الذين يشكلون جزءاً من قواتها المسلحة"، فهذه الدول "... لا يمكنها التملص من التزاماتها بوضع وحداتها تحت تصرف ... تحالف له غرض خاص"، ويتعين أيضا على جميع الدول الأعضاء في التحالف وحلفائها أن تتخذ التدابير المناسبة لكفالة أن يحترم التحالف القانونَ الدولي الإنساني، ويتعين ذلك بالأخص على الحكومة اليمنية التي تُشَنّ الغارات الجوية بناء على طلبها وبموافقتها (انظر S/2015/217). 130 - والأفراد المسؤولون عن التخطيط للغارات الجوية التي تضر على نحو غير متناسب بالمدنيين والبنى التحتية المدنية، و/أو عن اتخاذ القرارات بشأنها و/أو تنفيذها، قد ينطبق عليهم ما يرد في الفقرة 17 من القرار 2140 (2014) من معايير تحديد الأفراد على أنهم يهددون سلام اليمن أو أمنه أو استقراره، ويمكن أن تدرج أعمالهم أيضا ضمن أحكام الفقرة 18 من ذلك القرار. 131 - ويرى الفريق أن الانتهاكات التي ارتبط ارتكابها بتنفيذ الحملة الجوية شائعةٌ بما يكفي لاستنتاج أنها تدل إما على عدم فعالية عملية الاستهداف أو على اتباع سياسة أعم تهدف إلى القضاء التدريجي على البنى التحتية المدنية.	2016	S/2018/193
121 - في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2016، حوالي الساعة 15:20، انفجرت قنبلتان أطلقتا من الجو على الصالة الكبرى أو داخلها، وهي قاعة توجد في منطقة سكنية في الجنوب الغربي من صنعاء، حيث كان أكثر من 1000 شخص يشاركون في تشييع جنازة والد وزير الداخلية بالإنابة المتمركز في صنعاء، وكان من المتوقع حضور عدد كبير من القادة العسكريين والسياسيين المنتسبين لهذا التحالف.	2016	S/2018/193

122 - حصل الفريق على الصور الأصلية لما بعد الانفجار وقام بتحليل الأدلة المادية المتاحة، ووجد أن الشظايا لها نفس الملامح الشكلية وتندرج ضمن نفس المعالم القياسية التي تتسم بها شظايا الزعانف والأجنحة التي تخلفها وحدات التوجيه GBU-12 Paveway II التي تجهز بها القنابل الجوية الشديدة التفجير من طراز Mark 82 (انظر الشكلين التاسع والعاشر). 123 - والمعروف أن الطرف الوحيد في النزاع الذي لديه القدرة على إطلاق قنابل جوية شديدة التفجير من طراز Mark 82 مجهزة بوحدات التوجيه GBU-12 Paveway II هو التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية. 124 - ولم يرد التحالف على طلب الفريق تزويده بمعلومات في هذا الشأن، وعزا الفريق المشترك لتقييم الحوادث، وهو فريق أنشأه التحالف من أجل "تقييم حوادث سقوط خسائر في صفوف المدنيين المبلغ عن وقوعها وإجراءات التحقق وآليات الاستهداف الدقيق"، (انظر S/2016/100)، المسؤولية إلى. 125 - وبعد إجراء التقييم التقني والتقييم من منظور القانون الدولي الإنساني، خلص الفريق إلى ما يلي: (أ) نفذ التحالف الضربة الجوية التي استهدفت الصالة الكبرى في صنعاء، والتي أسفرت عما لا يقل عن 827 إصابات وجروح في صفوف المدنيين، وكان ما لا يقل عن 24 من الجرحى أطفالا، وأسفرت الضربة الجوية أيضاً عن التدمير الكامل للصالة الكبرى؛ (ب) وبالنظر إلى طبيعة المناسبة والحاضرين فيها، فإن الهجوم أسفر عن عدد كبير جداً من الإصابات بين المدنيين، وهو أمر كان ينبغي توقعه قبل تنفيذ الهجوم، والفريق غير مقتنع بأن الوفاء بمقتضيات القانون الدولي الإنساني ذات الصلة بمراعاة مبدأ التناسب قد تحقق في هذه الحالة؛	2016	S/2018/193

(ج) تشير هذه العوامل التراكمية، الواردة في الفقرتين (أ) و (ب) أعلاه، إلى أنه حتى وإن اتخذت تدابير وقائية، فإنها كانت إلى حد بعيد غير كافية وغير فعالة. كما خلص الفريق المشترك لتقييم الحوادث إلى عدم اتباع قواعد الاشتباك والإجراءات المناسبة، وأن المسؤولين في التحالف "لم يأخذوا في الاعتبار طبيعة المنطقة المستهدفة"؛ (د) أسفرت الضربة الجوية الثانية، التي وقعت بعد الضربة الأولى بثلاث إلى ثماني دقائق، عن وقوع المزيد من الإصابات في صفوف المدنيين الذين كانوا قد أصيبوا بجروح في الضربة الأولى، وفي صفوف المستجيبين الأوائل، وقد انتهك التحالف التزاماته فيما يتعلق بالأشخاص العاجزين عن القتال والجرحى، فيما يعد بالفعل "ضربة مزدوجة"، ربما يكون سببها الأساليب التي يعتمدها الطيارون لضمان تدمير الأهداف؛ (هـ) حتى لو كان مسؤول بعينه في التحالف قد تصرف بإهمال أثناء تنفيذ الضربة الجوية، فإن قوات التحالف تظل مسؤولة عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني، ولا يجوز اعتبار تصرف أحد المسؤولين خلاف التعليمات مبرراً ملائماً، في الإطار الأوسع للقانون الدولي، يتيح للدول الأعضاء المعنية في التحالف التملص من مسؤولية الدولة عن وقوع تلك الأفعال غير المشروعة؛ (و) قد يكون المسؤولون الحكوميون الذين ورد أنهم سربوا المعلومات، أو كانوا مشاركين على نحو آخر في جمع المعلومات الاستخبارية وعمليات الاستهداف ذات الصلة بالحادث، هم أيضاً مسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني بقدر مساهمتهم في ذلك.	2016	S/2018/193

160 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حقق الفريق في 10 غارات جوية (175) أفضت إلى سقوط 157 قتيلا و 135 جريحا، بمن فيهم 85 طفلا على الأقل، ودمرت الغارات أيضاً خمسة مبان سكنية، وسفينتين مدنيتين، وسوقا، وفندقاً صغيرا (موتيل)، وموقعا تابعا لقوات الحكومة اليمنية (انظر الجدول 5) ، وترد في المرفق 58 دراسة حالة إفرادية مفصلة للحوادث الأربع الأولى، التي تشمل تقييمات للامتثال للقانون الدولي الإنساني.	2017	S/2018/594
161 – وجد الفريق في الحوادث العشر التي حقق فيها ما يلي: أ - أن استخدام الأسلحة الدقيقة التوجيه مؤشر قوي على أن الأهداف المقصودة هي نفسها المتضررة من الغارات الجوية؛ (ب) في جميع الحالات التي خضعت للتحقيق، لم يتوفر دليل على أن المدنيين الموجودين في هذه الهياكل الأساسية، أو بالقرب منها، الذين هم في الظاهر بمأمن من الهجوم، قد فقدوا حقهم في الحماية المدنية؛ ج- حتى في بعض الحالات الواردة في الجدول 5، التي استهدف فيها التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية أهدافا عسكرية مشروعة، يخلص الفريق إلى أن من المستبعد تماما أنه قد تم احترام مبادئ القانون الدولي الإنساني بشأن مراعاة التناسب واجراءات الحيطة أثناء الهجوم؛ د- يشير الأثر التراكمي على المدنيين والهياكل الأساسية المدنية إلى أنه حتى وإن اتخذت تدابير وقائية، فإنها كانت غير كافية وغير فعالة إلى حد بعيد.(2) 162 – يخلص الفريق في دراسات الحالات الإفرادية إلى ما يلي: أ- باستثناء الحادثة ألف، فإن الكيان العسكري الوحيد القادر على توجيه هذه الغارات الجوية هو التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية. ففي الحادثة ألف، من المستبعد جدا أن يكون قد نفذ الهجوم أي كيان غير دولة عضو في التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية؛ باستثناء الحادثتين باء ودال، لم يعترف التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية	2017	S/2018/594

(ب) بمشاركته في أي من الغارات، ولم يوضح، في المجال العام، الهدف العسكري الذي يسعى إلى تحقيقه. ففي الحادثتين باء ودال، يتعذر على الفريق أن يوافق على المسوغات التي ساقها التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية (انظر المرفق 58)(170)؛ (ج) لا تزال التدابير التي اتخذها التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية، في عملية الاستهداف، للتقليل إلى أدنى حد من الإصابات بين الأطفال، إن وجدت، غير فعالة إلى حد بعيد(177)، لا سيما عندما يواصل استهداف المباني السكنية. 163 – ظل الفريق، على امتداد عام 2017 ، يطلب معلومات من التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية فيما يتعلق بالأساس المنطقي الذي استند إليه التحالف من أجل تسويغ الأضرار التبعية التي لحقت بالمدنيين والهياكل الأساسية المدنية التي حددها الفريق، ولم يتضمن الرد الذي تلقاه الفريق أي معلومات يمكن التحقق منها، وفي حالة الغارات الجوية المدرجة في الجدول 5، لم تجد التحقيقات المستقلة التي أجراها الفريق أي دليل على وجود أهداف عالية القيمة تسوغ الأضرار التبعية في هذه المواقع المستهدفة، وفي حادثة أخرى، اعترف فيها التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية بقتل هدف عالي القيمة في غارة على معسكر تدريب مزعوم، ثم تبين بعدئذ أنه مدرسة، أنكر الفريق المشترك لتقييم الحوادث في وقت لاحق وقوع أي غارة من جانب التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية (انظر المرفق 59). 164 - وثق الفريق أيضا حالتين (انظر الجدول 6) وجد فيهما الفريق المشترك لتقييم الحوادث أن التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية لم يشن غارات، ولكن التحقيقات المستقلة التي أجراها الفريق وجدت أدلة واضحة على وقوع غارات جوية، وبذلك خلص الفريق إلى أن الكيان الوحيد القادر على تنفيذ هذين الهجومين هو التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية (ترد التفاصيل في المرفق 60). 165- من المحتمل أن تنطبق معايير تحديد الجهات الخاضعة للجزاءات الواردة في الفقرتين 17 و 18 من القرار 2140 (2014) على الأفراد المسؤولين عن التخطيط للغارات الجوية التي تضر على نحو غير متناسب بالمدنيين والهياكل الأساسية المدنية، و/أو الأذن بها و/أو تنفيذها، ولا يزال الفريق يحقق في هذه المسألة.	2017	S/2018/594

166 – في عام 2017 ، حقق الفريق في 12 حالة أفراد خرموا من حريتهم إذ احتجزوا في مرافق احتجاز بقاعدة الإمارات العربية المتحدة في البريقة، وفي مطار الريان، وفي ميناء بلحاف (انظر المرفقين السرين 61 و 62)، وخلص الفريق إلى ما يلي: (أ) احتجزت قوات الإمارات العربية المتحدة في اليمن أفرادا في ثلاثة أماكن احتجاز على الأقل في اليمن، حيث كانت تديرها الإمارات العربية المتحدة وتشرف عليها حصرا؛ ليست لدى حكومة اليمن أي سلطة على الأفراد المحتجزين في القواعد التي تديرها الإمارات العربية المتحدة؛ ج - اشتركت قوات الإمارات العربية المتحدة في عمليات الاعتقال المشتركة، أو أشرفت عليها، مع قوات النخبة الحضرمية والشبوانية؛ د- اشتركت قوات الإمارات العربية المتحدة مع قوات الأمن اليمنية في عمليات نقل محتجزين عادية؛ (هـ) تتحمل قوات الإمارات العربية المتحدة المسؤولية عما يلي: (1) التعذيب (بما في ذلك عمليات الضرب والصعق بالكهرباء والتعليق المقيد والسحن في خلية فلزية (قفص) تحت الشمس)؛ ء المعاملة؛ (3’ الحرمان من العلاج الطبي في الوقت المطلوب؛ (4’ انتهاك الحق في المحاكمة وفق الأصول القانونية؛ "5"، الاختفاء القسري للمحتجزين، وهو ما يشكل انتهاكا للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان(187). 167 - ويقدر الفريق أن العدد الإجمالي للمحتجزين (179) لدى قوات الإمارات العربية المتحدة في اليمن تجاوز 200 محتجز في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2017	2017	S/2018/594

168 – وطلب الفريق، ولكنه لم يتلق ردا، إما من الإمارات العربية المتحدة أو اليمن، السلطة القانونية المختصة التي أذن بموجبها للإمارات العربية المتحدة، بوصفها قوة أجنبية، بأن تشارك في إلقاء القبض على أفراد في اليمن وسلب حريتهم، وبدلا من ذلك، أنكر ممثلو الإمارات العربية المتحدة أن البلد يشرف على مرافق الاحتجاز أو يديرها في اليمن(180). 169 - ويبرهن الطابع المنهجي والواسع الانتشار للاعتقال التعسفي والحرمان من الحرية والاختفاء القسري للأفراد من قبل الإمارات العربية المتحدة في اليمن على نمط من السلوك واضح أنه يتعارض مع التزامات البلد بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وفي الوقت نفسه، فإن الاستمرار في إنكار دور الإمارات العربية المتحدة في عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفية يسهم في الانتهاكات التي يرتكبها كل من قوات الإمارات العربية المتحدة وعملاؤها اليمنيون مع الإفلات من العقاب، وهذا الإنكار يوفر لهم الحماية والقدرة على العمل دون أي عواقب متوقعة. 170 – وترى الإمارات العربية المتحدة أن العمل مع قوات الأمن التابعة للحكومة اليمنية يتيح ل لها أن تنكر بصورة مقبولة ارتكاب أي انتهاكات(181)، بينما يوفر غطاء من الشرعية والسلطة للاعتقالات التعسفية وعمليات الاحتجاز المترتبة عليها التي تمارس باسمها. 171 – وترفض الحكومتان إجراء تحقيقات ذات مصداقية في هذه الانتهاكات أو عمل شيء ضد الجناة، والإمارات العربية المتحدة موجودة في اليمن بموافقة الحكومة الشرعية، التي تتمتع بكامل السلطة لإلغاء موافقتها أو تقييدها أو توضيح حدودها، من أجل أن تؤكد امتثال قوات الإمارات العربية المتحدة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ولم تتمكن حكومة اليمن أيضا من تأكيد فعالية قيادتها وسيطرتها على قواتها في هذا الصدد (انظر الفقرة 54 أعلاه). 172 - ويرى الفريق أن المسؤولين عن الانتهاكات المتصلة بالاحتجاز في اليمن يقعون ضمن معايير تحديد الجهات الخاضعة للجزاءات بموجب الفقرة 17 و/أو الفقرة 18 من القرار 2140 (2014).	2017	S/2018/594

42 - يرى الفريق أن التقدم الذي أحرز مؤخرا على جبهات القتال في الجوف وصعدة والحديدة قد عزز رأي التحالف بأن بالإمكان حمل الحوثيين على المشاركة في محادثات السلام، واستمرت الحملة الجوية لكنها لم تحقق نجاحا كبيرا في القضاء على الفاعلين الرئيسيين في قيادة الحوثيين أو قادتهم الميدانيين، وكان أهم نجاح للتحالف هو الغارة الجوية التي استهدفت صالح الصماد، رئيس المجلس السياسي الأعلى، في نيسان/أبريل 2018، وقد أدت وفاته إلى توطيد سيطرة آل الحوثي على المجلس السياسي الأعلى بدلاً من خلق انقسام بين الجناحين السياسي والعسكري للحوثيين، وواصل التحالف توفير الدعم المالي والسياسي والعسكري واللوجستي للقوات المسلحة اليمنية، ولعدد من الجماعات المسلحة المقاتلة بالوكالة عنها.	2018	S/2019/83
135 - حقق الفريق في خمس غارات جوية طالت مدنيين وأهدافا مدنية في عام 2018 في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، وأفادت التقارير بأن هذه الغارات الجوية أوقعت نحو 78 قتيلا و 153 جريحا وألحقت أضرارا كبيرة بالممتلكات المدنية، وحقق الفريق أيضا في حالة قصف واحدة في منطقة مأهولة بالسكان، نُسِبت إما إلى التحالف أو إلى قوات الحوثيين، وأدت إلى مقتل 55 شخصا وجرح 170 آخرين حسب التقارير (انظر الجدول 5)، ووجه الفريق رسائل إلى التحالف يطلب فيها معلومات عن هذه الغارات الجوية الخمس والتقى بالفريق المشترك لتقييم الحوادث، وأَطلعَ الفريقُ المسؤولين السعوديين على تلك المعلومات في حزيران/يونيه وكانون الأول/ديسمبر 2018 أثناء زيارتين أجراهما إلى الرياض، وقدمت سلطات المملكة العربية السعودية ردا خطيا للفريق بشأن الحالة ألف، وأصدر التحالف بيانات عامة بشأن الحالات باء وجيم وواو (انظر الجدول 5). وفيما يتعلق بالحوادث الستة التي جرى التحقيق فيها، لاحظ الفريق ما يلي: (أ) يتحمل التحالف المسؤولية في الحالات باء وجيم ودال وواو ومن المرجح أن يكون مسؤولا في الحالة ألف. أما بالنسبة للحالة هاء، فلم يتمكن الفريق من تحديد المسؤولية استنادا إلى الأدلة المجمعة، وفي الحالتين هاء وواو، طلب الفريق الإذن بزيارة المواقع المعنية، بيد أن سلطات الحوثيين لم تقدم ردا رسميا (انظر الفقرة 19)، وترد التفاصيل المتعلقة بدراسات الحالات الإفرادية للحوادث ألف وباء ودال وهاء وواو في المرفق 33، وترد تفاصيل الحالة هاء في المرفق 34.	2018	S/2019/83

(ب) في الحالة هاء، لا يتوفر دليل على أن المدنيين الموجودين في المنطقة المستهدفة أو بالقرب منها، الذين هم في الظاهر بمأمن من الهجوم، قد فقدوا حقهم في الحماية، وفي الحالة دال، لا يتوفر دليل عند موقع الهدف أو بالقرب منه على أن الممتلكات المدنية قد حُوِّلت إلى هدف عسكري، وفي الحالة واو، تؤكد الأدلة التي جمعها الفريق الحادث الذي وقع والعدد الكبير من الضحايا الذين سقطوا، ومن بينهم أطفال. غير أن الفريق لاحظ وجود بعض أوجه التضارب في أجزاء من رواية هذا الحادث، ومن ذلك على سبيل المثال اتجاه الحافلة المبيَّن بعد الحادث الذي هو عكس الاتجاه المشار إليه في الرواية الرسمية (انظر الشكلين الخامس عشر والسادس عشر والتذييل واو للمرفق 33)، ويواصل الفريق التحقيق في الحالات ألف وهاء وواو؛ (ج) حتى في بعض الحالات التي استهدف فيها التحالف أهدافا عسكرية وفقد فيها مدنيون حقهم في الحماية، كما أفيد في الحالتين باء وواو، يرى الفريق أن من المستبعد جدا أن يكون مبدآ القانون الدولي الإنساني المتمثلان في التناسب واتخاذ الاحتياطات قد أُحتُرِما في الهجمات، وفي الحالة جيم، يرى الفريق أن من المرجح مبدئيا أن الهجوم احترم قواعد القانون الدولي الإنساني الواجبة التطبيق، وهو يواصل التحقيق في هذه الحالة. **الهامش** (117) وجد الفريق أن لمدفع الهاون المستخدم لشن هذا الهجوم خصائص مدافع الهاون التي تنتجها شركة Rheinmetall في ألمانيا، أو شركتها الفرعية في جنوب أفريقيا وهي شركة Mu- Rheinmetall Den-el nitions، التي تفيد التقارير أنها تنتج أيضا قذائف الهاون في مصنع يقع في المملكة العربية السعودية (انظر المرفق ٣٤)، ومع ذلك، لاحظ الفريق أن العديد من الأسلحة التي مصدرها المملكة العربية السعودية قد وُجِدت في حوزة جماعات مختلفة في اليمن. انظر Deutsche Welle, "Yemen and December 2018 the global arms trade", video, 4، وهو متاح على العنوان الإلكتروني التالي: www.youtube.com/watch?v=tkUv2R97I-Y و Saudis diverting arms to Rod Austin, "Yemen: Inquiry finds November 2018 factions loyal to their cause", Guardian, 28، وهو متاح على العنوان الإلكتروني التالي: www.theguardian.com/glob- al-development/2018/nov/28/arms-yemen-militia-were-sup- plied-by-west-find-analysts. وتبين، بالنظر إلى الأثر التراكمي المترتب على المدنيين والممتلكات المدنية على وجه الإجمال، أنه حتى في الحالات التي أُتُّخذت فيها تدابير وقائية، فإنها كانت غير كافية وغير فعالة إلى حد بعيد.	2018	S/2019/83

138 - ولاحظ الفريق أنه، في الحالتين باء وواو، وجد الفريق المشترك لتقييم الحوادث أخطاء في الامتثال لقواعد الاشتباك، ما أدى إلى ارتفاع عدد الإصابات في صفوف المدنيين، ووفقا للقانون الدولي الإنساني، يجب على أطراف النزاع أن تتخذ جميع الاحتياطات العملية لتجنب إيقاع خسائر في أرواح المدنيين، أو إصابتهم، أو الإضرار بالأعيان المدنية بصورة عارضة، وتقليلها على أي حال إلى الحد الأدنى (انظر الجدول 6). 139 - ولاحظ الفريق أنه، في الحالتين باء وواو، أوصى التحالف باتخاذ إجراءات قانونية لمساءلة الجناة وتقديم المساعدة إلى الضحايا فيما يتعلق بالأضرار والخسائر الناجمة عن تلك العمليات. 140 - وأُبلِغ الفريق شفويا أثناء الزيارة التي أجراها إلى الرياض في كانون الأول/ديسمبر 2018 أنه يمكن القيام بإجراءات قانونية فيما يتصل بالحالة واو، في إطار نظام العقوبات العسكري للمملكة العربية السعودية، ووفقا للقانون الدولي الإنساني، يجب على الدول أن تحقق في جرائم الحرب التي يُزعَم ارتكابها من قبل مواطنيها أو قواتها المسلحة، أو على أراضيها، ومحاكمة الجناة، عند الاقتضاء، ولما لم يكن لدى الفريق علم بأي محاكمة على جرائم حرب ارتكبتها أي دولة في سياق الأعمال القتالية في اليمن، فإنه رحب بتلقّي أي معلومات في هذا الصدد. 141 - ومن المحتمل أن تنطبق معايير تحديد الجهات الخاضعة للجزاءات الواردة في الفقرتين 17 و 18 من القرار 2140 (2014) على الأفراد المسؤولين عن التخطيط للهجمات التي تضر على نحو غير متناسب بالمدنيين والممتلكات المدنية، و/أو الإذن بهذه الهجمات و/أو تنفيذها. الجدول 6	2018	S/2019/83

93- حقق الفريق في ثماني غارات جوية أدت إلى مقتل حوالي 146 شخصا وإصابة 133 آخرين في البيضاء، والضالع، وذمار، وصعدة، وصنعاء، وتعز (انظر الجدول 5)، ووجه الفريق رسائل إلى المملكة العربية السعودية فيما يتعلق بهذه الحوادث وما زال ينتظر ردا، وعبر الفريق عن تقديره للاجتماعات التي عقدت مع سلطات المملكة العربية السعودية والفريق المشترك لتقييم الحوادث في أثناء زيارة أجراها إلى الرياض في أيلول/سبتمبر 2019، ومع ذلك، يلاحظ الفريق أنه أرسل، منذ عام 2016، 11 رسالة تتعلق بأكثر من 40 غارة جوية لا يزال في انتظار ردود عليها، وهذا يعوق قدرة الفريق على الانتهاء من تحقيقاته. الجدول 5 **موجز حالة: كلية المجتمع في ذمار** 94 - في 31 آب/أغسطس 2019، تم إسقاط عدة ذخائر متفجرة من إحدى الطائرات على مباني مجمع كلية المجتمع في ذمار (انظر الأشكال الحادي عشر إلى الثالث عشر). 95 - وهناك مبنى واحد على الأقل من هذه المباني تستخدمه قوات الحدثيين سجنا، وأفادت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن المرفق كان فيه نحو 170 محتجزا وأسفر الحادث عن إصابة ما لا يقل عن 40 شخصا ومقتل ما لا يقل عن 100 شخص، وأكد التحالف الغارة لكنه ادعى بأن الموقع له طابع عسكري نظرا لوجود حوثيين ومعدات للدفاع الجوي، وأشار أيضا إلى أن الموقع ليس مسجلا في قائمة الأمم المتحدة للأهداف الممنوع شن هجمات عليها ويبعد بأكثر من 10 كيلومترات عن السجن المسجل في ذمار، وهو ما يعني أن التحالف لم يكن يعلم بوجود سجناء في ذلك المجمع. بيد أن هذا الموقع ظل يستخدم سجنا منذ عام 2017 على الأقل وورد ذكره في تقرير سابق للفريق، وبالإضافة إلى ذلك، فإن وجود محتجزين فيه أمر معروف محليا.	2019	S/2020/326

96 - وبموجب القانون الدولي الإنساني، يتعين على أطراف النزاع أن تتخذ جميع الاحتياطات العملية لتجنب إيقاع خسائر في أرواح المدنيين، أو إصابتهم، أو الإضرار بالأعيان المدنية بصورة عارضة، وتقليلها إلى الحد الأدنى، وهذا يتطلب من القادة العسكريين وغيرهم من الأشخاص المعنيين بشن الهجمات تقييم المعلومات المتوفرة من كافة المصادر المتاحة لهم والحصول على أفضل الاستخبارات الممكنة، وبموجب القانون الدولي الإنساني، يعتبر بداهة أن المحتجزين، سواء أ كانوا مدنيين أم مقاتلين عاجزين عن القتال، لا يشاركون في أعمال القتال وعلى هذا النحو يحمون من الهجوم المباشر، ومن المرجح أن بعض الحراس الحوثيين كانوا موجودين في الموقع؛ غير أن الفريق تلقى معلومات تفيد أن نحو 140 محتجزا قتلوا أو أصيبوا في الحادث، وما لم تقدم المملكة العربية السعودية لفريق الخبراء معلومات تفيد بعكس ذلك، فإن استنتاج الفريق هو أن مبدأي التناسب والتحوط لم يتم احترامهما، ويرد مزيد من المعلومات، وكذا تفاصيل عن سبع حالات أخرى في المرفق 27. 97 - وفي جميع الحالات التي تم التحقيق فيها، تفضي المعلومات والأدلة التي جمعها الفريق إلى استنتاج مؤداه أن من المرجح أن مبادئ التمييز والتحوط والتناسب لم تحترم. 98 - وخلال الزيارة التي قام بها فريق الخبراء إلى عدن في حزيران/يونيه، أبلغ الفريق بأن اتهامات موجهة ضد ثلاثة أفراد أحيلت بموجب القانون العسكري إلى مكتب النائب العام في ما يتصل بشن غارة جوية على قاعة عزاء في صنعاء في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2016 (انظر S/2018/193 الفقرات 121 إلى 125)، وبعث الفريق برسالة إلى حكومة اليمن في هذا الصدد وهو في انتظار رد عليها. 99 - وخلال الزيارة التي قام بها فريق الخبراء إلى الرياض في أيلول/سبتمبر، أبلغ الفريق المشترك لتقييم الحوادث الفريق بأنه خلص إلى أن أعطالا فنية وقعت في 10 حوادث جرى التحقيق فيها منذ عام 2015 وأنه قد أحال ثماني حالات أخرى إلى المدعي العام العسكري (انظر الجدولين 6 و 7 أدناه)، وبعث الفريق برسالة إلى المملكة العربية السعودية يطلب فيها تفاصيل عن هذه التحقيقات وعن الإجراءات القانونية اللاحقة، وهو في انتظار رد عليها. الجدول 6	2019	S/2020/326

انتهاكات القانون الدولي الإنساني المرتبطة بالغارات الجوية لتحالف دعم الشرعية في اليمن 121 - حقق الفريق في خمس غارات جوية واختَتَم تحقيقاته في حادثين (14 شباط/فبراير و 12 تموز/يوليه) أسفرا عن مقتل 41 شخصا وإصابة 24 آخرين، وكانت أغلبية الضحايا من النساء والأطفال، ويواصل الفريق التحقيق في الحوادث المتبقية، وترد تفاصيل إضافية في المرفق 29.	2020	S/2021/79
122 - وفي تشرين الأول/أكتوبر، التقى الفريق بالفريق المشترك لتقييم الحوادث ومسؤولين من المملكة العربية السعودية في الرياض، وأُبلغ بأن المحكمة العسكرية السعودية تنظر في ثماني قضايا تتعلق بالغارات الجوية (انظر S/2020/326، الفقرة 99 والجدول 7)، ومن بين هذه القضايا، أكملت قضية واحدة مرحلة المحاكمة الابتدائية (مستشفى عبس، 5 آب/أغسطس 2016)، في حين هناك قضيتان أخريان على وشك الانتهاء (الحافلة في دايان، 9 آب/أغسطس 2019، وحفل الزفاف في بني قيس، 22 نيسان/أبريل 2018)، وأحيلت قضية إضافية واحدة إلى المدعي العام العسكري في عام 2020، وبالإضافة إلى ذلك، تلقى الفريق أدلة على أن ثلاثة مسؤولين عسكريين يمنيين يحتجزون في المملكة العربية السعودية فيما يتعلق بالغارة على مجلس العزاء التي وقعت في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2016 في صنعاء، ولكن لم تباشر أي إجراءات قضائية ضدهم منذ اعتقالهم في عام 2016.	2020	S/2021/79
123 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر، قدمت المملكة العربية السعودية معلومات عن ثماني غارات جوية كانت موضع تحقيق الفريق بين عامي 2016 و 2019 (انظر المرفق 29).	2020	S/2021/79
124 - وأُبلغ الفريق بأن التحالف دفع تعويضات إلى ضحايا ستة حوادث، وأن المستفيدين تعين عليهم السفر إلى مأرب لتلقي المدفوعات، وقد وجه الفريق رسالة إلى المملكة العربية السعودية يطلب فيها مزيداً من التفاصيل، وما زال ينتظر جوابا.	2020	S/2021/79
125 - ولا علم للفريق بأي إجراءات قانونية يتخذها أعضاء آخرون في التحالف، بما في ذلك الإمارات العربية المتحدة، فيما يتعلق بادعاءات انتهاك القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان في اليمن.	2020	S/2021/79

جدول رقم (4) شواهد الاحتلال في تقارير مجلس الأمن

رقم ونص الفقرة	التاريخ	التقرير
29 - لم يطرأ أي تغيير على التشكيلة السياسية للتحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية خلال عام 2016. بيد أن التشكيلة العسكرية تغيرت. ففي رسالة مؤرخة 13 تموز/يوليه، أبلغ المغرب اللجنة والفريق أنه لم يعد يشغّل أصولا جوية لدعم الحكومة اعتبارا من 22 كانون الثاني/يناير، وفي رسالة مؤرخة 18 تموز/يوليه، أبلغت مصر الفريق بأنها تسهم بقوات بحرية لتأمين الملاحة عبر باب المندب، وفي 22 آب/أغسطس، أكد رئيس مصر، عبد الفتاح السيسي، خلال مؤتمر صحفي، وجود عناصر من القوات الجوية في المملكة العربية السعودية ولكنه نفى وجود قوات برية في تلك المنطقة غير القوات العاملة في إطار بعثات حفظ السلام.	2016	S/2018/193
28 - وقد حقق الفريق في إمكانية تورط بعض هؤلاء المسؤولين المحليين والقادة العسكريين في أعمال تهدد السلام أو الأمن أو الاستقرار في اليمن، وتتراوح هذه الأعمال بين محاولات ترمي إلى تقويض وحدة البلد وسلامة أراضيه، من خلال انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وبين ادعاءات متعلقة بدعم التنظيمات الإرهابية.	2016	S/2018/193
30- وعلى المستوى التشغيلي، يرى الفريق أن أنشطة التحالف العسكرية تجري تحت سيطرة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة (انظر الخريطة في المرفق 11) على النحو التالي: (أ) تجري العمليات الجوية في اليمن تحت السيطرة التشغيلية لمقر مشترك تقوده المملكة العربية السعودية يقع في الرياض، مع خلية استهداف ومراقبة تشرف على عمليات تحديد الأهداف وإسناد المهام، وبها ضباط من الدول الأعضاء في التحالف، باستثناء السنغال والمغرب؛ (ب) تجري العمليات البرية في مأرب تحت السيطرة التشغيلية للمملكة العربية السعودية؛ (ج) تجري العمليات البرية في عدن وفي محيط المكلا تحت السيطرة التشغيلية للإمارات العربية المتحدة؛ (د) تجري العمليات البرية في منطقة تعز تحت سيطرة تشغيلية غير صارمة للجهاز العسكري اليمني؛ (هـ) تجري العمليات البحرية تحت القيادة الوطنية.	2016	S/2018/193

(هامش 20) يوجد ضباط من الولايات المتحدة لدعم الأنشطة اللوجستية وأنشطة الاستخبارات، وقال رئيس العمليات المشتركة لعملية إعادة الأمل التي تقودها المملكة العربية السعودية للفريق إن ضباطا من فرنسا وماليزيا والمملكة المتحدة موجودون أيضا في المقر المشترك.	2016	S/2018/193
35 - تعمل السفينة SWIFT-1 على تقديم دعم مباشر للعمليات العسكرية التي تقوم بها الإمارات العربية المتحدة في اليمن، فهي تضطلع بعمليات تسليم منتظمة للإمدادات والقوات والمعدات من عصب في إريتريا إلى عدن، ولا تشارك في إيصال المعونة الإنسانية العادية، وتعتبر السفينة هدفا عسكريا مشروعا بموجب القانون الدولي الإنساني، وألحقت الحرائق الناجمة عن احتراق الوقود الدفعي من المحرك الصاروخي لقذيفة مضادة للسفن أضرارا بالغة بالسفينة، ولم ينفجر الرأس الحربي عند اصطدامه بالسفينة واخترقها، وترد معلومات إضافية عن هذا الموضوع في المرفق 13.	2016	S/2018/193
134- ونظرا إلى أن لدى الإمارات العربية المتحدة أيضا قوات برية تعمل في المكلا، فإن التزامات مماثلة تقع على حكومتها، وأبلغت الإمارات العربية المتحدة الفريق بأن التحالف قدّم "مساعدة عسكرية ومالية وتدريبية"، و "في مجال المعلومات الاستخباراتية واللوجستية والتدخل الجوي"، إلى قوات النخبة الحضرمية العاملة تحت سيطرة القوات العسكرية اليمنية الشرعية.	2016	S/2018/193
150 - في 8 أيار/مايو، بدأ أفراد الأمن عمليات تشريد قسري لأفراد منحدرين من الشمال والذين يعملون في عدن أو يقيمون فيها، وأيّدت السلطات المحلية هذه المبادرة باعتبارها مبادرة أمنية تهدف إلى كبح أعمال الاغتيال والعنف المستمرة في المنطقة.	2016	S/2018/193
152 - ويرى الفريق أن عمليات الطرد وإن كانت تتم على صعيد محلي فإنها مؤشر شبه مؤكد على أنها تمثل سياسة واسعة على نطاق محافظة عدن، وقد تعرّف الفريق على هوية المسؤولين عن تنفيذ هذه السياسة.	2016	S/2018/193

153 - وحقق الفريق فيما بعد في حادث آخر يتعلق بالترحيل القسري إلى تعز لثلاثة عمال من معمل يقع في لحج في 12 أيار/مايو 2016 أو في وقت قريب من هذا التاريخ. فقد أخرجت القوات المسلحة هؤلاء الأشخاص بالقوة من مكان عملهم ونقلتهم إلى "شمال"، اليمن، ومُنح أحد العمال الوقت للذهاب إلى عدن قبل ترحيله، لتمكينه من الترتيب لنقل أسرته إلى الشمال، ويشكل هذا الحادث انتهاكا لعدة أحكام من أحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق المتعلقة بالاحتلال وحظر الترحيل القسري والتمييز، وتعرّف الفريق على هوية القائد في لحج المسؤول عن عمليات الترحيل هذه. 154 - وتبيّن للفريق أن أفعال التمييز الفعلي أو المتصور ضد "الشماليين"، تتواصل في عدن، وتهدد أفعال التمييز هذه وعمليات الترحيل بتقويض شرعية السلطات المحلية، وقد تعوق الجهود الوطنية والدولية المبذولة لإرساء دعائم الأمن والحوكمة المحلية اللازمة للتوصل إلى حل دائم، وينطبق على الأفراد والكيانات الذين يقومون بهذه الممارسات ما يرد في الفقرة 17 من القرار 2140 (2014) من معايير تحديد الأفراد على أنهم يهددون سلام اليمن وأمنه، وقد تنطبق عليهم أيضا أحكام الفقرتين الفرعيتين (أ) و (ج) من الفقرة 18 من ذلك القرار.	2016	S/2018/193
34 - تواصل قوات التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية توفير الدعم المالي والسياسي والعسكري واللوجستي للقوات المسلحة اليمنية، ولعدد من الجماعات المسلحة المقاتلة بالوكالة عنها, وتقاتل قوات المملكة العربية السعودية في جبهتي قتال رئيسيتين هما ميدي ومأرب، في حين تقاتل قوات الإمارات العربية المتحدة بصورة عامة في عدن وأبين وحضرموت ولحج والمهرة والمخا وشبوة.	2017	S/2018/594
45 - ولعل الجزاءات المفروضة على أبو العباس دفعت قوات الحوثيين - صالح أيضاً إلى تكثيف هجماتها على قوات المقاومة داخل مدينة تعز والمناطق المحيطة بها، وقد أسفر عدد من الغارات الجوية التي شنها التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية على تعز، والتي يعتقد أنها كانت تستهدف قوات الحوثيين - صالح، عن وقوع إصابات في صفوف المدنيين، وأصابت إحدى تلك الغارات عناصر من اللواء المدرع ٢٢، الموالي للرئيس هادي، في منطقة العروس في جبل صبر (44)، وقد أدت هذه الحوادث إلى اضطراب العلاقات بين القوات المحلية وحلفاء التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية، مانحة قوات الحوثيين - صالح الفرصة لتعبئة قواتهما واستغلال الوضع لتحقيق مكاسب جديدة على مختلف الجبهات في تعز.	2017	S/2018/594

S/2018/594	2017	50 - ترفع القوات التي يفترض أنها خاضعة لسيطرة الرئيس هادي بصورة روتينية علم يمن جنوبي مستقل، وهي تشير في بعض الأحيان إلى عيدروس الزبيدي، محافظ عدن السابق، الرئيس الحالي للمجلس الانتقالي الجنوبي، بـ "، الرئيس "(48)، ويرى الفريق أن الرئيس هادي فقد القيادة أو السيطرة الفعلية على القوات العسكرية والأمنية العاملة باسم الحكومة الشرعية في اليمن(4)، ومن الطرق التي حاول الرئيس هادي بها وقف تأكل سلطته، نشر وحدات عسكرية جديدة، ولا سيما اللواء الخامس - حماية رئاسية ومقره تعزء الذي يذكر بألوية الحرس الجمهوري التي كان الرئيس السابق علي عبد الله صالح يستخدمها للحفاظ على حكمه(50).
S/2019/83	2018	42 - يرى الفريق أن التقدم الذي أحرز مؤخرا على جبهات القتال في الجوف وصعدة والحديدة قد عزز رأي التحالف بأن بالإمكان حمل الحوثيين على المشاركة في محادثات السلام، واستمرت الحملة الجوية لكنها لم تحقق نجاحا كبيرا في القضاء على الفاعلين الرئيسيين في قيادة الحوثيين أو قادتهم الميدانيين، وكان أهم نجاح للتحالف هو الغارة الجوية التي استهدفت صالح الصماد، رئيس المجلس السياسي الأعلى، في نيسان/أبريل 2018، وقد أدت وفاته إلى توطيد سيطرة آل الحوثي على المجلس السياسي الأعلى بدلاً من خلق انقسام بين الجناحين السياسي والعسكري للحوثيين، وواصل التحالف توفير الدعم المالي والسياسي والعسكري واللوجستي للقوات المسلحة اليمنية، ولعدد من الجماعات المسلحة المقاتلة بالوكالة عنها.
S/2019/83	2018	43 - ومناطق العمليات الرئيسية لقوات التحالف توجد على الحدود اليمنية الشمالية في محافظات حجة ومأرب والمهرة، ولها وجود عسكري ضئيل جدا في سقطرى، في حين تقاتل قوات الإمارات العربية المتحدة أساسا في محافظات عدن وأبين وحضرموت والحديدة وشبوة وتعز (باستثناء مدينة تعز).

142 - في عام 2018، تلقّى الفريق معلومات عن أربع حالات ادعاء بوقوع انتهاكات من جانب الإمارات العربية المتحدة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان فيما يتصل بالاحتجاز، ونظرا لصعوبة الحصول على الأدلة، يواصل الفريق التحقيق، وأكدت المعلومات التي تلقاها الفريق استمرار نمط الانتهاكات المبينة في تقريره السابق (S/2018/594، الفقرات 166 إلى 172)، ولم تُبلَّغ أُسَر المحتجزين بمصيرهم في أي من الحالات التي يحقق فيها الفريق، وتلقّى الفريق رسالة رسمية من الإمارات العربية المتحدة بتاريخ 13 كانون الأول/ديسمبر 2018 بشأن جهودها الرامية إلى تجديد سجون ابن أحمد، والمنصورة، والمكلا، ودعم النظام القضائي، وتنفي فيها ضلوعها في انتهاكات القانون الدولي الإنساني أو القانون الدولي لحقوق الإنسان، ويواصل الفريق التحقيق بهذا الخصوص، ويحقق الفريق أيضا في حالة مواطن قطري اعتقلته قوات التحالف في اليمن في نيسان/أبريل 2018 وهو محتجَز منذ ذلك الحين في مكان مجهول.	2018	S/2019/83
148 - حقق الفريق في هجوم على سيارة إسعاف، موسومة بوضوح بشعار الهلال الأحمر، تحمل جنودا سودانيين عُزَّل، شنته قوات تابعة للحوثيين في 11 تشرين الثاني/نوفمبر، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني، وفي 12 تشرين الثاني/نوفمبر، نشر حسين العزي، نائب وزير الخارجية في إدارة الحوثيين الكائن مقرها في صنعاء، على وسائط التواصل الاجتماعي، مقطع فيديو يُظهر الهجوم ويشيد به (انظر الشكل السابع عشر).	2018	S/2019/83
إعادة انتشار قوات الإمارات العربية المتحدة في اليمن 24 - خلال عام 2019، قلصت الإمارات العربية المتحدة كثيرا عديد قواتها في إطار عملية إعادة انتشار نفذت على مرحلتين، وشملت المرحلة الأولى تخفيضا كبيرا لعديدها في حزيران/يونيه وتموز/يوليه إذ خفضته من بضعة آلاف إلى بضع مئات من الجنود، لكنها أبقت على بعض الجنود لدعم الجماعات المسلحة التي كان البلد دربها وجهزها في الفترة ما بين 2015 و 2019 (انظر الجدول 2). أما المرحلة الثانية فنفذت في الأسبوع الأول من تشرين الأول/أكتوبر، حيث تركت وجودا أدنى لقوات الإمارات العربية المتحدة في مخا، وعدن، وبلحاف، والريان، وسقطرى، وأجري هذا التخفيض إلى جانب التخفيض الكبير للقوات السودانية بعيد إنشاء النظام الجديد في الخرطوم، وتم انسحاب الإمارات العربية المتحدة من عدن بتسليم قاعدتها في البريقة إلى قوات المملكة العربية السعودية عقب التوقيع على اتفاق الرياض في تشرين الثاني/نوفمبر 2019.	2020	S/2020/326

100 - حقق الفريق في أربع حالات لانتهاك المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان تنطوي على الاعتقال والاحتجاز التعسفيين، وسوء المعاملة، والتعذيب، والاختفاء القسري. فهناك فرد ألقت قوات النخبة الشبوانية القبض عليه في عتق، شبوة، واحتجز في بلحاف، ونقل إلى الريان، في حضرموت، وهناك فرد آخر اعتقلته المملكة العربية السعودية في الغيضة، بالمهرة، وفرد اعتقلته واحتجزته الإمارات العربية المتحدة في قاعدتها في البريقة، وإضافة إلى ذلك، اعتقل فرد في أبين، ثم احتجزه اللواء شلال علي شايع، واحتجز في نهاية المطاف في البريقة، ومن بين هؤلاء الأفراد الأربعة، لم يفرج إلا عن فرد واحد، في عام 2018؛ وزعم أنه تعرض للتعذيب أثناء احتجازه في قاعدة الإمارات العربية المتحدة في البريقة، ولا يزال مكان وجود الثلاثة الآخرين مجهولا، ويرد مزيد من المعلومات في المرفق السري 28، وبعث الفريق برسائل إلى المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وهو في انتظار رد. 101 - وحقق الفريق أيضا في 13 حالة إضافية تتصل بالاعتقال التعسفي، وسوء المعاملة، والتعذيب، والاختفاء القسري من جانب قوات الحزام الأمني وقوات النخبة الشبوانية، وهذه القوات أنشأتها الإمارات العربية المتحدة، وتلقت التدريب والأسلحة والمرتبات منها، وبالنظر إلى العلاقة الوثيقة مع قوات الحزام الأمني، يتوجب على الإمارات العربية المتحدة ضمان احترام القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك من خلال ممارسة تأثيرها على قوات الحزام الأمني لمنع الانتهاكات أو وضع حد لها، ويتعين على الإمارات العربية المتحدة أيضا أن تبذل العناية الواجبة لمنع وإنهاء انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها قوات الحزام الأمني، ويرد مزيد من المعلومات في المرفق السري 28.	2020	S/2020/326
53 - تتدهور الحالة الأمنية بسرعة في المناطق التي تسيطر عليها حكومة اليمن، ولوحظت ثلاثة اتجاهات ناشئة لها آثار هامة على استقرار اليمن، وهي: (أ) توزع السلطة الاقتصادية والسياسية على مراكز إقليمية للقوة (انظر المرفق 5)؛ (ب) وانتشار قوات تابعة للدولة لكنها تجند من قبل أفراد أو كيانات خارج الدولة (انظر المرفقين 5 و 9)؛ (ج) والانقسام المتصور بين المؤيدين لحزب الإصلاح وغير المؤيدين له ضمن الوسطين السياسي والعسكري (انظر المرفق 6).	2020	S/2021/79

59 - اتهمت السلطات المحلية في شبوة الإمارات العربية المتحدة بالتورط في حوادث أمنية وتقويض استقلالها الاقتصادي، وزعمت أن الإمارات العربية المتحدة عرقلت اعتقال مقاتلي قوات النخبة الشبوانية، وقدمت الدعم إلى قوات النخبة الشبوانية المتورطة في تخريب البنية التحتية لتصدير النفط، وعرقلت استئناف صادرات الغاز الطبيعي السائل من بلحاف، وفي حين وقعت بعض الحوادث الأمنية البسيطة أثناء تنقل قوات الإمارات العربية المتحدة بين قواعدها في بلحاف والعلم، كان أهم تلك الحوادث انفجار وقع في 14 تشرين الثاني/نوفمبر واستهدف إحدى القوافل، ومنذ تشرين الأول/أكتوبر، كانت هناك أيضا احتجاجات خارج معسكر العلم، تطالب بتعويضات عن عملية مشتركة بين الإمارات العربية المتحدة وقوات النخبة الشبوانية في كانون الثاني/يناير 2019 زعم أنها أسفرت عن مقتل مدنيين، وبإنشاء لجنة تعويضات محلية لتحصيل التعويضات من الإمارات العربية المتحدة، وفي أوائل عام 2020، أسفرت العمليات الأمنية التي استهدفت اعتقال أفراد سابقين من قوات النخبة الشبوانية في نصاب وجردان عن مقتل شخصين على الأقل، وقد يتصاعد الوضع في شبوة ما لم تتدخل حكومة اليمن أو المملكة العربية السعودية.	2020	S/2021/79
71 - يحقق الفريق في ادعاءات أدلى بها أحد شيوخ القبائل في الجوف بأن أسلحة ومعدات أخرى قد حولت من مخازن تابعة لجيش حكومة اليمن إلى قوات الحوثيين من قبل أفراد مرتبطين بقادة كبار في حكومة اليمن، واتصل الفريق بكل من المملكة العربية السعودية واليمن للوقوف على صحة رسالة صادرة عن التحالف بشأن الحادث نشرت على وسائل التواصل الاجتماعي (انظر الشكل السابع)؛ وما زال الفريق بانتظار الردود، ونظراً إلى أن الفريق غير قادر على السفر إلى أماكن قريبة من الخطوط الأمامية، فمن الصعب تقييم مدى استخدام قوات الحوثيين أسلحة محولة من مخزونات حكومة اليمن و/أو التحالف، ولكن من المرجح أن ذلك يظل عاملاً في إمدادات الحوثيين.	2020	S/2021/79
126 - حقق الفريق في اعتقال خمسة أشخاص في اليمن، تم نقلهم بعد ذلك إلى المملكة العربية السعودية حيث لا يزال ثلاثة منهم محتجزين (انظر المرفق 30)، ويواصل الفريق التحقيق في قضية مصطفى حسين المتوكل، الذي كان آخر ما عُرف عنه أنه محتجز لدى المملكة العربية السعودية في أيلول/سبتمبر 2018، وقد وجه الفريق رسالتين إلى المملكة العربية السعودية وحكومة اليمن، وما زال ينتظر جوابا.	2020	S/2021/79

127 - يواصل الفريق التحقيق في حالات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين والاختفاء القسري والتعذيب على أيدي قوات الإمارات العربية المتحدة في اليمن، وقد تلقى الفريق أدلة تثبت احتجاز ثلاثة أشخاص في المواقع التالية الخاضعة لسيطرة هذه القوات: بلحاف (شبوة)، ومطار الريان الدولي (المكلا)، وفي موقع قريب من ميناء الضبة النفطي (الشحر، حضرموت) (انظر المرفق 30)، وقد وجه الفريق رسالة إلى الإمارات العربية المتحدة، وما زال ينتظر جوابا.	2020	S/2021/79
128 - يحقق الفريق في 21 حالة من حالات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين من جانب قوات حكومة اليمن في حضرموت ولحج ومأرب وشبوة وتعز، شملت امرأة واحدة، وحالة واحدة من حالات الحرمان من المساعدة الطبية المفضي إلى الوفاة (انظر المرفق 31)، ومن بين المحتجزين، هناك ستة صحفيين (انظر الفقرات 143 إلى 146)، وتورطت في ثلاثة من هذه الحالات سلطاتُ كل من الإمارات العربية المتحدة واليمن (انظر الفقرة 127).	2020	S/2021/79
130 - حقق الفريق في حالة اعتقال واحتجاز تعسفيين واحدة، وحالة اعتداء أخرى، وثلاثة حالات تهديد مباشر، بما في ذلك حالة استخدمت فيها أسلحة ضد أعضاء في السلطة القضائية في تعز من جانب عناصر مرتبطة بجيش حكومة اليمن، في محاولة للحد من استقلالهم وإقناعهم بعدم التحقيق في قضايا محددة أو محاكمة الضالعين فيها، وقد وقعت هذه الحوادث في عامي 2019 و 2020، وتلقى الفريق أيضا معلومات عن حوادث مماثلة وقعت في عدن وشبوة. 131 - وهذه الأعمال تقوض قدرة الجهاز القضائي على أداء وظائفه وتسهم في الإفلات من العقاب، وهذا يؤثر في حق الضحايا في الاستفادة من سبل الانتصاف القانونية الفعالة، وتبين الحالة في تعز أن أفراد الجيش يستغلون الغياب التام لسيادة القانون في هذه المحافظة (انظر الفقرات 54 إلى 58).	2020	S/2021/79

ب - التجويع والحصار:

بهدف تجويع المدنيين فرضت دول التحالف على اليمن حصاراً شاملاً على كافة المنافذ البرية وموانئها البحرية والجوية، ونفذت دول التحالف في إطار ذلك عدداً من الممارسات على مرأى ومسمع مجلس الأمن وتشجيعه، بدءاً بعرقلة دخول السفن المحملة بالمواد التجارية من الأغذية والأدوية والمستلزمات الطبية ومشتقات النفط والغاز وغيرها من الخدمات والاحتياجات الأساسية التي يحتاج إليها المواطنون، وانتهاءً بمنع وصول المساعدات الإنسانية والإغاثية التي تقدم للشعب اليمني.

"قال مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحقوق الإنسان والعقوبات الدولية، إدريس الجزائري، إن محنة الناس في البلاد أصبحت يائسة بشكل متزايد.

تشير أرقام الأمم المتحدة إلى أن أكثر من 21 مليون شخص - حوالي 82٪ من السكان - بحاجة إلى مساعدات إنسانية. سبعة ملايين منهم يواجهون المجاعة.

كما قُتل آلاف المدنيين في الضربات الجوية التي استمرت منذ أن تعمق الصراع قبل أكثر من عامين مع التدخل العسكري للتحالف الذي تقوده السعودية.

يقول خبير الأمم المتحدة: "القيود غير المبررة على تدفق السلع والخدمات التجارية والإنسانية إلى اليمن وإعاقة التوزيع داخل البلاد تشل أمة كانت لفترة طويلة ضحية للحرب"،

وشدد الجزائري على أن الحصار الجوي والبحري الذي تفرضه قوات التحالف على اليمن منذ مارس 2015 كان أحد الأسباب الرئيسية للكارثة الإنسانية، وقيدت وعطل استيراد وتصدير المواد الغذائية والوقود والإمدادات الطبية وكذلك المساعدات الإنسانية

يشمل الحصار مجموعة متنوعة من القيود التنظيمية، التعسفية في الغالب، التي تفرضها قوات التحالف - بما في ذلك التأخير غير المعقول و / أو منع دخول السفن في الموانئ اليمنية. يقول السيد الجزائري إن الأمر يرقى إلى مستوى تدبير قسري غير قانوني من جانب واحد (UCM) بموجب القانون الدولي.

أشار المقرر الخاص للأمم المتحدة إلى الوضع المأساوي لميناء الحديدة، شريان الحياة الرئيسي للواردات إلى اليمن، البلد الذي يعتمد بنسبة 80-90٪ على الغذاء والأدوية والوقود المستورد من أجل بقائه على قيد الحياة."[147]

وفي بيان صادر عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) بتاريخ 2021/7/29 أكدت المنظمة الوضع المأساوي الذي يعيشه اليمنيون وكشفت أنه: *"يعاني ما يقرب من 16.2 مليون يمني من أزمة انعدام الأمن الغذائي الحاد (المرحلة الثالثة والأعلى) بحسب تحليل التصنيف المتكامل للأمن الغذائي. ما يقرب عن 47 ألف شخص من هؤلاء يعانون من مستويات كارثية (المرحلة 5) من انعدام الأمن الغذائي - في ظروف شبيهة بالمجاعة."*[148]، وحذرت المنظمة *من كارثة أخرى تهدد الإنسان في اليمن حيث ذكرت في التحليل نفسه: "من المتوقع أن يعاني أكثر من 2.25 مليون حالة أطفال تتراوح أعمارهم بين صفر و59 شهرا، وأكثر من مليون حالة من الحوامل والمرضعات، من سوء التغذية الحاد خلال عام 2021 في اليمن*[149]*".*

متجاهلة بتلك الممارسات كافة المواثيق والأعراف الدولية الخاصة بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ومرتكبةً بفرضها الحصار الشامل على اليمن واحدة من أبرز صور الجرائم الأشد خطراً سواءً في جريمة العدوان أو جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية، بجانب كونها إحدى صور جريمة الإبادة الجماعية حيث *"تُشكل جريمة حصار المدن وفقاً للقانون الدولي الإنساني جريمة إبادة جماعية، لما تتركه هذه الجريمة من آثار واسعة على سكان مناطق بأسرها، بقصد إلحاق أضرار مادية ومعنوية بهم، وإخضاعهم عمداً لأحوال معيشية يُقصد بها إهلاكهم الفعلي كلياً أو جزئياً. إن هذه الجريمة، وبما تحمله من انتهاكات واسعة على حياة عدد كبير من السكان، تفوق في خطورتها جريمة استخدام الأسلحة الكيميائية والأسلحة الحارقة، كما أن هذه الجريمة تتصف بخطورتها من ناحية بطء الآثار المميتة لها."*[150]

في جلسة مجلس الأمن رقم (7605) عام 2016 صرحت السيدة كيونغ - وا كانغ، الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، في كلمتها: *"إن أي*

(147) OHCHR | Lift blockade of Yemen to stop "catastrophe" of millions facing starvation, says UN expert

(148) 127 مليون دولار أمريكي من البنك الدولي لدعم الأمن الغذائي وسبل العيش الريفية في اليمن (fao.org)

(149) Yemen: Acute Food Insecurity Situation October - December 2020 and Projection for January - June 2021 | IPC Global Platform (ipcinfo.org

(150) شرعية حصار المدن ومسؤولية تجويع المدنيين (ademrights.org)

حصار يحرم الناس من الحصول على الضروريات الأساسية للحياة إنما هو حصار غير قانوني وغير مقبول وغير منطقي. فلا يمكن أن يكون هناك أي سبب أو مبرر، أو أي تفسير أو عذر، لمنع وصول المساعدات إلى الأشخاص المحتاجين إليها. إن ذلك يمثل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي، ولا بد من أن يتوقف فورا. تقع المسؤولية الرئيسية عن هذه المعاناة على عاتق الطرف الذي يُبقي على الحصار."[151]

لكن مجلس الأمن في العام نفسه كان يصدر قراره رقم (2266) ليؤكد على إصراره في استمرار تنفيذ قراره (2140) والتعامل مع اليمن وفق الفصل السابع واستمرار جزاءاته المفروضة ظاهرياً على أفراد محددين ولكنها شملت اليمن بأكمله بشهادته هو نفسه قبل فريق خبرائه حيث جاء في ديباجة القرار: *"**وإذ يشعر ببالغ الأسى** بسبب استمرار تدهور الحالة الإنسانية المأساوية في اليمن، **وإذ يعرب عن بالغ قلقه** إزاء جميع حالات إعاقة إيصال المساعدات الإنسانية بفعالية، بما في ذلك القيود المفروضة على إيصال السلع الحيوية إلى السكان المدنيين في اليمن،"*،

وفي تناقض أو استغباء للمجتمع الدولي عاد المجلس للترهيب والضغط على المجتمع الدولي مع تشجيع دول التحالف على مواصلة ما أسمها *"التدابير"*، لتنفيذ قراراته العقابية والتي لا تعدو عن كونها إجراءات معززة لحصار الشعب اليمني وتشجع دول العدوان عليه فقد أكد القرار في فقرته العاشرة على: *"**يهيب** بجميع الدول الأعضاء التي لم تبلغ بعد اللجنة بالخطوات التي اتخذتها كي تنفذ بفعالية التدابير المفروضة بموجب الفقرتين 11 و 15 من القرار 2140 (2014) والفقرة 14 من القرار 2216 (2015) أن تفعل ذلك بأسرع ما يمكن، **ويشير** في هذا الصدد إلى أن الدول الأعضاء التي تُجري عمليات تفتيش للشحنات عملا بالفقرة 15 من القرار 2216 (2015) مطالبة بتقديم تقارير خطية إلى اللجنة على النحو المنصوص عليه في الفقرة 17 من القرار 2216 (2015)"*.

الفقرة السابقة كانت استكمالاً لما ذكره المجلس في ديباجته عما أسماها *"الأهمية الحاسمة للتنفيذ الفعال لنظام الجزاءات"*، مشجعاً تعاون الدول مع دول تحالف العدوان على اليمن حيث نصت الديباجة على: *"**وإذ يلاحظ** الأهمية الحاسمة للتنفيذ الفعال لنظام الجزاءات*

(151) S/PV.7605 - E - S/PV.7605 -Desktop (undocs.org

المفروض عملا بالقرار 2140 (2014) والقرار 2216 (2015)، بما في ذلك الدور الرئيسي الذي يمكن أن تضطلع به في هذا الصدد الدول الأعضاء من المنطقة، وإذ يشجع الجهود الرامية إلى زيادة تعزيز التعاون،"، وهكذا استمرت جميع قرارات مجلس الأمن بخصوص اليمن..

وكم هو البون شاسع بين مواقف مجلس الأمن من حصار مدن اليمن ومواقفه من حصار مدن سوريا والتي صادف أنها صدرت في العام نفسه، ففي القرار 2140 (2014) قرر مجلس الأمن فرض الحصار على اليمن بدعوى فرضه عقوبات بمنع استيراد اسلحة على ثلاثة أشخاص فقط، وفي القرار 2139 (2014) الذي قرر فيه مجلس الأمن أن الحصار وتجويع المدنيين، وطالب أطراف النزاع في سوريا بإيقافه كونه يخالف القانون الدولي كما جاء في نص الفقرة (5) من القرار: *"**ويطالب** جميع الأطراف بأن تسمح بإيصال المساعدة الإنسانية، بما في ذلك المساعدة الطبية، والكف عن حرمان المدنيين من الأغذية والأدوية التي لا غنى عنها لبقائهم على قيد الحياة، والتمكين من الإجلاء الآمن على وجه السرعة ودون عوائق لجميع المدنيين الذين يرغبون في المغادرة، **ويشدد** على ضرورة أن تتفق الأطراف على فترات هدنة للأغراض الإنسانية، وعلى أيام للسكينة، وفترات لوقف إطلاق النار والهدنة المحلية، من أجل تمكين الوكالات الإنسانية من الوصول الآمن دون عوائق إلى جميع المناطق المتضررة في سورية، مع التذكير بأن تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب القتال محظور بموجب القانون الإنساني الدولي".*

لم يستطع فريق الخبراء التابع لمجلس الأمن تجاهل الحصار المفروض على اليمن كما تجاهل مئات المجازر والجرائم التي استهدفت الشعب اليمني، حيث ذكر شواهد عليه في جميع تقاريره خلال الفترة 2015-2020. مؤكداً أن اليمن يتعرض لحصار تفرضه قوات التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية شمل عرقلة دخول المساعدات الإنسانية والسلع التجارية إلى اليمن، وأهم شاهد على ذلك ما نصت عليه الفقرة (188) من تقرير فريق الخبراء S/2018/594: *"واصل التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية عرقلة دخول المساعدات الإنسانية والسلع التجارية إلى اليمن بالوسائل التالية: (أ) مواصلة الحصار المفروض على مطار صنعاء أمام الرحلات الجوية التجارية، (ب) فرض قيود تدريجية على دخول السلع التي يحتاج إليها المدنيون إلى اليمن عبر موانئ البحر الأحمر، (ج) فرض قيود صارمة على الواردات من السلع التجارية والإنسانية، وفي الفترة الأخيرة حول مسار ما يزيد عن 750600 طن من السلع التجارية والإنسانية من اليمن أو أُبطئت عملية إدخالها إلى البلد".*

لقد تعمد مجلس الأمن التغاضي عن شواهد الحصار سواءٌ من واقع ما يعاني منه اليمنيون في ظل العدوان أو من خلال ما وثقته وأدانته المنظمات الدولية والحقوقية. كما نلحظ أنه تعمد أيضاً التغاضي عن تلك التحقيقات والشواهد التي أوردها فريق خبرائه ضمن تقاريرهم في انتهاكات القانون الدولي الإنساني في اليمن والتي نورد أبرزها في الجدول الآتي:

جدول رقم (5) شواهد الحصار في تقارير مجلس الأمن

رقم ونص الفقرة	التاريخ	الرمز
158 - ويعتبر سوء التغذية والجوع في مقدمة بواعث القلق المتعلقة بكافة الأطفال في اليمن. ففي الوقت الحالي، يعاني أكثر من 500 000 طفل من سوء تغذية يهدد حياته، ويمثل هذا العدد زيادة بمقدار ثلاث مرات منذ آذار/مارس، ويعكس استنفاد المخزونات الغذائية، الذي تفاقم بسبب قلة الشحنات التجارية والإنسانية، وعجز النظام الصحي عن توفير الرعاية للأطفال الجوعى أو تحصينهم ضد الأمراض.	2015	S/2018/192
165 - وفي الوقت الحالي، يحتاج نحو 21.2 مليون شخص (82 في المائة من السكان) إلى مساعدة عاجلة بشكل من الأشكال لتلبية احتياجاته الأساسية، ويعتمد اليمن على استيراد 90 في المائة من الحبوب وغيرها من مصادر الغذاء(96)، ويرتبط تدهور الوضع الإنساني ارتباطا مباشرا بسير الأعمال العدائية وإعاقة إيصال المساعدات الإنسانية وما بينهما من مسائل متداخلة، ومع ذلك، فحتى في حال انتفاء مشكلة العرقلة والنزاع باعتبارها من الأسباب الرئيسية لعدم وصول المساعدات، فإن الجهات الفاعلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية لا تملك القدرة على توفير الكميات الضخمة اللازمة من الغذاء والدواء والوقود، جراء الضرر البالغ الذي لحق جميع هذه القطاعات بسبب الحصار التجاري، ويُعدّ نقص الوقود من الأمثلة الواضحة على ذلك، حيث ترتبت عليه آثار غير مباشرة في الإمداد بالكهرباء وضخ المياه والمستشفيات والتضخم، مما أثر سلبا على القدرة الشرائية في سياق شبكة محلية للسوق السوداء ترتفع فيها أسعار الضروريات الأساسية ارتفاعا حادا (انظر المرفق 60).	2015	S/2018/192

168 - يساهم الحظر المنهجي والواسع النطاق المفروض على السلع التجارية مساهمة مباشرة في عرقلة إيصال المعونة والمساعدة الإنسانية، كما يقيد الواردات الحيوية من الوقود التجاري والأغذية وغير ذلك من السلع التي لا تقع تحت طائلة القرار 2216 (2015) أو لا تخضع حاليا للجزاءات.	2015	S/2018/192
169 - وشكلت إجراءات التفتيش التي يقوم بها التحالف تدبيرا معوِّقا من الناحية العملية، حيث تتسبب الإجراءات الأمنية في تأخر عمليات رسو السفن، مقارنة بنسبة أقل من التأخر لأسباب إدارية أو لأسباب متعلقة بالقدرات في أرصفة الموانئ في اليمن (انظر المرفق 60)، وقد أدت الإجراءات الأمنية أيضا إلى حالات تأخر في إيصال الشحنات الإنسانية وإلى تحويل مسار السفن المحمَّلة بالمعونة والرحلات الجوية الإنسانية، بما فيها تلك التي تحمل العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، عبر المملكة العربية السعودية، مما أفضى إلى تأخر إيصال المساعدة الإنسانية إلى اليمن وعرقلته فعليا.	2015	S/2018/192
170 - وتسفر الهجمات التي تستهدف الطرق البحرية والجوية المؤدية إلى البلد عن مزيد من العراقيل التي تحول دون إيصال المساعدة الإنسانية، وقد كان لقصف ميناء عدن على يد قوات الحوثيين وصالح ولسير الأعمال الحربية عموما تأثير سلبي أيضا.	2015	S/2018/192
171 - وفي الفترة من 1 نيسان/أبريل إلى 17 آب/أغسطس، انخفض عدد الشحنات الوافدة إلى اليمن انخفاضا سريعا، واقترن ذلك بحالات التأخير الناجمة عن الإجراءات الأمنية التي يفرضها التحالف، وقلصت الغارات الجوية التي شنها التحالف على البنى التحتية في ميناء الحديدة في 17 آب/أغسطس، فرص الوصول إلى الأرصفة وأفضت إلى تأخير تفريغ الشحنات مما عرقل بشدة العمليات التجارية وعمليات الإغاثة في شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر، فازدادت الأوضاع الإنسانية تفاقما وارتفعت أسعار المواد الغذائية والوقود والسلع الأساسية الأخرى، وأدى قصف مطار صنعاء إلى تأخر الرحلات الجوية وشحنات المساعدة الإنسانية لمدة 10 أيام.	2015	S/2018/192

S/2018/192	2015	180 - وإلى جانب العراقيل البرية التي تحول دون توزيع المساعدة الإنسانية، وثَّق الفريق 10 غارات جوية شنها التحالف على طرق النقل (البحرية والجوية على السواء)، وعلى أربعة من طرق الإمداد البرية وخمسة مرافق لتخزين المعونة الغذائية (بما يشمل مركبتين محمَّلتين بالمعونة وثلاثة مستودعات ومرافق لتخزين الأغذية)، بالإضافة إلى غارات جوية شُنت على مستودع تابع لمنظمة أوكسفام لتخزين معدات خاصة بمشروع للمياه يموله الاتحاد الأوروبي في صعدة. كما وثَّق الفريق ثلاث هجمات شنها التحالف على مواقع محلية للأغذية وللإنتاج الزراعي.
S/2018/193	2016	32 - وبعد فشل محادثات الكويت في 6 آب/أغسطس، صعّد التحالف من نطاق ووتيرة عملياته الجوية، مما أدى أيضا إلى شن غارة جوية على قاعة عزاء في صنعاء في 8 تشرين الأول/أكتوبر (انظر الفقرة 121)، وفرض التحالف قيودا إضافية على الرحلات الجوية التجارية إلى صنعاء حيث أُلغيت رحلات الخطوط الجوية اليمنية في آب/أغسطس، وهي رحلات دأبت على الهبوط في المطار الدولي بعد الخضوع للتفتيش في بيشة، المملكة العربية السعودية، ورفض التحالف السماح بنقل طائرات تملكها الدولة العمانية لوفود سياسية بين عمان وصنعاء، ونتيجة لذلك تقطعت السبل بالوفد الحوثي المشارك في محادثات الكويت في عُمان فترة فاقت الشهرين. ثم عاد في 15 تشرين الأول/ أكتوبر على متن طائرة عمانية سمح لها بالدخول بشكل استثنائي بهدف نقل ضحايا الغارة جوية على قاعة العزاء.
S/2018/193	2016	157 - خلص الفريق إلى أن انعدامَ الأمن الناجم عن الهجمات الأخيرة على السفن التجارية، (انظر الفقرتين 33 و 37) وارتفاع تكاليف التأمين ضد مخاطر الحرب، والمسائل المتعلقة بصرف العملات، وحالات مصادرة سفن تجارية وحجزها وتحويل مسارها، يؤثر سلبا على توزيع الإمدادات الغذائية التجارية، وبعض هذه السفن التجارية تحمل أيضا مساعدات إنسانية، وهذا يُلقي عبئا ثقيلا على الجهات العاملة في مجال المساعدة الإنسانية، حيث يفرض عليها جلب المزيد من المعونة إلى اليمن لتلبية الاحتياجات، وقبل اندلاع النزاع، كان اليمن يعتمد على بلدان أخرى لتوفير 90 في المائة من إمداداته الغذائية.

S/2018/193	2016	158 - والعامل الآخر الذي يلقي عبئا مماثلا على الجهات العاملة في مجال المساعدة الإنسانية هو توفير الإمدادات الطبية. فاستنادا إلى تقييم الفريق القطري للعمل الإنساني، فإن القيود التي وضعها التحالف على وصول الرحلات الجوية التجارية إلى مطار صنعاء الدولي في آب/أغسطس، أدت إلى عدم تمكُّن ما يزيد على 500 6 شخص من الحصول على الرعاية الطبية، وحسب تقديرات الخطوط الجوية اليمنية، فإن الغرض من سفر ما لا يقل عن ثلث الركاب إلى الخارج هو تلقي الرعاية الطبية، وغالبا بسبب أمراض مزمنة أصبح علاجها شبه منعدم في اليمن لأسباب تعود جزئيا إلى صعوبات الاستيراد.
S/2018/594	2017	150 - يسهم تأخير شحنات السفن التجارية، وتحويل مساراتها، وضبطها، من جانب التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية أثناء عمليات التفتيش، في تكبد خسائر مالية كبيرة بالنسبة لأصحاب السفن والتجار، وقد أدت تكلفة هذه التأخيرات التي يتكبدها المالكون وجهات الشحن، والتي يمكن أن تصل إلى 30000 دولار يوميا، إلى تآكل مصداقيتهم تدريجيا لدى شركائهم التجاريين الدوليين (الموردين وشركات التأمين، وشركات الشحن)، وترد في المرفق السري 55 تفاصيل عن دراسة الحالة المتعلقة بمصادرة السفينة الناقلة التجارية التي تحمل علم ليبريا MV Androussa، في 4 نيسان/أبريل 2014، بينما كانت في طريقها إلى رأس عيسى، وقد زار الفريق الناقلة في ينبع، في 25 كانون الأول/ديسمبر 2017، بالاشتراك مع مسؤولين سعوديين، وعرض على الفريق والمسؤولين السعوديين بعض أنابيب مصنوعة من الصلب بجانب ورشة اعتبرها المسؤولون مشبوهة، ولكن الفريق رأى أنها كانت على الأرجح ورشة لصيانة السفينة، ولم تقدم المملكة العربية السعودية بعد تقريرا عن التفتيش، وهو أمر مطلوب في غضون 30 يوما بموجب الفقرة 17 من القرار 2216 (2015)(170)، وتبين هذه الحالة خسائر التجار وشركات الشحن العاملة في اليمن(171)، وقد شهد أحد التجار ثلاث عمليات إيصال شحنات تلغى خلال المدة المتبقية من عام 2017، بسبب المخاطر التي يولدها النزاع (الشكل السادس عشر).

188 – واصل التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية عرقلة دخول المساعدات الإنسانية والسلع التجارية إلى اليمن بالوسائل التالية: (أ) مواصلة الحصار المفروض على مطار صنعاء أمام الرحلات الجوية التجارية (انظر المرفق 70)؛ و (ب) فرض قيود تدريجية على دخول السلع التي يحتاج إليها المدنيون إلى اليمن عبر موانئ البحر الأحمر (انظر المرفق السري 71)؛ و (ج) فرض قيود صارمة على الواردات من السلع التجارية والإنسانية في الفترة من 6 إلى 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، وفي الفترة الأخيرة، حول مسار ما يزيد على 600 750 طن من السلع التجارية والإنسانية من اليمن أو أبطئت عملية إدخالها إلى البلد 190 - الحصار أساسا هو استخدام التهديد بالتجويع أداة للمساومة ووسيلة حرب، وتستخدم قوات الحوثيين السكان أيضا كرهائن عند تصعيد غاراتها ضد المملكة العربية السعودية، وهي تدرك تماما أن وطأة الأعمال الانتقامية ستصب السكان المدنيين، ويعتمد الحوثيون على الإدانة العلنية للأعمال الانتقامية للمملكة العربية السعودية بأنفسهم عن أي مسؤولية عن تلك التصرفات.	2017	S/2018/594
157 - وعلى النحو المذكور في الفقرة 116 أعلاه، حقق الفريق في حالات تأخير في إصدار خطابات اعتماد ومنع دخول بضائع أوردتها إلى اليمن شركات عاجزة عن الامتثال لأحكام المرسوم 75، في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2018، وبموجب المادة 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يتعيَّن على حكومة اليمن أن تتخذ التدابير المناسبة لضمان حصول السكان المدنيين في اليمن على الإمدادات الغذائية الكافية	2018	S/2019/83
ألف - عرقلة إيصال المساعدات الإنسانية 164 - وجد الفريق أن التحالف واصل، في عام 2018، عرقلة الرحلات التجارية من مطار صنعاء التي يمكن أن يستخدمها المدنيون اليمنيون للحصول على العلاج الطبي خارج البلد، ويتطلب الخيار المتاح للأشخاص الموجودين في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين الذين يودون الحصول على المساعدة الطبية خارج اليمن أن يسافروا إلى مطار سيئون أو عدن، وهو ما يستغرق عدة ساعات برا وينطوي على خطر التعرض لمضايقات في نقاط تفتيش متعددة، ولاحظ الفريق أنه، في 3 كانون الأول/ديسمبر 2018، سمح التحالف بعملية إجلاء طبي لخمسين فردا من القوات التابعة للحوثيين من مطار صنعاء.	2018	S/2019/83

165 - وحلل الفريق أيضا بيانات عن الواردات التي تمت خلال عام 2018 انطلاقا من الموانئ اليمنية وهي تُظهِر أن الواردات تحولت تدريجيا من موانئ البحر الأحمر باتجاه الموانئ الخاضعة لسيطرة حكومة اليمن، ويحقق الفريق فيما إذا كان هذا التحول نتيجة سياسة متعمَّدة تهدف إلى تضييق الخناق على اقتصاد الحوثيين، أو إذا كان نتيجة تأثير جماعات الضغط لصالح الأعمال التجارية المرتبطة بالحكومة والراغبة في زيادة حصتها من سوق الواردات. 166 - وأشارت الإحصاءات المتاحة للفريق إلى زيادة كبيرة في النشاط المرفئي في عدن والمكلا، على حساب الحديدة (انظر الفقرة 119 أعلاه)، وهناك تفاوت بين التصور القائل بأن ميناء الحديدة يغطي 70 في المائة من واردات اليمن من جهة، والواقع من جهة أخرى، وأصبحت السلع المنقولة في حاويات تمر جميعها عبر ميناء عدن منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2017، عندما أغلقت سلطات المملكة العربية السعودية بصورة مؤقتة الموانئ الواقعة تحت سيطرة الحوثيين، وعلاوة على ذلك، ومنذ نيسان/أبريل 2018، أعربت كبريات الشركات الناقلة للحاويات عن القلق إزاء العمليات العسكرية التي تقترب من الحديدة. 167 - وخسر أحد المستوردين أكثر من 000 800 دولار نتيجة غرامات التأخير، وجزاءات التأخير المفروضة على المشترين، وارتفاع تكاليف التأمين على السفينة الواحدة، وطوال شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2018، توقف ذلك المستورد عن تجارة الأعلاف الحيوانية، مما أثر سلبا على طاقة إنتاج الدواجن في اليمن، ويواصل الفريق التحقيق في هذه المسألة.	2018	S/2019/83
37 - في عام 2020، شهدت الأعمال العدائية تصعيداً كبيراً، واستولى الحوثيون على أراض استراتيجية في نهم والجوف والبيضاء ومأرب، ومعظمها أراض كانت بحوزة حكومة اليمن (انظر الملحق 4). ثم دخلوا الدريهمي بعد حصار دام عامين، واحتفظ المجلس الانتقالي الجنوبي بعدن وأجزاء من أبين ولحج والضالع، واستولى على سقطرى.	2020	S/2021/79

ج. تجنيد المرتزقة:

يُعد "تجنيد المرتزقة"، من أبرز أشكال جريمة العدوان لما له من آثار خطيرة على السلم والأمن في الدول المعتدى عليها فتجنيد مرتزقة من داخل البلد يمزق نسيجها الاجتماعي ويخلق حالة عدم استقرار ونزاعات داخلية مستمرة، كما أن استقدام مرتزقة من خارج البلد بغرض مساعدة القوات الغازية في احتلال أراضيه يكون السبب الرئيسي لتشجيع انتهاك القانون الدولي الإنساني وارتكاب جرائم الحرب المباشرة ضد الأفراد مع سهولة الإفلات من العقاب كون القوات غير نظامية ولا تتبع مؤسسات عسكرية رسمية.

1 - فريق مجلس الأمن يعترف بتجنيد التحالف للمرتزقة:

كشف فريق الخبراء التابع لمجلس الأمن ارتكاب دول التحالف جريمة تجنيد المرتزقة

من خلال تقاريره ومنها التقرير (S/2018/192) الشامل للفترة 2015 في الفقرة (142) ما نصه: *"ويلاحظ الفريق أيضاً تقارير تفيد أن دولة الإمارات العربية المتحدة تقوم بنشر "مرتزقة"، وهذا النشر يزيد في احتمال وقوع انتهاكات للقانون الدولي الإنساني"*، وما لبث أن أصبح ذلك الاحتمال واقعاً يمارس ويطبق بشكل ممنهج وعلى نطاق واسع وتكررت عدة حالات منها ما أوضحه الفريق في الفقرة (150) من التقرير نفسه أن من أسماهم *"مقاتلو المقاومة"*، قد انتهكوا بدورهم القانون الدولي لحقوق الإنسان في عدن وتعز عن طريق تنفيذ إعدامات خارج نطاق القضاء والحجز التعسفي والاعتقال والتعذيب وارتكاب جرائم التمثيل بالجثث والابتزاز والنهب للممتلكات واختطاف عاملين في مجال تقديم المعونة وقتلهم.

وقد حقق الفريق في انتهاكات للقانون الدولي الإنساني ارتكبتها ميليشيات مرتزقة تخضع لسيطرة دولة الإمارات بحسب ما أورده في الفقرة (132) من تقرير عام 2016، وتهرباً من الفريق من تسمية تلك الميليشيات بمسمى *"مرتزقة"*، فقد أطلق عليهم اسم *"القوات المقاتلة بالوكالة عن التحالف"*، الذي تقوده المملكة العربية السعودية.

وأكد الفريق في الفقرة (32) من تقريره للعام 2017 أن *"القوات المقاتلة بالوكالة"*، إلى جانب باقي الجهات الفاعلة غير الرسمية تجعل من الصعب على ما أسماها *"الحكومة الشرعية"*، أن تحكم وتفرض سلطتها.

وأقر الفريق بوجود مليشيات مرتزقة حيث أورد في الفقرة (33) من التقرير آنف الذكر ما نصه: *"وترى قوات الإمارات العربية المتحدة في جنوب اليمن في قوات الحزام الأمني ركائز أساسية لاستراتيجيتها الأمنية في اليمن، ويستمر هذا النهج في تهميش المؤسسات الحكومية مثل مكتب الأمن القومي وجهاز الأمن السياسي، وهو ما يزيد عن تقويض قدرات الحكومة الشرعية الأمنية والاستخباراتية والحد منها."*

وكما أوضح أيضاً في الفقرة (35) من التقرير نفسه دعم التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية لقوات مقاومة جنوبية ـ بحسب تسميته ـ وكذلك لعناصر جنوبية.

وفي الفقرة (36) من التقرير نفسه أوضح الفريق وبصراحة توسيع الإمارات العربية المتحدة للدعم الذي تقدمه إلى القوات المقاتلة بالوكالة عنها في الجنوب وهي في المقام الأول قوات الحزام الأمني في أبين وعدن ولحج وقوات النخبة الشبوانية، وتولي الإمارات إدارة مرافق تدريب عسكرية في شموسه والريالة بالقرب من المكلا حيث يعمل عدد من المستشارين والمدربين الأجانب لدعم قوات عدن. حيث ورد في الفقرة ما نصه: *"وتواصل الإمارات العربية المتحدة توسيع الدعم الذي تقدمه إلى القوات المقاتلة بالوكالة عنها في الجنوب وهي في المقام الأول قوات الحزام الأمني في أبين وعدن ولحج وقوات النخبة الحضرمية والشبوانية"*

وفي التقرير نفسه ورد في البند (ب) الواردة تحت عنوان *"ثالثاً: الجماعات المسلحة والوحدات العسكرية"*، وصف الفريق للقوات المقاتلة بالوكالة عن التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية بأنها تُشكل تهديداً للسلام والأمن والاستقرار في اليمن كونها تمول وتسلح من قبل دول أعضاء في التحالف[152]، وذكر الفريق من تلك القوات قوات الحزام الأمني وقوات النخبة التي شكلتها الامارات ومولتها وتعمل خارج هيكل المؤسسة العسكرية[153].

(152) **نصت الفقرة** 54 **من التقرير** S/2018/594: "يعتقد الفريق أن القوات المقاتلة بالوكالة التي تموّلها وتسلّحها دول أعضاء في التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية تشكّل تهديداً للسلام أو الأمن أو الاستقرار في اليمن. وما لم تُعَد هذه القوات للانضواء تحت قيادة وسيطرة يمنيين مباشرين، وتوزّع المرتبات والمعدات كلها عبر قنوات الحكومة اليمنية الشرعية، فإنها لن تكفل تماسك الدولة، بل ستزيد اليمن تمزقاً."

(153) **نصت الفقرات** 55 - 58 **من التقرير** S/2019/83: "55 - ولاحظ الفريق أنه، على الرغم من أن قوات الحزام الأمني عززت دورها في المناطق المذكورة أعلاه، فلا تزال هناك معارضة كبيرة في أوساط بعض العناصر الجنوبية لتوسيع دورها ونفوذها، كما هو الحال مثلا في محافظة الضالع حيث مثل اعتزامها حراسة نقاط التفتيش خطرا يهدد قادة الأمن المحليين.

(ب) القوات في محافظة تعز

56 - لا تزال النزاعات المسلحة تجتاح مدينة تعز على مستويات متعددة. فعلى الرغم من أنها كثيرا ما توصف بأنها مدينة محاصرة ليس لديها إلا طريق واحد مفتوح للمغادرة والدخول وبضعة مسالك خطرة لعبور المشاة، فإن الواقع أشد تعقيدا. وتسيطر على طرق الوصول الرئيسية ميليشيات تحظر أشكالا معينة من النقل أو تفرض رسوما كبيرة للسماح بالعبور. وضمن هذا النمط العام من النشاط الإجرامي تقع اشتباكات بين قوات الحوثيين وخصومهم، واشتباكات بين الوحدات العسكرية الحكومية المتنافسة، واشتباكات بين العناصر الموالية لحزب الإصلاح وكتائب أبي العباس، وجميعها يتنافس من أجل السيطرة على أحياء في تعز أو المناطق المحيطة بها لتحصيل الإيرادات. وتحول ديناميات اقتصاد الحرب دون الإدارة الفعالة وتعوق إيصال المساعدات الإنسانية الأساسية.

وأشار الفريق في تقريره عام 2018 إلى أن *"انتشار الميليشيات وعدم وجود سيطرة فعلية على قوات عسكرية يمولها التحالف ويمدها بالسلاح، يعد من العوامل التي لا تمكن هادي من تعزيز سلطة حكومته في المناطق المحررة"*[154].

وما زال الوضع على ما هو عليه بالنسبة لتجنيد المرتزقة أو من أسماهم التقرير "المقاتلين بالوكالة عن التحالف"، حيث أفاد التقرير أن الألوية التي تقاتل حالياً في اليمن بدعم من التحالف تضم ما مجموعه (100.000) فرد غير نظامي، يُقدم لهم الدعم من قبل الإمارات، ويتوزع أولئك الأفراد غير النظاميين بين قوات الحزام الأمني، وألوية العمالقة، وقوات النخبة الحضرمية، والنخبة الشبوانية، وحرس الجمهورية[155]، وأكد الفريق أن تلك القوات تعمل خارج نطاق هيكل قيادة الحكومة وسيطرتها.

2 - صراع مرتزقة التحالف:

تصارع مليشيات المرتزقة التي جندها التحالف كشفته تقارير الفريق التابع لمجلس الأمن كما بينت مدى الاختلافات والتباينات بين من أسمتهم بـ*"القوات المقاتلة بالوكالة عن التحالف"*، والمثالُ على ذلك ما شهدته المناطق التي تقبع تحت سيطرة قوات التحالف وما يسمى حكومة هادي في المناطق الجنوبية عدن والمهرة وشبوة وحضرموت أو في تعز والحديدة من صراعات بين الفصائل المختلفة كالصراع بين ما يسمى *"قوات المجلس الانتقالي"*، الذي تدعمه الإمارات وعناصر حزب الإصلاح وتنظيم القاعدة قوات الحزام الأمني والنخبة الشبوانية والنخبة الحضرمية، وما حصل في تعز من صراع بين ما يسمى *"قوات أبي العباس وجماعة الجيش الشعبي الموالية للإصلاح"*، وقوات غزوان المخلافي[156].

57 - ومنذ اغتيال موظفة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حنا لحود في نيسان/أبريل 2018، ما برح التوتر يشتد بين المحافظ أمين أحمد محمود وجماعات مقاتلة من قبيل كتائب أبي العباس وعناصر من حزب الإصلاح والوحدات العسكرية الحكومية مثل اللواءين 22 و35. ولاحظ الفريق أن هذه الجماعات ظلت تهيئ نفسها لملء الفراغ الأمني في كافة المناطق داخل مدينة تعز، مما أدى في الغالب إلى حدوث تحولات في التحالفات وإيجاد حيز لمجموعات مقاتلة جديدة أصغر حجما تقوم أساسا بأنشطة إجرامية مثل الابتزاز والاغتيالات بمقابل.

58 - وحقق حزب الإصلاح بعض المكاسب في محاولاته ليصبح الجماعة المسيطرة في المدينة، ومع ذلك ظل التوتر بين الحزب والمحافظ مستمرا بشأن السيطرة على عناصر الشرطة المحلية والشرطة العسكرية وقوات الأمن الأخرى."

(154) **نصت الفقرتين** 21 – 22 **من التقرير** S/2019/83: "21 - استمر تآكل سلطة حكومة اليمن خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. ورغم أن الرئيس هادي بقي في عدن لأكثر من ستة أسابيع في الفترة من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس وزار محافظة المهرة، فإن الفريق لم يلاحظ بعد أي إشارة تدل على أنه تمكن من تعزيز سلطة حكومته في المناطق المحررة.

22 - ويستند تقييم الفريق إلى العوامل التالية: (أ) انتشار الميليشيات وعدم وجود سيطرة فعلية على قوات عسكرية تعمل بالوكالة يمولها التحالف ويمدها بالسلاح؛ (ب) التحديات التي يطرحها المجلس الانتقالي الجنوبي والعناصر المنتسبة إليه؛ (ج) الافتقار الواضح إلى السيطرة على الإيرادات المتأتية من الموارد الطبيعية؛ (د) استمرار سيطرة قوات الحوثيين على صنعاء وغيرها من المحافظات الشمالية."

(155) **نصت الفقرتين** 51 – 52 **من التقرير** S/2019/83: "51 - أُفيد بأن الألوية التي تقاتل حالياً في اليمن بدعم من التحالف تضم ما مجموعه 000 100 فرد غير نظامي. وتتألف هذه الألوية من فرق تسيطر عليها جماعات، غالباً ما تكون قرية أو حتى عائلة واحدة.

52 - وذكر جيش الإمارات العربية المتحدة بوضوح أن السيطرة على القوات المقاتلة بالوكالة تقع على عاتق الحكومة الوطنية وأنه لا يقدم الدعم إلا للجيش الوطني. ومن الناحية العملية، فهو يقدم الدعم عن كثب لقوات الحزام الأمني، وألوية العمالقة، وقوات النخبة الحضرمية والنخبة الشبوانية، وحرس الجمهورية."

(156) **انظر الفقرات** (56-57، 60، 62، 109) **من التقرير** S/2019/83.

وقد ذكر الفريق في تقريره للعام 2019 أن تلك القوات لا تخضع لسيطرة ما أسماها "*حكومة اليمن*"[157]، كما أثبته أيضاً في تقريره للعام 2020 أن سبب الاختلاف والصراع بين تلك القوات المقاتلة بالوكالة عن التحالف هو استمرار الاختلافات بين خطتي الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية في اليمن، وأن هذا الصراع يشكل تهديداً لسلامة اليمن الإقليمية[158].

ولم يقف فريق الخبراء عند هذا الحد بل ذكر في الفقرات (30) و(31) من تقريره للعام 2020 إنه وثق الدعم المتواصل الذي تقدمه الإمارات لتلك القوات المقاتلة بالوكالة عنها وأنها من دربت ودفعت أجور معظم تلك القوات وأنها لا تكتفي بتقديم الدعم لكيان يهدد السلام والأمن والاستقرار في اليمن وتتصرف بشكل يتنافى مع روح القرار (2216) (2015)[159].

وفيما يلي جدول يوضح ما وثقه وأثبته فريق الخبراء في تقاريره من قيام قوات التحالف بتجنيد مرتزقة ومليشيات تقاتل عنه بالوكالة:

---

(157) **نصت الفقرة 106 من التقرير S/2020/326:** "لا تخضع قوات الحزام الأمني لسيطرة حكومة اليمن. ولدى الفريق وثيقتان تعودان إلى عام 2018 تطلب فيهما وزارة الداخلية التابعة لحكومة اليمن إلى التحالف في عدن ومدير الأمن في عدن إحالة حالات 12 محتجزا إلى مكتب النائب العام؛ وقد أطلق سراح اثنين من أولئك الأفراد ويظل 10 في عداد المفقودين. ولا تتبع قوات الحزام الأمني دائما الأوامر التي تصدر عن مكتب النائب العام. وأكدت حكومة اليمن للفريق أنها ليست لها سلطة على سجني بئر أحمد والمنصورة، وهما سجنان كبيران في عدن، وسجن في المكلا"

(158) **نصت الفقرة 28 من التقرير S/2021/79:** " ثم إنّ استمرار القتال بين المجلس الانتقالي الجنوبي وحكومة اليمن، على الرغم من اتفاق الرياض، يدل على استمرار الاختلافات بين خطتي الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية في اليمن. وعلى الرغم من اعتماد حكومة اليمن وقوات الساحل الغربي والمجلس الانتقالي الجنوبي على الدعم المقدم من التحالف، لم تتوصل المملكة العربية السعودية بعد إلى وسيلة تتيح لها حل الانقسام الواضح الذي لا يزال يشكل تهديداً لسلامة اليمن الإقليمية."

(159) نصت الفقرتين (30) و(31) من **التقرير S/2021/79:** "30 - يبدو أن الإمارات العربية المتحدة حريصة على مواجهة ثلاثة عناصر في اليمن هي: الحوثيون، وعناصر حزب الإصلاح داخل حكومة اليمن، والجماعات الإرهابية. وفي حين أبلغت الإمارات العربية المتحدة الفريق بأنها تواصل دعم قوات مكافحة الإرهاب اليمنية، فقد وثّق الفريق أيضاً الدعم المتواصل الذي تقدمه الإمارات العربية المتحدة إلى المجلس الانتقالي الجنوبي، وبعض القوات التابعة له، وبعض قوات الساحل الغربي.

31 -وكانت الإمارات العربية المتحدة في الأصل قد جندت ودربت ودفعت أجور معظم القوات التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي، وهو وضع تطور منذ عام 2015. وتواجه القوات التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي عسكريا قوات حكومة اليمن في أبين، وبدرجة أقل في سقطرى وشبوة. وفشلت القيادة السياسية في المجلس الانتقالي الجنوبي في وقف هذا القتال واتخذت تدابير متكررة لتقويض سلطة حكومة اليمن وسلامة أراضيه. بيد أن الإمارات العربية المتحدة تقدم دعما سياسيا مستمرا لقيادة المجلس الانتقالي الجنوبي. ولذلك، فإن الإمارات العربية المتحدة تدعم كيانا يهدد السلام والأمن والاستقرار في اليمن وتتصرف بشكل يتنافى مع روح القرار 2216 (2015)، الذي يدعو الدول الأعضاء إلى "أن تمتنع عن اتخاذ أي إجراءات من شأنها تقويض وحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية، والمسّ بشرعية رئيس اليمن". وأبلغت الإمارات العربية المتحدة الفريق بأنها لا تؤيد أي إجراء انفرادي من جانب أي طرف في النزاع

جدول رقم (6) شواهد تجنيد المرتزقة في تقارير مجلس الأمن

رقم ونص الفقرة	التاريخ	الرمز
135 - وشن مقاتلو المقاومة في عدن هجمات على نسق واحد استهدفت المدنيين والأهداف المدنية، بما في ذلك قصف مناطق السكن المدنية والمرافق الطبية والمدارس وغير ذلك من البنى التحتية المدنية، واستخدام القناصة لاستهداف المدنيين، وأفاد لاجئون يمنيون وافدون من عدن أجرى الفريق مقابلات معهم أن هناك حالات كان فيها مقاتلون ذكور من المقاومة يرتدون ملابس النساء (العباءة والنقاب)، فارتكبوا بذلك جريمة الغدر عندما أخفوا هويتهم متسللين خلسة، وبتصرفهم ذلك عرضوا للخطر سلامة النساء في عدن، مما أسفر عن إطلاق النار على عدد من النساء واضطرارهن إلى تقييد تحركاتهن (انظر المرفق 51).	2015	S/2018/192
142 - ويلاحظ الفريق أيضا تقارير تفيد أن دولة الإمارات العربية المتحدة تقوم بنشر "مرتزقة"، وهذا النشر يزيد من احتمال وقوع انتهاكات للقانون الدولي الإنساني، ويواصل الفريق الرصد والتحقيق بناء على ذلك.	2015	S/2018/192
150 - وانتهك مقاتلو المقاومة بدورهم القانون الدولي لحقوق الإنسان في عدن وتعز، بما في ذلك عن طريق تنفيذ عمليات إعدام خارج نطاق القضاء بإجراءات موجزة والاحتجاز التعسفي والاعتقال والتعذيب ضد من يُفترض أو يُعتقد أنهم مؤيدون لقوات الحوثيين وصالح، وارتكاب جرائم التمثيل بالجثث والابتزاز ونهب الممتلكات التي يملكها في عدن أشخاص من شمال اليمن، وبالإضافة إلى ذلك، في تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ ديسمبر، تلقى الفريق تقارير تفيد بأن جماعات حفظ الأمن الشعبية السلفية بدأت في إنفاذ الفصل بين النساء والرجال في مؤسسات التعليم العالي في عدن (انظر المرفق الفقرة 51).	2015	S/2018/192

185 - ووثَّق الفريق هجمات شُنت على العاملين في المجال الإنساني، ومنها عدد من حالات الاحتجاز غير القانوني استُهدف فيها عاملون في مجال تقديم المعونة، ويُزعم أن بعضهم قد عُذب أثناء ذلك الاحتجاز، وفي الفترة من 26 آذار/مارس إلى 20 كانون الأول/ديسمبر، وثَّق الفريق ست حالات متصلة بالجماعات المسلحة انطوت على اختطاف 23 عاملا في مجال تقديم المعونة (أحدهم توفي أثناء الاحتجاز)، وقتل 6 آخرين رميا بالرصاص أثناء تنقلهم على متن مركبات تحمل علامات تشير إلى أنها تُستخدم لأغراض إنسانية، واحتجاز 17 آخرين (8 منهم يُعتقد أنهم إما ما زالوا رهن الاحتجاز أو في عداد المختفين) (انظر المرفق 50).	2015	S/2018/192
28 - وقد حقق الفريق في إمكانية تورط بعض هؤلاء المسؤولين المحليين والقادة العسكريين في أعمال تهدد السلام أو الأمن أو الاستقرار في اليمن، وتتراوح هذه الأعمال بين محاولات ترمي إلى تقويض وحدة البلد وسلامة أراضيه، من خلال انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وبين ادعاءات متعلقة بدعم التنظيمات الإرهابية.	2016	S/2018/193
52 - وكرس التنظيم معظم جهوده في اليمن من أجل محاربة الحوثيين، ولا سيما في البيضاء، ومهاجمة قوات الحزام الأمني في أبين وعدن، وضرب القوات الموالية للرئيس في حضرموت، ويعتقد الفريق أيضا أن التنظيم يعمل بنشاط من أجل الإعداد لهجمات إرهابية ضد الغرب متخذا من اليمن قاعدة له، وواصلت هذه الجماعة بنشاط التجنيد من القبائل اليمنية، ولا سيما في جنوب اليمن وحضرموت، وشددت على أن الغرب يظل هدفها الرئيسي. كما شارك أعضاء التنظيم في الحرب في تعز إلى جانب "المقاومة"، ضد قوات الحوثيين وصالح.	2016	S/2018/193

53 - وطوال عام 2016، تعرض التنظيم أيضا إلى غارات جوية وضربات بالطائرات بدون طيار من جانب الولايات المتحدة في إطار ثنائي. فقد نفذت هذه الأخيرة ما لا يقل عن 30 ضربة، قتلت خلالها ما لا يقل عن 139 فردا، وبشكل منفصل عن التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية، نشرت الولايات المتحدة "أعدادا صغيرة"، من الأفراد العسكريين للمساعدة في العمليات التي تستهدف تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، وقد أدرجت أيضا ستة يمنيين، بمن فيهم اثنان من أعضاء الحكومة، في قائمة "الإرهابيين العالميين المحددين بصفة خاصة".	2016	S/2018/193
(هامش 63) في 19 أيار/مايو، أدرجت الولايات المتحدة في القائمة اسم نايف سالم صالح القيسي، محافظ البيضاء، وفي 7 كانون الأول/ديسمبر، أدرجت كذلك اسم الحسن علي علي أبكر، عضو المجلس الاستشاري وزعيم ميليشيا موالية للحكومة في الجوف، وقد نفى الاثنان التهم الموجهة إليهما، وبالإضافة إلى ذلك، فإن شخصا آخر مدرجا في القائمة، هو محمد صالح عبد ربه الأمجي، نفى علنا التهم الموجهة إليه، ولم يستطع الفريق أن يؤكد انتماء سوى فرد واحد فقط من الأفراد المدرجين في القائمة هو غالب عبد الله الزيدي، إلى تنظيم القاعدة في جزيرة العرب.	2016	S/2018/193
55- ، وقد نشب خلاف بين تنظيم القاعدة في جزيرة العرب وتنظيم الدولة الإسلامية علنا حول أي منهما يبذل الجهد الأكبر في القتال ضد الحوثيين.	2016	S/2018/193
132 - حقّق الفريق في انتهاكات القانون الدولي الإنساني المتعلقة بحالات الاختفاء القسري التي نفذتها قوات النخبة الحضرمية في المكلا والتي استهدفت أشخاصا من المشتبه و/أو المؤكد أنهم تابعون بالفعل لتنظيم القاعدة في جزيرة العرب أو أعضاء فيه، وتم تكوين هذه القوات لمكافحة التهديد الذي يشكله تنظيم القاعدة في جزيرة العرب بعد أن استعادت الحكومة سيطرتها على تلك المدينة في أواخر نيسان/أبريل 2016، وهذه القوات تعمل نظريا تحت قيادة الحكومة الشرعية، غير أنها تخضع فعليا من الناحية التنفيذية لسيطرة الإمارات العربية المتحدة التي تشرف على العمليات البرية في المكلا.	2016	S/2018/193

32 - على الرغم من أن القوات المسلحة التابعة للحكومة الشرعية ما زالت موجودة في جميع محافظات الجنوب الثماني (أبين، وعدن، والضالع، وحضرموت، ولحج، والمهرة، وشبوة، وسقطرى)، فإن عدداً من الجهات الفاعلة الأخرى، ومنها تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، وتنظيم الدولة الإسلامية، ومعارضون من القبائل، والمجلس الانتقالي الجنوبي المنشأ حديثاً، والقوات المقاتلة بالوكالة عن التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية، تجعل من الصعب على الحكومة الشرعية أن تحكم وتفرض سلطتها، وهناك قوات مسلحة موالية للرئيس هادي تعمل أيضاً في تعز ومأرب. 33 - وترى قوات الإمارات العربية المتحدة في جنوب اليمن في قوات الحزام الأمني (للاطلاع على قيادة وهيكل قوات الحزام الأمني، انظر المرفق 6) ركائز أساسية لاستراتيجيتها الأمنية في اليمن، ويستمر هذا النهج في تهميش المؤسسات الحكومية، مثل مكتب الأمن القومي، وجهاز الأمن السياسي، وهو ما يزيد في تقويض قدرات الحكومة الشرعية الأمنية والاستخباراتية والحد منها.	2017	S/2018/594
35 - وفي 7 كانون الأول/ديسمبر 2017، سيطرت قوات مقاومة جنوبية، مدعومة من التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية بقيادة العميد الركن عبد السلام الشحي، على معسكر أبو موسى خارج مدينة الخوخة، وواصلت تقدمها شمالاً باتجاه مدينة الحديدة(32)، وفي إطار هذه العملية الأمنية، شنت عناصر جنوبية بقيادة هيثم قاسم طاهر هجوماً عسكرياً في محافظة الحديدة، ولم تواجه مقاومة تذكر من عناصر الحوثيين شمال مدينة المخا على ساحل البحر الأحمر.	2017	S/2018/594
36 - وتواصل الإمارات العربية المتحدة توسيع الدعم الذي تقدمه إلى القوات المقاتلة بالوكالة عنها في الجنوب، وهي في المقام الأول قوات الحزام الأمني في أبين وعدن ولحج، وقوات النخبة الحضرمية والشبوانية (انظر الفقرات 55 إلى 58 أدناه)، وتولى الإمارات العربية المتحدة إدارة مرافق تدريب عسكرية في شموسة والريان بالقرب من المكلا، حيث يعمل عدد من المستشارين والمدربين العسكريين الأجانب لدعم قوات عدن	2017	S/2018/594

تعـز 43 - عـلى النحـو المبـين في الفقـرات مـن 28 إلى 33 مـن التقريـر السـري للفريـق عـن مسـتجدات منتصـف المـدة، لا تـزال مدينـة تعـز بـؤرة توتـر في النـزاع، وكارثـة إنسـانية. فقـد تركـز فيهـا معظـم القتـال المسـتمر عـلى مـدار العـام المـاضي، وتواصـل قـوات الحوثيـين محـاصرة المدينـة، وتصاعـدت حـدة التوتـر بـين عناصـر المقاومـة المحليـة والميليشـيات السـلفية وقـوات الجيـش اليمنـي في تشريـن الأول/أكتوبـر 2017، عقـب قـرار الولايـات المتحـدة، والمملكـة العربيـة السـعوديـة، ومجلـس التعاون الخليجـي، فـرض جـزاءات عـلى أبـو العبـاس(41)، وهـو زعيـم سـلفي كبـير، وعـلى غـرار الحوثيـين في صنعـاء، يواصـل أبـو العباس السـيطرة على مناطـق داخـل المدينـة، ويمـارس الحقـوق والمسـؤوليات الخاصـة حـصراً بالحكومـة الشرعيـة(42)، وقبـل 25 تشريـن الأول/أكتوبـر 2017، كان أبـو العبـاس يتلقـى دعـماً كبـيراً مـن الإمـارات العربيـة المتحـدة، ويحقـق الفريـق فيـما إذا كان هـذا الدعـم مسـتمراً، ولا تكتفـي الميليشـيات السـلفية المختلفـة(43)، التـي ظهـرت نتيجـة الحـرب التـي دامـت نحـو ثـلاث سـنوات، بمنافسـة القـوات الحكوميـة، وأحيانـاً الاشـتباك معهـا، بـل إنهـا تتنافـس فيـما بينهـا ويشـتبك بعضهـا مـع بعـض أيضـا، وفي أعقـاب فـرض الجـزاءات عـلى أبـو العبـاس، زادت هـذه المنافسـة حـدة، فالميليشـيات تـرى أن محصلـة النـزاع في تعـز صفريـة، وإضعاف شـوكة أبو العبـاس معنـاه أن تتقاتـل عـدة ميليشـيات صغـيرة مـن أجـل السـيطرة عـلى مزيـد مـن المناطـق، وفي تعـز، كلـما سـيطرت جماعـة عـلى مزيـد من المناطـق الحضريـة، اسـتقطبت المزيـد مـن الدعـم الخارجـي.	2017	S/2018/594
45 - ولعـل الجـزاءات المفروضـة عـلى أبـو العبـاس دفعت قـوات الحوثيين - صـالح أيضـاً إلى تكثيـف هجماتهـا عـلى قـوات المقاومـة داخـل مدينـة تعـز والمناطـق المحيطـة بهـا، وقـد أسـفر عـدد مـن الغـارات الجويـة التـي شـنها التحالـف الـذي تقـوده المملكـة العربيـة السـعودية عـلى تعـز، والتـي يعتقـد أنهـا كانـت تسـتهدف قـوات الحوثيـين - صالـح، عـن وقـوع إصابـات في صفـوف المدنيـين، وأصابـت إحـدى تلـك الغـارات عنـاصر مـن اللـواء المـدرع 22، المـوالي للرئيـس هـادي، في منطقـة العـروس في جبـل صـبر (44)، وقـد أدت هـذه الحـوادث إلى اضطـراب العلاقـات بـين القـوات المحليـة وحلفـاء التحالـف الـذي تقـوده المملكـة العربيـة السـعودية، مانحـة قـوات الحوثيـين - صالـح الفرصـة لتعبئـة قواتهـما واسـتغلال الوضـع لتحقيـق مكاسـب جديـدة عـلى مختلـف الجبهـات في تعـز. 46 - ولا يـزال كل مـن تنظيـم القاعـدة في شـبه الجزيـرة العربيـة وتنظيـم الدولـة الإسـلامية ينشـطان في تعز،عـلى الرغـم مـن تعـرض كلتـا الجماعتين لانشـقاقات وتجـزة (انظـر الفقـرة 66 أدنـاه).	2017	S/2018/594

S/2018/594	2017	53 - لكن أكثر وحدات الأمن اليمنية فعالية هي القوات المقاتلة بالوكالة التي شكلتها وتدعمها الدول الأعضاء في التحالف الذي تقوده المملكة العربية، والتي تقاتل، من جانبها، بالوكالة عن الدول الأعضاء في التحالف في اليمن. باء - القوات المقاتلة بالوكالة عن التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية 54 - يعتقد الفريق أن القوات المقاتلة بالوكالة التي تمولها وتسلحها دول أعضاء في التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية تشكل تهديداً للسلام أو الأمن أو الاستقرار في اليمن، وما لم تعد هذه القوات للانضواء تحت قيادة وسيطرة يمنيين مباشرين، وتوزع المرتبات والمعدات كلها عبر قنوات الحكومة اليمنية الشرعية، فإنها لن تكفل تماسك الدولة، بل ستزيد اليمن تمزقاً. <-00 تتبع قوات الحزام الأمني، التي شكلت في آذار/مارس 2016(54)، وزارة الداخلية من الناحية الشكلية. لكنها، في الواقع العملي، تتلقى التدريب والمعدات والمال من الإمارات العربية المتحدة، وتعمل خارج هيكل قيادة المؤسسة العسكرية اليمنية وسيطرتها، وكان تعداد قوات الحزام الأمني في بداية الأمر حوالي 10000 جندي، لكن العدد ارتفع إلى أكثر من 15000 جندي ينشطون في محافظات عدن وأبين ولحج(50).
S/2018/594	2017	57 - في أوائل عام 2016، شكلت الإمارات العربية المتحدة ومؤلت قوات النخبة الحضرمية استعداداً لهجوم كان مقرراً على المكلا(58)، وعلى غرار قوات الحزام الأمني، يتلقى عناصر قوات النخبة الحضرمية أجوراً أفضل من نظرائهم النظاميين في الجيش اليمني، ويعملون خارج هيكل قيادة المؤسسة العسكرية اليمنية وسيطرها. 58 - وفي أواخر عام 2016، شكلت الإمارات العربية المتحدة ومؤلت أيضاً قوات النخبة الشبوانية، باستخدام النموذج نفسه، وعلى غرار قوات النخبة الحضرمية، تتألف الوحدات الشبوانية من مقاتلين محليين يعملون خارج هيكل قيادة المؤسسة العسكرية اليمنية وسيطرتها(59)، ويقدر الفريق أن تعداد قوات النخبة البانية يتراوح حالياً بين 3 و 4000 مقاتل(60)، وعلى الرغم من أن تلك القوات نشطت في مكافحة تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وتنظيم الدولة الإسلامية في اليمن، يرى الفريق أنها قوات مقاتلة بالوكالة تقوض سلطة الحكومة الشرعية في اليمن.

21 - استمر تآكل سلطة حكومة اليمن خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، ورغم أن الرئيس هادي بقي في عدن لأكثر من ستة أسابيع في الفترة من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس وزار محافظة المهرة، فإن الفريق لم يلاحظ بعد أي إشارة تدل على أنه تمكن من تعزيز سلطة حكومته في المناطق المحررة. 22 - ويستند تقييم الفريق إلى العوامل التالية: (أ) انتشار الميليشيات وعدم وجود سيطرة فعلية على قوات عسكرية تعمل بالوكالة يمولها التحالف ويمدها بالسلاح؛ (ب) التحديات التي يطرحها المجلس الانتقالي الجنوبي والعناصر المنتسبة إليه؛ (ج) الافتقار الواضح إلى السيطرة على الإيرادات المتأتية من الموارد الطبيعية؛ (د) استمرار سيطرة قوات الحوثيين على صنعاء وغيرها من المحافظات الشمالية.	2018	S/2019/83
40 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لاحظ الفريق أنه، إذا وضعت العمليات العسكرية المستمرة في محافظة الحديدة جانبا، فإن حكومة اليمن لم تحقق كثيرا من التقدم في تحرير الأراضي خارج المحافظات الجنوبية الثماني، ولا تزال قوات الأمن المتحالفة مع المجلس الانتقالي الجنوبي التي هي تحت الرعاية المباشرة للإمارات العربية المتحدة تشكل الأدوات الرئيسية للسلطة في جميع أنحاء المناطق الجنوبية لليمن وتهمش قوات حكومة اليمن في أجزاء واسعة من الأراضي المحررة (انظر الخريطة 1). 41 - ولاحظ الفريق أن أفراد القوات التي تحظى بالرعاية المباشرة للإمارات العربية المتحدة، أي قوات الحزام الأمني وقوات النخبة، يحصلون على مرتباتهم ومكافآتهم في مواعيدها، بينما تجد أن المعنويات متدنية في أوساط أفراد القوات الحكومية في الجنوب لأنهم لا يتقاضون رواتبهم الشهر تلو الآخر، ويعرقل جمعَ حكومة اليمن للمعلومات الاستخبارية التهميشُ الذي تلقاه المؤسسات القديمة، مثل جهاز الأمن القومي وجهاز الأمن السياسي، من وحدات مكافحة الإرهاب المدعومة من الإمارات العربية المتحدة، وعناصر الأمن المحلية وقوات النخبة.	2018	S/2019/83

42 - يرى الفريق أن التقدم الذي أحرز مؤخرا على جبهات القتال في الجوف وصعدة والحديدة قد عزز رأي التحالف بأن بالإمكان حمل الحوثيين على المشاركة في محادثات السلام، واستمرت الحملة الجوية لكنها لم تحقق نجاحا كبيرا في القضاء على الفاعلين الرئيسيين في قيادة الحوثيين أو قادتهم الميدانيين، وكان أهم نجاح للتحالف هو الغارة الجوية التي استهدفت صالح الصماد، رئيس المجلس السياسي الأعلى، في نيسان/أبريل 2018، وقد أدت وفاته إلى توطيد سيطرة آل الحوثي على المجلس السياسي الأعلى بدلاً من خلق انقسام بين الجناحين السياسي والعسكري للحوثيين، وواصل التحالف توفير الدعم المالي والسياسي والعسكري واللوجستي للقوات المسلحة اليمنية، ولعدد من الجماعات المسلحة المقاتلة بالوكالة عنها. 2 - المناطق الواقعة تحت سيطرة القوات المتحالفة مع حكومة اليمن	2018	S/2019/83
2 - القوات المقاتلة بالوكالة عن التحالف 51 - أُفيد بأن الألوية التي تقاتل حالياً في اليمن بدعم من التحالف تضم ما مجموعه 100 000 فرد غير نظامي، وتتألف هذه الألوية من فرق تسيطر عليها جماعات، غالباً ما تكون قرية أو حتى عائلة واحدة. 52 - وذكر جيش الإمارات العربية المتحدة بوضوح أن السيطرة على القوات المقاتلة بالوكالة تقع على عاتق الحكومة الوطنية وأنه لا يقدم الدعم إلا للجيش الوطني، ومن الناحية العملية، فهو يقدم الدعم عن كثب لقوات الحزام الأمني، وألوية العمالقة، وقوات النخبة الحضرمية والنخبة الشبوانية، وحرس الجمهورية.	2018	S/2019/83

(أ) قوات الحزام الأمني 53 - على الرغم من أن حكومة اليمن أشارت إلى أن قوات الحزام الأمني تقع ضمن نطاق اختصاص وزارة الداخلية، فإن الفريق لا يزال يعتبر أن قوات الحزام الأمني المتمركزة في أبين وعدن والضالع ولحج (انظر الفقرة 23) تعمل خارج نطاق هيكل قيادة الحكومة وسيطرتها. (انظر S/2018/594)، ولاحظ الفريق أن العديد من كبار المسؤولين في حكومة اليمن قد صرحوا بألا سيطرة لهم على وحدات قوات الحزام الأمني وأن هذه الوحدات لا تزال تتلقى التدريب والمرتبات من الإمارات العربية المتحدة، وما زالت هذه العناصر تمثل رأس الحربة في عمليات مكافحة الإرهاب في أبين وعدن ولحج. 54 - وتبقى وحدات قوات الحزام الأمني، وليس الشرطة، هي الضامن الفعلي لاستتباب الأمن في محافظات أبين وعدن والضالع ولحج، وعلى الرغم من أن اللواء شايع كان مدير الأمن العام في عدن وكان يقود عناصر الشرطة التابعة لوزارة الداخلية، فإنه ظل أهم محاوِر بين القيادة العسكرية للإمارات العربية المتحدة وقوات الأمن في عدن، وظل أيضا حليفا وفيا للسيد الزبيدي والمجلس الانتقالي الجنوبي، ولاحظ الفريق نشر وحدات قوات الحزام الأمني على نطاق واسع في عدن حيث تؤدي تلك العناصر دورا في مكافحة الجرائم العادية والجريمة المنظمة، وبالإضافة إلى ذلك، فإن دورها في عمليات مكافحة الإرهاب وفر غطاء لخدمة مخطط مناصر للجنوب يركز على اضطهاد منافسيها في حزب الإصلاح الموصوفين بالإرهابيين والمرتبطين بتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية.	2018	S/2019/83
55 - ولاحظ الفريق أنه، على الرغم من أن قوات الحزام الأمني عززت دورها في المناطق المذكورة أعلاه، فلا تزال هناك معارضة كبيرة في أوساط بعض العناصر الجنوبية لتوسيع دورها ونفوذها، كما هو الحال مثلا في محافظة الضالع حيث مثل اعتزامها حراسة نقاط التفتيش خطرا يهدد قادة الأمن المحليين.	2018	S/2019/83

(ب) القوات في محافظة تعز 56 - لا تزال النزاعات المسلحة تجتاح مدينة تعز على مستويات متعددة. فعلى الرغم من أنها كثيرا ما توصف بأنها مدينة محاصرة ليس لديها إلا طريق واحد مفتوح للمغادرة والدخول وبضعة مسالك خطرة لعبور المشاة، فإن الواقع أشد تعقيدا، وتسيطر على طرق الوصول الرئيسية ميليشيات تحظر أشكالا معينة من النقل أو تفرض رسوما كبيرة للسماح بالعبور، وضمن هذا النمط العام من النشاط الإجرامي تقع اشتباكات بين قوات الحوثيين وخصومهم، واشتباكات بين الوحدات العسكرية الحكومية المتنافسة، واشتباكات بين العناصر الموالية لحزب الإصلاح وكتائب أبي العباس، وجميعها يتنافس من أجل السيطرة على أحياء في تعز أو المناطق المحيطة بها لتحصيل الإيرادات، وتحول ديناميات اقتصاد الحرب دون الإدارة الفعالة وتعوق إيصال المساعدات الإنسانية الأساسية. 57 - ومنذ اغتيال موظفة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حنا لحود في نيسان/أبريل 2018، ما برح التوتر يشتد بين المحافظ أمين أحمد محمود وجماعات مقاتلة من قبيل كتائب أبي العباس وعناصر من حزب الإصلاح والوحدات العسكرية الحكومية مثل اللواءين 22 و 35، ولاحظ الفريق أن هذه الجماعات ظلت تهيئ نفسها لملء الفراغ الأمني في كافة المناطق داخل مدينة تعز، مما أدى في الغالب إلى حدوث تحولات في التحالفات وإيجاد حيز لمجموعات مقاتلة جديدة أصغر حجما تقوم أساسا بأنشطة إجرامية مثل الابتزاز والاغتيالات بمقابل (انظر المرفق 9). 58 - وحقق حزب الإصلاح بعض المكاسب في محاولاته ليصبح الجماعة المسيطرة في المدينة، ومع ذلك ظل التوتر بين الحزب والمحافظ مستمرا بشأن السيطرة على عناصر الشرطة المحلية والشرطة العسكرية وقوات الأمن الأخرى.	2018	S/2019/83

60 - ولا تزال ألوية العمالقة وحرس الجمهورية هي القوات المسلحة الرئيسية التي تقود العمليات العسكرية ضد الحوثيين على طول جبهة ساحل البحر الأحمر في منطقة تهامة، وأدارت ألوية العمالقة، بقيادة قادة سلفيين من الجنوب، حملة إعلامية منسقة تنسيقا جيدا لكي تقدم نفسها بوصفها رأس حربة العمليات العسكرية، بينما حاولت وسائط الإعلام التابعة لحرس الجمهورية كفالة حصول قواتها على قدر مساو من الاعتراف بدورها في تحقيق النجاحات، من خلال نشر أشرطة فيديو تظهر القائد طارق محمد صالح وهو يزور الخطوط الأمامية، وعلى الرغم من أن لهاتين القوتين المسلحتين هدفا مشتركا يتمثل في هزم قوات الحوثيين، فإنهما بعيدتان عن أن تكونا حليفتين تتبنيان أهدافا مشتركة طويلة الأجل، ونشأت توترات بين المجموعتين إذ إنهما تتنافسان من أجل الحصول على الدعم من أعضاء التحالف وبشأن الطرف الذي سيتحكم في الحديدة إثر هزيمة الحوثيين، وفي حين أن ألوية العمالقة أعلنت دعمها للرئيس هادي، فإن قائد حرس الجمهورية طارق صالح لم يتلق بعد تعيينا رسميا من الرئيس.	2018	S/2019/83
(د) قوات النخبة الحضرمية والنخبة الشبوانية 62 - يقع مقر قوات النخبة الحضرمية في حضرموت ومقر قوات النخبة الشبوانية في شبوة، ويدعمهما مجندون من أفراد القبائل من هاتين المحافظتين، وكلاهما يتلقى دعما هاما من قوات تابعة للإمارات العربية المتحدة تتمركز في المكلا. 63 - وواصل الفريق رصد وجود قوات النخبة الشبوانية في منطقة بلحاف، ويدرك الفريق أنه قد أتيحت في الماضي عقود مربحة للقادة العسكريين في كل من مأرب وشبوة لقاء توفير خدمات الحماية لصناعة النفط والغاز.	2018	S/2019/83

S/2019/83	2018	71 - وفي منتصف عام 2015، ظهرت جماعة أنصار الشريعة مجددا كحليف غير مقصود لحكومة اليمن والتحالف ضد الحوثيين في مناطق مثل تعز، على الرغم من أن قدرتها العسكرية قد تراجعت إلى حد كبير وأن قيادتها لا تزال غير واضحة، وقد انقسمت جماعة أنصار الشريعة إلى جماعات صغيرة لا تربطها سوى صلات ضعيفة بالقيادة المركزية لتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية التي يتولاها قاسم الريمي وخالد باطرفي، ويتولى زعيم محلي شاب حاليا قيادة كل من هذه الجماعات الصغيرة التي غالبا ما توصف بأنها ألوية، وتقوم هذه الألوية أساسا بأنشطة إجرامية، مثل الابتزاز وعمليات الاغتيال، التي غالبا ما تتم مقابل أجر.
S/2019/83	2018	72 - وفي مناطق مثل أبين، حيث اضطلعت قوات الحزام الأمني بعمليات لمكافحة الإرهاب بدعم من الإمارات العربية المتحدة، تم تحديد المقاتلين على أنهم "عناصر وقادة في تنظيم القاعدة"، ونادرا ما تمت الإشارة إليهم مباشرة على أنهم منتمون إلى جماعة أنصار الشريعة، ويمكن أن يكون سبب ذلك هو أولويات الخطاب الصادر عن مسؤولي الأمن الجنوبيين أكثر من انتماء المعتقلين أو القتلى المباشر إلى التنظيم، ويبدو أن تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية أصبح عبارة عن شبكة غير متجانسة من الأفراد الذين باتت اتصالات الهواتف النقالة تهديدا كبيرا لهم.
S/2019/83	2018	158- حقق الفريق في انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان المتصلة بحالات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين، والاختفاء القسري، والإعدام خارج نطاق القانون، التي قامت بها قوات الحزام الأمني في عدن وقوات النخبة الشبوانية، ويرد مزيد من المعلومات عن الحالات التي حقق فيها الفريق في المرفق السري 41.

S/2019/83	2018	159 - وعلى النحو المشار إليه في الفقرة 23، وجد الفريق أدلة على أن حكومة اليمن ليست لها سيطرة فعلية على هذه القوات، وعلى النقيض من ذلك، فهذه القوات أنشأتها الإمارات العربية المتحدة في عام 2016، وهي تتلقى مرتباتها منها، كما تتلقى منها السلاح والتدريب، وتلقَّى الفريق أيضا معلومات تفيد بأن الإمارات العربية المتحدة هي التي تتولى في الواقع تنظيم عمليات هذه القوات وتنسيقها، وواصل الفريق التحقيق فيما إذا كان ينبغي أن تُنسَب الانتهاكات المحددة المرتكبة من جانب تلك القوات إلى الإمارات العربية المتحدة أو إلى حكومة اليمن، وعلى أية حال، فإن كلتيهما ملزَمتان بممارسة العناية الواجبة لمنع تسبب سلوك عناصرها وأطراف ثالثة في أضرار يمكن أن تؤثر في حقوق الإنسان، وللتحقيق في الأضرار عند وقوعها، ومساءلة المسؤولين عنها، وتوفير سبل الانتصاف للتعويض عنها.
S/2020/326	2019	**التغييرات على مستوى قوات الساحل الغربي وقوات الحزام الأمني وقوات أخرى** 25 - يرى الفريق أن قوات الساحل الغربي وقوات الحزام الأمني وقوات النخبة الحضرمية وقوات النخبة الشبوانية هي جماعات مسلحة غير تابعة للدولة، وأفادت حكومة اليمن بأن قوات الحزام الأمني وقوات النخبة الشبوانية وقوات النخبة الحضرمية لم تكن منذ نشأتها تحت قيادتها وسيطرتها، ويبين الجدول 2 انتماءاتها قبل عملية إعادة انتشار قوات الإمارات العربية المتحدة في حزيران/يونيه 2019. 26 - ويلاحظ الفريق وجود مقاتلين يمنيين على جانبي الحدود بين المملكة العربية السعودية واليمن يقاتلون تحت قيادة المملكة العربية السعودية لكن مع اختلاف في مركزهم حسب موقعهم. الجدول 2

37 - في أعقاب الأحداث التي وقعت في عدن في آب/أغسطس، وقعت سلسلة من الاشتباكات الخطيرة في صفوف قوات حكومة اليمن في تعز، منها القتال بين اللواء الخامس والثلاثين وقوات أبي العباس من ناحية واللواء الرابع مشاة جبلي المدعوم من قبل جماعة الحشد الشعبي المسلحة (الموالية لحزب الإصلاح) من ناحية أخرى، وعكست هذه الأحداث التجزؤ في صفوف القوات المسلحة لحكومة اليمن والتحديات التي تواجهها حكومة اليمن في السيطرة على قواتها (انظر المرفقين 11 و 12).	2019	S/2020/326
105 - تلقى الفريق معلومات عن 54 شخصا تعرضوا للاعتقال والاحتجاز التعسفيين وللاختفاء القسري على يد قوات الحزام الأمني في عدن بين عامي 2016 و 2019، وتمكن الفريق من جمع مزيد من الأدلة عن 11 من الحالات، ويرد مزيد من المعلومات في المرفق السري 28. 106 - وكما ذكر في الفقرة 25، لا تخضع قوات الحزام الأمني لسيطرة حكومة اليمن، ولدى الفريق وثيقتان تعودان إلى عام 2018 تطلب فيهما وزارة الداخلية التابعة لحكومة اليمن إلى التحالف في عدن ومدير الأمن في عدن إحالة حالات 12 محتجزا إلى مكتب النائب العام؛ وقد أطلق سراح اثنين من أولئك الأفراد ويظل 10 في عداد المفقودين، ولا تتبع قوات الحزام الأمني دائما الأوامر التي تصدر عن مكتب النائب العام، وأكدت حكومة اليمن للفريق أنها ليست لها سلطة على سجني بئر أحمد والمنصورة، وهما سجنان كبيران في عدن، وسجن في المكلا.	2019	S/2020/326

107 - وهذا الوضع يؤدي إلى اعتقال واحتجاز الأشخاص خارج نطاق حماية القانون، ويتعرض بعضهم أيضا للتعذيب، وكثير منهم مفقودون لسنوات عديدة، تاركين أسرهم دون سبيل انتصاف قانونية فعالة، وحيث إن قوات الحزام الأمني تمارس وظائف مماثلة لوظائف الحكومة فهي ملزمة باحترام معايير حقوق الإنسان، وإن انعدام سيادة القانون يهيئ بيئة تفضي إلى انتهاكات حقوق الإنسان ويهدد أمن المدنيين. 108 - وبالإضافة إلى ذلك، تلقى الفريق في آب/أغسطس معلومات وأدلة عن رجال مدنيين وضعتهم قوات الحزام الأمني في شاحنات وأخرجتهم من عدن لأنهم لم يكونوا من المحافظات الشمالية، لا سيما من تعز، ولم يكونوا يملكون بطاقات هوية أو لم يكونوا قادرين على إثبات إقامتهم في عدن، وتلقى الفريق أيضا معلومات وأدلة عن ممتلكات مدنية، لا سيما متاجر، تعود ملكيتها لأشخاص من المحافظات الشمالية جرى استهدافها وتدميرها في مديريتي الشيخ عثمان والمنصورة، في عدن، ومعلومات عن صحفيين وأشخاص آخرين تلقوا تهديدات بسبب معارضتهم للمجلس الانتقالي الجنوبي بعد 10 آب/ أغسطس 2019 (انظر الفقرة 30)، وتلقى الفريق أدلة محددة تتعلق بثلاث حالات من هذا القبيل.	2019	S/2020/326
28 - ويرى الفريق أن تحالف دعم الشرعية في اليمن غير فعال في فرض سيطرة موحدة على القوات المناهضة للحوثيين. ثم إنّ استمرار القتال بين المجلس الانتقالي الجنوبي وحكومة اليمن، على الرغم من اتفاق الرياض، يدل على استمرار الاختلافات بين خطتي الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية في اليمن، وعلى الرغم من اعتماد حكومة اليمن وقوات الساحل الغربي والمجلس الانتقالي الجنوبي على الدعم المقدم من التحالف، لم تتوصل المملكة العربية السعودية بعد إلى وسيلة تتيح لها حل الانقسام الواضح الذي لا يزال يشكل تهديداً لسلامة اليمن الإقليمية.	2020	S/2021/79

30 - يبدو أن الإمارات العربية المتحدة حريصة على مواجهة ثلاثة عناصر في اليمن هي: الحوثيون، وعناصر حزب الإصلاح داخل حكومة اليمن، والجماعات الإرهابية، وفي حين أبلغت الإمارات العربية المتحدة الفريق بأنها تواصل دعم قوات مكافحة الإرهاب اليمنية، فقد وثّق الفريق أيضاً الدعم المتواصل الذي تقدمه الإمارات العربية المتحدة إلى المجلس الانتقالي الجنوبي، وبعض القوات التابعة له، وبعض قوات الساحل الغربي (انظر المرفق 5). 31 - وكانت الإمارات العربية المتحدة في الأصل قد جندت ودربت ودفعت أجور معظم القوات التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي، وهو وضع تطور منذ عام 2015، وتواجه القوات التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي عسكريا قوات حكومة اليمن في أبين، وبدرجة أقل في سقطرى وشبوة، وفشلت القيادة السياسية في المجلس الانتقالي الجنوبي في وقف هذا القتال واتخذت تدابير متكررة لتقويض سلطة حكومة اليمن وسلامة أراضيه. بيد أن الإمارات العربية المتحدة تقدم دعما سياسيا مستمرا لقيادة المجلس الانتقالي الجنوبي، ولذلك، فإن الإمارات العربية المتحدة تدعم كيانا يهدد السلام والأمن والاستقرار في اليمن وتتصرف بشكل يتنافى مع روح القرار 2216 (2015)، الذي يدعو الدول الأعضاء إلى "أن تمتنع عن اتخاذ أي إجراءات من شأنها تقويض وحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية، والمسّ بشرعية رئيس اليمن"، وأبلغت الإمارات العربية المتحدة الفريق بأنها لا تؤيد أي إجراء انفرادي من جانب أي طرف في النزاع (انظر المرفقين 5 و 6). 32 - وفي النصف الثاني من عام 2020، حرصت حكومة اليمن على إلقاء اللوم على الإمارات العربية المتحدة بشأن ما يقوم به المجلس الانتقالي الجنوبي من أعمال، ويرى الفريق أن الإمارات العربية المتحدة أرخت قبضتها المباشرة على معظم القوات التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي، ومع ذلك، أكدت حكومة اليمن أن الإمارات العربية المتحدة تواصل تقديم الدعم المالي والعسكري لقوات الحزام الأمني وقوات النخبة الشبوانية، وهذا الدعم، إلى جانب الدعم السياسي الذي تقدمه الإمارات العربية المتحدة إلى المجلس الانتقالي الجنوبي يغذيان عداء حكومة اليمن تجاه الإمارات العربية المتحدة.	2020	S/2021/79

50- في الساحل الغربي، ما زالت المقاومة الوطنية/حراس الجمهورية، وهي جماعة مسلحة غير تابعة للدولة، تظهر مطامح في الحكم تتجاوز نطاق السيطرة العسكرية، وعزز قائدها، طارق صالح، سيطرته السياسية والعسكرية على الساحل الغربي بدعم قوي من الإمارات العربية المتحدة، وشكّل تحدياً لكل من سلطة الرئيس هادي ومساعي شعب تهامة للحكم الذاتي في ظل هيكل فيدرالي مستقبلي، على نحو ما ورد في مؤتمر الحوار الوطني (انظر المرفق 5)، وقد نأى طارق صالح بنفسه عن النزاع الدائر بين حكومة اليمن والمجلس الانتقالي الجنوبي، وركز حصرا على محاربة الحوثيين. 51 - وفي تموز/يوليه 2020، التقى طارق صالح في المخاء بعدنان رزيق، قائد اللواء الخامس للحماية الرئاسية، بحضور قائد تابع للإمارات العربية المتحدة يدعى "أبو همام"، وكانت تلك المرة الأولى التي يتحاور فيها الطرفان رسمياً، واتفقا على تحقيق انفراج رسمي، وقبل هذا الاتفاق، كانت هناك توترات كبيرة بين محور تعز العسكري وحراس الجمهورية، وزعم المحور العسكري أن حراس الجمهورية دعموا أولئك الذين كانوا يقاتلونه في التربة في منتصف عام 2020 (انظر الفقرة 57)، وهو ادعاء ينفيه حراس الجمهورية. 52 - ويحصل كل من ألوية العمالقة وحراس الجمهورية وألوية تهامة على بعض المدفوعات من الإمارات العربية المتحدة؛ كما تتلقى بعض الألوية رواتب من حكومة اليمن، ولم تُدرَج أي من هذه القوات رسمياً في أي من اتفاقات السلام القائمة، مما يثير القلق بشأن تأثيرها المستقبلي على السلام والأمن والاستقرار في اليمن.	2020	S/2021/79
53 - تتدهور الحالة الأمنية بسرعة في المناطق التي تسيطر عليها حكومة اليمن، ولوحظت ثلاثة اتجاهات ناشئة لها آثار هامة على استقرار اليمن، وهي: (أ) توزع السلطة الاقتصادية والسياسية على مراكز إقليمية للقوة (انظر المرفق 5)؛ (ب) وانتشار قوات تابعة للدولة لكنها تجند من قبل أفراد أو كيانات خارج الدولة (انظر المرفقين 5 و 9)؛ (ج) والانقسام المتصور بين المؤيدين لحزب الإصلاح وغير المؤيدين له ضمن الوسطين السياسي والعسكري (انظر المرفق 6).	2020	S/2021/79

54 - تدهورت الحالة العسكرية والأمنية بسرعة في تعز في منتصف عام 2020 مع تصاعد القتال بين مختلف الألوية التابعة لحكومة اليمن، ووقع القتال الرئيسي بين عناصر من اللواء الخامس والثلاثين ومحور تعز العسكري بعد تعيين عبد الرحمن الشمساني قائدا للواء. 55 - وفي تعز، شارك عدد من القادة والمسؤولين في عمليات للاستيلاء على الممتلكات بصفة غير قانونية وفي غيرها من الأنشطة غير القانونية في ظل الإفلات من العقاب. فعلى سبيل المثال، تلقى الفريق معلومات عن 58 منزلا مدنيا جرى الاستيلاء عليها بالقوة من قبل أفراد ينتمون إلى الألوية 17 و 22 و 170 في ممارسات تبدو واسعة الانتشار ومتكررة، وتحقق الفريق من خمسة من المنازل التي جرى الاستيلاء عليها بالقوة؛ وفي إحدى الحالات، قُتل صاحب منزل على يد أفراد مرتبطين باللواء السابع عشر المحتل. 56 - وفي حالة أخرى وثّقها الفريق، تورط غزوان علي منصور المخلافي، وهو ضابط في اللواء الثاني والعشرين وابن أخت قائد اللواء الثاني والعشرين، صادق سرحان، في عدة عمليات قتل في تعز منذ عام 2018 على الأقل، مع خضوعه لقدر محدود من المساءلة (انظر الشكل الثاني)، وفي آب/أغسطس 2020، شارك في قتل انتقامي لطفل يبلغ من العمر 11 عاماً وشقيقه، وهو محتجز الآن في سجن تعز المركزي، ولا علم للفريق بمباشرة أي إجراءات رسمية بحقه. 57 - وفي 8 كانون الأول/ديسمبر 2019، أعلن حمود سعيد المخلافي عن تشكيل "قوة مقاومة"، للقتال إلى جانب الجيش الوطني في تعز (انظر الشكل الثالث)، وقد اتُخذت هذه المبادرة بصفته "رئيس مجلس التنسيق الأعلى للمقاومة"، ويعتبر الفريق أن إنشاء هذه الجماعة المسلحة غير التابعة للدولة يشكل تهديداً للاستقرار في تعز (انظر المرفق 9)، ووقف هؤلاء المقاتلون إلى جانب الوحدات العسكرية التابعة لحكومة اليمن المشاركة في بعض أسوأ حوادث الاقتتال في التربة في عام 2020، ووثق الفريق أيضا استخدام هؤلاء المقاتلين لمرافق مدرسية (انظر المرفق 10)، ويحقق الفريق في مصادر التمويل المستخدم لدعم جهود التجنيد التي يقوم بها المخلافي، ويرى أن من غير المرجح أن التمويل يرد من دولة عضو في التحالف.	2020	S/2021/79

58 - ويحقق الفريق في تدريب جماعة الحشد الشعبي المسلحة في إطار اللواء السابع عشر في تعز في عامي 2018 و 2019، وفي عام 2019، وجد الفريق أن عناصر من هذه الجماعة المسلحة قاتلت إلى جانب المحور العسكري ضد قوات أبو العباس (انظر S/2020/326، الفقرة 37)، ويحقق الفريق في الصلات بين جماعة الحشد الشعبي المسلحة، ومقاتلي المخلافي، وعبد الرحمن الشمساني، القائد السابق للواء السابع عشر (انظر الفقرة 60).	2020	S/2021/79
59 - اتهمت السلطات المحلية في شبوة الإمارات العربية المتحدة بالتورط في حوادث أمنية وتقويض استقلالها الاقتصادي، وزعمت أن الإمارات العربية المتحدة عرقلت اعتقال مقاتلي قوات النخبة الشبوانية، وقدمت الدعم إلى قوات النخبة الشبوانية المتورطة في تخريب البنية التحتية لتصدير النفط، وعرقلت استئناف صادرات الغاز الطبيعي السائل من بلحاف، وفي حين وقعت بعض الحوادث الأمنية البسيطة أثناء تنقل قوات الإمارات العربية المتحدة بين قواعدها في بلحاف والعلم، كان أهم تلك الحوادث انفجار وقع في 14 تشرين الثاني/نوفمبر واستهدف إحدى القوافل، ومنذ تشرين الأول/ أكتوبر، كانت هناك أيضا احتجاجات خارج معسكر العلم، تطالب بتعويضات عن عملية مشتركة بين الإمارات العربية المتحدة وقوات النخبة الشبوانية في كانون الثاني/يناير 2019 زعم أنها أسفرت عن مقتل مدنيين، وبإنشاء لجنة تعويضات محلية لتحصيل التعويضات من الإمارات العربية المتحدة، وفي أوائل عام 2020، أسفرت العمليات الأمنية التي استهدفت اعتقال أفراد سابقين من قوات النخبة الشبوانية في نصاب وجردان عن مقتل شخصين على الأقل، وقد يتصاعد الوضع في شبوة ما لم تتدخل حكومة اليمن أو المملكة العربية السعودية.	2020	S/2021/79
132 - حقق الفريق في حالة قتل واحدة خارج نطاق القضاء وخمس حالات اعتقال واحتجاز تعسفيين على أيدي قوات منتسبة للمجلس الانتقالي الجنوبي في عدن ولحج وسقطرى، وشملت هذه الحالات صحفيين اثنين (انظر الفقرات 143 إلى 148) ورجلين توفيا أثناء الاحتجاز (انظر المرفق 32)، وحقق الفريق في حالة عنف جنسي مارسه أفراد من قوات الحزام الأمني ضد نازحتين في دار سعد، عدن. 133 - وتلقى الفريق أيضا معلومات عن عدة اغتيالات في عدن نفذها أشخاص مجهولون، مما يدل على غياب سيطرة "السلطات وتفشي مناخ الإفلات من العقاب.	2020	S/2021/79

ثالثاً: تحريضٌ وسقوطٌ أخلاقي وتضليلٌ للمجتمع الدولي:

أ. في تقارير فريق الخبراء:

بالنسبة لما يسمى بفريق الخبراء المعني باليمن المنشأ بموجب قرار مجلس الأمن (2140) 2014 وبالرغم من تحفظنا على قرار إنشاء الفريق وعمله إلا أننا رأينا أنه أصبح لزاماً علينا الاستشهاد بتقاريره في إطار عملنا لتوضيح عدم حياديته وتفنيد المخالفات التي ارتكبها مجلس الأمن بشأن اليمن التي خالف بها جميع المواثيق والمعاهدات والقوانين والأعراف الدولية وخاصة "ميثاق الأمم المتحدة"، ابتداءً من القرار (2014) 2011 إلى آخر قرار أصدره.

انحياز مجلس الأمن وتواطئه في العدوان على اليمن تبين جلياً في عمل ما يسمى "فريق الخبراء المعني باليمن"، ومن خلال الاطلاع على التقارير التي أصدرها بشأن اليمن والتي يتبين فيها للقراء ـ العاديين ناهيكم عن المتخصصين والقانونيين ـ أن الفريق ابتعد كثيراً عن الحياد والمهنية وتقصي الحقيقة ووصل إلى مستوى من الخصومة والافتراء لم يسبقه إليها أحد سوى وسائل الإعلام والقنوات الفضائية التابعة لدول تحالف العدوان على اليمن.

اعتمد الفريق في اعداد تقاريره على تقارير صحفية وشهادات أشخاص ليسوا أهل ثقة أو مصداقية نبذهم المجتمع اليمني وباعوا ذممهم لقوات التحالف وأثبت الواقع كذبهم وافترائهم، فقد تبين ذلك من خلال ما أظهرته تقارير الفريق والمراجع التي استندوا إليها وذكروها في هوامشهم، كما ظهر في استخدامهم لبعض الألفاظ والمسميات والتهم والتلفيقات التي يستخدمها إعلام دول التحالف ومرتزقته في حملاتهم التحريضية المواكبة لعدوانهم على اليمن.

وهناك شواهد كثيرة على ذلك ظهرت في فقرات التقارير الصادرة عن "فريق الخبراء المعني باليمن"، سنوضح بعضها في الآتي:

1 - توجهات وقناعات الفريق:

في الصفحات الأولى من كل تقرير لفريق الخبراء نجد موجزاً يوضح لنا توجه وقناعات الفريق وميوله والهدف والغاية من إنشائه، ففي تقريرهم الأول الصادر في فبراير 2015 حدد الفريق الجهة أو المكون الذي سيستهدفه في تقاريره متخذاً مما يسمى "المبادرة الخليجية

وآليتها التنفيذية"، مرجعاً ومعياراً وأساساً يستند عليه في تقاريره وتحقيقاته. بناءً على ذلك أصبح كل من يخالف تلك المبادرة وآليتها التنفيذية من وجهة نظره معرقلاً للعملية الانتقالية في اليمن ومهدداً للأمن والسلم المحليين والدوليين، متجاهلاً أهم مبدأ للقانون الدولي ألا وهو "حق الشعوب في تحديد المصير"، والذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة[160]، واستند الفريق أيضاً إلى مالم يتم الاتفاق عليه من مخرجات مؤتمر الحوار الوطني وخصوصاً نقاط وقضايا مصيرية مثل مسألة "شكل الدولة وإعداد الدستور اليمني الجديد".

وفي الموجز نفسه من ذات التقرير ذكر الفريق ما نصه: *"وقد قام الفريق بعمله في سياق حدثين بالغي الأهمية أثرا على المشهد السياسي في اليمن وهما: استيلاء الحوثيين بالقوة المسلحة على مدينة عمران في شمال البلاد في 8 تموز/ يوليو وعلى العاصمة صنعاء في 21 أيلول/ سبتمبر 2014 وكانت نتيجة ذلك أن بسط الحوثيين وحلفاؤهم سيطرتهم على مؤسسات حكومية حيوية"*، ومن خلال هذه الفقرة يتضح لنا أمران وهما كالآتي:

1-1. محاولة الفريق تشخيص الأحداث وتأطيرها في إطار محدد أنها بسبب سيطرة الثوار على السلطة، فبحسب تعبيرهم: *"الحوثيين وحلفاؤهم جماعة مسلحة تسيطر بالقوة على مناطق ومؤسسات حيوية"*، وذلك بغرض تجريم الثوار ومكون "أنصار الله"، متغافلاً عن أن من أسماهم بـ*"الحوثيين وحلفائهم"*، هم أساساً المعتصمون السلميون في ساحات الثورة، وأن ما تم في عمران من أحداث كانت اعتداءات مسلحة على شباب الثورة السلميين المعتصمين في مخيمات الاعتصام. من جهة أخرى أشار الفريق في الفقرات (114) و(116) من التقرير S/2015/125 إلى ما يثبت أن من قام بتلك الاعتداءات هي مجموعات عسكرية مسلحة خارجة عن إرادة وأوامر الدولة في حينه[161] بقيادة "اللواء حميد القشيبي"، مدعوماً بأفراد قبائل موالية لحزب الإصلاح، وبتمويل المدعو "علي محسن الأحمر"، الذي رفض بدوره

(160) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (103) الصادر بتاريخ 9 كانون أول 1981م.

(161) **نصت الفقرتين** (114) **و** (116) **من التقرير** S/2015/125: "١١٤ - ووفقا لما ذكره مسؤول عسكري كبير، اشتد القتال في أيار/مايو 2014 بين الحوثيين واللواء المدرع 310، يدعمه حزب الإصلاح ورجال القبائل الموالين للأحمر؛ وفي حزيران/يونيه، قصفت القوات الجوية اليمنية مواقع للحوثيين، في تصعيد كبير." **أما الفقرة** "١١٦ - وقد اندلعت اشتباكات واستمرت بين مقاتلي الحوثيين واللواء المدرع 310 مدعوما بأفراد قبائل موالية للإصلاح، ولكن ذلك لم يكن كافيا لوقف زحف الحوثيين. ووفقا لما ذكره مسؤول يمني كبير، أُرسلت أربع كتائب من المنطقة العسكرية السادسة (الجزء الشمالي من اليمن) وأربع كتائب من صنعاء، من أجل فتح طريق عمران، وكسر الحصار ودعم اللواء المدرع 310 في عمران"

تنفيذ أوامر الدولة وقرارات مجلس الأمن فيما يتعلق بالهيكلة وأعاق عملية الانتقال السياسي ورفض تسليم مقر "الفرقة الأولى مدرع"، تنفيذاً لقرار رئيس الجمهورية رقم 21 لسنة 2013 بتحويل معسكر الفرقة الأولى مدرع ليكون حديقة عامة[162].

2-1. إقرار الفريق بأن الحدثين المتمثلين في دخول الثوار مدينة عمران و انتصار ثورة 21 سبتمبر 2014 *"بالغا الأهمية وأثرا على المشهد السياسي"*، وسواءٌ وصفهما بـ*"انقلاباً مسلحاً"*، أو"، *استيلاءً"*، فالواقع أنه حراك شعبي منظم سيطر على العاصمة وعدة محافظات في إطار احتجاجات شعبية مكونة من جميع الأطياف شكلت ثورة سلمية وأنموذجاً راقياً في التعامل مع جميع القوى السياسية الموجودة في الساحة سواءٌ من كان في السلطة أو خارجها وفي إطار اتفاق سلم وشراكة جمعت كل الأطياف والمكونات السياسية الفاعلة في البلد ودعت إلى استكمال الحوار وحافظت على مؤسسات الدولة من الانهيار إلى أن قام هادي ورئيس حكومته بإعلان الاستقالة سعياً منهما لإدخال البلد في فراغ دستوري.

كل ذلك تجاهله الفريق ولم يُعره أي اهتمام بل ظل ينادي بتطبيق "المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية"، ويجعلها معياراً ومرجعية وحيدة تحكم سير عمله وبناء وإعداد تقاريره.

منهجية تقارير الفريق زعم فيها أنه يسعى إلى الامتثال للمعايير التي أوصى بها الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن المعني بالمسائل العامة المتعلقة بالجزاءات، وأن تلك المعايير تدعو على الاعتماد إلى الوثائق الأصلية التي جرى التحقق منها والأدلة الملموسة وملاحظات الخبراء الميدانية بما في ذلك الصور الفوتوغرافية.

وفي الوقت نفسه أكد الفريق أنه لم يتسنَ له الاضطلاع بعملية التفتيش المادي وإجراء المعاينات والمقابلات في اليمن، واستخدم وثائق مقدمة من الدول الأعضاء ومصادر رسمية. كما أكد أنه استخدم وسائل التواصل الاجتماعي وخدمة الرسائل الفورية المتعددة المنصات لرصد الحالة وجمع المعلومات التي أراد الناشطون في اليمن نشرها، وإن كان قد زعم أنه لم يستخدمها

(162) قرار رئيس الجمهورية رقم (21) لسنة 2013م بتحويل مقر معسكر الفرقة الأولى مدرع ليكون حديقة عامة (yemen-nic.info)

كدليل إلا متى ما تم تعضيدها باستخدام مصادر مستقلة متعددة مع إيلاء أهمية أكبر للبيانات التي تدلي بها الأطراف الفاعلة الرئيسية وتبث في قنواتها الإعلامية الرسمية[163].

بينما نجد أن التقارير الصادرة عن الفريق كانت عكس ذلك أثناء توجيه الاتهامات لمكون "أنصار الله وحلفائه"، فلم يستند الفريق إلى أي وثائق أصلية ولا أدلة ملموسة ولا ملاحظات خبراء سوى مراسلي وإعلاميي القنوات التابعة لدول التحالف أو مواقع إلكترونية معروفة بعداءها ضد مكون "أنصار الله"، أو أشخاص يعملون تحت قيادة التحالف، وهذا ما سيتم إثباته في بقية هذا الفصل.

2 - شواهد التحريض وعدم الحياد:

لم يكتفِ الفريق بعدم الالتزام بالمعايير المهنية والحياد بل وضع نفسه خصماً للشعب اليمني ومكون "أنصار الله"، وظهر ذلك جلياً من خلال استخدامه لأساليب تحريضية مختلفة، نذكر شواهد لبعضها وهي كالتالي:

2-1. استخدام الخطاب الطائفي وإثارة النعرات العنصرية ومحاولة خلق بيئة طائفية كما فعل على سبيل المثال لا الحصر في الفقرات (49-51) من تقريره S/2015/125 فقد سعى الفريق إلى اضفاء الطابع الطائفي للنزاع السياسي في اليمن بتصويره الحراك الثوري أنه حراك مذهبي وهذا ما ظهر في الفقرة (49) التي نصت على: *"التوسع الحوثي في المناطق التي تسيطر عليها تاريخيا الطائفة السنية الشافعية"*، بل أقحمت تنظيم القاعدة في الصراع الذي تحاول أن تضفي عليه الطائفية.

أما الفقرة التالية فنجد أن الفريق قدم "تنظيم القاعدة"، كمكون يمني مذهبي يُمثل "القبائل السنية"، زاعماً أنه يتواجد بكثافة في مختلف المحافظات اليمنية، معطياً لتنظيم القاعدة الحق في قتل اليمنيين بمبرر "*فإن أي شخص يخالفه المعتقدات الدينية يُعتبر هدفا مشروع*"، فقد نصت الفقرة (50) على: "*ووفقا لما ذكرته مصادر سرية، يستفيد تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية من هذه الحساسيات، ويقوم بتجنيد رجال من القبائل السنية للقتال إلى جانبه ضد الحوثيين، وتفيد التقارير بوقوع*

(163) **انظر الفقرات** (6-11) من التقرير S/2015/125

إصابات كثيرة من كلا الجانبين وهناك مخاوف شديدة من أن زيادة التصعيد سوف تؤدي إلى زيادة العنف الطائفي، ويحافظ تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية على وجود كثيف في المقاطعات الجنوبية الشرقية في أبين، وشبوة، وحضرموت، ومأرب والبيضاء، من بين مناطق أخرى، ويسعى التنظيم إلى تشكيل دولة إسلامية قائمة على أيديولوجيته ومعتقداته، وبناء على ذلك، فإن أي شخص يخالفه المعتقدات الدينية يُعتبر هدفا مشروعا".

وعلى الرغم من اعتراف الفريق بتوسع "تنظيم القاعدة"، في محافظات متعددة، وأن مكون "أنصار الله"، يواجه التنظيم وفي حالة عداء ونزاع عسكري معه، إلا أنه في الفقرة (51) دعم عدم قبول طلب مكون "أنصار الله"، تجنيد (75000) فرد ضمن قوات الامن والجيش ـ لتوحيد جهود الجيش والشعب في مواجهة خطر القاعدة[164]ـ مبرراً ذلك بخشيته: *"ان يؤدي ذلك إلى اختلال في التوازن بسبب التمثيل المفرط للجماعات الزيدية في قطاعات حساسة من الحكومة"*، متجاهلا بذلك تركيبة المجتمع اليمني والتناغم الذي عايشه اليمنيون على مدى التاريخ حيث لم يسبق أن شهد اليمن أي نزاع لأسباب طائفية.

كما تجاهل الفريق أن مكون أنصار الله يضم شخصيات من مختلف التوجهات والانتماءات الفكرية والمذهبية مثل الشوافع والسلفيين والاسماعيليين وغيرهم، ولهم أدوار مهمة في الساحة الوطنية السياسية منها أو الاجتماعية[165].

ونجد أيضاً إصرار الفريق على استخدام مسمى "حوثيين"، بدلاً عن مكون "أنصار الله"، وحلفائه حتى عند الحديث عن "مؤتمر الحوار الوطني"، الذي شارك فيه المكون باسم "أنصار الله"، فحين تطرق الفريق في الفقرة (167) من تقرير S/2015/125 لحادثة اغتيال الدكتور أحمد شرف الدين عضو مؤتمر الحوار عن "أنصار الله"، أشار إليه بصفة *"مندوب جماعة الحوثي"*، وجاء في نصها: *"ففي اليوم الأخير من أعمال مؤتمر الحوار الوطني في كانون الثاني/يناير 2014، اغتيل بعيار ناري في أحد شوارع صنعاء أحمد شرف الدين، مندوب جماعة الحوثي، ووفقا لما ذكره محاورو الفريق، كان أحمد شرف الدين رجل دين، وقد دعا أثناء مؤتمر الحوار الوطني إلى إقامة دولة علمانية، ووُصِف*

(164) مصدر قيادي من مكون أنصار الله ـ سري ـ

(165) قافلة الصمود والثبات .. صورة تجمع الشعب اليمني الاصيل | المنهاج (minhajsalafy.net)/
صنعاء قافلة الصمود والثبات مقدمة من الإخوة السلفيين للمجاهدين في الجبهات - YouTube

أيضا بأنه كان شخصية لها مؤهلات تخول لها أداء دور سياسي هام، وتشاور الفريق مع السلطات الحكومية المسؤولة عن حالة التحقيقات في عملية الاغتيال وأُبلغ بأن الملف كان لا يزال في مرحلة التحقيق، ولذلك، فقد كان قيد نظر وزارة الداخلية، وأضاف المحاور قائلا إن ذلك التحقيق لم يستغرق وقتا طويلا على نحو غير عادي بالنظر إلى تعقد القضية، ومع ذلك فقد واجهت السلطات تحديات خطيرة عند التحقيق في جرائم أخرى مماثلة، وسنحت الفرصة أيضا للفريق للقاء أقرباء المتوفين الذين اشتكوا من أن النزاع بشأن الاختصاص القضائي أعاق التحقيق كثيرا، وأضافوا قائلين إن السلطات لم تظهر اهتماما للتحقيق ولا قدرة على الاضطلاع به، وبعد حدوث تبادل لإطلاق النار بين أفراد من آل الأحمر وأعضاء لجنة شعبية موالية لجماعة الحوثي في صنعاء في 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2014، سَلّم صادق الأحمر، وهو زعيم آل الأحمر، إلى الشرطة العسكرية ثلاثة من أفراد أسرة آل الأحمر، ويتهم الحوثيون عشيرة الأحمر بقتل شرف الدين وزعيم سياسي آخر من جماعة الحوثي.".

التحريض العنصري تجلى فيما ذكره الفريق في الفقرة (64) من تقريره S/2019/83 حيث وصل به الحال إلى استخدام العبارات التي قد تصل إلى مستوى التحريض العنصري والتمييز العرقي ضد شريحة كبيرة من أبناء المجتمع وهم (الهاشميون[166]- السادة[167]) حيث نصت الفقرة على: *"لا تزال القيادة الحوثية تشغل المستويات العليا من السلطة السياسية والعسكرية ضمن هيكل تهيمن عليه الأسرة، وهو عبارة عن دائرة ثقة اعتمد في تشكيلها أساسا على الولاء، حيث إن الأعضاء الرئيسيين هم أفراد من عائلة الحوثي أو أقارب عن طريق الزواج، وينتمي معظم الكوادر القيادية، وإن لم يكن كلهم، إلى العائلات الهاشمية (السادة)، وقد سعت القيادة الحوثية في الماضي إلى أن تكون شاملة من الناحية السياسية، والتمست الدعم من مختلف ألوان الطيف السياسي والديني والاجتماعي؛ وفي الآونة الأخيرة، ظهرت علامات تدل على تناقص في التنوع داخل القيادة الحوثية."*، مستخدماً أسلوب إعلام التحالف عندما يُحرض ضد أنصار الله، غير أنه أن كلامه هذا قد يعرض كل من ينتمي للأسر الهاشمية للخطر والاعتداء من قبل الموالين للفار هادي أو غيرهم ممن يحملون ضغائن ضد أنصار الله، وأنه تحريض واضح ضد هذا المكون وشريحة الهاشميين بالتحديد.

(166) الهاشميين: هم من يعود نسبهم إلى النبي محمد صل الله عليه وآله وسلم، وبالتحديد إلى هاشم جد النبي الأكبر، وهم أحفاد قريش من أصل النبي إسماعيل عليه السلام، وهو ابن النبي إبراهيم عليه السلام.

(167) السادة: هم من يعود نسبهم إلى الإمام علي بن أبي طالب من زوجته فاطمة الزهراء بنت النبي محمد صل الله عليه وآله وسلم.

وللأسف أن الفريق استمر في استخدام هذا الأسلوب حيث أورد في الفقرة (43) من تقريره S/2021/79 ما نصه: *"أثارت إعادة تفسير قانون الخمس في حزيران/يونيه 2020، التي سمحت للحوثيين بجمع 20 في المائة من قيمة الموارد العامة والأصول الخاصة و "إعادة توزيعها على الهاشميين"، معارضة حتى من الموالين للحوثيين، ومع ذلك، لا تزال الغارات الجوية تمنح الحوثيين الفرصة لتوحيد السكان ضد أعدائهم"*

وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن فريق الخبراء يحاول أن يصور المشهد في اليمن بأنه نزاع بين جماعات مسلحة بدوافع طائفية أو عنصرية.

2-2. التحريض ضد مكون "أنصار الله": إلى جانب استخدام الخطاب الطائفي وإثارة النعرات العنصرية وكيل الاتهامات ومحاولة التشويه، استخدم الفريق أسلوب التحريض الظاهر والمبطن ضد مكون "أنصار الله"، وحلفائه ومن ذلك على سبيل المثال التعامل مع بعض الانتهاكات التي ترتكبها قوات التحالف ضد مكون "أنصار الله"، أو الأشخاص المنتمين إليه وكأنه أمر مشروع كما أظهره التقرير S/2019/83 في الفقرة (65) والتي نصت على: *"ويرى الفريق أن قائمة أسماء المطلوبين من المسؤولين الحوثيين الصادر عن السلطات السعودية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2017م أسفرت عن وفاة شخص واحد فقط، وبعد وفاة السيد الصماد رئيس المجلس السياسي الأعلى في نيسان/ إبريل 2018م توقف التحالف عن سعيه إلى القضاء على الفاعلين الرئيسيين في القيادة الحوثية ولاحظ الفريق أن القيادة الحوثية لم تعد تظهر في الأماكن العامة"*، هنا لم يكتفِ الفريق بتناوله مسألة إصدار السعودية قائمة مطلوبين والدعوة لإعدامهم خارج إطار القانون والتي تعتبر جريمة وانتهاكاً للقانون الدولي الإنساني، بل أبدى استغرابه من توقف قوات التحالف عن السعي للقضاء على "الفاعلين"، من "القيادة الحوثية".

بل تجاهل الجريمة الأجرأ التي قام بها التحالف بغارة طائرة مسيرة أمريكية اغتالت فيها "صالح الصماد"، رئيس مجلس الرئاسة اليمني في العاصمة صنعاء، جريمة الاغتيال التي ضربت بالأعراف والقوانين الدولية عرض الحائط حاول فريق الخبراء أن يضلل المجتمع الدولي مرة أخرى ويستهين بالجريمة بوصفها بالـ "وفاة "، وليس الاغتيال لرئيس شعب ودولة وحكومة اعترفت بها فعلاً بعض الدول وإن لم يعترف الأغلب في ظل إرهاب مجلس الأمن وقادة التحالف.

لـم يكتـفِ فريـق الخبـراء بتجاهـل الجريمـة بـل أشـاد بمـا أسـماه "نجـاح للتحالـف"، باسـتهدافه "رئيـس المجلـس السياسـي الأعلـى"، فـي اليمـن بـ"غـارة جويـة"، بـدلاً مـن إدانـة هـذه الجريمـة والانتهـاك الصـارخ للعـرف والقانـون الدولـي، حيـث نصـت الفقـرة (42) مـن التقريـر نفسـه علـى: *"...واسـتمرت الحملـة الجويـة لكنهـا لـم تحقـق نجاحـا كبيـرا فـي القضـاء علـى الفاعليـن الرئيسـيين فـي قيـادة الحوثييـن أو قادتهـم الميدانييـن، وكان أهـم نجـاح للتحالـف هـو الغـارة الجويـة التـي اسـتهدفت صالـح الصمـاد، رئيـس المجلـس السياسـي الأعلـى، فـي نيسـان/أبريل 2018، وقـد أدت وفاتـه إلـى توطيـد سـيطرة آل الحوثـي علـى المجلـس السياسـي الأعلـى بـدلاً مـن خلـق انقسـام بيـن الجناحيـن السياسـي والعسـكري للحوثييـن."*

ممـا يُظهـر جليـاً مـدى تحامـل الفريـق وانحيـازه ومعاداتـه لمكـون أنصـار اللـه إذ وصـل بـه الأمـر إلـى التجـرد حتـى مـن المبـادئ الإنسـانية والأعـراف الدوليـة ناهيكـم عـن معاييـر المهنيـة والمصداقيـة والحيـاد.

ولعـل الفريـق يعتقـد أن مكـون "أنصـار اللـه"، وحلفاءهـم ليسـوا سـوى أشـخاص مهـدوري الـدم لا قيمـة لدمائهـم ولا لأرواحهـم، فعلـى سـبيل المثـال حيـن يأتـي الفريـق ليسـرد روايـة أحـداث "حـوث"، و"عمـران"، والتـي قـام فيهـا أنصـار اللـه بتأميـن الخـط العـام وتطهيـر مديريـة حـوث مـن العناصـر التكفيريـة التـي كانـت تقطـع الطريـق وتعتـدي علـى المسـافرين فإنـه يصـور المشـهد مـن خـلال روايتـه التـي اوردهـا فـي الفقـرات (84)، (86)، (87) مـن تقريـر S/2015/125[168] وكأنهـا عمليـة اكتسـاب أراضـي ومـوارد باسـتخدام القـوة أو بالتهديـد باسـتخدامها، ويتجاهـل ويغفـل الحصـار الـذي فرضتـه تلـك العناصـر التكفيريـة علـى محافظـة "صعـدة"، حيـن قامـت بقطـع الطريـق أمـام المسـافرين مـن ابنـاء صعـدة ومنـع

(168) **نصـت الفقـرات (84، 86، 87) علـى:** "٨٤ -ووضـع الحوثيـون اسـتراتيجية ليأخـذوا بزمـام المبـادرة في عمليـة صنـع القـرار في اليمـن بوسـائل مختلفـة، مثـل المشـاركة في الانتفاضـة، وتشـجيع مخيمـات الاعتصـام، وشـن معـارك عنيفـة ضـد وحـدات الجيـش والقبائـل الموالية لتجمـع الإصـلاح، والتظاهـر بالدخـول في مفاوضـات ووسـاطة واتفاقـات هدنـة، وأخـيرا السـيطرة عـلى الحكومـة والجيـش والمؤسسـات الأمنيـة. وقـد قامـوا، منـذ انطلاقتهـم في صعـدة، بمهاجمـة الجـوف، واسـتولوا عـلى عمـران، وتوسـعوا إلى الحديـدة (غربـا)، ومـأرب (شرقـا)، وإب، وتعـز، فوسـعوا بذلـك نطـاق منطقـة آزال المقـترح إدخالهـا ضمـن الولايـات السـت التـي سـوف تتألـف منهـا الدولـة الاتحاديـة المقـررة، وأصبحـوا أقـوى جماعـة مسـلحة في اليمـن.

٨٦- وقـد اكتسـب الحوثيـون أراضي ومـوارد إمـا باسـتخدام القـوة أو بالتهديـد باسـتخدامها. وأدى ذلـك إلى توقيـع القبائـل المنافسـة لهـم اتفاقـات هدنـة لـكي يكفـل الحوثيـون التزامهـم الحيـاد في أي منازعـات تنشـب في المسـتقبل بـين الحوثيـين وقبائـل أو أحـزاب أخـرى؛ ولـكي ينـشروا مقاتليهـم ومـا يتصـل بذلـك مـن مـوارد إلى مناطـق قتـال جديـدة. عـلى سـبيل المثـال، وقعـت قبائـل بنـي صريـم الموالية للرئيـس السـابق صالـح اتفـاق هدنـة مـع الحوثيـين في 5 شـباط/فبراير 2014. ويـسر هـذا الاتفـاق انتقـال الحوثيـين إلى مناطـق قتـال جديـدة. وينـص الاتفـاق عـلى أن "عـلى مشـايخ وأعيـان بنـي صريـم تأمـين الطـرق مـن التقطـع والاعتـداءات عـلى الحوثيين"(المـادة 3) وأن عـلى القبائـل "ألا يفتحـوا عـلى المجاهديـن أي شر أو عـدوان مـن بلادهـم ولا يعتـدوا هـم عـلى المجاهديـن [الحوثيـين]، ويـسري ذلـك بالمقابـل عـلى الحوثيـين" (المـادة 4).

٨٧ - ونتيجـة لذلـك اسـتولى الحوثيـون عـلى مجمّـع الحكومـة ومدرسـتين في حـوث، وأقامـوا نقـاط تفتيـش، وطـردوا جميـع الوحـدات العسـكرية مـن المديريـة وأجبروهـم عـلى التوجـه نحـو عمـران، واسـتولوا عـلى مديريـة ريـدة شـمال عمـران، ثـم واصلـوا تقدمهـم في محافظـة عمـران."

وصول أي بضاعة من مواد غذائية أو دواء لأبناء صعدة والاعتداء على المسافرين سواء بالقتل أو الاحتجاز بحجة انتمائهم لأنصار الله[169]. في هذا الصدد أصدر المركز اليمني لحقوق الانسان بياناً في حينه يدين فيه ما قامت به تلك العناصر التكفيرية من قتل لعائلة مسافرة إلى محافظة صعدة مكونة من ستة أشخاص بينهم امرأة، وجرح طفلين، طالب المركز على إثر تلك الجريمة حكومة بحاح بتأمين الطريق وحماية المواطنين في المناطق التي تقع تحت سيطرة القوى المتنفذة[170].

فبالإضافة الى التحريض ضد الهاشميين في الفقرة (43) من تقريره S/2021/79 نجد الفريق يشجع استمرار الغارات الجوية التي تطلقها قوات التحالف على رؤوس اليمنين الأبرياء على الرغم مما تسببه تلك الغارات من اثار كارثيه على الشعب اليمني حيث نصت نهاية الفقرة على: *"لا تزال الغارات الجوية تمنح الحوثيين الفرصة لتوحيد السكان ضد أعدائهم"*، فالفريق هنا يتناول الموضوع في سياق أن تلك الغارات لاتزال تمنح الحوثيين الفرصة لتوحيد السكان ضد أعدائهم، ولا ندري هنا هل نعتبر هذه العبارة من باب المشورة لقوات التحالف أم أنها إشارة إلى من هو العدو الحقيقي للشعب اليمني؟!، أم أن دماء الأبرياء من ضحايا هذا العدوان أبت إلا أن تفضح تواطئ مجلس الأمن والفرق واللجان التابعة له لتظهر حقيقتهم بأنهم شركاء وجزء لا يتجزأ من هذا العدوان بل وسبب رئيسي في إطالة أمده؟!.

2-3. التشويه لمكون أنصار الله وتضليل المجتمع الدولي: بناءً على قناعات وتوجهات خاصة ومسبقة لدى الفريق دفعتهم إلى كيل التهم والافتراءات ضد الأشخاص المنتمين لمكون "أنصار الله"، وإظهارهم للعالم بصورة مسيئة على أنهم جماعة تأخذ أموال الناس بالباطل وتنتهك الحرمات وتحتل المناطق وتضغط على القبائل بالقوة لترسل أبنائها للقتال في صفوفها ومن لم يفعل ذلك يدفع المال مقابل عدم ذهاب ابنه إلى القتال[171].

(169) شاهد بالفيديو.. داعية خليجي : سنتلذذ بعذاب الاطفال والنساء في اليمن (alkawthartv.ir)

(170) المركز اليمني لحقوق الانسان يدين مجزرة حوث ويحمل الحكومة مسؤولية الانفلات الأمني.. - يمني برس (yemenipress.net)

(171) **نصت الفقرة 156 من التقرير S/2015/125 على:** "ويذكر تقرير رسمي عن أنشطة الحوثيين في عمران في الفترة بين 21 أيار/مايو و 2 تموز/ يوليه 2014، أعده مكتب العمليات المشتركة لقوات الأمن في عمران، أن الحوثيين يرغمون الأطفال على القتال، وأن الأسر التي لا ترسل أطفالها للقتال تجبر على دفع 000 20 ريال يمني (زهاء 93 دولارا من دولارات الولايات المتحدة)"

ويؤكد ذلك ما أورده الفريق في تقاريره من أراء وتوصيفات وادعاءات لم يستطع إثباتها فعلى سبيل المثال ما ورد في الفقرة (136) من التقرير S/2015/125 التي ادعى فيها: *"ويُبرز سقوط صنعاء استراتيجية الحوثيين التوسعية التي بدأت في صعدة وحجة وعمران"، إلى أن قال: "وهي تكشف أن ما كانوا يسعون إليه هو أن يسيطروا بصورة ساحقة على عملية صنع القرار في اليمن، وأن يصبحوا مركز السلطة المهيمنة في البلد."*، فهذا الادعاء يدحضه ويكشف بطلانه توقيع الثوار (أنصارُ الله وحلفائهم) ـ بعد سيطرتهم على صنعاء ـ على اتفاق السلم والشراكة وقدموا فيه التنازلات الكبيرة على الرغم من انتصارهم وسيطرتهم الفعلية على العاصمة كتنازلهم عن مقاعدهم الوزارية في الحكومة لصالح مكون الجنوب[172].

وأيضاً ما ورد في الفقرة (94) من التقرير S/2018/192 من ادعاء فرض "حكومة الإنقاذ"، ضرائب غير قانونية لصالح "أنصار الله"، حيث نصت الفقرة على: *"فرض الضرائب غير القانونية. يحصل الحوثيون على الأموال استنادا إلى ممارسة دفع الزكاة الإسلامية عن طريق فرض ضريبة "الخُمس"، أي ما يعادل 20 في المائة من الأرباح المحصّلة، على جميع التجار والمزارعين، وجمع الفريق شهادات تشير إلى أن هذه الضريبة قد فُرضت على مزارعي القات، ولا سيما في مدن صعدة وعمران وصنعاء."*، وهذا الادعاء كاذب ومضلل حيث استند إلى شهادات مضللة ولم يتحقق من أرض الواقع ليعلم أن ما يتم تحصيله لا يتم إلا بموجب قانون سواءٌ قانون الضرائب[173]، أو قانون الزكاة[174]، وبواسطة هيئات ومكاتب رسمية سواءٌ هيئة الزكاة أو مصلحة الضرائب، ويؤكد ذلك ما أورده الفريق في الفقرة (43) من التقرير S/2021/79 حيث ادعى أن إعادة تفسير قانون الخمس في يونيو 2020 قد أثار معارضة حتى من "الموالين للحوثيين"، حد تعبيره[175]، ولكنه أثبت وجود قانون للخُمس وأن ما تم هو عبارة عن إعادة تفسيره، أي أن القانون موجود من قبل ومعمول به.

(172) **في كلمة للسيد عبدالملك الحوثي، بتاريخ 24 سبتمبر 2014:** "نؤكد أن معظم الحقائب الوزارية التي سيحصل عليها مكون أنصار الله ستكون تحت تصرف ومسؤولية إخواننا في الجنوب". مؤكداً ألا نية لأنصار الله المشاركة في التشكيلة الوزارية الجديدة.

(173) **صدرت عدة قوانين بشأن الضرائب هي:** القانون رقم 19 لسنة 2001م بشأن ضريبة المبيعات، والقانون رقم 17 لسنة 2010م بشأن ضريبة الدخل، والقانون رقم 70 لسنة1991م بشأن الضرائب على الإنتاج والاستهلاك والخدمات وتعديلاته التي كانت أخرها في العام 199م.

(174) **القانون رقم 2 لسنة 1999م بشأن الزكاة.**

(175) **نص الفقرة 43:** "أثارت إعادة تفسير قانون الخمس في حزيران/يونيه 2020، التي سمحت للحوثيين بجمع 20 في المائة من قيمة الموارد العامة والأصول الخاصة و "إعادة توزيعها على الهاشميين"، معارضة حتى من الموالين للحوثيين."

نلاحظ اعتماد الفريق على مصادر معادية لمكونات وطنية تخدم شهاداتها قناعته المسبقة، سواءٌ ما أسماه مصادر سرية أو ناشطين إعلاميين أو مواقع إخباريه أغلبها موالية لقوات التحالف وتعمل تحت إدارتها وتمويلها، وأحياناً لا يبين الفريق من أين أتى بالمعلومة وكيف توصل إلى تلك القصص والروايات، فعلى سبيل المثال لم يذكر مصدر المعلومات التي ذكرها عوضاً عن أنها في الغالب عبارة عن تقارير إعلامية محرضة لا تستند إلى أحداث واقعية، ففي الفقرة (130) من التقرير S/2015/125 والتي يشرح فيها الفريق ما أسماه "حالة صنعاء"، جاء في نص الفقرة: *"بعد استيلاء الحوثيين على عمران، نفذوا خطتهم الرامية للاستيلاء على صنعاء على ثلاث مراحل: أولاها تطويقُ صنعاء، ثم الدخول إلى صنعاء باستخدام الاحتجاجات ضد وقف إعانة دعم الوقود كذريعة، واحتلال صنعاء بالقوة والخداع، وصيغت خطة الحوثيين للاستيلاء على صنعاء ونُفذت بينما كانوا يتقدمون في عمران، بقيامهم في نفس الوقت بتطويق صنعاء عبر مديرية همدان في الغرب، وأرحب في الشمال، ومأرب في الشرق، والغيل في محافظة الجوف الواقعة في المنطقة الشمالية الشرقية، باستخدام تكتيك شن هجمات عنيفة إلى جانب إبرام اتفاقات استراتيجية لوقف إطلاق نار أو توقيع هدنة"*، متجاهلاً عن عمد ما صرح به "هادي"، بعد زيارته هو وحكومته إلى محافظة عمران بعد تأمين المحافظة من قِبل الثوار وقال: *"عمران عادت إلى حضن الوطن"*[176] و*"سيطرة الدولة"*[177]، كما أكد أن هناك اتفاق كامل على الانسحاب من المحافظة من كافة الأطراف والجماعات المسلحة وبسط نفوذ الدولة وقيام السلطة المحلية بواجبها في تنفيذ المشاريع الخدمية والتنموية، وأضاف *"إن زيارتي لمحافظة عمران مع عدد من الوزراء والمسئولين تأتي في إطار الجهود التي تبذل لإعادة الأوضاع إلى طبيعتها وتعزيز الأمن والاستقرار والسكينة العامة في المحافظة".. لافتاً إلى أن قيادة المنطقة العسكرية السادسة سيكون مقرها محافظة عمران."*[178].

كما نجده أيضاً في الفقرة (151) من تقريره S/2021/79 يذكر أنه *"تلقى معلومات عن 75 طفل تتراوح أعمارهم بين 12 – 17 عام جنّدهم الحوثيون وقُتلوا في*

(176) هادي.. حديث إلى رئيس يقاوم الهزيمة | أخبار تقارير وحوارات | الجزيرة نت (aljazeera.net)
(177) الرئيس اليمني: عمران عادت إلى سيطرة الدولة بعد خروج المسلحين الحوثيين - BBC News عربي
(178) رئيس الجمهورية يزور محافظة عمران ويتفقد أحوال المواطنين وجهود تطبيع الأوضاع بالمحافظة (مكتمل) - سبأنت - وكالة سبأ (saba.ye)

ساحة المعركة في عام 2020 في عمران والبيضاء وذمار وحجه والجوف والمحويت ومأرب وصعده".

فلم يُشر الفريق هنا إلى مصدر مثل هذه المعلومات الخطيرة ولم يتحقق منها ويتأكد من أسماء أولئك الأطفال الذين زعم أنهم قُتلوا في ساحة المعركة، وإن ثبت لديه صحة تلك المعلومات فما المانع من إرفاق أسمائهم وتحديد أماكن قتلهم خصوصاً أن ذلك حدث في العام 2020، ومتى كان في عمران أو ذمار أو المحويت ساحة معركة ليُقتلوا فيها؟!.

هذه الفقرة وغيرها في تقارير الفريق تُثبت بما لا يدع مجالاً للشك عدم حياد "فريق الخبراء المعني باليمن"، واستخدامه لموقعه الدولي للتحريض ضد الشعب اليمني وقلب الحقائق وتضليل الرأي العام الدولي وعدم تحرجه من الانحياز التام لقوات التحالف خصوصاً المملكة العربية السعودية، ونختم شواهد ذلك بما ورد في الفقرة (26) من التقرير S/2021/79 حيث عاد الفريق لتضليل المجتمع الدولي بشهادته للسعودية أنها: *"لم تغير طوال نزاعها مع الحوثيين وضع اليمنيين الذين يعيشون داخل حدودها"*[179]، في إنكار واضح لما يعانيه المغتربون اليمنيون داخل أراضي المملكة العربية السعودية من اضطهاد وظلم وممارسات تعسفية وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وصلت إلى حد ترحيل مقيمين تجاوزت فترات إقامتهم الخمسين عاماً دون أي مبرر، وهذا الأمر ما أوردته تقارير التتبع للمهاجرين التابعة لمنظمة الهجرة الدولية التي توضح أن العائدين من السعودية خلال الفترة (يناير – سبتمبر 2021) فقط بلغ عددهم أكثر من 10 آلاف عائد[180].

(179) **تنص الفقرة 29 على:** "لا يقتصر اعتماد اليمن الاقتصادي المستمر على المملكة العربية السعودية على الودائع السعودية المتكررة بالعملة الصعبة في حسابات حكومة اليمن، بل الأهم من ذلك، أنه يمتد ليشمل ملايين اليمنيين الذين يستفيدون من تدفقات التحويلات المالية من مواطنيهم في المملكة العربية السعودية. وفي المقابل، تحتاج المملكة العربية السعودية في المقام الأول إلى دولة جارة مستقرة لا تشكل أي تهديد. ويلاحظ أن المملكة العربية السعودية لم تغير، طوال نزاعها مع الحوثيين، وضع اليمنيين الذين يعيشون داخل حدودها."

(180) اليمن _ نقاط تتبع التدفق | المهاجرون الوافدون واليمنيون العائدون في سبتمبر 2021 | DTM (iom.int)

أ. استفسارات فريق خبراء مجلس الأمن تؤكد عدم حياديته وتعمده تضليله العدالة والرأي العام الدولي:

قام المركز اليمني لحقوق الإنسان أثناء إعداد هذه الدراسة بالنزول إلى عدة جهات منها وزارة الخارجية في اغسطس 2021 بغرض الاستفسار حول ما ورد في تقارير فريق الخبراء التابع لمجلس الأمن حول الادعاء بأن حكومة صنعاء رفضت التعاطي مع الفريق أو استفساراته، وقد أفاد مسئولون في وزارة الخارجية *"أن الحكومة دائماً ما تحرص على الرد على الادعاءات الكاذبة التي ترد في تقارير ذلك الفريق المزعوم، وأن سبب عدم التعامل معه يعود إلى عدم قانونية تشكيله وعدم حياديته منذ بدء تشكيله وتعارضه مع سيادة الدولة"* مع الإشارة إلى تعاطيها الإيجابي مع "فريق الخبراء البارزين التابعين لمجلس حقوق الإنسان" وبقية أجهزة الأمم المتحدة.

وأوضح مسئولو وزارة الخارجية أن سبب عدم تعاطي الحكومة مع "فريق خبراء مجلس الأمن"، واستفساراته المرسلة إلى رئيس "المجلس السياسي الأعلى"، من قبل منسق "فريق الخبراء المعني باليمن"، "Gunaratne .R Dakshinie"، في يوليو 2021، كان لتحفظ الحكومة السابق على الأحكام المتعلقة بالقرار (2140) وهو التحفظ الذي أعلنته الحكومة أكثر من مرة وسلمته إلى أمين عام "الأمم المتحدة"، ورئيس "مجلس الأمن"، ومن خلال مبعوثي الأمم المتحدة، وأُعلن ذلك في بيانات رسمية أثناء جلسات التفاوض مع الوساطات المختلفة في "عمان"، و"الكويت"، و"جنيف"، وقد شمل التحفظ قرار تشكيل اللجنة وولايتها باعتباره تدخلاً في الشؤون اليمنية الداخلية، كما تجدر الإشارة هنا إلى أن تقارير اللجنة واستفساراتها غير المحايدة كانت سبباً رئيسياً في استمرار قرار التحفظ.

وكشاهد على ما سبق سلمتنا وزارة الخارجية نسخة من كافة تقارير فريق الخبراء واستفساراته المرسلة إلى رئيس "المجلس السياسي الأعلى"، من قبل منسق "فريق الخبراء المعني باليمن"، "Gunaratne .R Dakshinie"، في يوليو 2021.

قام المركز اليمني لحقوق الإنسان بإضافة تلك الاستفسارات كوثيقة أساسية لدراستها واستعراضها ضمن هذه الدراسة فأبرز ملاحظات الفريق القانوني للمركز على تلك الاستفسارات

خلصت إلى أنها تخالف مبادئ العمل في الأمم المتحدة وتدخل في إطار عدم الحياد والتشويه والتحريض وتضليل العدالة والرأي العام للمجتمع الدولي.

ففي مطلع رسالة الاستفسارات أشار فريق الخبراء إلى أنه: *"بصدد التحقيق في الانتهاكات المحتملة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني"*، والتي حدثت ـ حد زعمه ـ نتيجة لسبع حوادث[181]، طلب من رئيس المجلس السياسي الأعلى في البند الأول من استفساراته: *"التأكيد على ان قوات أنصار الله هي من نفذت الهجوم"*، وفي البند الثامن كذلك سأل: *"إذا لم تكن جماعة أنصار الله مسؤولة عن الهجوم، أي معلومات أخرى يمكن أن تساعد الهيئة في تحديد الطرف المسؤول."*.

وهنا نورد أبرز الملاحظات على تلك الاستفسارات:

1 - من خلال الأسلوب:

من خلال الأسلوب الذي ينتهجه فريق الخبراء نجد أنه بدأ استفساراته بالإشارة بأصابع الاتهام إلى مكون أنصار الله وبتجاهل مكون وطني مجتمعي في محاولة لإظهاره "مليشيا"، ولديه قوات تقاتل خارج إطار المؤسسات العسكرية للدولة التي وجه الفريق رسالته لرئيسها "رئيس المجلس السياسي الأعلى"، من خلال وزارة الخارجية بالعاصمة صنعاء ونائبها "حسين العزي"، في تناقض يحاول من خلاله تضليل الرأي العام الدولي بأنه لا يوجد لدى "المجلس السياسي الأعلى"، و "حكومة الإنقاذ"، وزارة دفاع أو مؤسسة عسكرية أو قوات مسلحة أو جيش واحد ومنظم، وأن من يواجه قوات التحالف الغازية هي مجرد مليشيا خارج إطار الدولة بل خارج اطار حكومة الإنقاذ! وهذا ما سعى إليه الفريق في جميع تقاريره كما تم إيضاحه سابقاً.

(181) **في وثيقة الاستفسارات المقدمة من فريق الخبراء إلى رئيس المجلس السياسي الأعلى نص الطلب أن الفريق:** "التحقيق في الانتهاكات المحتملة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والتي حدثت ـ حد زعمه ـ نتيجة للحوادث التالية:
1- 12 ديسمبر 2020 نادي كرة القدم، مدينة تعز، مقتل شخصين بينهم طفل جرح طفلان.
2-8 يناير 2021 قرب المطار القديم في المظفر تعز مقتل طفل إصابة امرأة وطفل.
3-20 فبراير 2021 القاهرة، مدينة تعز قتل طفل واحداً ة جرحى بينهم ثلاثة أطفال.
4-5 مارس و8 مايو 2021 مستشفى الثورة، مدينة تعز إصابة شخص واحد.
5-3 أبريل 2021 Tbc الروضة، مأرب مقتل طفل واحد جرح أربعة أطفال.
6-5 مايو 2021 محطة وقود بمدينة مأرب يدعى مقتل 14 شخصا بينهم طفل جرح 21 شخصا.
7-10 يونيو 2021 مسجد، مركز للشرطة، مدينة مأرب يزعم، مقتل 8 أشخاص 27 جريح."

كما أن الفريق عمل على تجاهل حقيقة أن القوات التي تقاتل في الميدان ضد قوات التحالف دفاعاً عن الوطن هي قوات مسلحة نظامية التابعة لحكومة الإنقاذ بعد أن تم دمج اللجان الشعبية في إطارها عام 2015 وفقاً لقانون الخدمة في القوات المسلحة والأمن رقم (67) لسنة 1991م وقانون الاحتياط العام رقم (23) لسنة 1990م، وأن لدى القوات المسلحة قيادة موحدة. هذا الأمر أوضحته "حكومة الإنقاذ"، عبر وزارة الخارجية في ردها على استفسارات "فريق الخبراء الإقليميين والدوليين البارزين المعني باليمن"، بتاريخ 30 مايو 2019.

فقد نصت الفقرة (2) من رد الحكومة على: *"القوات التي تقاتل في الميدان دفاعاً عن الوطن هي القوات المسلحة اليمنية، بعد أن تم دمج اللجان الشعبية في إطارها، وفقاً لقانون الخدمة في القوات المسلحة والأمن رقم (67) لسنة* 1991م *وقانون الاحتياط العام رقم (23) لسنة* 1990م*، وبالتالي فهناك جيش يمني واحد ولا يوجد تعدد في القوات، ولدى القوات المسلحة اليمنية قيادة موحدة، ووفقاً للدستور اليمني فإن رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، كما أن هناك قيادة موحدة ممثلة بوزير الدفاع ورئيساً للأركان العامة ولجنة عسكرية وأمنية عليا"*، كما نصت الفقرة (3) من وثيقة الرد: *"كما سبق أن ذكرنا لا توجد قوات خاضعة لما يسمى "قيادة الحوثي و/أو أنصارالله"، وإنما توجد قوات مسلحة تحت قيادة موحدة ممثلة بوزارة الدفاع وهيئة الأركان العامة."*[182]

2 - تحميل مكون أنصار الله المسؤولية عن "حوادث"، مدينة "مأرب":

لم تكن العمليات العسكرية في محافظة مأرب والمناطق المجاورة لها من محافظة صنعاء خافية على المجتمعين المحلي والدولي منذ بدء العدوان على اليمن في 26 مارس 2015، حيث كانت وزارة الدفاع التابعة لحكومة الانقاذ في صنعاء تعلن عن عمليات متكررة إما للدفاع عن العاصمة صنعاء في مواجهة عمليات يشنها التحالف من مأرب مستهدفاً العاصمة أو عمليات لتحرير المحافظة من قبضة قوات التحالف وقوات هادي والمرتزقة، تخلل تلك الاعلانات تحذير المشائخ والأعيان والمواطنين من السماح لقوات التحالف باستخدام النازحين والمدنيين كدروع بشرية والمطالبة بتجنيبهم خطر الاستهداف.

(182) يمكن الاطلاع على الرد كاملا من (org.ohchr) pdf.AR_issues_of_list_Response_Houthis_2019

2-1. الإعلان عن عملية تحرير مأرب وتحذير المواطنين:

قائد الثورة/ السيد عبدالملك الحوثي في كلمة له بتاريخ 1 ابريل 2017 (بمناسبة جمعة رجب[183]) قال: *"نحن كشعب يمني معنيون أن نواصل معركتنا طالما هناك عدوان واستهداف لنا ولأرضنا ولبلدنا، نحن معنيون ألا نسمح لهم بالاحتلال، وفيما احتلوه نحن معنيون أن نواصل جهادنا وثورتنا ونضالنا وصمودنا في مواجهتهم حتى إخراجهم من كل ما احتلوه كما فعل آباؤنا وكما فعل أجدادنا في مواجهة كل المستعمرين وكل المحتلين في كل أزمان التاريخ، نحن معنيون بهذا، حتى المناطق المحتلة اليوم، وأي منطقة يتم احتلالها نحن معنيون بالعمل على إخراجهم منها، ومعركتنا مستمرة، وصمودنا مستمر، ولا شيء يمكن أن يقنعنا بغير ذلك أبدا، المسألة عندنا قيمة إنسانية وخلق إيماني ومبدأ عقائدي، وكذلك مصلحة واستحقاق إنساني، هذا حق لنا، حق طبيعي، أن نطرد المحتلين من أرضنا من حقنا."*[184]

رئيس المجلس السياسي الأعلى مهدي المشاط في خطاب له بتاريخ 13 أكتوبر 2020 (بمناسبة العيد الـ57 لثورة الـ14 من أكتوبر) قال: *"لذلك من اليوم وكل يوم علينا أن نعيد الاعتبار لثورة الرابع عشر من أكتوبر من خلال الثبات والصمود على موقفنا الوطني المناهض بالقول والفعل لكل أشكال التبعية والارتهان و الرافض والمقاوم لكل أشكال الاحتلال والاستعمار والوصاية والهيمنة الخارجية، ومن خلال مواصلة الكفاح المسلح ضد أي وجود عسكري غير يمني على الأرض اليمنية، والتمسك الصلب بحريتنا واستقلالنا، وسيادة شعبنا، وأمن واستقرار بلدنا، ووحدة وسلامة أرضنا."*[185]

وفي 23 يناير 2020 حذر المشاط مبعوث الأمم المتحدة "مارتن غريفث"، أن استمرار تصعيد العدوان في مأرب سيؤدي إلى نتائج خطيرة قائلاً: *"إن التصعيد في جبهة مأرب ونهم المساند بتغطية طيران العدوان السعودي سيؤدي في حال استمراره إلى إنهاء المبادرة وسيؤدي إلى نتائج خطيرة في ظل المتغيرات بالمنطقة."*[186]

(183) **جمعة رجب** هي اول جمعة من شهر رجب من السنة الهجرية ويحتفل بها اليمنيون سنوياً والسبب في ذلك يعود إلى أنها ذكرى دخولهم الإسلام.

(184) سبأ تنشر نص كلمة قائد الثورة بمناسبة حلول أول جمعة في شهر رجب - سبأنت - وكالة سبأ (ye.saba)

(185) الرئيس المشاط يوجه خطاباً للشعب اليمني بمناسبة العيد الـ57 لثورة الـ14 من أكتوبر - سبأنت - وكالة سبأ (ye.saba)

(186) الرئيس المشاط يلتقي المبعوث الأممي - سبأنت - وكالة سبأ (ye.saba)

وزير الدفاع "محمد ناصر العاطفي"، بدوره أكد أن العمليات العسكرية لتحرير المحافظات قرار معلن من قائد الثورة وتنفذه وزارة الدفاع، وذلك في مقابلته مع صحيفة "الأخبار"، اللبنانية في 27 أكتوبر 2021 حين قال: *"وضع السيّد القائد عبد الملك الحوثي الخيارات الاستراتيجية لشعبنا وقوّاته المسلحة والتي تضمّنت فرض كامل السيادة الوطنية الحرّة المستقلّة على اليمن، وهذا يعني طرد كلّ دخيل وغازٍ ومحتلّ ومرتهن، ولا تفريط بسنتيمتر واحد من أرضنا."*[187]

القوات المسلحة اليمنية أيضاً أصدرت بياناً في 29 يناير 2020 أعلنت فيه عن تنفيذها عملية "البنيان المرصوص"، والتي قالت إنها نفذتها *"في التصدي لمسارٍ عدوانيٍّ كبيرٍ كان يستهدفُ العاصمةَ صنعاءَ وشنت على إثره هجوماً معاكساً أدى إلى تحريرِ كافةِ مناطقَ نهم"*، وأكدت القوات المسلحة في بيانها *"استمرارَها في العملِ لتحريرِ كافةِ أراضي الجمهوريةِ حتى تحقيقِ الاستقلال."*[188]

كما أن عملية تحرير مأرب العسكرية كانت عملية معلنة شعبياً فقد أُعلن عنها خلال لقاء قبلي موسع بصنعاء لمشائخ وحكماء وعقلاء مأرب في 27 فبراير 2021 بحضور محافظ مأرب ووزراء ومسؤولين عسكريين تابعين لحكومة الإنقاذ، وخلاله أعلن عن بيان صادر عن هذا اللقاء الموسع للقبائل جاء فيه: *"أن معركة تحرير مدينة مأرب معركة جميع اليمنيين وفي مقدمتهم أبناء مأرب الأحرار وهو حق كفلته جميع الشرائع والمواثيق الدولية والأعراف والأسلاف القبلية."*[189]

في 24 اكتوبر 2021 كشف المتحدث الرسمي للقوات المسلحة، العميد يحيى سريع، تفاصيل "عملية ربيع النصر"، في محافظتي مأرب وشبوة، وأضاف: *"لقد ظلت بعض المناطق في محافظة مأرب، التي تحررت مؤخراً، وكراً من أوكار العصابات التكفيرية التي تُمارس فيها نشاطها، وعلى مرأى ومسمع من تحالف العدوان الذي كان يقدّم الدعم لها"*، كما حذر المواطنين من التواجد بجانب الأهداف العسكرية موضحاً ذلك بقوله: *"القوات المسلحة تدعو المواطنين بمدينة مأرب إلى الابتعاد عن المقرات التي يتخذها المرتزقة لأغراض عسكرية، بما في ذلك مقرات قيادات المرتزقة من الذين نهبوا أموال الشعب، ولديهم الأرصدة في بنوك الخارج، فمثل*

(187) محمد ناصر العاطفي: الحرب انتهت عسكرياً ولا خيار أمام العدوان سوى الاعتراف (al-akhbar.com)
(188) القوات المسلحة تكشف عمليات البنيان المرصوص والرد على تصعيد العدوان - سبأنت - وكالة سبأ (ye.saba)
(189) مشائخ ووجهاء مأرب يعلنون دعمهم الكامل لمعركة تحرير مدينة مأرب - سبأنت - وكالة سبأ (ye.saba)

هـؤلاء لـن يفلتـوا مـن عقـاب هـذا الشـعب عاجـلاً أم آجـلاً"، وعـاد لتجديـد التأكيـد السـابق للهـدف مـن العمليـات واسـتمرارها بقولـه: "أن تحريـر اليمـن ببـره وبحـره معركـة مصيريـة، هدفهـا الحريـة والاسـتقلال."[190]

2-2. وسـائل الإعـلام التابعـة للتحالـف تؤكـد أن الاسـتهداف العسـكري لصنعـاء مـن جهـة مـأرب:

لا نغفـل الذكـر هنـا أن مدينـة مـأرب تُعتبـر منطلـق العمليـات العسـكرية لقـوات التحالـف وقـوات هـادي والمرتزقـة تجـاه العاصمـة صنعـاء ومختلـف المحافظـات، وهـذا مـا أكـده تقريـر مجلـس الأمـن S/2018/193 فـي الفقـرة (30) التـي نصـت علـى: *"وعلـى المسـتوى التشـغيلي، يـرى الفريـق أن أنشـطة التحالـف العسـكرية تجـري تحـت سـيطرة المملكـة العربيـة السـعودية والإمـارات العربيـة المتحـدة علـى النحـو التالـي: (أ) تجـري العمليـات الجويـة فـي اليمـن تحـت السـيطرة التشـغيلية لمقـر مشـترك تقـوده المملكـة العربيـة السـعودية يقـع فـي الريـاض، مـع خليـة اسـتهداف ومراقبـة تشـرف علـى عمليـات تحديـد الأهـداف وإسـناد المهـام، وبهـا ضبـاط مـن الـدول الأعضـاء فـي التحالـف، باسـتثناء السـنغال والمغـرب؛ (ب) تجـري العمليـات البريـة فـي مـأرب تحـت السـيطرة التشـغيلية للمملكـة العربيـة السـعودية؛ (ج) تجـري العمليـات البريـة فـي عـدن وفـي محيـط المـكلا تحـت السـيطرة التشـغيلية للإمـارات العربيـة المتحـدة؛ (د) تجـري العمليـات البريـة فـي منطقـة تعـز تحـت سـيطرة تشـغيلية غيـر صارمـة للجهـاز العسـكري اليمنـي؛ (هـ) تجـري العمليـات البحريـة تحـت القيـادة الوطنيـة."*، كمـا بينتـه كذلـك وسـائل الإعـلام المختلفـة التـي أكـدت بـأن قـوى التحالـف تتخـذ مـن بعـض المـدن كمركـز للسـيطرة وانطـلاق القـوات وأن بهـا معسـكرات تابعـة لهـا.[191]

دول تحالـف العـدوان بقيـادة السـعودية ومـن خـلال وسـائل إعـلام تابعـة لهـا بينـت ـ فـي محاولـة لتضليـل الـرأي العـام المحلـي والعالمـي ـ أعلنـت أكثـر مـن مـرة منـذ 2015 انطـلاق العديـد مـن الحمـلات العسـكرية باتجـاه صنعـاء[192]، ومنهـا ماهـو عبـر جبهـة "نهـم"، التـي اعتبروهـا "بوابـة لتحريـر العاصمـة صنعـاء"[193]

(190) متحدث القوات المسلحة يكشف في إيجاز صحفي تفاصيل عملية "ربيع النصر" - سبأنت - وكالة سبأ (ye.saba)
(191) معارك بمأرب وعملية عسكرية لفك حصار تعز | أخبار عربي | الجزيرة نت (net.aljazeera)
(192) التحالف العربي يعلن تنفيذ41 عملية عسكرية ضد "أنصار الله" في 24 ساعة - Arabic Sputnik (com.sputniknews)
(193) الجيش اليمني يعلن تحرير مناطق واسعة شرق صنعاء (tr.com.aa)

الناطق الرسمي لقوات التحالف أكد في أكثر من بيان ومؤتمر أن التحالف يقوم بعمليات عسكرية واصفاً إياها *"أهداف عسكرية مشروعة بالعاصمة صنعاء"*[194]، في تغافل واضح لجميع الجرائم والمجازر بحق المواطنين والمدنيين التي راح ضحيتها عشرات الألاف، بل وصل الحال بهم إلى غزو واحتلال المناطق والمحافظات اليمنية بقوات مختلفة الجنسيات تحت مسمى "دعم الشرعية"، بقوات برية نظامية ومرتزقة من مختلف الجنسيات، تشمل قوات إماراتية وسودانية ويمنية من فصائل مختلفة[195].

كما تبين جلياً إصرار التحالف على احتلال المدن اليمنية في سياق استمرار عدوانه وتوسيع مناطق المواجهات من خلال بيان للمتحدث الرسمي باسم قوات هادي "عبده مجلي"، صادر في مطلع ديسمبر 2017 جاء فيه: *"وجود خطة محكمة ومتقنة وذلك بالتنسيق مع الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، سوف يتم تنفيذها خلال الساعات القليلة المقبلة، من أجل العمل على فتح جبهات جديدة من أجل دخول العاصمة اليمنية صنعاء وتحريرها بالكامل من قبضة الميليشيات الحوثية."* [196]

2-3. استخدام قوات هادي والتحالف النازحين كدروع بشرية:

وزير الدفاع في حكومة الإنقاذ "محمد ناصر العاطفي"، قد أكد حرص الوزارة على الالتزام بـ "قواعد الاشتباك"، وحماية المدنيين في العمليات العسكرية في مأرب. مؤكداً كذلك أن التحالف يحرص على نشر قوات المرتزقة بين النازحين أيضاً، وجاء ذلك في لقائه مع صحيفة "الأخبار اللبنانية"، في 27 اكتوبر 2021 حينما رد على سؤال الصحفي حول خطة الوزارة لتجنيب مخيمات النازحين في محيط مدينة مأرب تبعات الحرب، فرد الوزير قائلاً: *"نحن أشدّ حرصاً منهم على حياة النازحين، بشهادة النازحين أنفسهم، على رغم أن العدوان وأدواته قاموا بنشر قواتهم في أوساطهم كدروع بشرية، ويستثمرون في معاناة النازحين وظروفهم ويستخدمونها كورقة ضغط وحرب ناعمة متعمّدة ضدّ الجيش واللجان الشعبية. نحن منضبطون جدّاً وملتزمون بنصوص القانون الدولي الإنساني، سواءً فيما يتعلّق بالمدنيين أو النازحين، كما أننا ملتزمون بقواعد الاشتباك مع عدوان غاشم فاجر. لذلك، عندما تأتي لتقارن بين الجوانب الإنسانية والأخلاقية للجيش واللجان الشعبية وبين إنسانية الطرف الآخر وأخلاقيته، فلا مجال للمقارنة لأننا في الجيش واللجان انطلقنا من عقيدة إيمانية راسخة في مسلكنا القيادي وعملياتنا العسكرية الدفاعية والهجومية، وهذا المبدأ لا يوجد لدى قوى العدوان وأدواتها أبداً."* [197]

(194) التحالف العربي يعلن تنفيذ عملية في صنعاء ويحذر من "استمرار الانتهاكات الجسيمة" | الحرة (com.alhurra)
(195) الجيش اليمني يعلن قرب سيطرة قوات التحالف العربي على مطار الحديدة | reuters.com) 路透)
(196) عاجل اليمن الآن: الجيش اليمني يعلن عن بدء عملية تحرير صنعاء بعد ساعات قليلة (com.ngmisr)
(197) محمد ناصر العاطفي: الحرب انتهت عسكرياً ولا خيار أمام العدوان سوى الاعتراف (al-akhbar.com)

وكان المركز اليمني لحقوق الإنسان قد أصدر بياناً في 1 ابريل 2021 منددا فيه بقيام القوات العسكرية والمرتزقة التابعة لدول تحالف العدوان على اليمن بقيادة المملكة العربية السعودية باستخدام مخيمات النازحين في محافظة مأرب كدروع بشرية خلال المواجهات المتصاعدة على أطراف المدينة، ووضح البيان أن المركز رصد قيام تلك القوات في الأيام الماضية ببناء المتارس القتالية في أوساط أحد المخيمات الواقعة خارج المدينة، داعياً أجهزة الامم المتحدة وكافة أحرار العالم أفراداً ودولاً ومؤسسات إلى سرعة التدخل للحفاظ على أرواح المدنيين وتجنيب النازحين ويلات تلك الانتهاكات والجرائم.[198]

غزو واحتلال كامل الأركان قامت به قوات التحالف بقيادة السعودية والإمارات وهذا ما أثبتته تقارير فريق الخبراء التابعين لمجلس الأمن والتي بينت أن مدينة مأرب واحدة من المدن التي كانت مركزاً من مراكز القيادة والسيطرة ومنطلقاً للعمليات العسكرية لقوات التحالف والقوات المقاتلة بالوكالة (بحسب تسمية فريق الخبراء لها). الذي أكد في تقريره S/2018/193 لعام 2016 أن أنشطة التحالف تقع على عاتق السعودية والإمارات حيث نصت الفقرة (30): *"وعلى المستوى التشغيلي، يرى الفريق أن أنشطة التحالف العسكرية تجري تحت سيطرة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة"*، كما أكد أن مدينة مأرب تقع تحت سيطرة السعودية حيث ذكر في البند (ب) من الفقرة نفسها: *"(ب) تجري العمليات البرية في مأرب تحت السيطرة التشغيلية للمملكة العربية السعودية"*، كما وضح في تقريره S/2018/594 لعام 2017 أن مأرب جبهة رئيسية تقاتل فيها قوات سعودية وهذا ما نصت عليه الفقرة (34) التي ذكرت: *"تواصل قوات التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية توفير الدعم المالي والسياسي والعسكري واللوجستي للقوات المسلحة اليمنية، ولعدد من الجماعات المسلحة المقاتلة بالوكالة عنها, وتقاتل قوات المملكة العربية السعودية في جبهتي قتال رئيسيتين هما ميدي ومأرب، في حين تقاتل قوات الإمارات العربية المتحدة بصورة عامة في عدن وأبين وحضرموت ولحج والمهرة والمخا وشبوة."*

أما الفقرة (43) من تقريره S/2019/83 لعام 2018 فقد بينت أن مأرب هي إحدى مناطق العمليات الرئيسية لقوات التحالف حيث نصت: *"ومناطق العمليات الرئيسية لقوات التحالف توجد على الحدود اليمنية الشمالية في محافظات حجة ومأرب والمهرة..."*

(198) نداء عاجل لوقف جريمة استخدام المدنيين دروعا بشرية في مأرب - المركز اليمني لحقوق الإنسان (org.ycfhr)

2-4. سقوط المدنيين والأطفال في المواقع العسكرية بمأرب مسؤولية التحالف:

المواقع التي أعلنت وسائل الإعلام التابعة للتحالف سقوط مدنيين وأطفال فيها خلال الاستهداف الصاروخي من قوات حكومة الانقاذ التي استهدفت مأرب كانت مواقع عسكرية حيث أن قوات هادي والتحالف حرصت على وضع مخيمات النازحين حول أهم المعسكرات لقواتها ومن ضمنها معسكر الاستقبال خارج مدينة مأرب، ومن أهم تلك المناطق منطقة الروضة التي سقط فيها طفل في 3 إبريل 2021، والمسجد الذي تضرر بالاستهداف الصاروخي في 10 يونيو 2021، وقد أكدت المصادر الميدانية للمركز اليمني أن المسجد كان عبارة عن مبنى صغير يقع داخل معسكر على أطراف مدينة مأرب، وأن مناطق الاستهداف فعلا لم تتعدى النطاق الجغرافي لمعسكرات قوات التحالف ومرتزقته. هذا الأمر أكده ايضاً خبر زيارة قائد ما يسمى المنطقة العسكرية الثالثة اللواء الركن "محمد الحبيشي"، صباح يوم الأحد 19 يناير 2020 لجرحى عسكريين بينهم أطفال سقطوا نتيجة القصف الصاروخي على معسكر لقوات هادي والتحالف.[199]

2-5. حكومة الإنقاذ تؤكد التزامها بقواعد الاشتباك:

أكد وزير الدفاع في حكومة الإنقاذ "محمد ناصر العاطفي"، حرص وزارة الدفاع على الالتزام بـ "قواعد الاشتباك"، وحماية المدنيين أثناء العمليات العسكرية في مأرب وذلك في لقائه مع صحيفة "الأخبار اللبنانية"، في 27 اكتوبر 2021. كما فصلت حكومة الإنقاذ هذا الالتزام من خلال الرد الذي تقدمت به عبر وزارة الخارجية على استفسارات "فريق الخبراء البارزين التابع لمجلس حقوق الإنسان"، والذي أُرسل إليهم بتاريخ 30 مايو 2019:

> ففي هذا الرد أوضحت حكومة الإنقاذ في إطار إجابتها عن السؤال الثاني *"ان للقوات المسلحة اليمنية قواعد اشتباك واجراءات تشغيل موحدة تتفق مع القواعد المنصوص عليها في وفقاً للقانون الدولي الانساني"*، وبالنسبة لاتخاذ التدابير الاحترازية التي تتخذها القوات المسلحة فقد جاء في ذات الرد ما يلي: *"-7 تحترم القوات المسلحة اليمنية التزاماتها الدولية في حماية المدنيين وفقاً للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ولاسيما اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 بشأن حماية المدنيين في وقت الحرب، فضلاً عن أن حماية المدنيين اثناء الحروب هي جزء من تعاليم الدين الإسلامي الحنيف."*

(199) سبتمبر نت | قائد المنطقة العسكرية الثالثة يتفقد جرحى الاستهداف الحوثي الغادر لأحد المساجد في مأرب - سبتمبر نت (net.26sepnews)

وفيما يخص مبدأ التناسب فكان رد حكومة الانقاذ كما يلي: "-8 *تلتزم القوات المسلحة اليمنية بمبدأ التناسب التزاماً كاملاً من أجل تجنب الحاق الضرر بالمدنيين وذلك من خلال السيطرة القتالية والنارية على الوحدات القتالية وقصر أهدافها على العمليات الضرورية أو في حال وجود أهداف عسكرية محددة، كما يتم الالتزام بعدم القيام بأي ضربات عشوائية*"،

أما التدابير الوقائية في حال وجود هدف ذي استخدام مزدوج فقد ردت الحكومة بالآتي: "-9 *في حال وجود أهداف عسكرية بجانب أهداف مدنية فإن القوات المسلحة اليمنية لا تقدم على إطلاق النار على تلك الأهداف حتى لا تتسبب في سقوط ضحايا مدنيين.*"،

وفيما يخص قائمة الاهداف المحظورة ما إذا كانت توجد لدى القوات المسلحة فكان رد حكومة الإنقاذ: "-11 *لدى القوات المسلحة اليمنية قائمة بالأهداف المحظورة تم إعدادها من قبل الجهات المعنية مثل المدارس والمستشفيات والأسواق والمواقع الدينية والثقافية والمنظمات الدولية وغيرها من الأماكن التي يحظر القانون الدولي الإنساني استهدافها، بخلاف قوات دول تحالف العدوان بقيادة السعودية التي تقصف المدنيين والاعيان المدنية، وهناك تعليمات واضحة بحظر الاستخدام العسكري لتلك المواقع.*"

وفيما يتعلق بآلية اختيار أهداف القصف المدفعي والقصف بالهاون فقد وضحت حكومة الانقاذ أن القوات المسلحة اليمنية "*تقوم باختيار أهدافها بواسطة الرصد وعناصر الاستطلاع الحربي والمفارز الأمامية، ومن حيث المبدأ لا تستخدم القوات المسلحة اليمنية القصف المدفعي والقصف بالهاون إلا في حال الرد على قصف مماثل صادر عن مواقع عسكرية معادية في مناطق غير مأهولة بالسكان نظراً لما لاستخدام مثل هذه الأسلحة من أثر مدمر يلحق بالمدنيين، و في حقيقة الأمر فإن من يقوم باستخدام هذه الأسلحة وقصف المدنيين هي القوات التابعة لدول تحالف العدوان بقيادة السعودية والجماعات المسلحة المتطرفة.*"

3- تحميل الفريق مكون أنصار الله المسؤولية عما أسماه "الحوادث" في تعز:

حاول الفريق تحميل أنصار الله والقوات المسلحة التابعة للمجلس السياسي الأعلى وحكومة الإنقاذ مسؤولية ما حصل من الحوادث رقم (1،2،3،4) في مدينة تعز على الرغم من معرفة واطلاع فريق الخبراء على الوضع القائم في مدينة تعز وعدم علاقة أنصار الله او القوات المسلحة بالحوادث الحاصلة في مناطق سيطرة قوات التحالف ومرتزقتها خاصة خلال الأعوام 2019-2021.

والشاهد على ذلك ما أورده فريق الخبراء في تقاريره حول الوضع القائم في مدينة تعز والتي تُبين بما لا يدع مجالاً للشك أن الانتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في المناطق المختلفة من محافظة تعز كانت ومازالت تقع نتيجة الصراع القائم بين مليشيات المرتزقة التي تقاتل بالنيابة عن الإمارات والسعودية وتنظيم القاعدة والجماعات التابعة لتنظيم الاخوان المسلمين.

ففي تقرير فريق الخبراء S/2018/594 ذكرت الفقرة (46) ما نصه: *"ولا يزال كل من تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وتنظيم الدولة الإسلامية ينشطان في تعز، على الرغم من تعرّض كلتا الجماعتين لانشقاقات وتجزؤ"*

أما الفقرة (56) من التقرير S/2019/83 فقد نصت على: "*لا تزال النزاعات المسلحة تجتاح مدينة تعز على مستويات متعددة. فعلى الرغم من أنها كثيرا ما توصف بأنها مدينة محاصرة ليس لديها إلا طريق واحد مفتوح للمغادرة والدخول وبضعة مسالك خطرة لعبور المشاة، فإن الواقع أشد تعقيدا، وتسيطر على طرق الوصول الرئيسية ميليشيات تحظر أشكالا معينة من النقل أو تفرض رسوما كبيرة للسماح بالعبور، وضمن هذا النمط العام من النشاط الإجرامي تقع اشتباكات بين قوات الحوثيين وخصومهم، واشتباكات بين الوحدات العسكرية الحكومية المتنافسة، واشتباكات بين العناصر الموالية لحزب الإصلاح وكتائب أبي العباس، وجميعها يتنافس من أجل السيطرة على أحياء في تعز أو المناطق المحيطة بها لتحصيل الإيرادات، وتحول ديناميات اقتصاد الحرب دون الإدارة الفعالة وتعوق إيصال المساعدات الإنسانية الأساسية."*

كذلك التقرير S/2021/79 وضح في الفقرة (54): "*، تدهورت الحالة العسكرية والأمنية بسرعة في تعز في منتصف عام 2020 مع تصاعد القتال بين مختلف الألوية التابعة لحكومة*

اليمن، ووقع القتال الرئيسي بين عناصر من اللواء الخامس والثلاثين ومحور تعز العسكري بعد تعيين عبد الرحمن الشمساني قائدا للواء."، ونصت أيضاً الفقرة (55) على: *"وفي تعز، شارك عدد من القادة والمسؤولين في عمليات للاستيلاء على الممتلكات بصفة غير قانونية وفي غيرها من الأنشطة غير القانونية في ظل الإفلات من العقاب. فعلى سبيل المثال، تلقى الفريق معلومات عن (58) منزلا مدنيا جرى الاستيلاء عليها بالقوة من قبل أفراد ينتمون إلى الألوية 17 و22 و170 في ممارسات تبدو واسعة الانتشار ومتكررة، وتحقق الفريق من خمسة من المنازل التي جرى الاستيلاء عليها بالقوة؛ وفي إحدى الحالات، قُتل صاحب منزل على يد أفراد مرتبطين باللواء السابع عشر المحتل."*،

وكذلك ما نصته الفقرة (56) *"في حالة أخرى وثّقها الفريق، تورط غزوان علي منصور المخلافي، وهو ضابط في اللواء الثاني والعشرين وابن أخت قائد اللواء الثاني والعشرين، صادق سرحان، في عدة عمليات قتل في تعز منذ عام 2018 على الأقل، مع خضوعه لقدر محدود من المساءلة، وفي آب/أغسطس 2020، شارك في قتل انتقامي لطفل يبلغ من العمر 11 عاماً وشقيقه، وهو محتجز الآن في سجن تعز المركزي، ولا علم للفريق بمباشرة أي إجراءات رسمية بحقه."*

وكذلك الفقرة (57) التي بينت خطورة تلك المليشيات حيث جاء في نصها: "*وفي 8 كانون الأول/ديسمبر 2019، أعلن حمود سعيد المخلافي عن تشكيل "قوة مقاومة"، للقتال إلى جانب الجيش الوطني في تعز وقد اتُخذت هذه المبادرة بصفته "رئيس مجلس التنسيق الأعلى للمقاومة"، ويعتبر الفريق أن إنشاء هذه الجماعة المسلحة غير التابعة للدولة يشكل تهديداً للاستقرار في تعز".*

واضاف الفريق في الفقرة (58) من التقرير ذاته ما يبين لنا طبيعة الوضع في مدينة تعز حيث نصت على: *"ويحقق الفريق في تدريب جماعة الحشد الشعبي المسلحة في إطار اللواء السابع عشر في تعز في عامي 2018 و2019، وفي عام 2019، وجد الفريق أن عناصر من هذه الجماعة المسلحة قاتلت إلى جانب المحور العسكري ضد قوات أبو العباس (انظر S/2020/326، الفقرة 37)، ويحقق الفريق في الصلات بين جماعة الحشد الشعبي المسلحة، ومقاتلي المخلافي، وعبد الرحمن الشمساني، القائد السابق للواء السابع عشر".*

أما التقرير S/2021/79 فقد وضح أن طارق صالح كان له يد أيضاً فيما يحصل في تعز من اقتتال بين الميليشيات حيث نصت الفقرة (51) على: *"، وفي تموز/يوليه 2020، التقى طارق صالح في المخاء بعدنان رزيق، قائد اللواء الخامس للحماية الرئاسية، بحضور قائد تابع للإمارات العربية المتحدة يدعى "أبو همام"، وكانت تلك المرة الأولى التي يتحاور فيها الطرفان رسمياً، واتفقا على تحقيق انفراج رسمي، وقبل هذا الاتفاق، كانت هناك توترات كبيرة بين محور تعز العسكري وحراس الجمهورية، وزعم المحور العسكري أن حراس الجمهورية دعموا أولئك الذين كانوا يقاتلونه في التربة في منتصف عام 2020 (انظر الفقرة 57)، وهو ادعاء ينفيه حراس الجمهورية."*

ومما سبق وفي ظل استمرار الاقتتال بين تلك المليشيات المسلحة وتصاعد حدته واستخدامها لمختلف انواع الاسلحة الثقيلة واستهدافها للمدنيين واحتلال قراهم والاستيلاء على منازلهم، نستغرب توجيه الفريق السؤال لرئيس "المجلس السياسي الأعلى بصنعاء"، عن حوادث تعز. طالبين منه التأكيد أن من اسموهم "قوات أنصار الله"، هم من نفذوا الهجوم، أو تقديم معلومات تفيد عمن نفذ الهجوم إن لم تكن (حد قولهم) جماعة "أنصار الله"، هي المسؤولة. كان الأحرى بالفريق هنا توجيه الاتهام لتلك الجماعات المسلحة المتقاتلة داخل تعز بمختلف انتماءاتها وتوجهاتها سواءٌ منها ما كان منتمياً لما يسمى "تنظيم القاعدة"، أو "حزب الإصلاح"، أو "قوات طارق"، المدعومة من السعودية والامارات.

4 - في تحميل الفريق مكون "أنصار الله"، مسؤولية تجنيد الاطفال أو استخدامهم في الاعمال العسكرية:

تزايدت الادعاءات بشأن تجنيد الاطفال من قبل الجيش اليمني التابع لحكومة الإنقاذ لدرجة أنها أصبحت القضية الحقوقية التي تستغلها كافة الأطراف الموالية لتحالف دول العدوان، بل إن الأمم المتحدة وأمينها العام تجاهلوا كل جرائم السعودية وتحالفها في اليمن ورددوا كثيرا تلك الادعاءات دون بحث أو تقصٍ عن الحقيقة أو تحرٍ للمصداقية في ادعاءات تجنيد الاطفال.[200]

(200) **التجنيد:** يشير إلى التجنيد الإلزامي أو القسري أو الطوعي للأطفال في أي نوع من القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة.
استخدام الأطفال: يشير إلى استخدام الأطفال من قبل القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة بأي صفة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الأطفال الذين يُستخدمون كمقاتلين وطهاة وحمالين ومبعوثين وجواسيس ومتعاونين. ولا يشير فقط إلى الطفل الذي شارك أو يشارك بشكل مباشر في الأعمال العدائية.

حكومة الإنقاذ بصنعاء أعلنت في أكثر من مناسبة التزامها بتعهدات اليمن الدولية ذات الصلة بمنع تجنيد الأطفال وأكدت على استمرارها في اتخاذ الاجراءات والتدابير التي من شأنها تطبيق نصوص القانون اليمني رقم (45) لسنة 2002 بشأن حقوق الطفل، والذي يمنع مشاركة أي شخص دون سن الثامنة عشرة في الصراعات المسلحة، أو الالتحاق بالتجنيد للمشاركة فيها.

خلال أكثر من خمسة أعوام ظلت حكومة هادي تردد ادعاءات تجنيد الجيش واللجان الشعبية للأطفال مستغلة بترويج تلك الادعاءات التمويل والامكانيات التي يقدمها تحالف العدوان والذي يسيطر على وسائل إعلامية كبيرة ويؤثر على وسائل إعلامية دولية. نتيجة لذلك أصبح الكثيرون (دولاً ومؤسسات) يرددون تلك الادعاءات ويغضون الطرف عن حقيقة ما يرتكبه التحالف والمليشيات التي يمولها على الأرض من انتهاكات وجرائم جسيمة تجاه الاطفال بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم في الأعمال العسكرية.

في يناير 2020 قامت حكومة الإنقاذ الوطني بمبادرة أحادية الجانب رحبت بها الأمم المتحدة ومعظم المجتمع الدولي وتمثلت في إطلاق (64) طفلا تم أسرهم في جبهات القتال معظمهم تم تجنيدهم للدفاع عن الحدود السعودية والبعض منهم جندتهم المجموعات المسلحة التي تمولها السعودية والإمارات.

تم تسليم الأطفال المفرج عنهم إلى وزارة الشؤون الاجتماعية تحت اشراف "منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)"، وبالتنسيق معها تم الحاقهم ببرنامج تأهيل استمر شهرين كاملين لإعادة ادماجهم بالمجتمع، ومن ثم تم تسليمهم إلى أسرهم، وهي الخطوة التي أشادت بها كثير من المؤسسات الدولية والمحلية المهتمة. فبحسب السيدة **"سارة بيسولو نيانتي"**، الممثلة المقيمة لمنظمة اليونيسف في اليمن، فإن الإفراج عن (64) طفلا يعد خطوة ايجابية من جانب حكومة الإنقاذ الوطني.[201]

4-1. اتهام الفريق لمكون "أنصار الله" و"حكومة الإنقاذ" بتجنيد الأطفال:

ادعى فريق الخبراء بأن تجنيد الأطفال يتم عبر إقامة ما أسموها *"المعسكرات الصيفية"*، في مسجد "الصالح"، (يسمى حالياً مسجد الشعب) فإن التضليل وعدم الحياد يظهران جلياً في هذا الادعاء، وللتحقق من ذلك قام المركز اليمني لحقوق الانسان بالتحقيق في هذه القضية

(201) نقلًا عن تقرير المركز اليمني لحقوق الإنسان بعنوان "طفولة بلون الدم ورائحة الموت" الصادر في سبتمبر 2020م

والنـزول الميداني إلـى عـددٍ مـن المراكـز مـن بينهـا مركـز المسـجد المذكـور وهـي مـا يلـي:

- يُعـد المسـجد مكانـاً عامـاً يتوافـد إليـه مئـات المصليـن يوميـاً فـلا يمكـن اسـتغلاله كمعسـكر لتجنيـد الأطفـال.

- عـدد الأطفـال الملتحقيـن بالمركـز يتجـاوز المائـة ولـم يتـم رصـد أي حالـة تجنيـد لطفـل التحـق بـأي عمـل عسـكري أو جبهـة مـن جبهـات القتـال.

- إن مـا أسـماه الفريـق "معسـكر صيفـي"، لا يعـدو كونـه مركـزاً صيفيـاً يتـم فيـه اسـتغلال فتـرة الاجـازة الصيفيـة لتدريـس الطـلاب مـا فاتهـم مـن تعليـم خـلال السـنة الدراسـية نتيجـة الظـروف الصعبـة التـي تواجههـا العمليـة التعليميـة فـي اليمـن. فمـا يزيـد عـن مليونـي طفـل مـن الفتيـان والفتيـات فـي سـن الدراسـة هـم خـارج المـدارس بسـبب الفقـر والنـزاع وانعـدام فـرص التعليـم بحسـب مـا أفـاده تقريـر "منظمـة اليونيسـيف"[202]. بالإضافـة إلـى أن إيقـاف صـرف المرتبـات للمعلميـن كان سـبباً فـي انقطـاع معظـم المعلميـن عـن التدريـس، وبحسـب منظمـة اليونيسـيف فـإن أكثـر مـن 170 ألـف معلـم ومعلمـة وعامليـن فـي مجـال التعليـم لـم يسـتلموا رواتبهـم بشـكل منتظـم لمـدة أربـع سـنوات متتاليـة الأمـر الـذي يضطرهـم لإيجـاد سُـبل أخـرى لإعالـة أسـرهم وهـذا يؤثـر بـدوره علـى مـا يقـارب 4 ملاييـن ويعرضهـم لخطـر فقدانهـم فـرص الحصـول علـى التعليـم[203].

- إن احتـواء الأطفـال واليافعيـن فـي المراكـز الصيفيـة يمثـل حمايـة لهـم مـن الاسـتغلال السـيء مـن قبـل قـوات التحالـف ومليشـيات المرتزقـة والجماعات التكفيريـة المتطرفـة التابعـة لهـا والتـي تـم توثيـق حـالات عديـدة لتجنيدهم الأطفـال مقابـل مبالـغ ماليـة يتـم إغـراء الأهالـي بهـا، هـذا الأمـر أكـده العديد مـن الأطفـال الذيـن تـم التحفـظ عليهـم مـن قبـل القـوات المسـلحة التابعـة لحكومـة الإنقـاذ بعـد ضبطهـم فـي الجبهـات وهـم يُسـتخدمون فـي الأعمـال العسـكرية لـدى المرتزقـة و قـوات هـادي والتحالـف، وتمـت إعادتهـم إلـى

(202) يونيسف تحذر: عدد الأطفال المعرضين لخطر تعطل العملية التعليمية في اليمن قد يصل إلى 6 ملايين طفل (unicef.org)
(203) اليونيسف: مليونا طفل في سن الدراسة أصبحوا خارج المدارس في اليمن | أخبار الأمم المتحدة (un.org)

أهاليهم بعد القبض عليهم في مناطق المواجهات وبعد إعادة تأهيلهم بإشراف "الأمم المتحدة".

- إن ادعاء الفريق بأن حكومة الإنقاذ بصنعاء تقوم بتجنيد الأطفال في مسجد الصالح قد سبب في انخفاض نسبة الالتحاق بالمراكز الصيفية نتيجة تأثر بعض الأهالي بتلك الادعاءات، وهذا الأمر قد يكون له آثار سلبية على الأطفال والأهالي قد تصل إلى حد تعريضهم للخطر والاستغلال والتجنيد من قبل المليشيات التابعة لقوات التحالف مما يحمل مجلس الأمن وفريق خبرائه المسؤولية القانونية جراء تلك الادعاءات المضللة.

- إن إظهار الفريق حرصه الشديد وتخوفه من المراكز الصيفية تحت ادعاء تجنيد الأطفال وإغفاله هو ومجلس الأمن ما يسببه العدوان الذي تشنه قوات التحالف من مخاطر على أطفال اليمن وصلت إلى الحرمان من حق الحياة قصفاً بالطائرات وجوعاً بالحصار لدليل كافٍ على عدم حياد ما يسمى فريق الخبراء وانحيازه للدفاع عن التحالف وتغطية جرائمه في اليمن.

- جاء في رد حكومة الانقاذ على استفسارات "فريق الخبراء البارزين التابع لمجلس حقوق الإنسان" في إطار الرد على ادعاء تجنيد الاطفال "- 31 *الحد الأدنى لسن الخدمة العسكرية هو 18 سنة بموجب قانون الخدمة في القوات المسلحة رقم 97 لسنة 1991، وقانون الاحتياط العام رقم 23 لسنة 1990، وقانون هيئة الشرطة لعام 2000، ويتم تحديد السن بموجب شهادة الميلاد ومن خلال لجنة طبية متخصصة.*

32. يمنع القانونان المذكوران سابقاً منعاً باتاً تجنيد من هم دون سن الثامنة عشرة في القوات المسلحة والأمن ودون أي استثناء، وقد صدرت توجيهات من المجلس السياسي الأعلى وحكومة الإنقاذ الوطني في صنعاء، بعدم السماح بتطوع الأطفال في الحرب مطلقاً وتحت أي مبرر

كان، ولا توجد أي ممارسة للتجنيد الإجباري لأي كان، كما أنه وبالرغم من الظروف التي تمر بها اليمن من جراء العدوان فقد صادق مجلس النواب في عام 2017 على قانون مكافحة جرائم / الاتجار بالبشر والذي يجرم تجنيد الأطفال ويضع العقوبات الرادعة لذلك، واليمن من أوائل الدول التي انضمت إلى الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل في مايو 1991، والبروتوكولات الاختيارية الثلاثة الملحقة بها، وتقوم بتقديم تقارير دورية عن تنفيذ هذه الصكوك، إضافة إلى مصادقتها على عدد من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وكذا إصدار مجموعة من التشريعات ذات العلاقة بالأطفال، وفي مقدمتها قانون حقوق الطفل رقم 45 لسنة 2002، وقانون رعاية الأحداث رقم 24 لسنة 1992، كما تم تضمين بعض القوانين الأخرى أحكاماً ونصوصاً تكفل حماية وتعزيز حقوق الطفل، وتلتزم اليمن بتعهداتها الدولية ذات الصلة بعدم تجنيد الأطفال أو استغلالهم في الأعمال العسكرية المسلحة وفقاً لنصوص اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكول الاختياري الملحق بها والخاص بعدم استغلال الأطفال أو اشتراكهم في النزاعات المسلحة، وفي الواقع فإن اليمن ليست بحاجة إلى تجنيد الأطفال، ففي العام 2017 تم فتح باب القبول للالتحاق بالكلية الحربية وقد تقدم نحو 15 الف طالب في حين كان المطلوب 600 طالب فقط."[204]

4-2. السعودية تجند أطفال اليمن للقتال في جبهات الحدود:

خلال السنوات الماضية تحولت مدينة مأرب إلى مركز لتجمع وتجنيد القوات الموالية لهادي وحكومته وهي مجاميع مسلحة عقائدية تنتمي معظمها لحزب الإصلاح (التيار الديني السياسي الموالي للسعودية منذ عقود) فكونت بمجملها ما يسمى "قوات الشرعية".

كشفت تقارير دولية عن نماذج لعملية تجنيد الاطفال التي يقوم بها التحالف السعودي وحلفاؤه المحليون منذ بدء عمليات العدوان العسكري على اليمن واستخدامه لهم للقتال في جبهات مختلفة بما في ذلك خطوط القتال الأمامية دون تدريب أو خبرة قتالية أو عتاد عسكري

(204) https://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/GEE-Yemen/2019_Houthis_Response_list_of_issues_AR.pdf

أو حتى وسائل حماية ودعم لوجستي، الأمر الذي أدى إلى مقتل أعداد كبيرة منهم بالإضافة إلى وقوع معظمهم في الأسر.

محمد سراج طفلاً يبلغ من العمر 13 عاماً، انتقل مع والده ووالدته إلى مدينة مأرب، حيث عمل والده هناك طباخاً في أحد المطاعم، وهو أحد الأسرى الذين أفرجت عنهم "حكومة الإنقاذ الوطني"، بعد أن انضم للقتال مع التحالف، ووفق مبادئ القانون الدولي الخاصة بحماية الاطفال يُصنف المقاتلون في مثل هذا العمر أطفالاً ويُحظر تجنيدهم او استخدامهم في الأعمال العسكرية.

موقع "ميدل ايست البريطاني"، أجرى مقابلة مع الطفل ووالدته، وأفاد بأن "*الطفل محمد سراج ترك دراسته هو ومجموعة قليلة من أصدقائه وانضموا للقتال مع التحالف السعودي ضد قوات صنعاء عام 2017، وبسهولة وقع في الأسر في إحدى المعارك، ومنذ ذلك الحين أصبح واحداً من آلاف الأسرى.*"

يضيف موقع "ميدل ايست أي"، في تقريره: "*كان محمد طفلاً يحتاج إلى الدراسة وبناء مستقبله، لكن بعض الأصدقاء خدعوه وأقنعوه بالانضمام إلى القتال.*"، "*لطيفة، والدة محمد، قالت: لم أكن أعرف أنه انضم إلى المعارك، لكنني عرفت متى تم اعتقاله*"، وتضيف أم محمد *أنه وبعد إبلاغها بأسر ابنها في إحدى المعارك لم تترك أي فرصة فقد ذهبت لرؤية القادة العسكريين التابعين للشرعية في مأرب وذهبت لزيارة منظمات مختلفة، ولأنها في مأرب لم يكن أمامها سوى الاتصال بقيادات السلطة في صنعاء وقيادات من أنصار الله طالبة إطلاق سراح ابنها، وهو ما تم بالفعل.*"

لم يتطرق فريق الخبراء في جميع تقاريره إلى توثيق حوادث تجنيد الأطفال التي تقوم بها قوات التحالف في إطار عدوانها على اليمن، ليكون حال أطفال اليمن شاهداً آخر على تواطئ مجلس الأمن وفريق خبرائه مع قوات التحالف المستمرة في عدوانها عليهم حتى اليوم..

5 - في تحميل الفريق مكون أنصار الله تبعات قصف مطار أبها في السعودية:

بخصوص الهجمات على مطار أبها، أعلنت وزارة الدفاع والقوات المسلحة التابعة لحكومة الإنقاذ أكثر من مرة بأن مطار أبها يُشكل تهديداً لليمن كون قوات التحالف تستخدمه لأغراض عسكرية وأن استهدافه يأتي في إطار ممارسة حق الدفاع لإعاقة حركة الطيران الحربي الذي يتخذ من مطار أبها قاعدة جوية لانطلاق مقاتلاته التي تهاجم الأراضي اليمنية منذ 26 مارس 2015، وقد صرح بذلك الناطق الرسمي للجيش اليمني التابع لحكومة الإنقاذ عبر القنوات الفضائية وصفحته في منصة "تويتر"، حين أكد أن تلك العمليات تأتي أيضاً في إطار الرد المشروع وأن على المواطنين الابتعاد عن محيط المطار وعدم الاقتراب منه كونه يمثل قاعدة عسكرية تنطلق منها مقاتلات التحالف الجوية. حكومة الإنقاذ وفي الوقت نفسه أكدت التزام قواتها بقواعد الاشتباك والقانون الدولي[205].

فقد حذر الناطق الرسمي للجيش العقيد/ شرف لقمان في 23 اغسطس 2015 الحكومة السعودية من أن استمرار استهدافه للمنشئات المدنية والمطارات والموانئ اليمنية سيقابل باستهداف المنشئات العسكرية والمطارات في السعودية، ودعا المواطنين في محافظة أبها إلى *"الابتعاد عن كافة المنشئات العسكرية والمطارات حفاظاً على سلامتهم"*، كما حمل في بيانه المجتمع الدولي المسؤولية عن تجاهله لجرائم العدوان قائلاً: *"لم يترك مجالا لليمن البدء في تنفيذ الخيارات الاستراتيجية للرد على العدوان والتي ستكون أشد قسوة مما حصل خلال الايام الماضية من تدمير ودحر واقتحام للمواقع العسكرية السعودية على الحدود اليمنية."*[206]

كما أكد الناطق الحالي للجيش العميد يحيى سريع في بيان له بتاريخ 12 يونيو 2019 أن: *"استهداف مطار أبها بصاروخ كروز.. يأتي في إطار الدفاع عن النفس والرد المشروع على العدوان والحصار واستهداف المطارات اليمنية وإغلاقها منذ ما يقارب خمس سنوات دون أي استجابة لكل المحاولات السياسية والإنسانية."*، وأضاف لوكالة الأنباء الرسمية (سبأ): *"سبق وأن نبهنا كافة المواطنين والشركات الأجنبية العاملة في دول العدوان من مختلف الجنسيات إلى الابتعاد عن كافة المطارات والمواقع العسكرية."*[207]

---

(205) **انظر الفقرات** (7-13) من رد حكومة الإنقاذ على استفسارات فريق الخبراء البارزين الدوليين والإقليميين بشأن اليمن Houthis_2019 Response_issues_of_list_pdf.AR (org.ohchr)

(206) الجيش اليمني يحذر السعودية من رد عنيف يستهدف المنشئات المدنية والمطارات والموانئ ردا بالمثل على العدوان السعودي - شبكة نهرين نت الاخبارية (net.nahrainnet)

(207) العميد سريع: استهداف مطار أبها يأتي في إطار الدفاع عن النفس والرد المشروع على العدوان - سبأنت - وكالة سبأ (ye.saba)

في 2 يوليو 2020 قال العميد سريع في تصريح إعلامي بعد التصعيد الجوي والتهديدات التي أطلقتها دول العدوان حينها: *"إن القوات المسلحة تحرص على أن تكون أهدافها بعيدة عن أي إضرار بالشعب الذي نعرف أنه مظلوم بحكم آل سعود له واستنزافه للموارد في معارك إسرائيل وأمريكا والفساد والإفساد"*[208]، كما أكد في تصريح أخر: *"أن جميع أهداف القوات المسلحة عسكرية أو ذات طبيعة عسكرية أو أهداف لها علاقة بالجانب العسكري ولها دور في العدوان على اليمن بصورة مباشرة أو غير مباشرة."*، وأكد في التصريح نفسه: *"أن المسيرات اليمنية والصواريخ تتجه إلى أهدافها وفقاً لمسار مرسوم مسبقاً وعندما يحاول العدو تعقّبها بالطائرات الحربية يقصفها بالصواريخ، حينها تسقط تلك الصواريخ على منازل المواطنين"*، .. معتبراً ذلك حقيقة يحاول العدو السعودي اخفاءها على مواطنيه ورعاياه وأضاف *"تقوم طائرات حربية بملاحقة المسيّرات فتقصف وتقع الصواريخ بشكل مباشر أو من خلال الشظايا على الأبرياء وهذه هي الحقيقة"*.. موضحاً أنه *"إذا كان هناك من خطر على السكان أو المقيمين في مناطق العدو، فهي من دفاعات العدو الجوية الفاشلة ومن طيرانه الحربي، وقد شاهد الجميع صواريخ الباتريوت وهي تسقط على الأحياء السكنية"*[209].

المركز اليمني لحقوق الإنسان بدوره راجع تلك المشاهد للدفاعات الجوية السعودية وعرضها على خبراء عسكريين أكدوا أن هناك خطأ واضحاً في تتبع صواريخ الباتريوت للصواريخ اليمنية حيث من المفترض أنها تتبعها وتفجرها قبل وصولها إلى الأرض وفي حال فشلها المفترض أنها تنفجر في الجو ولا تسقط إلى الأرض كما كان ملاحظاً في المشاهد.

متحدث القوات المسلحة: صاروخ كروز دمر برج المراقبة بمطار أبها - سبأنت - وكالة سبأ (ye.saba)

(208) العميد سريع: القوات المسلحة اليمنية ستستمر في استهداف العمق السعودي - سبأنت - وكالة سبأ (ye.saba)

(209) العميد سريع يكشف الأدوار المشبوهة للوكالة الأمريكية للتنمية والعمليات في عمق العدو - سبأنت - وكالة سبأ (ye.saba)

المركز اليمني لحقوق الإنسان

Yemen Center for Human Rights

التوصيات

أولاً: الأمين العام للأمم المتحدة والجمعية العامة:

1. النظر في هذه الدراسة حول مخالفات مجلس الأمن لليمن وإحالتها إلى محكمة العدل الدولية والمقرر الخاص واللجنة القانونية والأجهزة المعنية للأمم المتحدة للنظر والرفع بالرأي.

2. تصويب معايير اتخاذ القرارات الخاصة باليمن وإعادة إدراج السعودية وتحالفها في القائمة السوداء واتخاذ التدابير اللازمة لحفظ حقوق الضحايا ومحاسبة مرتكبي هذه الجرائم وضمان عدم افلاتهم من العقاب وتعويضهم.

3. نطالب اللجنة العامة للأمم المتحدة طرح مقترح إعادة النظر في صلاحيات مجلس الأمن وإلغاء نظام حق النقض (الفيتو) عملاً بمبدأ المساواة.

4. إحالة قضية العدوان على اليمن إلى محكمة العدل الدولية ومحكمة الجنايات الدولية.

5. إدانة العدوان على اليمن والاعتذار للشعب اليمني عن مخالفات مجلس الأمن في تعامله مع اليمن.

6. إصدار قرار فوري لوقف العدوان على اليمن ورفع الحصار الجائر عنه وفتح المطارات والموانئ أمام الرحلات التجارية والعلاجية.

7. إلزام دول التحالف بسرعة تنفيذ اتفاق ستوكهلم حول الأسرى وإنهاء معاناتهم لدى قوات التحالف خاصة النساء منهم.

8. إلزام مجلس الأمن بفرض العقوبات وتطبيق الفصل السابع على الدول المشاركة في العدوان على اليمن.

9. سرعة تشكيل لجنة دولية مستقلة لتقصي الحقائق بشأن كافة جرائم دول التحالف بحق المدنيين بشكل عام، والجرائم الجسيمة التي ما تزال ترتكبها تجاه الأطفال.

10. الدخول في شراكة حقيقية مع مؤسسات الدولة القائمة في مناطق حكومة الإنقاذ الوطني والمنظمات المحلية المعنية بحقوق الأطفال وبما يكفل تنفيذ الأنشطة والبرامج الفعالة والتي من شأنها حماية الطفولة في اليمن وتعزيز حقوق الأطفال.

11. إلزام دول عدوان التحالف على اليمن بالاعتذار إلى اليمن والعمل على جبر الضرر وإعادة البناء.

ثانياً: قادة الدول أعضاء الأمم المتحدة:

1. إدانة جريمة العدوان المستمرة على الشعب اليمني والتدخل لإيقاف العدوان.

2. إدانة مخالفات مجلس الأمن الدولي لميثاق الأمم المتحدة بخصوص تعامله مع الوضع في اليمن وإلزامه بإيقاف دعم دول تحالف العدوان والاعتذار للشعب اليمني.

3. إيقاف بيع الأسلحة للدول المشاركة في العدوان على اليمن.

ثالثاً: المجلس السياسي الأعلى وحكومة الإنقاذ الوطني:

1. إنشاء لجنة تحقيق وطنية للنظر في دعاوى انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

2. إلزام وزارة الدفاع والقوات المسلحة بالتحقيق في كافة العمليات العسكرية التي تدعي لجان مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان مخالفتها للقانون الدولي الإنساني.

3. تشكيل فريق قانوني من المحامين والمتخصصين في القانون الدولي (يمنيين وغير يمنيين) ومكاتب المحاماة الدولية والمنظمات الحقوقية المحلية والدولية لرفع قضايا ضد دول التحالف ومجلس الأمن الدولي والمطالبة بمحاسبة المسؤولين المتورطين في العدوان على اليمن والانتصاف للضحايا وتعويضهم والزامهم بإعادة الإعمار.

4. إلزام النيابة العامة ووزارة الشؤون القانونية مباشرة التحقيقات واتخاذ الاجراءات اللازمة لاستكمال الملفات الجنائية لكافة الجرائم والانتهاكات على أبناء الشعب اليمني.

5. إلزام وزارة العدل للبت في كافة جرائم وانتهاكات تحالف العدوان على اليمن وإصدار الأحكام وفق القانون الوطني وبما يوائم مبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني تمهيداً لإحالتها للقضاء الدولي.

رابعاً: أحرار العالم من قادة وناشطين ومنظمات وهيئات حقوقية وإنسانية.

1. استمرار حملات الضغط على الجمعية العامة للأمم المتحدة ورئاسة وأعضاء مجلس الأمن لإيقاف العدوان على اليمن.

2. الانضمام للحملة الدولية لتصحيح وضع مجلس الأمن بتعديل ميثاق الأمم المتحدة فيما يخص صلاحياته والغاء حق النقض (الفيتو).

3. الانضمام للجهود (الرسمية وغير الرسمية) لرفع قضايا ضد دول تحالف العدوان ومجلس الأمن الدولي للمطالبة بمحاسبة المسؤولين المتورطين في العدوان على اليمن.

خامساً: منظمات المجتمع المدني المحلية:

1. التأكيد على أهمية دور مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني الناشطة وحثها على تظافر الجهود والتنسيق بما يكفل تحسين مستوى الأداء خلال القيام بدورها وتحمل مسئولتها الوطنية والإنسانية في رصد وتوثيق الجرائم والانتهاكات التي ارتكبت وانتهكت كامل حقوق الإنسان اليمني.

2. العمل على تنفيذ مشاريع ذات تأثيرات مستدامة ودعم الجانب النفسي والاجتماعي عند النساء والأطفال خاصة.

انتهى وبالله التوفيق،،،

المركز اليمني لحقوق الإنسان

Yemen Center for Human Rights

الجمهورية اليمنية - صنعاء - شارع حدة

Rep. of Yemen - Sana'a - Haddah St.

+967-1-433301

+967-776400000

info@ychr.org

www.ychr.org

twitter.com/ycfhr

facebook.com/YCFHR

t.me/ycfhr1

صورة الطفلة بنينة علي الريمي الناجية الوحيدة بعد مقتل جميع أفراد أسرتها جراء غارات طيران التحالف بقيادة السعودية لمبنى سكني بحي فج عطان في العاصمة صنعاء سقط على إثرها عدد 14 قتيل و 15 جريح جلهم من النساء والأطفال. 25 أغسطس 2017.

المصدر: المركز اليمني لحقوق الانسان
تصوير: كريم زارعي

المركز اليمني لحقوق الإنسان

Yemen Center for Human Rights

2022 - 1443